

شرح قواعد الاعراب

لابن هشيم
ت ٧٦١ هـ

تأليف

محمد بن مصطفى القوجوي
(شيخ زاده ت ١٢٩٥ هـ)

دراسة وتحقيق

إسماعيل اسماعيل مروة

شرح قواعد الإعراب

تأليف

الشيخ زاده

ت ٩٥٠ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١) هذا كتاب شيخ زاده: شرح قواعد الإعراب (١).

واعلم أنّ الشيخ (٢) لم يُصدّر رسالته بالحمد كما فعله غيره.

إمّا اكتفاءً بالبسملة، بناءً على أنّ المراد بالحمد الواقع بالحديث (٣) هو الوصف بالجميل، على جهة التعظيم والتبجيل، لا للحمْدَلَةِ، على مانصّ عليه شارح «مسلم» (٤).

وإمّا هضمًا لنفسه، بأنّ كتابه هذا ليس ككتب السلف حتّى يسلك في (٥) سننهم ولا يلزم منه عدم الابتداء بالحمد مطلقاً، حتّى يكون بتركه أقطع لجواز إتيانه من غير أن يجعله جزءاً من الكتاب.

فقال:

بسم الله الرحمن الرحيم: الباء متعلقة بمحذوف (٦) تقديره: بسم الله أبداً. وتقديم المعمول للدلالة على الاختصاص، أو متبركاً باسم الله أبداً. فعلى الأول يكون الباء (٧) للاستعانة، وعلى الثاني يكون للمصاحبة (٨).

(١) مابين الرقمين ليس في «ك».

(٢) في «ك» (رضي الله عنه).

(٣) المراد قوله ﷺ: «كل أمر ذي بال لا يتبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع». رواه ابن ماجه: رقم (١٨٩٤) كتاب النكاح، خطبة النكاح. من حديث أبي هريرة، و«شرح مسلم» للنووي (٤٣/١).

(٤) هو «صحيح مسلم» للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري المتوفى (٢٦١هـ) ترجمته في «سير أعلام النبلاء» للذهبي: (٥٥٧/١٢). وثمة ميطان ترجمته. وقد شرحه: الإمام يحيى بن شرف بن مري المشهور بالنووي أبو زكريا المتوفى ٦٧٦هـ ترجمته في العبر للذهبي (٣١٢/٥)، وكشف الظنون (٥٥٧/١) وفيه: «سماه المنهاج في شرح مسلم بن الحجاج».

(٥) في «ش» بسننهم، وما أثبتاه من «ك» وهو الصحيح.

(٦) في «ك»: بالمحذوف.

(٧) الباء حرف من حروف المعاني، بسط القول في معانيها: «الجنى الداني» (٣٦)، «مغني اللبيب» (١٣٧).

(٨) للاستزادة في البسملة وإعرابها: «إعراب القرآن» للنحاس: ١٦٦/١، «البيان» للعكبري (٣/١)، «شرح المفصل» لابن يعيث (٣/١).

والاسم: مشتق من السُّمو عند البصريين، لكونه رفعةً وشعاراً للمسمّى، فحذف الآخر، وبُني الأوّل على السكون، فزيدت^(١) عليها همزة الوصل، إذ كان دأبهم أن^(٢) يتدثّوا بالمتحرك، ويقفوا^(٣) على الساكن.

وإذا وقعت في الدّرج لم يُحتج إلى زيادة شيء.

ومن السُّمة عند الكوفيين بمعنى العلامة^(٤) فتأوّها عوض عن الواو كما في عِدّة^(٥)، فيكون أصله وسمّاً، فحذفت الواو^(٤) على غير القياس^(٤)، وعوّضت همزة الوصل. وإنّما^(٥) لم يكتب الألف / كما هو وضع الخطّ لكثرة الاستعمال^(٦). [٢/ب]

وتطويل [الباء]^(٧) عوض عن الألف.

ومن لغاته أن يستغنى عن الهمزة بالتّحريك، فقل: سِمُو، بكسر السّين على القاعدة الممهّدة، أو بالضمّ ليدلّ على الواو^(٨).

والله: قال بعض^(٩):

إنّه علم لذات، واجب لأنّه يوصف، ولا يوصف به، ولأنّه لا بدّ له^(١٠) من اسم يجري عليه صفاته، لا يصلح له مما يطلق عليه سواه، ولأنّه لو كان وصفاً لم يكن قوله: لا إله إلاّ الله توحيداً^(١١)؛ لأنه لم يمتنع من^(١٢) الشّركة.

(١) في «ك»: (فريد).

(٢) في «ك»: (يتدأ).

(٣) في «ك»: (ولا يقفوا) وهو غلط.

(٤) ماين الرقمين ليس في «ك».

(٥) ليس في «ك».

(٦) تفصيلها في «معاني القرآن» للفرّاء (٣/١)، و«التبيان» (٣/١).

(٧) ماين الحاصرتين استدركناه من «ك».

(٨) انظر بسط المسألة، ووجوه الخلاف فيها في: «الإنصاف في مسائل الخلاف» لابن الأنباري (٦/١).

(٩) منهم سيويه، حيث ذهب في بعض أقواله إلى أنّه اسم مرتجل للعلمية غير مشتق، فلا يجوز حذف الألف واللام منه، كما يجوز نزعهما من الرحمن الرحيم. انظر «شرح المفصل» (٣/١).

(١٠) ليست في «ك».

(١١) في «ش»: تمجيداً.

(١٢) ليست في «ك».

وقال (١) بعض (٢): الأظهر أنه وصف في أصله، لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره صار كالعلم، فأجري مجراه.

أصله إله، وهو اسم لكل معبود، ثم غلب - (بحيث لا يستعمل في غيره) (٣) - على المعبود بالحق على وزن فعال (٤)، بمعنى مفعول، أي مألوه.

واشتقاقه:

إما من أَلِهَ بالفتح، بمعنى عبد، أو بكسر (٥) بمعنى تحير، لأنَّ العقول تتحير في معرفته. أو من أَلَّهْتُ إلى فلان أي: سكنت. لأنَّ القلوب تطمئن بذكره، وتسكن إلى معرفته. أو من أَلَّه إذا فرغ من أمر نزل عليه، وألَّهه غيره، أي (٦): خلَّصه من الحزن، لأنَّ العائد يُفرَّغ عليه.

أو من أَلَّه الفصيل إذا حَرَصَ على أمه، لأنَّ العباد يحرصون عليه بالتضرُّع والشَّدائد.

أو من وَلَّه، وهو أيضاً بمعنى تحير، فكان أصله ولَّاه، بكسر الواو فقلبت الواو همزة لاستثقال الكسرة عليها، فحذفت الهمزة، وعوض عنها الألف واللام، ويدلُّ عليه الجمع بحرف النداء / والقراءة بالقطع في المنادى. [أ/٣]

قال بعض: دخلت (٧) عليه الألف واللام، وحذفت الهمزة تخفيفاً لكثرة في الكلام، ولو كانتا عوضاً عنها (٨) لما اجتمعتا مع المعوض عنه (٩)، وقطعت الهمزة في النداء للزومها تفخيماً لهذا الاسم.

وأما الجمع بينهما وبين حرف النداء، لعدم الإذن الشرعي في إطلاق الأسماء المبهمة على الله تعالى.

(١) ليست في «ك».

(٢) منهم الشافعي وأبو المعالي الخطابي والغزالي وغيرهم. «تفسير القرطبي» (١٠٣/١).

(٣) ليست في «ك».

(٤) التبيان ٤/١.

(٥) في «ك»: بالكسر.

(٦) ليست في «ك».

(٧) في «ك»: أدخلت.

(٨) في «ك»: منها.

(٩) في «ك»: منه.

وقيل: أصله لآء، مصدر لآء يَلِيه لَيْهًا ولأها، إذا احتجب وارتفع، لأنَّ الله تعالى محبوب عن دَرَك البصائر، ومرتفع عن كلِّ شيء، وعمَّا لا يليق به^(١).

وقيل: أصله لأها بالسريانية، فَعَرَّبَ بحذف الألف الأخيرة، وإدخال اللام عليه^(٢). وعلى جميع الوجوه أدغم اللام الزائدة في الأصل في التلَفُظ دون الخطِّ لكونها في الكلمتين.

الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ: اسمان بُنِيا للمبالغة من رَحِمَ.

والرَّحمة في اللّغة: رقة القلب، وهي من الأفعال^(٣) النفسانية التي تستحيل من الله تعالى، فَعَبَّرَ عنها بلازمها، وهو التفضُّل والإحسان.

الرَّحْمَنُ أبلغ من الرَّحِيم، لأنَّ زيادة (اللفظ)^(٤) تدلُّ على زيادة المعنى، وذلك يكون تارة باعتبار الكميّة، أي باعتبار كثرة أفراد النِّعم (عليه)^(٥) وقلَّتْها.

فعلى هذا يقال: رَحْمَنُ الدُّنْيَا لأنه للمؤمن^(٦) والكافر، ورحيم الآخرة، لأنّه يختصُّ بالمؤمن. وتارة باعتبار الكيفيّة، فيقال: رَحْمَنُ الدُّنْيَا والآخرة، ورحيم الدُّنْيَا، لأن النِّعم الأخرويّة / كلّها عظامٌ، وأمّا النِّعم الدُّنيويّة فقد تكون جليلةً وحقيرةً. [٣/ب]

وإنّما^(٧) قدّم الرَّحْمَنَ، مع أنّ^(٨) القياس يقتضي الترقّي من الأدنى إلى الأعلى؛ لكونه صار كالعلم، من حيثُ إنّه لا يوصف به غيره، أو لتقدير رحمة الدُّنْيَا على الوجه الأوّل. وأصلُ الرَّحْمَنِ: الرَّحْمَانُ، حذفت الألف من الخطِّ تخفيفاً، وقلبت^(٩) اللّام راءً لقرب مخرجهما، فأدغم فيه في التلَفُظ دون الخطِّ، لكونهما في الكلمتين.

وكذا الرَّحِيمُ^(١٠).

(١) انظر «القاموس المحيط»: لاه، و«لسان العرب»: ألّه.

(٢) انظر: حاشية شيخ زاده على «أنوار التنزيل» ٢٢/١ وقد جاء بهذه المعاني كلّها.

(٣) انظر «القاموس المحيط»: رحم، و«لسان العرب»: رحم.

(٤) في «ك» (البناء) وهو صحيح أيضاً.

(٥) ليست في «ك».

(٦) في «ك»: (يعمُّ المؤمن).

(٧) في «ش»: (أما). وأثبت ما في «ك».

(٨) ليست في «ك».

(٩) في «ك»: (فقلب).

(١٠) انظر بسط القول في (الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) ووجوه القول فيهما في «تفسير القرطبي» (١/١٠٤ - ١٠٥).

قال: ذكر بلفظ الماضي إمّا للتفاؤل^(١)، أو لكون تأليفه قبل الدِّياجة^(٢).

الشيخ الإمام: أي: المُقْتَدَى من حيث العلم والعمل، وإنّما تسمّى بهم شيخاً، لأنّهم يتخلّقون بأخلاق الشيوخ؛ يقال للعالم: شيخٌ ولو كان شاباً^(٣).

العالم العامل: صفة ثالثة له، وإنّما قدّم على العمل لكونه سبباً له، وما وقع في بعض النسخ تقديم العامل عليه لكونه مقصوداً بالذات.

جمال الدين: بالرفع، بدل عن الشيخ، أو عطف بيان له، وهو لقب^(٤).

أبو محمد: الذي اسمه عبد الله، وهو ابن يوسف بن هشام، ابنُ بالرفع صفة جمال الدين، ومضاف إلى هشام. وجملة: نفع الله المسلمين: دعاءٌ لهم بحسب الظاهر، ولنفسه في الحقيقة. بأن يكون علمه مُتَفَعِّلاً به.

ببركته: الظنُّ أنَّ الضمير راجع إلى ابن هشام أي: بخيره الكثير، وإنّما مدح نفسه مع / أنَّ المدح مذموم من الغير، فكيف من نفسه^(٥)، ليعلم الناظر (إليها)^(٦) في أوّل الأمر [٤/أ] (إنّها)^(٦) من مؤلفات الثقات، حتّى لا يُنظر إلى رسالته بنظر الحقارة، على أنَّ المراد منه الإخبار عن أنعم الله تعالى عليه، لا المدح، امتثالاً إلى أمر الله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾^(٧).

هذه: المشار إليه مقدر بمعرفة المقام، وهي الرسالة.

وجملة ما في الكتاب من هذه^(٨) محكيُّ القول^(٩).

(١) في «ك»: (للتألف). وما أثبتناه أوجه.

(٢) في «ش»: (الدِّياجة). والدِّياجة من التديج، وهو التزيين والتجوير «التاج» / ديج.

(٣) وفي «القاموس المحيط» (شيخ): شيخه: دعاه شيخاً تبيلاً وتكريماً.

(٤) اللَّقبُ محرّكة: النِّبز، اسم غير مُسمّى به، يُجمع على ألقاب. قال تعالى: (وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ) [سورة الحجرات: ١١].

التاج / لقب. قلت: وقد توسّع في دلالة هذه اللفظة لتدلّ على المدح والذمّ لمعنى فيها. «التعريفات»:

ص (٢٠٣).

(٥) لقوله عز وجل: (فَلَا تَزْكُوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى) [سورة النجم: ٣٢]. وفي مواطن أخرى كثيرة.

(٦) ما بين الحاصرتين استدركته من «ك».

(٧) سورة الضحى: (١١). قلت: إن كان ذلك في باب وصف النفس بما فيها من علم وفضل إذا مادعت الضرورة

فلا شيء فيه. كما هو شأن يوسف - عليه السلام - عندما قال: (إِنِّي حَفِيزٌ عَلِيمٌ) سورة يوسف (٥٥). وانظر

«تفسير القرطبي» (٢١٥/٩).

(٨) يعني: من قول ابن هشام: هذه.

(٩) أي في محل نصب مقول القول.

فوائد: جمع فائدة، وهي ما استفدت من عِلْم^(١).

وقوله^(٢): جليلة: أي عظيمة.

في قواعد: جمع قاعدة، وهو^(٣) الأساس. والمراد هنا القانون، وهو كلُّ أمر منطبق على جميع جزئياته^(٤)، كقولنا: كل ما شتمل على علم^(٥) الفاعلية فهو مرفوع.

الإعراب: هو الذي آخر الحرف من الحركات والحروف^(٦) المعهودة. وعند كثير من النجاة هو اختلاف آخر الكلمة، فعلى هذا الوجه يكون الإعراب أمراً معقولاً، وإنما سُمِّيَ إعراباً لكونه مبيّناً بمعنى الفاعلية والمفعولية والإضافة، من قولهم: أعربَ الرَّجُل عن حجته إذا بيّنها.

أو لأنَّ فيه أدلة^(٧) فساد الالتباس من قولهم: أعرب^(٨) إذا أزال العَرَب، وهو الفساد^(٩).

وجملة تقتضي: حال من هذه، أي تُتبع تلك الرسالة متأملها، أي: من نظر إليها مستبيناً. جادة الصواب: أي: الطريق المعظم الخالي عن الخطأ.

وتطلعه: ^(١٠)المستتر راجع إلى الرسالة، والبارز إلى التأمل.

في أمدٍ قصير: الأمد: الغاية، والقصير ضدّ الطويل، والمراد ههنا الزمان القليل.

على نكت: جمع نُكته /، وهي النقطة، استعيرت هنا لمعانٍ دقيقة.

[٤/ب]

كثيرة: التي كائنة^(١١) من الأبواب، أي من أنواع الإعراب.

عمَلُها: أي جمعُها، والتعبير للمشاكلة.

عَمَل: بالنصب، أي كعمل.

(١) في «ك»: (أو مال).

(٢) ليست في «ك».

(٣) في «ك»: (هي).

(٤) في «ك»: (جزئياتها).

(٥) في «ش»: (علو) وهو تحريف.

(٦) أي ما كان مُعَرَّباً بالحروف. انظر «الكتاب» (١٧/١).

(٧) في «ك»: (إزالة). ولا بأس به.

(٨) ليست في «ك».

(٩) القاموس المحيط: (عرب)

(١٠) في «ك». (الضمير المستتر).

(١١) ليست في «ك».

من طَبَّ لمن حَبَّ، وسميتها: قال المحشّي^(١) [في] «الضوء»: سَمِيَ من الأفعال التي تتعدى إلى الثاني بواسطة الحرف، لكن يحذف اتّساعاً.

قال الجوهري^(٢): سَمِيَ فلاناً زيداً، وسميته بزيد [بمعنى^(٣)].

فمفعوله الأوّل الضمير الرّاجع إلى الرسالة^(٤)، والثاني: بالإعراب وجهاً [وإنما سَمِيَ به مع أنّ الاختلاف آخر الكلمة أو ما يوجد في آخر المعرب من الحركة، أو الحروف المعهودة مع اختلاف القولين للمبالغة، ويجوز أن يكون الوجهان المذكوران في تسميته للاختلاف بالإعراب]^(٥) كائناً^(٦) عن قواعد الإعراب.

ومن الله: متعلّق أستمّد، والتّقديم للتّخصيص، والاستمداد في اللّغة طلب المدد^(٧)، ثم استعير لمطلق الطّلب.

التوفيق: وهو استعداد الإقدام^(٨) على الشيء، وقيل: جعل الله أفعال عباده موافقاً لما يحبّه ويرضاه.

وقيل: هو موافقة تدبير العبد لتقدير الحقّ.

وقيل: هو الأمر المقرّب إلى السّعادة الأبديّة، والكرامة السّرمدية.

وقيل: جعل الأسباب موافقةً للمسبّبات.

(١) سنان المحشّي، وهو سنان الدّين يوسف بن حسام الدّين بن إلياس الأماصيّ الرّوميّ الحنفيّ الشهير بسنان المحشّي، له حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي ت (٩٩٦هـ). «هدية العارفين» (٥٦٤/٢)، و«الأعلام» (٢٩٠/٥)، وذكر اسمه فقط ووفاته في سنة (٩٨٦هـ). ويعرف بـ (محشّي البيضاوي) وهو معاصر لشيخ زاده، وإن كان قد مات بعده فهو من المعرّين.

(٢) إسماعيل بن حماد أبو نصر الجوهري، علّم في اللغة، اشتهر بمعجمه «الصحاح»، وكان أعجوبة في الفطنة، ت (٣٩٣هـ). ترجمته في «معجم الأدباء» (١٥١/٦). «سير أعلام النبلاء» (٨٠/١٧). «بغية الوعاة» (٤٤٦/١).

(٣) ليست في (ش) وأثبتها إتماماً للنصّ كما في «الصحاح» سما.

(٤) في قوله: فسميتها.

(٥) ماين حاصرتين استدركناه من «ك».

(٦) في «ش»: (كائنة).

(٧) «القاموس المحيط»: (مدد).

(٨) في «ك» (الاستعداد للإقدام).

والهداية: أي^(١) الدلالة الموصلة إلى المطلوب، على ما ذكره الزمخشري^(٢) مستدلاً بقوله تعالى^(٣): ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾^(٤).

وذكر الإمام الرازي^(٥) في «التفسير الكبير»^(٦): هي الدلالة على ما يوصل إلى [أ/٥] المطلوب سواء كان أوصل إليه بالفعل أولاً. واستدل بقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾^(٧). والحق أنها مستعملة في كلا المعنيين، لكن الاستعمال في معنى الدلالة الموصلة بالفعل^(٨) أكثر.

إلى أقوم الطريق: متعلق إلى الهداية، أي أعدله.

بمنه: متعلق بأستمد، أي بإنعامه وكرمه.

وتنحصر: بحسب تأليفه وترتيبه^(٩). في أربعة أبواب: الباب في الأصل مدخل البيت^(١٠)، وإنما سمي به لكون الدخول في شموله بعد المجاوزة عنه، كما يدخل في البيت بعد المجاوزة عن بابه. أصله: بَوَّب، يدلُّ عليه مجيء جمعه [على]^(١١) أبواب.

الأول: قال في «الصحاح»: الأول نقيض الآخر، وأصله: أوْعَل على وزن^(١٢) أفْعَل مهموز الأوسط، قلبت الهمزة واواً، وأدغمت^(١٣) يدلُّ على ذلك قولهم: هذا أول منك. والجمع: الأوائل، والأوالي أيضاً على القلب^(١٤).

(١) في «ك»: (هي).

(٢) هو محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري، إمام في اللغة والأدب والتفسير، اشتهر بالاعتزال، صاحب «الكشاف» و«المفصل» وغيرهما. ت (٥٣٨هـ). ترجمته في «وفيات الأعيان» (١٦٨/٥)، «بغية الوعاة» (٢٧٩/٢). وثمة مظان أخرى لترجمته.

(٣) الكشاف: (١٨٥/٣).

(٤) سورة القصص: (٥٦).

(٥) محمد بن عمر بن الحسين التيمي البكري الطبرستاني الأصل، الرازي المولد، الملقب فخر الدين، الفقيه الشافعي، له تصانيف مفيدة منها «تفسير القرآن الكريم» وغيره ت (٦٠٦هـ). بهراة. «وفيات الأعيان» (٢٤٨/٤).

(٦) التفسير الكبير: (٢/٢٥) وفيه حديث عن الهداية ومعانيها.

(٧) سورة فصلت: (١٧).

(٨) ليست في «ك».

(٩) في «ك» (تأليفها وترتيبها).

(١٠) «الناج»: (بوب).

(١١) استدركتاها من «ك».

(١٢) ليست في «ك».

(١٣) في «ك»: (أدغم).

(١٤) «الصحاح»: (وأل).

وقال قوم: أصله وَوَّلَ على وزن فَوَعَلَ، وقلبت الواو الأولى همزةً، وإنَّما لم تجمع على أوَّالٍ لاستثقالهم اجتماع الواوين بينهما ألف الجمع، وهو إذا جعلته صفة لم تصرفه، تقول: لقيته عاماً أوَّل، وإذا لم تجعله صفة صرفته، تقول: لقيته عاماً أوَّلًا^(١)، وتقول في المؤنث: هي الأولى، والجمع الأوَّل، مثل: أخرى وأُخرى، وكذلك لجماعة الرِّجال من حيث التَّأنيث^(٢).

قال الشاعر:

عَوْدٌ عَلَى عَوْدٍ لِأَقْوَامٍ أَوَّلٍ^(٣)

[الرجز]

(١) النقل من «القاموس المحيط»: (وَأَل).

(٢) النقل من «الصحاح»: (وَأَل).

(٣) البيت في «الصحاح» (وَأَل) من غير نسبة، وذكره في «اللسان» (وَأَل)، ونسبه إلى بشير بن النُّكَّ، والبيت الثاني: (يَمُوتُ بِالْتُّرْكِ وَيَحْيَا بِالْعَمَلِ). وللنظر في أصل أوَّل: يُرجع إلى كتب الصرف عموماً، ففيها تفصيل طويل. من ذلك «شرح الشافية» للاستراباذي: ٢٥٠.

[الباب الأول] (١)

(٢) مع الباب الأول (٢) في معرفة الجملة وأحكامها، وفيه، أي في هذا الباب.

/ أربع مسائل: إنما قَدِّمَ هذا الباب لأنَّ المراد من هذه الرسالة بيان الإعراب، [٥/ب] وهو لا يوجد إلا في الكلام (٣)، فلذلك قَدِّمَ أحوال الجملة، فقال:

[معنى الجملة]

المسألة الأولى في شرحها، أي في شرح الجملة.

اعلم: ذكر اعلم تنبيه على أنَّ مابعدَهُ ممَّا يجب الإصغاء [إليه] (٤)، كما في قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (٥)

إنَّ اللفظ المفيد يُسمَّى كلاماً وجملة (٦).

اعلم أنَّ النحاة أطلقوا المفيد بالاشتراك على مايقابل المهمل، حتى إنَّ كلَّ لفظ موضوع مفيد مفرداً كان أو مركباً، وعلى مايفيد فائدة جديدة، وعلى مايصحُّ السكوت عليه، وفسَّروا صحة السكوت، بأنَّ الكلام لا يستتبع لفظاً آخر، انتظار المحكوم عليه وبه.

فمن ذهب إلى ترادف الجملة والكلام، وهو صاحب «المفصل» (٧)، وصاحب «اللُّباب» (٨)، وابن الحاجب (٩) لم يفرِّق بين صحة السكوت وحسن السكوت (١٠).

(١) ماين حاصرتين من العناوين زيادات يقتضيها تفصيل النص، وقد فصلت النص مستأنساً بالمعنى، و«شرح قواعد الإعراب» للكافيجي تحقيق د. فخر الدين قباوة.

(٢) ليست في (ك).

(٣) في (ك) كلام.

(٤) ليست في (ك).

(٥) سورة محمد (١٩).

(٦) المسألة مبسطة في «المعنى» (ص ٤٩٠).

(٧) يعني الزمخشري. انظر «المفصل» (ص ٦).

(٨) يعني الإسفرايني وللعكيري. عبد الله بن الحسين بن عبد الله الضرير النحوي الحنبلي، صاحب التصانيف الكثيرة والمشهورة، «إعراب القرآن»، «إعراب الحديث» وغيرهما ت (٦١٦هـ) «البلغة» (١٢٢)، كتاب بهذا الاسم، وستأتي ترجمة الإسفرايني في مكانها. «إنباه الرواة» (١١٦/٢)، «بغية الوعاة» (٣٩/٢)، ومظان أخرى.

(٩) ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، من صعيد مصر، أقام في دمشق مدة. ت (٦٤٦هـ) ترجمته في: «البلغة» (١٤٣)، «بغية الوعاة» (١٣٤/٢).

(١٠) «الكافية في النحو»: (٧/١).

فمن ذهب إلى عموم الجملة، وهو سائر النحاة، فرّق^(١) بين صحة السكوت [وحسن السكوت]^(٢) بأن يقال^(٣): المراد بصحة السكوت كون الكلام متضمناً للإسناد الأصلي، وكان مقصوداً لذاته^(٤).

فعلى هذا، اللفظ^(٥) المفيد إذا كان مفسراً بصحة السكوت يكون تعريفاً للجملة، وإذا كان مفسراً بحسن السكوت يكون تعريفاً للكلام.

ولذلك قال ابن هشام: ونعني بالفائدة.

سواء كان لذلك المفيد فائدة جديدة أو لا، فيندرج تحت تعريف الكلام، مثل: السماء / فوقنا. هذا عند كثير من النحاة.

وأما عند سيويه^(٦)، وهو مختار أرباب المعاني، فالمفيد مفسر بما يفيد فائدة جديدة، فمثل هذا المثال لا يكون كلاماً.

ما يحسن السكوت عليه: أي يحسن سكوت المخاطب عليه، بحيث لا يحتاج إلى لفظ آخر ليفيد^(٧) فائدة تامة، فيندفع كلام بعض الفضلاء بأن المراد بالسكوت سكوت المتكلم دون سكوت المخاطب، لأن المخاطب [قد]^(٨) يتوقف إلى لفظ آخر في بعض الكلام التام.

وأن^(٩) الجملة أعم من الكلام فكل كلام جملة، ولا ينعكس^(١٠)، أي: ليس كل جملة كلاماً. ألا ترى أن نحو: قام زيد من قولك: إن قام زيد قام عمرو، يسمى جملة ولا يسمى كلاماً لأنه لا يحسن السكوت عليه.

لما عرفت أن الكلام متضمن للإسناد الأصلي، وكان مقصوداً لذاته، فالجملة الواقعة خبراً، أو وصفاً، أو حالاً، أو شرطاً، أو صلة، ونحو ذلك جملة وليست بكلام، لأن إسنادها لم يكن مقصوداً لذاته، والجملة متضمنة للإسناد الأصلي سواء كان مقصوداً لذاته أو لا.

(١) في (ك): يفرّق.

(٢) ليس في «ش» واستدركته من (ك).

(٣) انظر «كتاب سيويه» (١٢/١) و«الكافية» (٨/١).

(٤) في الأصل زيادة ليست في (ك) لاتقدم فائدة بل تكرار لتعريف صحة السكوت، بعنوان حسن السكوت.

(٥) في «ش»: لفظ، وما أثبتته من (ك).

(٦) هو: عمرو بن عثمان أبو بشر صاحب «الكتاب» في النحوت (١٨٠) على الأرجح. ترجمته في «أخبار النحويين البصريين» (٤٨)، و«طبقات الزبيدي» (٣٨)، وهو غني عن التعريف.

(٧) في (ك): يفيد.

(٨) ليست في «ش» واستدركتها من (ك).

(٩) «الكافية» (٨/١).

(١٠) المراد بالعكس عند النحاة أن تجعل مكان الشيء نقيضه «الكافية» (١٣/١).

فالمصدر واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل ليس كلاماً^(١) ولا جملة^(٢)، لأنّ إسنادها ليس بأصليّ، لأنها شبيهة بالخالي من الضمير، لعدم التغيّر في المتكلم والغيبة والخطاب، مثلاً تقول: أنا ضارب، وأنت ضارب، وهو ضارب، كما تقول: هو رجل، وأنا رجل، وأنت رجل.

فلذلك كان إسنادها عارضياً / لأصلياً.

[٦/ب]

ثم الجملة^(٣) على سبيل الإطلاق من غير ملاحظة مادة الافتراق. وتسمى اسمية إن بدأت باسم صريح^(٤).

قدّم الاسم لسهولة الاسم، وتركّب الفعل كما فعل بعض النحاة. أو للاحتراز من فصل بين القسمين بدفع سؤالٍ مقدّر وهو قوله: لأنّ التقدير... إلخ.

وإن كان حقّ الفعل التقديم لأصلته في الإسناد، كزيد قائم، يجوز رفع زيد على سبيل الحكاية، وجره بالكاف، لكن الأول هو الأفصح.

وإنّ زيداً قائم، وهل زيد قائم، وما زيد قائم: أي ليس زيد قائماً، ولما كان ابتداء بعض الجملة الاسم بالحروف مع أنها اسمية أورد أمثلة لبيان عدم التفاوت في الجملة التي بدأت بالحرف، سواء كان ذلك الحرف عاملاً أو لا، لأنّ المراد بالابتداء الابتداء الذي له مدخل في الإسناد.

وفعلية بالنصب عطف على اسمية، إن بُدئت بفعل، هذا حصر حقيقي إن كان مذهبه كمذهب ابن الحاجب، وهو أن الجملة إمّا جملة اسمية أو فعلية فقط، والشرطية تدخل في الفعلية، وكذا الظرفية عند أكثر البصريّة، وهم الذين قدّروا الفعل في الظروف، وادّعائي إن كان مذهبه كمذهب الزمخشري^(٥)، وهو أن الجملة أربعة، تنبّه على أنهما أصلاً بالنسبة إلى غيرهما، لكنّ الأول أولى لدلالة السياق عليه كقام زيد واعلم أنّ المصنّف لم يذكر مثلاً من مثل: أقائم/الزيدان، وهيئات الأمر، وشتان ما بينهما، لالاسمية واللفعلية، لوجود

[٧/أ]

(١) في (ك) بكلام.

(٢) «الكافية» (٨/١).

(٣) الجملة في «المغني» (٤٩٢).

(٤) ليست في (ك).

(٥) والجملة على أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية، وذلك زيد ذهب أبوه، عمرو أبوه منطلق، وبكر إن تطعه يشكرك، ونخالد في الدار. «المفصل» (٢٤). وفي «شرح المفصل» لابن يعيش (٨٨/١)، و«المغني» (٤٩٢).

الاختلاف في كونها اسمية ^(١) وفعلية، فإنها جملة اسمية ^(١) عند الجمهور، وجملة فعلية عند صاحب ^(٢) «اللباب»، وهو صاحب «الضوء»، لأن الجملة الفعلية عندما لا يكون المسند فيه مؤخرًا عن المسند إليه لالفاظًا ولاتقديرًا، ولم يسد مسد ^(٣) المسند ظرفًا أو ماجرى مجراه، سواء كان المسند فعلاً، أو اسماً، أو اسم فعل.

وهل قام زيد، سبق وجه كونها من الجملة الفعلية. وزيداً ضربته، وياعبد الله ولما كان في هذين المثالين نوع توهم لم يُدفع بمجرد إيراد المثال، رفعه بقوله: لأنّ التقدير: ضربتُ زيداً. ضربته، لأنّ العامل مضمّر على شريطة التفسير، فيكون في حكم الملفوظ مقيداً ^(٤) بالفعل على ذلك التقدير.

وأدعو عبد الله، لعلّ وجه تعبير المصنف عن التقدير بأدعو عبد الله، عازفاً عن حرف النداء اختيار المبرد ^(٥)، وهو أن ^(٦) حرف النداء يَسُدُّ مَسَدَّ الفعل، والفاعل مقدّر، فإذا عبّر عن التقدير بـ (يا) أدعو يلزم ذكرُ النائب والمنوب. فعلى مذهبه يكون أحد جزئي الجملة حرف النداء، والآخر الفاعل المقدّر ^(٧).

وأما عند سيويه الجملة ^(٨) هو الفعل المقدّر بين حرف النداء والمنادى وهو أدعو، ^(٩) والآخر الضمير المستتر / فيه ^(٩)، فيكون أصله: ياعبد الله، فحذف الفعل حذفاً [٧/ب] لازماً لكثرة استعماله، ولدلالة حرف النداء عليه، وإفادته فائدته ^(١٠)، فيكون جزء الجملة هو الفعل والفاعل المقدّرين.

(١) ليست في (ك).

(٢) «اللباب» لجاج الدين محمد بن محمد بن أحمد بن السيف الاسفرايني ٦٨٤هـ، وهو مقدّم وأربعة أقسام في الإعراب، والمغرب، والعوامل، والمقتضى للإعراب. وهو صاحب «الضوء» في النحو. «كشف الظنون» (١٥٤٣ - ١٥٤٥).

(٣) في «ش» المسدّ، وما أثبتته من (ك).

(٤) في «ش» مبتدئاً، وما أثبتته من (ك).

(٥) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العباس، إمام العربية في زمنه له «الكامل» و«المتقضب» وغيرهما ت ٢٨٦هـ ترجمته في «طبقات الزبيدي» (١٠٨) و«إنباه الرواة» (٢٤١/٣).

(٦) ليست في (ك).

(٧) «الكتاب» (١٨٢/٢) و«المتقضب» (٢٠٢/٤) و«شرح المفصل» لابن يعيش (١٢٧/١).

(٨) طمس في «ش»، واستدركته من (ك).

(٩) ليست في (ك).

(١٠) ليست في (ك).

وقال أبو علي الفارسي^(١): إن حرف النداء اسم فعل، فيكون أحد جزئي الجملة (حينئذ)^(٢) حرف النداء، والآخر الضمير المستتر فيه، فعلى مذهبه كونها من الجملة الفعلية على رأي صاحب «اللُّباب».

ولما فرغ من بيان الجملة وبعض أحكامها، شرع في بيان التسمية بالكبرى والصغرى^(٣) فقال:

وإذا قيل: زيد أبوه غلامه منطلق، فزيد مبتدأ، وأبوه مبتدأ ثانٍ، وغلامه مبتدأ ثالث، ومنطلق خبر الثالث، [وهو غلامه]^(٤).

والثالث^(٥) وخبره: بالرفع معطوف على الثالث، ويجوز النصب على أن يكون الواو بمعنى مع^(٦)، خبر الثاني، والثاني وخبره: وإعرابه كإعراب سابقه خبر الأول، وهو زيد. ويسمى المجموع [جملة]^(٧) كبرى لكونها أصلاً، ومشملة^(٨) على الكثير، وكبرى تأنيث الأكبر. وأفعل التفضيل المجرد عن حرف التعريف والإضافة إذا جرد عن معنى التفضيل جاز جمعه، وإذا جاز جمعه جاز تأنيثه.

وغلامه منطلق جملة صغرى: لكونها قليلة، وتابعة للجملة المتقدمة^(٩).

وأبوه غلامه منطلق جملة كبرى بالنسبة إلى غلامه منطلق، وصغرى بالنسبة إلى زيد أبوه غلامه منطلق.

فتكون / هذه الجملة ذات وجهين، ويقال^(١٠): جملة وسطى. [أ/٨]

وهذا الاصطلاح غير^(١١) اصطلاح المنطقيين في إطلاق الصغرى والكبرى، لأنهم اعتبروا الأهمية والأخصية بخلاف النحويين، فإنهم اعتبروا الأصلية والتابعة.

(١) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار صاحب «الإيضاح». ت (٣٧٧هـ). ترجمته «طبقات الزبيدي» (١٣٠) و «معجم الأدباء» (٢٣٣/٧).

(٢) ليست في «ش»، واستدركته من (ك).

(٣) «المغني»: (٤٩٧).

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (ك): فالثالث.

(٦) ليست في (ك).

(٧) ليس في «ش»، واستدركته من (ك).

(٨) في (ك): مشتملاً.

(٩) في (ك): المقدمة.

(١٠) في (ك): وقد يقال.

(١١) ليست في (ك).

ومثله: أي مثل زيد أبوه غلامه منطلق، فمثل مبتدأ، وخبره: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾^(١) إذ الأصل: لكن أنا هو الله ربِّي، فألقيت حركة الهمزة على النون، وقيل: حذفت حذفاً، فتلاقت النونان فأدغمت^(٢).

فأنا مبتدأ، وهو مبتدأ ثانٍ، والله مبتدأ ثالث، وربِّي خبر المبتدأ الثالث، والعائد فيه الياء، والثالث مع خبره خبر الثاني،^(٣) والثاني مع خبره^(٣) خبر الأول، على منوال: زيد أبوه غلامه منطلق^(٤).

ويجوز أن يكون هو مبتدأً ثانياً، والله: بدلاً منه، وربِّي خبر هو، وهو مع خبره خبر أنا. وإنما قال: إذ الأصل لكن أنا لوجوه.

الأول^(٥): أن تكون لكن بغير واو، لأنها لو كانت مشددة تكون من حروف المشبهة بالفعل^(٦)، فالوجه فيها ذكر الواو.

وإن كانت مخففة تكون من حروف العطف، ولا يجوز إعمالها إلا عند الأخفش^(٧)، ويونس^(٨)، ولا شاهد لهما^(٩)، كذا في «شرح اللباب».

فالوجه فيها ترك الواو، وإن كان الوجهان جائزين فيهما.

والثاني: أن^(١٠) أكثر القراء أثبتوا الألف في^(١١) الوقف، وابن عامر^(١٢) ويعقوب^(١٣) أثبتا الألف

(١) سورة الكهف: (٣٨). وقد بسط القول في الآية في «معاني القرآن» للقرآء (١٤٤/٢) و«إعراب القرآن» للنحاس (٤٥٦/٢) و«التيان» للعكبري (٨٤٧).

(٢) «التيان» للعكبري (٨٤٨).

(٣) ليست في (ك).

(٤) ليست في (ك).

(٥) للتوسع: «معاني القرآن» للقرآء (١٤٤/٢). و«الكشاف» (٢٨٤/٢).

(٦) ليست في (ك).

(٧) الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة، أبرغ أصحاب سيبويه، له مؤلفات مفيدة منها: «معاني القرآن» و«القوافي» ت (٢١٥هـ). ترجمته في: «بغية الوعاة» (٥٩٠/١) و«إشارة التعيين» (١٣١)، وثمة مصادر أخرى.

(٨) يونس بن حبيب الضبي بالولاء، لم يكن له حمة إلا طلب العلم. ت (١٨٢هـ). ترجمته في «أخبار النحويين البصريين» (٣٣) و«البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة» (٢٤٧).

(٩) «شرح شذور الذهب»: (٣٧٠).

(١٠) في (ك): أن يكون.

(١١) ليست في (ك).

(١٢) هو عبد الله بن عامر اليحصبي أبو عمران، أحد القراء السبعة، ولي القضاء للوليد بن عبد الملك، مقرئ الشاميين ت (١١٨هـ). ترجمته في «غاية النهاية» لابن الجزري (٤٢٣/١) و«الأعلام» للزركلي (٩٥/٤).

(١٣) أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي، ثامن القراء العشرة، مولده ووفاته بالبصرة، وله تصانيف منها: «الجامع» ت (٢٠٥هـ). ترجمته «معجم الأدباء» (٥٢/٢٠) و«الأعلام» للزركلي (١٩٥/٨).

[٨/ب]

في الوصل / أيضاً^(١)، ولو كانت مشددة في الأصل لما جاز إثباتها

والوجه الثالث: مذكره المصنف وهو قوله: وإلا لقل لكته، لأن الضمير المرفوع لا يقع بعد لكن، ولا يستقيم تقدير ضمير الشأن، ليكون اسم لكن، وقوله: هو الله ربّي خبره، لأن حذف ضمير الشأن منصوباً ضعيف إلا مع أن المخففة المفتوحة. فإن الحذف فيها لازم على ما صرحوا به^(٢) في كتبهم. فقوله: إلا ليست للاستثناء، بل مركب من «إن» و«لا» فيكون معناه وإن لم يكن أصله لكن أنا، لقل لكته يكون أكثر استعمالها بالواو وحروف الاستثناء، ولا يستعمل بالواو إلا أن يكون الاستثناء مكرراً نحو:

ما^(٣) جاءني القوم إلا زيداً وإلا عمراً، وقد يستعمل بدون الواو، كما في قوله تعالى: ﴿إلا تفعلوه﴾^(٤) أي: أن لاتفعلوه، فعلى هذا يفرق من الاستثناء بقرينة المقام، فاحفظه فإنه جديد^(٥) جيد صحيح^(٥).

(١) قرأ أبو جعفر وابن عامر (الشامي) ورويس عن يعقوب - من القراء العشرة - (لكننا) بإثبات الألف بعد النون وصلاً، وقرأ الباقون بغير ألف (لكن) ولا خلاف في إثباتها في الوقف إتباعاً للرسم. انظر: «الغاية من القراءات العشر» لابن مهران: (١٩٦) و«النشر في القراءات العشر» لابن الجزري: (٣١١/٢) و«البدور الزاهرة» للقاضي (١٩٢ و ١٩٢) و«حجة القراءات لابن زنجلة» (٤١٧)، و«القراءات العشر المتواترة» لمحمد كريم راجح (٢٩٨).

(٢) ليست في (ك).

(٣) ليست في (ك).

(٤) سورة الأنفال (٧٣).

(٥) ليست في (ك).

[الجمل التي لها محل من الإعراب]

المسألة الثانية: في الجملة التي لها محل من الإعراب^(١):

أي لو وقع في موضعها مفرد لظهر فيه الإعراب على ما يقتضيه العامل، وهي سبع. قدّم المسألة الثانية لأنها هي أصل بالنسبة إلى غيرها، كما أنّ المسألة الأولى أصل بالنسبة إلى الجميع، والمراد من الجملة ههنا هي الجملة التي لا يصدق عليها الكلام. لأنّ الأحوال الآتية عارضة لها.

[الواقعة خبراً]

إحداها: الواقعة خبراً، إحدى: مبتدأ مضاف إلى الضمير، الواقعة بالرفع^(٢) خبره / واللام بمعنى التي^(٣)، والضمير المستتر فيها^(٤) راجع إلى إحداها، وإن كان [أ/٩] للجملة في الحقيقة. وخبراً مفعول للواقعة، لأنّ وقع يتعدى بنفسه كقولك: وقعت السكين^(٥)، وقد يستعمل بالأداة كقولك: وقعت عن كذا [ومن]^(٦) كذا ذكره الجوهري في «الصحاح»^(٧). وموضعها مبتدأ أي محلّها، وإنما فسّرنا بذلك لأن الجملة من حيث هي جملة مبنية، والمبني مخصوص بالإعراب المحلي، بخلاف الإعراب اللفظي والتقديري، فإنهما مخصوصان^(٨) بالمعرب. رَفَع: خبره في خبر^(٩) بابي المبتدأ، أصله باين، سقطت^(١٠) النون بالإضافة إلى المبتدأ. وإنّ في محل الجرّ بالعطف على المبتدأ، والمراد من باب (إنّ) الحروف^(١١) المشبهة بالفعل، وما يكون مشابهاً لها في العمل. فخير (لا) التي لنفي الجنس داخل فيه نحو: لارجل في الدار، ففي الدار جملة ظرفية في محل الرفع على أنّه خبر لا.

(١) المسألة مبسطة بأوسع من هذا في «مغني اللبيب» ص (٥٣٦).

(٢) ليست في (ك).

(٣) ليست في (ك).

(٤) ليست في (ك).

(٥) قلت: وقعت السكين: أخذته وضربته، قال الأصمعي: يقال ذلك إذا فعلته بين حجرين. التاج (وقع). ويمكن أن يكون (خبراً) إما نائباً عن المفعول المطلق، ناب عنه نوعه. أو حالاً لأنها تؤول بـ (مخبراً عنها).

(٦) ما بين حاصرتين استدركته من (ك)، ومن «الصحاح»: (وقع) حيث نقل الشارح.

(٧) يلاحظ أنّ الأمثلة التي نقلها من «الصحاح» لا يناسب معناها سياق الكلام المراد شرحه وإعرابه.

(٨) في (ك): (فإنه مخصوص). والضمير فيه يعود على الإعراب، أما هنا فيعود الضمير على الإعرابين اللذين أشار إليهما، اللفظي والتقديري.

(٩) ليست في (ك).

(١٠) في (ك): سقط.

(١١) في (ك): حروف.

نحو: زيد قام أبوه، مثال لكون الجملة خبراً لمبتدأ، وإنّ زیداً أبوه قائم، مثال لكونها خبراً لأن^(١).

ونصب: عطف على رفع، يعني: خبر مرفوع في بابي المبتدأ وإنّ، ومنصوب في بابي كان أي في الأفعال الناقصة، والمضاهي لها في العمل، فيدخل خبر (ما) و(لا) التي بمعنى ليس إذا كان جملة.

وكاد نحو: ﴿كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾^(٢) و﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٣) [٤].

كان: فعل من الأفعال الناقصة، واسمه الضمير المرفوع المتصل. ويظلمون: فعل مضارع، وفاعله الواو، والفعل مع فاعله جملة فعلية خبر كان.

اعلم أنّ كان عند / ابن الحاجب على ثلاثة أنواع: [٩/ب]

ناقصة: كما في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾^(٥) على ما اختاره الزمخشري^(٦).

وتامة: بمعنى وجد أو وقع، كما في المثال المذكور على ما اختاره صاحب «الضوء»^(٧).

وزائدة: غير مفيدة بشيء إلا محض التأكيد كما في المثال المذكور أيضاً على ما اختاره البعض.

والناقصة ثلاثة:

إحداها: لتقدير المبتدأ على الخبر بالزمان الماضي، إمّا دائماً إلى زمان النطق من غير تعرض الانقطاع، نحو ﴿كَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾^(٨)، أو منقطعاً، فلا بد حينئذٍ^(٩) من قرينة مقالية كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ كُنْتُمْ أَغْدَاءَ فَآلَفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾^(١٠) أو حالية كقول الفقير: كان لي مال.

(١) الكافية: (١/١١١).

(٢) سورة الأعراف: (١٧٧).

(٣) سورة البقرة: (٧١).

(٤) ليست في «ش»، واستدركتها من (ك) و«قواعد الإعراب» لابن هشام.

(٥) سورة مريم: (٢٩).

(٦) الكشف: (٥٠٨/٢).

(٧) الإسفرايني.

(٨) سورة النساء: (١٣٤).

(٩) ح = حينئذٍ من مختصرات الشارح.

(١٠) سورة آل عمران: ١٠٣.

وثانيها بمعنى (صار) كقول الشاعر:

قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحاً يُبَوِّضُهَا^(١) [الطويل].

وثالثها: أن يكون فيها ضمير الشأن كقوله تعالى: ﴿لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾^(٢)، أي رأي^(٣)، وهذا المثال يصلح أن يكون مثلاً للكل كما نصرّ عليه صاحب «اللباب»، وأما العلامة الزمخشري^(٤) عدّ مافيهما ضمير الشأن قسماً مستقلاً، وإن كانت داخلة في أقسام الناقصة، تنبهاً إلى^(٥) أنها تختصّ بأحكام لا يشاركها فيها بقية أقسام الناقصة، منها أن اسمها لا يكون إلّا ضميراً، ومنها أنه لا يكون إلّا للحديث، ومنها أنه لا يكون إلّا مبهماً، ومنها أنه لا يكون خبرها جملةً، ومنها أنه لا يكون فيه ضمير يعود إلى اسمها، وصاحب «اللباب» عدّ كونها بمعنى صار وجهاً / [١٠/أ] مستقلاً، وإن كانت داخلة^(٦) في كونها ناقصة للمخالفة بينهما في المعنى، وعلى كلا القولين تتصرف كان على أربعة أوجه^(٧).

﴿وما كادوا يفعلون﴾^(٨) إعرابها كإعراب سابقها، وكاد من أفعال المقاربة وُضع لدنو الخبر حصولاً، فإذا دخل عليه النفي قيل: معناه للإثبات مطلقاً، أو^(٩) قيل: ماضياً. والصحيح أنه كسائر الأفعال في إفادة أدوات النفي نفي مضمونها.

اعلم أن عسى:

ناقصة عند أكثر البصريين^(١٠) نحو: (عسى زيد أن يخرج) فالمضارع المصدر بأن في محل نصب على الخبرية أي: عسى زيد الخروج، فعلى مذهبهم يلزم تقدير المضاف، إما في جانب الاسم نحو: عسى حال زيد الخروج، وإما في جانب الخبر أي: عسى زيد ذا الخروج، لوجوب صدق الخبر على الاسم.

(١) لعمر بن أحمد الباهلي، وصدره: (يتبها قفر والمطي كآنها) في «خزانة الأدب» (٢٠٥/٩). من أبيات ساقها لابن أحمر، وفي «شرح المفصل» لابن يعيش (١٠٢/٧) منسوبة لابن كثر. وابن أحمر: شاعر إسلامي مخضرم. ترجمته في «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٣٥٦/١). وفي «معجم الشعراء» للمرزباني: (٢١٤).

(٢) سورة ق: (٢٧).

(٣) ليست في (ك).

(٤) «وكان على أربعة أوجه: ناقصة وتامة بمعنى وقع ووجد، وزائدة، والتي بمعنى ضمير الشأن» انظر «المفصل» للزمخشري (٢٦٥). و«شرح المفصل» لابن يعيش (٩٧/٧).

(٥) في «ش» (مع) وأثبتنا مافي (ك).

(٦) ليست في (ك).

(٧) هذا مانصرّ عليه الزمخشري «المفصل» (٢٦٥).

(٨) سورة البقرة (٧١).

(٩) في (ك): و.

(١٠) في «المقتضب» (٧٠/٣) و«المفصل» (٢٦٩) و«شرح المفصل» لابن يعيش (١١٥/٧).

وتامة عند الكوفيين وبعض البصريين، فعند ذلك البعض، فالمضارع مع (أن) شبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم، وتقدير المضاف تكلف، وذلك لأن أصل عسى زيد أن يخرج، قارب زيد أن يخرج، أي الخروج، ثم نقل إلى إنشاء الطمع، فالمضارع مع أن وإن لم يبق على المفعولية في صورة الإنشاء، فهو شبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر، فانتصب لشبهه المفعول.

وأما على مذهب الكوفيين، فالمضارع مع (أن) بدل اشتمال من زيد لأن فيه إجمالاً ثم تفصيلاً، وفي إبهام الشيء ثم تفسيره / وقع عظيم لذلك الشيء في النفوس، [١٠/ب]. قال شارح الرضي^(١): وهذا أقرب عندي.

فعلى هذين المذهبين إطلاق باب (كاد) يكون على سبيل التغليب بخروج (عسى) عنه. الثانية والثالثة: الواقعة حالاً، والواقعة مفعولاً، وجه تغيير^(٢) أسلوب السابق والآتي، إما إشارة إلى أن [كون]^(٣) ذكر الحال في المتن قليل، أو إلى كون الحال والمفعول من واحد. ومحلهما [النصب] أي: محل الحال والمفعول. قوله: ومحلهما مبتدأ، وخبره النصب.

[الواقعة حالاً]

فالحالية^(٤) نحو: ﴿جاءوا أباهم عشاء يكون﴾^(٥) أي متباكين، وهو حال من ضمير جاءوا، وهو الواو. فالحالية مبتدأ، نحو مرفوع لفظاً لكونه خبرها، ويجوز نصبه، إما لكونه مبنياً لإضافته إلى الجملة، وإما بتقدير الفعل، وهو أمثل نحو جاءوا فحينئذ يكون خبر المبتدأ جملة فعلية.

[الواقعة مفعولاً به]

والمفعولية^(٦) بالرفع عطف على الحالية.

(١) محمد بن الحسن الإستراباذي، عالم بالعربية من أهل إستراباذ، له «الوافية في شرح الكافية»، و«الشافية» في شرح مقدمة ابن الحاجب. ت (٦٨٦هـ) «بغية الوعاة» (١/٥٦٧).

(٢) في (ك): تفسير.

(٣) ليست في «ش» واستدركتها من (ك).

(٤) المسألة في «المغني»: (٥٣٦).

(٥) سورة يوسف (١٦).

(٦) المسألة في «المغني»: (٥٧٨).

تقع في ثلاثة^(١) مواضع، والجملة الفعلية في محل الرفع عطف على الجملة الفعلية المقدّرة وهي أمثل، وإن جاز عطف الجملة على [المفرد]^(٢) من غير اعتبار الطرفين، لكنّ الشريف مال في بعض تصانيفه إلى الوجه الأول، فالياء في الحالية والمفعولية للمصدرية، أي لكون الشيء حالاً ومفعولاً لا للنسبة والمبالغة، لأن ياء النسبة مع تاء التانيث إذا لحقت آخر الكلمة أفادت معنى المصدرية^(٣). كذا في «شرح اللّباب» في مباحث حروف المشبهة بالفعل.

محكيّة / بالقول، [محكيّة]^(٤) منصوب إما على البدلية عن الجار والمجرور معاً على قول بعض النحاة، وهو أنّ معمول الفعل مجموع الجار والمجرور في اللغو، أو عن المجرور فقط. حملاً على محله على قول محقق^(٥) النحاة، وهو أنّ معمول الفعل في اللغو هو المجرور فقط كما سيجيء في الباب الثاني، في المسألة الثالثة، فعلى هذا يكون معمولاً لـ (تقع)، وإما بفعل مقدّر وهو (أعني وأريد)، ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف، وجرّه على أنه بدل من المجرور فقط حملاً على اللفظ، وإن لم يتحمّل رسم الخط في قوله: ومعلّقاً نحو يجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف وهو مثاله، ونصبه على الوجهين اللذين ذكرناهما قبل، نحو^(٦): ﴿قَالَ: إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾^(٧). إنّ حرف من الحروف^(٨) المشبهة بالفعل، اسمها^(٩) ياء المتكلم، خبرها^(١٠) عبد الله، وجملة إني عبد الله محكيّة لقال. قال ابن الحاجب في «الأمالى»^(١١): إنّ القول يحكي هذه الجملة موضع نصب بالاتفاق إلّا أنها مفعول مطلق، أو مفعول به. انتهى.

فمذهب الجمهور هو الثاني، والمحقّقين هو الأوّل، كما نصّ عليه شارح «اللّب» في^(١٢) آخر بحث أفعال المتعدي.

وثانية: عطف على قوله محكيّة، وإعرابها كإعراب سابقها.

(١) في (ك): أربعة، والصحيح مافي «ش». وهو مافي «المغني».

(٢) في «ش»: الجملة، وأثبت مافي (ك).

(٣) في (ك): المصدر.

(٤) ليست في «ش»، واستدركتها من (ك).

(٥) في (ك): تحقيق.

(٦) ليست في (ك).

(٧) سورة مريم (٣٠).

(٨) في (ك): حروف.

(٩) في (ك): اسمه.

(١٠) في (ك): خبره.

(١١) لأمالى لابن الحاجب، مجلد ضخّم في غاية التحقيق كما قال السيوطي «بغية الوعاة» (١٣٥/٢). وقد طبع في

بيروت، أربعة أجزاء في مجلدين، والنقل منه ١٢٠/١، ١٢١، وجاء بإسهاب في ٨٨/١.

(١٢) ليست في (ك).

للمفعول الأول في باب ظنّ، وإنما^(١) قيده يعني بكونه ثانية لأن باب ظنّ من دواخل المبتدأ والخبر، والجملة لا تكون إلا خبراً. نحو: ظننت زيداً يقرأ، فإن / (يقرأ) جملة [أ/١١] فعلية مع فاعله، ومفعول ثانٍ لظننت.

اعلم أن الفعل المتعدي إلى المفعولين على ضربين:

قسم يصحّ حمل مفعوله الثاني على الأول.

وقسم لا يصحّ.

والثاني إما أن يتعدى إلى مفعولين^(٢) بنفسه نحو: كسوتُ زيداً جبةً، أو بالهمزة نحو: أعطيتُ زيداً درهماً. فإن هذين المثالين لا يجوز أن يقال: زيد جبة، وزيد درهم. وجعلوا من هذا الباب ما يتعدى إلى الثاني بواسطة الحرف، ثم حذف اتساعاً مثل: اختار^(٣)، واستغفر، وسمّى، وكُنّي. الأول يتعدى بمن، والثاني بعن والثالث والرابع بالباء.

ثم الأصل تقديم ما هو الفاعل^(٤) في المعنى، والمتعدي إليه الفعل بنفسه، ومن ثمّ لم يجز: أعطيت صاحبه الدرهم، واخترت أحدهم القوم، للإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى، ويجوز الاقتصار هنا سواء كان ذلك الاقتصار على مفعولين^(٥) معاً أو على أحدهما.

والقسم الأوّل يسمّى: أفعال القلوب، ويصحّ حمل مفعوله الثاني على الأوّل.

إما بنحو^(٦) ما يقال في: علمتُ زيداً فاضلاً، زيدٌ فاضل.

أو كان بمنزله كما يقال في: علمت أبا يوسف أبا حنيفة، أبو يوسف أبو حنيفة، ولا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليه على الأشهر، مع أنهما في الأصل مبتدأ وخبر، وحذفهما جائز في السّعة^(٧) لأن / مفعوليه معاً بمنزلة اسم واحد مضمونهما معاً هو المفعول به [أ/١٢] في الحقيقة، ولو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة إلا فيما وقع في مفعوله (أنّ) المفتوحة بما بعدها^(٨)، خفيفة أو ثقيلة، فإنّه واجب الاقتصار عند الأخفش، حيث قال: إن

(١) في (ك): (يعني وإنما قيده به).

(٢) في (ك): (المفعولين).

(٣) وردت هذه الأفعال متعدية بالحرف في المعاجم: اختاره منهم وعليهم «لسان العرب» لابن منظور: خير. استغفره منه «لسان العرب» لابن منظور: غفر. سمّاه بفلان «لسان العرب» لابن منظور: سما. كناه بأبي فلان «لسان العرب» لابن منظور: كنو.

(٤) في (ك): (فاعل).

(٥) في (ك): (المفعولين).

(٦) في (ك): (هو كما).

(٧) (في تعدية هذه الطائفة من الأفعال واقتصارها على أحد مفعوليهما وحذفهما) «شرح المفصل» (٨١/٧).

(٨) في (ك): (بعدهما).

المفتوحة مع مفعولها^(١)، هو المفعول الأول، فيقدّر المفعول الثاني. وأمّا عند سيويه سدّ مسدّ مفعوليهما، فلا يكون اقتصاراً وإنّ جاز أن تُسَلَبَ منهما جميعاً^(٢) كقوله: (مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ)^(٣).

وهي سبعة أفعال وهي: ظننتُ وحسبتُ وخِلْتُ، وهذه الثلاثة للظنّ.

وزعمتُ، وهي تارة تكون للظنّ، وتارة للعلم.

وعلمتُ ورأيتُ ووجدتُ، وهذه الثلاثة للعلم.

وقد يتعدى منها فعلاً بإدخال الهمزة إلى مفاعيل ثلاثة، وهما علمتُ ورأيتُ دون أخواتهما. إلّا عند الأخفش، فإن جميعها قد يتعدى إلى الثالث بالهمزة عنده.

وقد يتضمن^(٤) بعض الأفعال بمعنى أعلمتُ فيتعدى تعديته وهي أخبرتُ، وخبرتُ، وحدثتُ، وأنبأتُ، ونبأتُ، فإنّ هذه الأفعال عند سيويه تتعدى إلى واحد بنفسه، وإلى الثاني بحرف الجر، ثم حذف^(٥) اتّساعاً، إلّا أنّها لما كانت^(٦) مشتملة على معنى^(٧) الإعلام تضمّنت^(٨) معناه فتعدت^(٩) تعديته^(١٠).

وهذه الأفعال تتعدى إلى ثلاثة / مفاعيل، مفعولها الأوّل كمفعول باب [١٢/ب] (أعطيت) في جواز الاقتصاد عليه كقولك: أعلمت زيداً، والاستغناء عنه كقولك: أعلمتُ عمراً منطلقاً. والثاني والثالث من مفعوليهما كمفعولي (علمتُ) في وجوب ذكر أحدهما عند الآخر، وجواز تركهما معاً.

والمفعول الثالث لهذه الأفعال يقع جملة كما في المفعول الثاني للمتعدّي إلى مفعولين^(١١) فلذلك قال المصنّف:

(١) في (ك): (معمولها).

(٢) (وإنّما يقتصر على هذا إذا علِمَ أنّه مستغنٍ بخبر أن). «الكتاب» (١٢٥/١) ومابعدها. وفي (ك) و(ش) تُسَكَّنُ ومأثبته أوجه.

(٣) المثل في «تمثال الأمثال» للعبدري الشيبى: (٥٦٤).

(٤) في (ك): (تضمّن).

(٥) في (ك): (حذف الجر).

(٦) في (ك): (كانوا).

(٧) ليست في (ك).

(٨) في (ك): (تضمنوا).

(٩) في (ك): (فتعدّوا).

(١٠) للاستزادة «الكتاب» لسيويه (٣٨/١).

(١١) في (ك): المفعولين.

والثالثة (أن تقع تالية^(١)) للمفعول الثاني في باب أعلم، وفي ماتضمن معناه، وتعدى تعديته، نحو: أعلمتُ زيداً عمراً أبوه قائم. فجملة (أبوه قائم) في محل النصب، على أنها مفعول ثالث لذلك الفعل.

ومعلقاً عنها العامل. أي عن الجملة العامل. هذا قسم ثالث من أقسام الجملة التي تقع في محل النصب على كونها مفعولاً، ولارد على المصنف بأن يقال:

لِمَ لَمْ يقل: الأول والثاني والثالث؟ كما يقال^(٢) في أمثاله.

لأن ترك ترتيبه^(٣) المذكور، إما مبني على الظهور، أو مبني على^(٤) التّفن في العبارة، لكونه نوعاً من البلاغة، على أن تعيين الطريق خارج من^(٥) قانون البحث.

ومعنى التعليق والإلغاء، إبطال العمل، ولكن الفرق بينهما من مهمات هذا الفن.

فالإلغاء: هو ترك العمل لفظاً ومعنى لغير مانع.

والتعليق: ترك العمل لفظاً لا معنى لمانع.

/ فالإلغاء جائز، والتعليق واجب، والمعلق عامل في المحل بخلاف الملغى. [أ/١٣]

واعلم أيضاً أن أفعال القلوب تختص بالإلغاء، وأما التعليق فيجوز في الأفعال التي تشبه أفعال الشك واليقين في كونها إما غير محقق الوقوع نحو:

(عرف وعلم) بمعنى عرف، ونظر، وتفكر، وغير ذلك من الأفعال التي لزم [معنى]^(٦)

العلم لمفهومها، وماعدا ذلك من الأفعال التي تتعلق^(٧) عن العمل إلا عند يونس، فإن التعليق في جميع الأفعال جائز عنده، والكسائي^(٨) كيونس في الواقع، وكالجمهور في المنتظر^(٩).

فالمعلق إما أن يطلب مفعولاً واحداً نحو: عرفت هل زيد في الدار، فالجملة في موضع

مفعول واحد.

(١) ليست في (ك).

(٢) في (ك): (قال).

(٣) في (ك): (ترتيب).

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (ك): عن.

(٦) في «ش»: (ملغى). وأثبت ما في (ك).

(٧) في (ك): (تعلق).

(٨) الكسائي: علي بن حمزة بن عبد الله الكسائي، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة. ت (١٨٩هـ).

ترجمته في «معجم الأدباء»: (١٦٧/١٣) و«طبقات الزبيدي»: (١٣٨). و«البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة»

للفيروز آبادي: (١٥٢). وثمة مظان أخرى، فأخباره مشورة في كتب النحو والتراجم والمجالس والقراءات.

(٩) يعني: المنتظر وقوعه.

أو اثنين، فتكون تلك الجملة في مقام المفعولين: علمت لزيد في الدار. أو أكثر، فتقوم تلك الجملة مقام الثاني والثالث نحو: أعلمتك مازيد في الدار، نحو قوله تعالى: ﴿لَنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾^(١) و﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً﴾^(٢). تعلق عمل الفعل في الآيتين، لأن الاستفهام، وحروف النفي، وحروف^(٣) الابتداء إذا دخل على معمول أفعال القلوب أو ما أشبهها تعلق العمل فيها، لأنك لو أعملتها لجعلت مابعد الاستفهام، وحرف^(٣) النفي، وحرف^(٣) النداء، وحرف^(٣) الابتداء معمولاً / لما قبلها^(٤)، فيخرج عن أن يكون له صدر الكلام. [١٣/ب]

و(أي) للاستفهام في الآيتين، فتكون معرفةً أثبتةً، وهو اسم من الأسماء اللازمة للإضافة^(٥)، فإذا أضيف إلى النكرة أضيف إلى الواحد والاثنين والجماعة. وإذا أضيف إلى المعرفة أضيف إلى الاثنين فصاعداً.

وعن العلامة الزمخشري: يجوز إضافته إلى الواحد المعرفة، كما نصّ بعض شراح «المفصل»^(٦). ولكن عند الإضافة إلى الواحد سواء كان ذلك الواحد معرفة أو نكرة، لا يكون إلا مؤوَّلاً بمعنى الجمع.

فعند الإضافة إلى المعرفة معرفة عند عامة^(٧) النحاة، وإن كانت نكرة معنىً، وخلافاً لصاحب «التخمير»^(٨)، عنده يكون نكرة، ولو بعد الإضافة إلى المعرفة.

ف (أي) في الموضعين مبتدأ على المذهبين، إمّا بالتعريف أو بالتخصيص. بالإضافة إلى الحزبين وإلى الهاء، و(أحصى) و(أزكى) خبره، والجملة قائمة مقام المفعولين في (لنعلم) ومقام مفعول واحد في (فلينظر). وسيجيء في بحث (أي) تفصيل متسع^(٩) - إن شاء الله تعالى -^(١٠).

(١) سورة الكهف: (١٢).

(٢) سورة الكهف: (١٩).

(٣) تارة يقول حرف، وتارة حروف، وما أثبتته من «ش» وهو الأوجه.

(٤) في (ك) قبله.

(٥) في (ك) الإضافة.

(٦) «شرح المفصل» لابن يعيش (١٣١/٢).

(٧) في (ك) أكثر.

(٨) «التخمير»، هو شرح من شروح المفصل، مطبوع.

(٩) في (ك): (مشبع).

(١٠) تفصيل إعراب الآيتين في: «إعراب القرآن» للنحاس (٤٤٩/٢). و«البيان» للعكبري (٨٣٩ - ٨٤٢).

[الواقعة مضافاً إليه]

والرابعة: المضاف^(١) إليها، أي الجملة، ومحملها: أي محلُّ تلك الجملة، الجرُّ. وهذا الانجرار بنفس الاسم المضاف عند سيويه، وبالألام عند الزجاج^(٢)، أو بمن عند قوم، وبالإضافة عند بعض.

نحو: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾^(٣) (هذا) مبتدأ، و(يومٌ) بالرفع خبر مضاف إلى الجملة الفعلية وهي: ينفَعُ مع فاعله، والجملة مجرورة المحلِّ / على أنَّها مضاف^(٤) إليها ليوم. وهذا على رأي المصنف.

وقيل: إنَّ (يومٌ) مضاف إلى الفعل فقط، وإن كان من حقِّ الفعل ألاَّ يضاف إليه، لما به من الإبهام المفرط، لا يتخصَّص^(٥) في نفسه، فكيف يختصُّ^(٦) غيره. إلاَّ أنَّهم تركوا القياس، واستحسنوا^(٧) إضافة الزَّمان إلى الفعل، لأنَّ الفعل يدلُّ على الزَّمان والحدث، فصار الزَّمان بعضَ الفعل، وإضافة بعض الشيء إلى ذلك الشيء جائز.

لا يقال إضافة من خواصِّ الاسم، فكيف يكون مضافاً إليه؛ لأنَّا نقول: المراد (من) الإضافة^(٨)، كون الشيء مضافاً، وكونه مضافاً إليه لا يكون من خواصِّ الاسم؛ لأنَّ الفعل والجملة قد تقعان مضافاً إليه، كذا^(٩) ذكره شارح «الكافية».

وقد يجاب كون الفعل مضافاً إليه بتأويل المصدر، وكذا الجملة، ولا يلزم من هذا كون اليوم^(١٠) مبنياً على الفتح في محلِّ الرفع.

إمّا على تقدير كونه مضافاً [إلى]^(١١) الجملة، لأنَّ يوم: اسم مستحقٌّ للإعراب، وإضافة إلى المبنى لا توجب البناء، لأنَّ المضاف يكتسي من المضاف إليه التعريف والتخصيص، وهذا

(١) المسألة في «مغني اللبيب» (٥٤٧).

(٢) الزجاج: إبراهيم بن السري بن سهل. علم في العربية، أخذ عن ثعلب، له تصانيف منها: «معاني القرآن» ت (٣١١هـ). ترجمته في «معجم الأدباء» (١٣٠/١) و«البلغة» (٤٥) و«بغية الوعاة» (٤١١/١). وثمة مصادر أخرى.

(٣) سورة المائدة (١١٩).

(٤) في (ك) (مضافة).

(٥) في (ك) (يختص).

(٦) في (ك) (تختص).

(٧) في (ك) (في إضافة).

(٨) ليست في (ك).

(٩) ليست في (ك).

(١٠) في (ك) (يوم).

(١١) زيادة يقتضيها السياق.

مشهور، ويكتسي أيضاً البناء والإعراب والتذكير والتأنيث لاعلى سبيل الوجوب^(١) بل على سبيل الجواز.

وإما على تقدير كونه مضافاً إلى الفعل، لأنّ المضاف إلى الفعل لا يكون مبنياً عند البصريين إذا كان الفعل مُعرباً، ويجوز نصب يوم في محل الرفع لجواز كونه / مبنياً بالإضافة [١٤/ب] إلى الجملة، أو إلى الفعل على مذهب الكوفيين، لأنّ المضاف إلى الفعل^(٢) يكون مبنياً عنده، سواء كان ذلك الفعل مُعرباً أو مبنياً.

واعلم: أنّ الظاهر أنّ إضافة اسم الزمان إلى الجملة المخصصة تفيد التعريف، وفي «البيسط»^(٣) قد يقال لا يفيد، لأن الجملة نكرة، كذا في «شرح الألفية».

﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾^(٤) [يوم]^(٥): بدل من يوم التلاق، وهم مبتدأ، وبارزون: خبره، والجملة في محل الجرّ لكونها مضافاً إليها^(٦)، ويجوز أن يكون يوم: متبداً مضافاً إلى هم، وبارزون: خبره.

والمصنف أورد مثالين إيداناً بأن ظروف الزمان مضاف إلى الجملة سواء كانت فعلية أو اسمية، هذا إذا كان بمعنى (إذ)^(٧) وأما إذا كان بمعنى (إذا)^(٧) فيضاف إلى الجملة الفعلية، فقد نصّ عليه ابن [أبي]^(٨) طالب المكي في «معربه» للقرآن الكريم.

وكل جملة، أي^(٩): كل فرد من أفراد الجملة، فإنّ (كلّ) إذا أضيف إلى النكرة فهي^(١٠) لعموم الأفراد، وإذا أضيف إلى المعرفة فلعوم أجزائها، كذا قال أصحاب علم الأصول. وقد وقعت بعد (إذ) أو (إذا) وهما من ظروف الزمان مضافان أبداً إلا أنّ (إذ) تضاف إلى كلّ الجملة، وأختها لا تضاف إلا إلى الفعلية.

(١) في «ش»: (الوجود) وأثبت مافي (ك).

(٢) في «ش»: (إليه) وأثبت مافي (ك).

(٣) «البيسط» كتاب لابن العليج، ينقل عنه، وسيرد ذكره مرّات، ولم أعثر على النقل.

(٤) سورة غافر (١٦) وفي «الأصل»: (يَوْمَهُمْ بَارِزُونَ) على أنّ (يوم) مبتدأ مضاف إلى الهاء، والميم علامة جمع الذكور.

(٥) ليس في «ش»، واستدركته من (ك).

(٦) في (ك) إليه.

(٧) في (ك): (إذا) أولاً و(إذا) ثانياً، وهو غلط، ومأثبته موافق لما في «مشكل إعراب القرآن» (٢٦٤/٢) لمكي بن أبي طالب.

(٨) مابن الحاصرتين سقط. ومكي بن أبي طالب القيسي، من علماء القرن الخامس الهجري، أصله من القيروان، سمع بمكة ومصر، وخطب بجامع قرطبة، له مصنفات عدة، اشتهر بالصّلاح، وإجابة الدّعوة. ت (٤٣٧هـ). ترجمته في «بغية الوعاة» (٢٩٨/٢).

(٩) في «ش» (أو). ومأثبته من (ك).

(١٠) في (ك): فهو.

نحو: جئت إذ زيد قائم، وإذ قام زيد و[إذا قام زيد]^(١)، فهذه في موضع الجر لكونها مضافاً إليها (إذ) و(إذا)، و(حيث) هو ظرف من ظروف المبنية للمكان، وقال الأخفش: قد يستعمل للزمان، وظروف المكان لا تضاف إلى الجملة إلا (حيث) في الأكثر، سواء كانت اسمية / أو فعلية نحو: أجلس حيث جلس زيد، وحيث زيد جالس، فالجملتان في محل [أ/١٥] الجر على أنها مضافة إليها لحيث، وقد يضاف إلى مفرد كما في قول الشاعر:

أما ترى حيث سهيل طالعا^(٢) [رجز].

وعند إضافته إلى المفرد يُعرب^(٣) بعض النحاة لزوال علّة البناء، وهي الإضافة إلى الجملة، والأشهر بقاءه على البناء لشذوذ الإضافة إلى المفرد.

اعلم أن حيث يجوز في آخره الحركات الثلاث، لكن الكسر حكاية الكسائي، ويجوز بقول [حيث]^(٤) وحوث بالضم والفتح.

أو لما الوجودية، أي الحينية مثل: لما جئتني أكرمك، عند من قال باسميتها، وهو أبو علي الفارسي، وأما عند سيويه فمحتمل، فإنه قال: لما لوقوع الأمر لغيره، وإنما يكون مثل لو تشبهاً^(٥) بـ(لو)، ولو حرف، فقال ابن خروف^(٦): إنَّ لما حرف، وحمل كلام سيويه على أنها للشرط في الماضي كـ(لو).

ولذا لا يقع بعدها إلا الفعل الماضي، إلا أنَّ (لو) لانتفاء الثاني لانتفاء الأول، ولما لثبوت الثاني لثبوت الأول.

قال فاضل التفزازاني^(٧): إنَّ هذا الحمل توهم منه، والوجه: أنَّ (لما) ظرف بمعنى (إذا) يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماضٍ لفظاً أو معنى.

(١) ليست في «ش»، واستدركتها من (ك).

(٢) الشاهد في «المغني» ص (٧٨). و«شرح ابن عقيل» (٥٠/٢). وهو مجهول القائل، وبيته الثاني: نجماً يضيء كالشهاب لامعاً.

(٣) في (ك): (يعرب).

(٤) ليست في «ش». واستدركتها من (ك). وقد فصل القول فيها ابن منظور في «اللسان»: حيث.

(٥) في (ك): (فشيها).

(٦) ابن خروف: علي بن محمد الأندلسي. إمام في العربية، محقق مدقق، صنّف شرحاً لسيويه. ت (٦٠٩هـ) ترجمته في «بغية الوعاة» (٢٠٣/٢) و«البلغة» (١٥٧).

(٧) مسعود بن عمر بن عبد الله التفزازاني، إمام في العربية، له تصانيف كثيرة منها: «الإرشاد في النحو». ت (٧٩١هـ). انظر ترجمته في «الدرر الكامنة» (٢٥٠/٤) وفيه: سعد الدين مسعود بن عمر، ووفاته في (٧٩٢هـ). ووافقه السخاوي في «الذيل التام» (٣٥٩/١). أما في «بغية الوعاة» (٢٨٥/١) فقد جعل وفاته في (٧٩١هـ) في سمرقند.

وهي: أي الجملة التي وقعت بعد (إذ) و(إذا) و(حيث) و(لما الحينية). في مواضع^(١) خفض: بفتح الخاء المعجمة، وسكون الفاء، الجرُّ ههنا في الإعراب بمنزلة الكسر في البناء في مواضع النحويين^(٢). كذا في الجوهرية بإضافتهن إليها، أي بإضافة المذكورات إلى الجملة.

[الواقعة جواباً لشرط جازم]

والخامسة / الواقعة^(٣) جواباً لشرط جازم ومحملها، أي: محل الجملة الواقعة [١٥/ب]

جواباً لشرط جازم. الجزم، اختلف النحاة في جازم جواب الشرط، قال بعضهم: هي أداة الشرط، وقيل: وهو مذهب المحققين من البصريين، وعزاه السيرافي^(٤) إلى سيويه وذهب الأنخفش إلى أن الجزم بفعل الشرط، واختاره صاحب^(٥) «التسهيل»، وقيل: الأداة والفعل معاً، وهذا القول نُسب أيضاً إلى سيويه والخليل^(٦)، وهو مذهب الكوفيين^(٧).

إذا كانت مقرونة بالفاء أو بإذا المفاجأة، يقال: فاجأ الأمر مفاجأة، وفجأ بكسر الفاء، وكذلك فجئة الأمر بكسر العين، فجأه الأمر بفتح الفاء والعين، وفجأة بضم الفاء والمد^(٨)، إذا لقيته وأنت لاتشعر به، وإنما قال: إذا كانت مقرونة بالفاء أو بـ (إذا) المفاجأة، لأن الجملة إذا لم تكن مقرونة بالفاء أو بـ (إذا)^(٩) المفاجأة لا يكون لها محل من الإعراب، سنقف في بابه إن شاء الله تعالى.

(١) في (ك): (موضع).

(٢) «الصحاح»: (خفض).

(٣) «مغني اللبيب»: (٥٥١).

(٤) السيرافي: الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد السيرافي، إمام في النحو والفقه واللغة والشعر، له تصانيف كثيرة منها: «شرح كتاب سيويه» ت (٣٦٨هـ) ترجمته في «بغية الوعاة» (٥٠٧/١) و«البلغة»: (٨٦) و«معجم الأدباء»: (١٤٥/٨).

(٥) ابن مالك: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الشافعي النحوي، إمام في النحو والقراءات، أقام بدمشق، له تصانيف كثيرة منها: «التسهيل» ت (٦٧٢هـ). ترجمته في: «بغية الوعاة»: (١٣٠/١) و«البلغة»: (٢٠١).

(٦) الخليل: الخليل بن أحمد البصري الفراهيدي، صاحب العربية والعروض، من المصنفات المنسوبة إليه «العين» ت (١٧٠هـ). ترجمته في «معجم الأدباء» (٣٤١/١). و«وفيات الأعيان»: (٢٤٤/٢) و«بغية الوعاة»: (٥٥٧/١) و«البلغة»: (٩٩).

(٧) بسط المسألة، ونسبة هذه الأقوال، والخلاف فيها بين النحاة في «الإنصاف» (٦٠٢/٢). وقد نصّ ابن مالك في «تسهيل الفوائد» بقوله: «وجزم الجواب بفعل الشرط، لا بالأداة وحدها، ولا بهما ولا على الجوار خلافاً لزاعمي ذلك...» (٢٣٧).

(٨) «الصحاح»: فجأ.

(٩) ليست في (ك).

فالأولى، أي: الجملة المقرونة بالفاء نحو: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ...﴾^(١)
 من: اسم شرط، يضلل: فعل الشرط، واللّه: فاعله، والفاء في فلا هادي له: داخل في جواب الشرط، ولا: لنفي الجنس، اسمها منصوب لفظاً وهو: هادي، وخبرها مرفوع محلاً وهو: «له»، فاسم لا ح خبره جملة اسمية محلها الجزم.

ولهذا، أي: ولأجل كون الجملة المقرونة بالفاء في محل الجزم، قُرِئَ بِجَزْمٍ يَذَرُ عَطْفاً على محل الجملة، فيكون تقدير الكلام: مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ لَا يَهْدِيهِ^(٢) أحد / غيره ويذرهم. [أ/١٦]
 هذا تنصيص على كون جملة فلا هادي له في محل الجزم، وحاصله أنها لو لم تكن جملة فلا هادي له في محل الجزم، لما جاز قراءة الجزم^(٣) في معطوفها عطفاً على محلها، لكن كونه^(٤) دليلاً مبنيّاً على رأي من ذهب إلى جزم (يذر) وأما على رأي من ذهب إلى سكونه لتوالي الحركات كما قيل، فلا يكون دليلاً، وقُرِئَ برفع يذر على الاستئناف^(٥).

والثانية، أي: الجملة المقرونة بإذا المفاجأة نحو:

﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾^(٦).

إن: حرف شرط، وتُصِيبُ: فعل الشرط، وهم: مفعول فعل الشرط، سيئة: فاعله، والباء في بما: متعلق بفعل الشرط، وإذا التي للمفاجأة بمنزلة الفاء، تدخل على الجملة الاسمية غالباً، وقد تقع مع الفعلية، نصّ عليه بعض شراح الكافية في باب التحذير، وإنما قلنا: بمنزلة الفاء^(٧) لأنها (إذا كانت)^(٨) للمفاجأة لا يُتبدأ بها كما لا يُتبدأ بالفاء، بخلاف إذا الشرطية، فإنها يُتبدأ بها، فأشبهت الفاء فوقعت موقعها، وصارت جواباً للشرط، وقد تدخل عليها الفاء عند دخولها على جواب الشرط فيكون للتأكيد.

وهم: مبتدأ، ويقنطون: خبره، والجملة الاسمية جزاء للشرط، فالمعنى: إن تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ أي: شدة، بما قدّمت أيديهم بشؤم معاصيهم إذا هم يقنطون، أي: فاجأ القنوط من رحمته، ولما فهم

(١) سورة الأعراف: ١٨٦.

(٢) في «ش» و(ك) لا يهديه. والصواب ما أثبتّه لأنه مجزوم بأداة الشرط (من).

(٣) قرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء على الغيب، وجزم الرّاء على محل قوله تعالى (فلا هادي له) والباقون بالرفع، فقطعوه عما قبله. واختلفوا في يذرهم، فقرأ نافع وأبو جعفر وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بالتّون، وقرأ الباقيون بالياء.

«الغاية في القراءات العشر» (١٥٩) و«النشر» (٢٧٣/٢) و«القراءات العشر المتواترة» (١٧٤).

(٤) في (ك) لكونه.

(٥) وعليه كتابة المصحف.

(٦) سورة الروم (٣٦).

(٧) «التيبان» للعكبري: (١٠٤١).

(٨) ليست في (ك).

من قول المصنّف بطريق المفهوم أنّ الجملة إذا لم تقترن بالفاء لا يكون لها محل؛ فيلزم أن يكون / محل الجزم هو الفعل وحده لاقتضاء العامل، فوقع الشرود في ذهن السامع، [١٦/ب] فكأنّه قال: هذا إذا كان الفعل قابلاً للجزم فظاهر، وأمّا إذا كان الجزاء ماضياً فأيّ محل الجزم، فأزال ذلك التردّد بقوله:

فأمّا التي للتفصيل والاستئناف نحو: إن قام أخوك قام عمرو فمحلّ الجزم محكوم للفعل وحده وهو قام.

واللجملة بأسرها، أي بمجموعها لأنّ أداة الشرط إنّما تعمل في شيئين، فلما عمل في محلّ الفعلين، لم يبقَ لها تسلّط على محلّ الجملة، وكذلك القول في فعل الشرط، أي محلّ الجزم محكوم به لفعل الشرط وحده لا للجملة الشرطية بأسرها، ولهذا، هذا: تنصيب لما يدّعيه من أنّ محلّ الجزم هو الفعل وحده لا الجملة (الشرطية)^(١) بأسرها، أي لكون فعل الشرط وحده في محلّ الجزم.

تقول إذا عطفت عليه مضارعاً، وأعملت الأوّل كما هو مذهب الكوفيين.

نحو: إن قام ويقعد أخوك قام عمرو فتجزم المعطوف قبل أن تكمل الجملة.

وإنّما قال: أعملت الأوّل؛ لأنه لو أعملت الثاني كما هو مذهب البصريين لأضمرت الفاعل في الأوّل، فيكون معطوفاً على الجملة بعد استكمالها، فلا يثبت كون فعل الشرط في الجزم وحده، لجواز كون جزم المعطوف لعطفه على الجملة التي في محلّ الجزم.

[التابعة لمفرد]

والسادسة التابعة لمفرد^(٢)، قيّد به، لأنّ الجملة لا تكون منعوتاً كالجملة المنعوت بها، صفة جرّت على غير من هي له، فالباء متعلّق بالمنعوت، يعني كالجملة التي^(٣) / يُنعت المفرد بها، ويجوز أن يكون المنعوت صفةً لمفردٍ على مذهب من جوز الفصل بين الصفة والموصوف، ومحلّها أي^(٤) محلّ الجملة الواقعة صفةً بحسب منعوتها، أي موصوفها.

النعت والوصف واحد، وإنّ فرق البعض بينهما، بأنّ النعت يستعمل فيما كان ممدوحاً، والوصف أعمّ. لأنّ كلام المحقّقين يفصح عن عدم الفرق.

(١) ليست في (ك).

(٢) بسط المسألة في «مغني اللبيب» (٥٥٣).

(٣) ليست في (ك).

(٤) في «ش» (أو)، ومأثّبه من (ك).

الحَسَبُ: القَدَرُ^(١)، (وهو^(٢)) بفتح السين سواء أضيف إلى شيء أو استعمل بحرف الجرّ، وربما يسكن في ضرورة^(٣)، وأما (حَسْبُكَ) بمعنى كفاك، فشيء آخر. وهي: أي^(٤) الجملة المنعوت بها في موضع رفع في نحو: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا يَبِيعُ فِيهِ﴾^(٥).

(مِنْ): متعلق برزقناكم، و(قبل): مجرور بمن، ومضاف إلى أن يأتي. و(يومٌ): فاعله. و(لا): لنفي الجنس، و(بيع) بالرفع اسمه، لأنّ (لا) إذا كان مكرراً كما في الآية، جاز الرفع لأنّه مقدّر جواباً لسؤال، فَحَسُنَ أَنْ يَكُونَ مطلقاً^(٦)، وإن كان فيه مخالفة قياسية^(٧)(٨).

وقرأ ابن كثير ويعقوب، وأبو عمرو^(٩) بالفتح على الأصل. و(فيه): خبره، وجملة (لابيع فيه) جملة اسمية مرفوعة المحلّ على أنها صفة.

ونَصَبُ: بالجرّ عطف على رفع في نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾^(١٠) (اتقوا): فعل مع الفاعل وهو الواو، و(يوماً) منصوب إمّا على المفعولية، كما هو رأي أبي^(١١) عليّ في قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا﴾^(١٢).

وإمّا على الظرفيّة، فيكون مفعولاً فيه، تقديره: واتقوا عذاب الله يوماً^(١٣).

(وترجعون): جملة فعلية في محل / نصب على أنها صفة يوم^(١٤).

[١٧/ب]

(١) الحَسَبُ: الشرف «الصحاح»: (حسب) و«القاموس المحيط»: (حسب).

(٢) ليست في (ك).

(٣) في «ك»: (ضرورة الشعر).

(٤) ليست في (ك).

(٥) سورة البقرة: (٢٥٤).

(٦) ليست في «ش» واستدركتها من (ك).

(٧) في (ك): (قياسه).

(٨) إعرابها وتفصيله في «إعراب القرآن» للنحاس (٣٢٩/١) و«البيان» للعكبري (٢٠٢).

(٩) قرأ ابن كثير ويعقوب وأبو عمرو بالفتح من غير تنوين، على أن لا نافية للجنس، وقرأ الباقر بالرفع والتنوين. «الغاية في القراءات العشر» (١١٧).

(١٠) سورة البقرة (٢٨١).

(١١) في «ش» و«ك»: (أبو).

(١٢) سورة المزمل (١٧).

(١٣) «البيان» للعكبري (١٢٤٨).

(١٤) «البيان» للعكبري (٢٢٦).

وقراءة ترجعون [بالتاء]^(١) بالبناء للفاعل^(٢): فعلى الأول يكون رجَعَ متعدّياً، وقراءةً بالياء على طريق الالتفات^(٣).

وجرّ: بالجرّ، عطف إمّا على نصبٍ أو رفعٍ على اختلاف القولين، فإنّ النّحاة اختلفوا في معطوفاتٍ متعدّدة، أنّ الجميع هل يعطف على الأوّل؟ أو كلّ واحدٍ يعطف على ما قبله؟
في نحو: ﴿لَيُؤْمِرَنَّ رَبُّكَ فِيهِ﴾^(٤).

(لا): لنفي الجنس، و(ربّ): اسمه، و(فيه): خبره، والجملة الاسمية مجرورة المحلّ لكونها صفة ليوم.

[التابعة لجملة لها محل من الإعراب]

السابعة التابعة لجملة لها محلّ^(٥) من الإعراب نحو: زيدٌ قام أبوه، وقعد أخوه. فجملة (قام أبوه): في موضع رفع لأنّها خبر، أي خبر مبتدأ^(٦)، وكذلك: أي مثل ماسبق في وقوعها موقع رفع.

جملة قعد أخوه لأنّها، أي: جملة قعد أخوه، معطوفة عليها، أي: على جملة قام أبوه. ويسمّى (قام أبوه) جملة صغرى، و(زيد قام أبوه) جملة كبرى، فالصغرى فعلية والكبرى اسمية.

[الجملة التي لا محلّ لها من الإعراب]

المسألة الثالثة: في بيان الجملة التي لا محلّ لها من الإعراب^(٧)، وهي سبع أيضاً. كالمسألة^(٨) الثانية، و(أيضاً): نصب على المصدرية، فإنّها من المصادر التي حذف فعلها مثل: سعيّاً ورعيّاً.

(١) ليست في «ش»، واستدركتها من (ك).

(٢) قرأ أبو عمرو ويعقوب بفتح التاء وكسر الجيم، وقرأ الباقر بضمّ التاء وفتح الجيم. «الغاية» لابن مهران (١٢١) و«النشر» لابن الجزري (٢٠٨/٢). و«البحر المحيط» لأبي حيّان (٣٤١/٢) و«القراءات العشر المتواترة» لمحمد كرتيم راجع (٤٧).

(٣) وقرأ الحسن: يرجعون على معنى يرجع جميع الناس، وهو من باب الالتفات. قال ابن جنّي: كان الله تعالى رفيق بالمؤمنين عن أن يواجههم بذكر الرجعة، إذ هي مما تنفطر له القلوب، فقال لهم: واتقوا، ثم رجع في ذكر الرجعة إلى الغيبة، رفقاً بهم. البحر المحيط ٣٤١/٢.

(٤) سورة آل عمران (٩).

(٥) بسط المسألة في «مغني اللبيب» (٥٥٦).

(٦) في «ك»: (وهو زيد).

(٧) المسألة في «المغني»: (٥٠٠).

(٨) في (ك): (أي كالمسألة).

قال الجوهري: آض يئض أيضاً، إذا عاد ورجع^(١).

[الجملة الابتدائية]

إحداها: أي إحدى جمل السبع. المبتدأة^(٢)، وتُسمى المستأنفة، بالنصب مفعول ثان لتسمى. أيضاً: أي كما تُسمى مبتدأة.

اعلم أن الاستئناف عند أرباب المعاني^(٣) / ما يكون جواباً عن سؤال مقدر [أ/١٨] وأما عند أئمة النحو فالمستأنفة، هي^(٤) الجملة التي وقعت في الابتداء، سواء كانت^(٥) في الابتداء^(٥) جواباً لسؤال^(٦) أولاً، ذكره المصنف في «المغني»^(٧).

نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾^(٨).

اعلم أن أصل (إنّا)^(٩) إئنّا، فحذفت الثانية لاجتماع الأمثال والتخفيف، وإن حكى بعض النحويين ثلاثة مذاهب:

الأول: حذف الأولى.

والثاني: حذف الثانية.

والثالث: حذف الثالثة.

لكن الصحيح هو المذهب الثاني، لأنّ النون الأولى كالأصل، بدلالة حذف الثانية في (إن) إذا كانت مخففة، مع بقاء الأولى ساكنة، ولو كانت المحذوفة هي الأولى لبقيت الثانية متحركة، لكونها قبل الحذف كذلك.

ولا يجوز حذف الثالثة لأنّها ضميرٌ.

(١) «الصحاح»: أيض.

(٢) «المغني»: (٥٠٠) (وهي الابتدائية) في «المغني»، و«متن قواعد الإعراب».

(٣) في (ك): (في الابتداء).

(٤) في «ش»: هو، ومأثبته من «ك».

(٥) ليست في (ك).

(٦) في (ك): (لسؤال مقدر).

(٧) «مغني اللبيب»: (٥٠٠).

(٨) سورة الكوثر: (١).

(٩) «إعراب القرآن» للنحاس (٢٩٨/٥).

ف(إن): حرف من حروف المشبهة بالفعل، و(نا) منصوب المحلّ على أنّه اسم (إن). و(أعطى) فعل يتعدّى إلى المفعولين، ومسنّدٌ إلى الفاعل، وهو ضمير المتكلم. و(الضمير المنصوب) كناية عن رسولنا ﷺ مفعوله الأوّل.

و(الكوثر) مفعوله الثاني، وجملة (أعطيناك الكوثر) جملة فعلية في محلّ الرّفع.

خبر إنّ وجملة ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾: جملة اسمية مستأنفة لا محلّ لها^(١) من الإعراب. ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾^(٢) بعدُ بالنّصب إمّا تقدير من، أو أعني، أو بالرفع على أنّه خبر مبتدأ محذوف مضاف إلى الجملة، ﴿وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ﴾ بحسب الظاهر / [١٨/ب] ولكن في الحقيقة مضاف إلى المفرد المقدّر فيكون تقدير الكلام بعد قوله تعالى، وإنما قلنا بكذا لأنّ الغايات^(٣) لا تُضاف إلى الجملة، نصّ عليه شارح «المفصل»^(٤).

و(إن): من حروف المشبهة و(العزة): بالنصب اسمه و(لله): في محلّ الرفع خبره. و(جميعاً): يحتمل أن يكون حالاً من الضمير المستتر في الظرف، أي: مجتمعة، والعامل فيه شبه الفعل وهو الظرف، ويحتمل أن يكون تأكيداً من إنّ العزة لله، كما قال في «الصّحاح»، وجميعاً يؤكّد به، يقال: جاؤوا جميعاً أي: كلّهم^(٥). انتهى.

فجميعاً تأكيد لضمير جاؤوا، وهو الواو. فعلم من الكلام ظاهرٌ أنّ لفظة جميعاً بالنّصب تأكيد، وإن كان المؤكّد مرفوعاً، بخلاف سائر ألفاظ التأكيد خذ هذا فإنه ينفعل في مواضع شتى.

وجملة (إنّ العزة لله جميعاً) لا محلّ لها من الإعراب مستأنفة، بمعنى التعليل في جواب: لم أحزن؟

كأنه قيل: لا تحزن بقولهم، أي بإشراكهم وتكذيبهم، ولاتبال بهم، لأنّ الغلبة لله جميعاً، لا يملك غيره شيئاً منها فهو يقهرهم فينصرّك عليهم.

وليست جملة إنّ العزة لله جميعاً محكيّة بالقول، وهو قولهم. لفساد المعنى لأنّ هذا القول لا يجوز أن يكون مورثاً للحزن له، إلّا إذا كان بطريق الاستهزاء، وهو احتمال مرجوح لا يذهب

(١) ليست في (ش) واستلركتها من (ك).

(٢) سورة يونس (٦٥).

(٣) (وإنما قيل لهذا الضرب من الظروف غايات، لأنّ غاية كلّ شيء ما ينتهي به ذلك الشيء). «شرح المفصل» ٨٥/٤.

(٤) «شرح المفصل» ٩١/٤.

(٥) «الصّحاح»: جمع.

إليه وَهُمْ، فلا يكون محكيًا بالقول، بل هو قول الله تسليّة للنبيّ عليه السلام، وكذا الحال في كونه بدلاً من قولهم، كما ذكر في «الكشاف»^(١).

ونحو قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾^(٢) بعد - إعرابُ (بعدُ)^(٣) كإعراب ماسبق - ﴿وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ﴾^(٤).

ف (حفظًا) منصوبة بإضمار فعله، أي: حفظنا السماء حفظًا بالشُّهب. و(من): متعلقة بمحذوف.

و(شيطان): على وزن فيعال، مأخوذ من [الشطن]^(٥)، وهو البعد.

وقيل: شيطان على وزن فعلان، مأخوذ من الشَّيْط^(٦)، وهو الهلاك، فعلى الأوّل منصرف، وعلى الثاني غير منصرف^(٧).

و(مارد): أي متكبر، متجاوز عن الحدّ في الطغيان، وخارج عن طاعة^(٨) الرحمن وليست جملة لا يسمعون صفة للنكرة وهو شيطان لفساد المعنى لأنه يقتضي أن يكون الحفظ من غير شيطان، فلزم أن يكون جملة مبتدأة على ما اختاره^(٩) صاحب «الكشاف»^(١٠) والقاضي^(١١).

اعلم أن أرباب التفسير اختلفوا في^(١٢) هذه الآية.

قال أبو البقاء: (لا يسمعون): جمع على معنى كلّ في موضع الصّفة، أو نصب على الحال، أو مستأنفة^(١٣)، وخطأه أكثر المفسرين.

(١) «الكشاف»: ٢٤٣/٢ .

(٢) سورة الصافات: ٨ . وتامها: (لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَيُقَذِفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ).

(٣) ليست في (ك).

(٤) سورة الصافات: ٧ .

(٥) ليست في (ش) واستدركها من (ك).

(٦) في (ش). الشيطان، ومأثبته من (ك). وهو المناسب للسياق.

(٧) (الشيطان: كلّ عاتٍ متمرّد من إنس أو جنّ أو دابة) «القاموس المحيط» شطن. والشيطان من الشيط في قول القاموس المحيط «شيط».

(٨) في (ش): الطاعة، ومأثبته من (ك).

(٩) في (ك): اختيار.

(١٠) «الكشاف» ٣٣٦/٣ .

(١١) «أنوار التنزيل»: ١٤٦/٤ : «كلام مبتدأ لبيان حالهم».

(١٢) في (ك): (في تفسير).

(١٣) «البيان» ١٠٨٨ : جَمَعَ على معنى كلّ؛ وموضع الجملة جرّ على الصّفة، أو نصب على الحال، أو مستأنفة. انتهى.

أما كونها صفة، لأن حفظ السموات لأجل أن الشياطين يطلعون عليها، ويسمعون أخبارها، ويطلعون الكواهن، فإذا كانوا غير سامعين لافائدة في حفظ السموات منهم.

وكذا في كونها حالاً في المعنى، لكونهما من واٍ واحد.

والمصنف لم يتعرض إلى كونها حالاً، لأن الجملة الخبرية إذا وقعت بعد النكرة الموصوفة يجوز أن تكون صفة أو حالاً، لكن جعلها صفة أولى من أن تجعل حالاً / [١٩/ب] بناءً على ظاهرها وإن كانت متخصصة.

ويختلج في صدري جواز جعلها:

صفة، وعدم سماع الشيطان أن يكون بحسب الحفظ، فحاله عند الحفظ لا يسمع، فيصير موصوفاً في حالة الحفظ بذلك.

وكذا جعلها حالاً، لما عرفت أن الحال والصفة من واٍ واحد^(١).

وأما كونها مستأنفة، لأن سائلاً لو سأل^(٢)، لم تحفظ من الشيطان؟ فالجواب: بأنهم لا يسمعون لم يستقم، كذا قالوا^(٣).

ويمكن أن يجعل الاستئناف أيضاً على تقدير تغيير السؤال، بأن يقال، لما^(٤) قيل: وحفظاً من كل شيطان مارد.

سئل وقيل: فماذا يكون إذن؟ فأجيب: لا يسمعون، ولا يجوز أن تكون علة للحفظ على حذف اللام كما في: جئتكَ أن تُكرمني، ثم حذف ان وأهدرها كقوله:

ألاً أيُّهَذَا الرَّاجِرِي أَحْضَرُ الْوَعَى^(٥) [طويل].

(١) الشارح يُوجد وجهاً لكل إعراب وضعه أبو البقاء في «البيان»، وبدأت كل تعليل من أوّل السطر لتمييزه، وكأنه بذلك ردّ على من أنكر على أبي البقاء قوله.

(٢) في (ك): سئل.

(٣) يقول الشارح: «والمصنف لم يتعرض إلى كونها حالاً» لكن إمعان النظر يؤكّد أن ابن هشام تعرض إلى هذا الوجه وغيره من الوجوه، وردّه في أكثر من موضع في «المغني» ومن ذلك في حديثه على (كلّ) إذ قال: «والجواب عنها أن جملة (لا يسمعون) مستأنفة أخبر بها عن حال المسترقين، لاصفة لكلّ شيطان ولا حال منه، إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع..» «المغني» ٢٦٣.

وفي حديثه على الجملة المستأنفة إذ قال: «فإن الذي يتبادر إلى الذهن أنه صفة لكلّ شيطان أو حال منه، وكلاهما باطل، إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع، وإنما هي للاستئناف النحوي» «المغني» ٥٠١ ومابعدا. وبذلك نرى أن الشارح لم يتقصّ قول ابن هشام في «المغني» وهو أمّ مصنفاته في هذا الباب الذي تنضوي تحته «قواعد الإعراب».

(٤) في (ك): لِمَا.

(٥) الشعر لضرّة بن العبد من معلقته، في «ديوانه» ٣٠. وتماهه:

(وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي) وفي «المغني» ٥٠٢.

فإن اجتماع ذلك منكر، ومن مُثلها^(١) بضم الميم والثاء، جمع مثال كأمثلة، أي من أمثلة الجمل^(٢) التي لا محل لها لكونها مستأنفة قوله، أي قول الشاعر وهو جرير إنما غير أسلوب السابق، حيث لم يقل: وقوله رعاية للأدب:

بِدَجَلَةٍ حَتَّى مَاءٍ دَجَلَةٌ أَشْكَلُ^(٣)

[طويل]

أَوَّلُ الْبَيْتِ:

وَمَازَالَ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءُهَا

يقال: مج^(٤) الشراب إذا رمى به، ووجه أشكل إذا كان فيه بياض وحمرة كذا في «الصحاح»^(٥)، والمعنى: مازالت القتلى ترمي دماءها، حتى ماء دجلة اختلط الدم ولم يفرق الماء من الدم.

حتى: حرف ابتداء، ماء: مبتدأ مضاف إلى دجلة، / وجرُّ دجلة محمولٌ على [٢٠/أ] نصبها لكونها غير منصرفة للتأنيث والعلم، وأشكل: خبره، والجملة الاسمية لا محل لها من الإعراب لكونها ابتدائية، ومثله قول الفرزدق:

فَوَا عَجَبًا حَتَّى كَلِّبُ يَسْبِي^(٦)

[طويل]

وإنما أورد المصنف هذا البيت مع أن رعاية الأدب أشد في تركه ليكون توطئة إلى قوله، وعن الزجاج وابن دُرستويه، ودُرست لفظ أعجمي مركب مع (ويه) كسيويه، ثم جعل لقباً له، فالأحسن أن يكون الجزآن مبنيين، الأول على الفتح، والثاني على الكسر، وإن جاز فيه وجوه.

وفي «القاموس»: كل اسم خُتم بـ (ويه) كسيويه فيه لغات^(٧).

(١) «القاموس المحيط»: مثل.

(٢) في (ش): جمل.

(٣) البيت لجرير، في «ديوانه» ١٤٣/١، ورواية الديوان:

(ومازالت القتلى تمور دماؤها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل). وفي «الجنى الداني» ٥٥٢، و«المغني» ١٧٣.

(٤) مج الرجل الشراب من فيه إذا رمى به «الصحاح»: مجج.

(٥) وفي «الصحاح» دَمَ أشكل أيضاً «الصحاح»: شكل.

(٦) البيت للفرزدق «ديوانه» ٥١٨/٢، ورواية الديوان:

(فيا عجباً حتى كليب تسبي كأن أباها نهشل أو مجاشع) و«المغني»: ١٧٣.

(٧) كل اسم خُتم بـ (ويه) كسيويه وعمرويه فيه لغات «القاموس المحيط»: ويه.

أن الجملة بعد حتى الابتدائية، أي: الصالحة لوقوع المبتدأ والخبر بعدها، لأنه لا بُدَّ منه، في موضع جرٍّ بحتي، يُفهمُ منه كونُ حتى جارةً وعاطفةً عندهما فقط، اللهم إلا أن يقال: أن^(١) تكون حتى ابتدائيةً جارةً إن كانت مدخولها^(٢) جملة، فتأمل.

وخالفهما الجمهور، برفع الرّاء، فاعل خالف، الظاهر أن المراد من الجمهور من يكون في عصرهما، ومن بعدها وإلا لا يكون لإسناد الخلاف إلى الجمهور وجه.

لأنَّ حروف الجرِّ لا تُعلّق، بضم اللام، أي لا تمنع عن العمل، بل تعمل، فلو جُعِلت حرف جرٍّ هنا لكان (ماء) مجروراً، وليس كذلك في المشهور، ولو قلت: ماء مبتدأ، وأشكل خبره، والجملة في موضع جرٍّ بحتي، لعلّقت العمل عنها من غير مانع، وهو الخلاف المفروض، ولوجوب، هذا دليل / ثانٍ لكونها ابتدائية كسرٍ إنَّ لكون الشهرة به [٢٠/ب] في قولك: مَرَضَ فلانٌ حتّى إنهم لا يرجونه، فلو كانت حرف جرٍّ لوجب فتح إنَّ.

فإذا دخل، الفاء: للسببية بمعنى لام التعليل على ما ذكره الشيخ^(٣) الرضي، فما وقع في بعض النسخ بالواو فليس بصحيح إلا بالتكلف، وهو حذف (أن) مع لام التعليل، فالمعنى^(٤)، ولأنَّه إذا دخل الجار مطلقاً على (إن) فتحت همزتها نحو ذلك: ﴿يَبْأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾^(٥) لأنَّ الجار لا يدخل إلا على المفرد، وأنَّ بالفتح مع معمولها في تقدير المفرد بخلاف إنَّ بالكسر، فلهذا وَجَبَ أن تكون مفتوحة، فالحاصل: إنَّ حتّى إذا كانت جارةً، أو عاطفةً، يجب أن تكون إنَّ بعدها مفتوحةً، وإذا كانت ابتدائيةً فبالكسر.

[صلة الموصول]

والثانية من الجمل التي لا محل لها من الإعراب: الواقعة^(٦) صلةً لاسم موصول نحو: جاءني الذي قام أبوه، جاء: فعل، والياء المتصل بنون الوقاية: مفعول، والذي: اسم موصول، وجملة قام أبوه: صلة لا محل لها من الإعراب.

(١) ليست في (ك).

(٢) في (ك) مدخلها.

(٣) ليست في (ك).

(٤) ليست في (ك).

(٥) سورة الحج: ٦.

(٦) بسط المسألة في «المغني» ٥٣٤ وما بعدها.

والموصول مع صلته في محل الرفع فاعل (جاء)، لأن الصلة مع موصولها لا يكون إلا مفرداً، نصّ عليه صاحب «الإقليد»^(١)، أو لحرف عطف على اسم، وإذا عطف المظهر على المظهر المجرور جاز ذكر الجار وحذفه.

اعلم أنّ الموصول على قسمين:

اسم: وحده بحسب تعريف^(٢) ابن الحاجب^(٣) في مقدمته، بما لا يتم جزءاً إلا بصلة وعائد. وحرف: / وحده صاحب «التسهيل»^(٤) بما أول مع ما يليه بمصدر ولم يحتج إلى عائد، [أ/٢١] واحترز بقوله: ولم يحتج إلى عائد، من الذي الموصوف به مصدر محذوف نحو: ﴿وَحُضُّنْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾^(٥) أي كالخوض الذي خاضوه، فإنه يؤول مع ما يليه بمصدر، لكنه محتاج إلى عائد، فلافق بين الاسمي والحرفي في احتياجهما إلى الصلة، لكن الفرق بينهما أنّ الاسمي مفتقر إلى العائد، بخلاف الحرفي، وهو خمسة أحرف أحدها:

أنّ: بالفتح وتوصل باسمها وخبرها، وتختصّ بالجملة الاسمية والفعلية^(٦) إلا إذا كُفّت بـ (ما) فيجوز بعدها^(٧) الاسمية و[الفعلية]^(٨).

والثاني: كي وتوصل [بفعل]^(٩) مضارع، ولا يقع إلا مجروراً باللام أو مقدراً معها اللام. والثالث: لو خلافاً لمن أنكرها وعلامتها، أن يصلح موضعها^(١٠) (أن) وأكثر وقوعها بعدما يدلّ على تمنّ كقوله تعالى:

﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾^(١١) وأكثر النحويين لا يذكرونها في الحروف المصدرية. وممن ذكرها: الفراء وأبو علي، ومن المتأخرين: التبريزي وأبو البقاء^(١٢)، وتوصل بفعل متصرف غير الأمر.

(١) في (ك): «الأقاليد» وهو تحريف، و«الإقليد» شرح من شروح «المفصل» لتاج الدين أحمد بن محمد بن عمر الجندي. «كشف الظنون» ١٧٧٥/٢. والكتاب مخطوط ومنه نسختان في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق.

(٢) ليست في (ك).

(٣) «الكافية»: ٣٥/٢. وفيها تفصيل وافٍ.

(٤) يعني ابن مالك.

(٥) سورة التوبة: ٦٩.

(٦) في (ش) (الاسمية والفعلية).

(٧) في (ك): (بعد).

(٨) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٩) في (ش): (فتح) وما أثبتته من (ك).

(١٠) في (ش): (موضع).

(١١) سورة البقرة: ٩٦.

(١٢) «التيان» (٩٦): «لو هنا بمعنى أنّ الناصبة للفعل، ولكن لاتنصب، وليست التي يمتنع بها الشيء لامتناع غيره».

والرابع: أن بفتح الهمزة وسكون النون، وتوصل بفعل متصرف مطلقاً، خلافاً لمن منع وصلها بالأمر.

والخامس: ماتوصل بفعل متصرف غير الأمر، هذا عند سيبويه، وقد توصل بالجملة الاسمية كما وقع في «نهج البلاغة»:

(بقوا في الدنيا ماالدنيا باقية)^(١)

قال الشيخ الرضي: وهو الحق وإن كان قليلاً.

[٢١/ب]

وتنفرد بنيابتها عن ظرف / زمان كقوله: جُدْ مادمتَ واجداً.

وقال الزمخشري: إنَّ (أنَّ) تشاركها في ذلك^(٢)، وجعل منه قوله تعالى:

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾^(٣).

وقال سائر النحاة: هذا زعم منه، لأنَّ (أنَّ) في الآية للتعليل^(٤)، وهو المعنى المُجمَع عليه، فلا عدول عنه، هذا أي كونُ ماالمصدرية حرفاً غير محتاج إلى العائد عند سيبويه.

وأما عند الأخفش وابن السراج أنها اسم فيحتاج إلى عائد.

وعند أبي البقاء أنها على كلا القولين، لا يعود إليها شيء من صلتها، وهو خلاف ما نقله^(٥) غيره، فعلى هذا قول المصنّف نحو: عجبتُ ممّا قمت، أي من قيامك، مبني على مذهب سيبويه فما، أي لفظ (ما) مصدرية، يدلّ عليه تفسيره، فما قمت في موضع جرّ بمن؛ لأنّه في تأويل المصدر، وأما قمت وحدها فلا محل لها من الإعراب لأنها صلة موصول، وهو ماالمصدرية.

والحاصل أن كلّ واحد من الصلة والموصول لا محل له ولمجموعها من الإعراب.

[الجملة المعترضة]

الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب: المعترضة بين الشئين^(٦)، وهي الجملة التي تأتي في أثناء كلام، أو بين كلامين متصلين معنى لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى رفع الإبهام،

(١) نهج البلاغة: الخطبة ٥٢ .

(٢) «الكشاف» ٣٨٧/١ .

(٣) سورة البقرة: ٢٥٨ .

(٤) «إعراب القرآن للنحاس» ٣٣١/١ .

(٥) في (ك): فعله وهو تحريف.

(٦) المسألة في «المغني»: ٥٠٦ .

وليس المراد من الكلام هو المسند والمسند إليه فقط، بل مع جميع مايتعلق بهما من الفضلات والتوابع، والمراد باتصال الكلامين أن / يكون الثاني بياناً أو تأكيداً أو بدلاً كذا في [٢٢/أ] «المطول»^(١)

فعلم من هذا أن قول النحاة أن الجملة المعترضة في ستة مواضع ليس حصراً حقيقياً، بل على سبيل الغالب نحو ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ...﴾^(٢) الآية، أي إلى آخر الآية، وذلك، أي بيان كون الاعتراض في الآية، لأن قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾^(٣) جواب لأقسام بمواقع النجوم وما بينهما، أي بين لا أقسم وبين جوابه^(٤)، اعتراض وهو ﴿إِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾^(٥) لا محل لها من الإعراب، وهذا الاعتراض اعتراض بين القسم وجوابه، وفي أثناء هذا الاعتراض اعتراض آخر، وهو ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ﴾^(٦) فإنه معترض بين الصفة والموصوف وهما أي الموصوف والصفة ﴿لَقَسَمٌ عَظِيمٌ﴾^(٧) فصل المصنف هنا لخفائه، وترك في الأول لوضوحه، ويجوز الاعتراض، هذا شروع في حكم زائد على ما ذكر بأكثر من جملة واحدة نحو قوله تعالى:

﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ، وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ، نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾^(٨) فإن قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ اعتراض بأكثر من جملة بين كلامين متصلين، فإن قوله تعالى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ﴾ / [٢٢/ب] لكم ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾^(٩) ويؤيد هذا الكلام ما ذكرنا من [أن]^(١٠) الاعتراض ليس مخصوصاً في ستة مواضع لأن البيان خارج عنها خلافاً لأبي علي، وهو غير صحيح محجوج بالوقوع، كذا قيل مراد أبي علي أن يقال:

(١) «المطول»: للتفتازاني، وقد سبق التعريف به، وهو شرح لتلخيص المفتاح في المعاني والبيان للقزويني، وهو أشهر شروحه، وأكثرها تداولاً. وعليه كتبت حواش كثيرة. «كشف الظنون» ٤٧٤/١ .

(٢) سورة الواقعة: ٧٥ .

(٣) سورة الواقعة: ٧٧ .

(٤) في (ك): ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾.

(٥) سورة الواقعة: ٧٦ .

(٦) في (ك): عظيم.

(٧) «التيان»: ١٢٠٦ .

(٨) سورة البقرة: (٢٢٢ - ٢٢٣).

(٩) في (ك): (أمرتكم).

(١٠) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

إنَّ الاعتراض لايجوز أكثر من جملة واحدة مستقلة، وماوقع في الآية ليس كذلك لأنها معطوفة على الجملة المتقدمة، وهما في حكم واحد على ماصرحوا ولو لم يكن مراده هذا لَمَا أنكر النصَّ الصريح، وعدم الاطلاع عليه بعيد عن أمثال ذلك الفاضل^(١)، فيكون النزاع لفظياً.

[الجملة التفسيرية]

والرابعة التفسيرية^(٢): الياء النسبية^(٣) مع التاء أفادت معنى المصدر، فلو تركها كما ترك ابن الحاجب في قوله: والجرّ على الإضافة لكان أحسن، لأنّ التفسير مصدرٌ، فلا يحتاج إلى مايفيد المصدرية.

وهي الكاشفة - أي المبيّنة - لحقيقة مايليه، (ما): موصولة، عبارة عن الشيء الموجود قبل المفسّر، فالضمير المستتر في (تليه) راجع إلى الجملة التفسيرية، والضمير البارز راجع إلى ما.

أي هي المبيّنة بحقيقة الشيء الذي يلي تلك الجملة ذلك الشيء [وليست عمدة]^(٤) نحو قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النّجْوَى﴾

(أَسْرُوا): فعل مع فاعله، (النجوى) مفعوله.

﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٥) وإعرابه على ثلاثة أوجه.

أحدها: الرفع وفيه وجوه: الأوّل: أن يكون بدلاً / من الواو في ﴿وَأَسْرُوا﴾. [أ/٢٣]

والثاني: أن يكون مبتدأ، والخبر إمّا جملة متقدمة، أو جملة الاستفهام بتقدير القول، كما قال أبو البقاء، وإمّا قال: بتقدير القول، لأنّ الإنشاء لا يكون خبر الآية.

والثالث: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف أي: هم الذين ظلموا.

والرابع: أن يكون فاعلاً لـ(أَسْرُوا) والواو علامة الجمع، وليس بضمير^(٦) كما في: (أَكُلُونِي)

(١) يعني التفتازاني.

(٢) بسط القول في «المغني» ٥٢١

(٣) في (ك) للنسبة، والمراد أنّ ياء النسبة مع التاء المربوطة جعلت الكلمة مصدراً صناعياً، وهي في الأصل مصدر

(٤) ليست في (ش) و (ك) واستدركتها من «متن قواعد الإعراب»

(٥) سورة الأنبياء: ٣

(٦) النقل للموجوه الأربعة من «البيان» مع اختلاف الترتيب: ٩١١ . وانظر «إعراب القرآن» للنحاس: ٦٣/٣

الْبَرَاغِيثُ^(١). قال في «حاشية الضوء»: وهو لغة رديئة، قلّ وقوعها في الضرورات، فكيف وقوعها في القرآن المعجز.

وقال شارح «الألفية» المشهور بابن [أم]^(٢) قاسم ناقلاً عن «التسهيل» في كتب الأحاديث المروية الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة، وجودتها، وذكر آثاراً منها قوله - عليه الصلاة والسلام -: «يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ»^(٣). وحكى بعض النحويين: إنها لغة طيء، وبعضهم أنها لغة أزد شنوءة، ولا يقبل قول من أنكرها.

أقول: كثرة أمثال هذا الكلام لا يدلُّ على جَوْدَةِ هذه اللغة، لجواز إعرابها بسائر الوجوه. والوجه الثاني: النصب، إمّا على الذمّ أو إضمار أعني^(٤).

والوجه الثالث: الجرّ على أنها صفة للناس^(٥).

﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾^(٦) فجملة الاستفهام مفسّرة للنجوى، فلا محلّ لها من الإعراب، هذا عند الجمهور، وأمّا على رأي الشّلوين، فمحلّها النّصب، لأنّ المفسّر في إعراب عين^(٧) المفسّر، وإعرابه النّصب لكونه مفعولاً لـ ﴿أَسْرُوا﴾.

وقيل: في محلّ النّصب بدل منها، أي / من النّجوى، بدل الكلّ من الكل^(٨)، [٢٣/ب]

(١) في «إعراب القرآن» للنحاس ٦٣/٣: «وأجاز الأخفش أن يكون على لغة من قال: أكلوني البراغيث». وفي «معاني القرآن» للأخفش ٤١٠/٢: «جاء هذا على لغة الذين يقولون: ضربوني قومك». ولمزيد من التفصيل في المسألة يُنظر في كتب النحو عموماً. فراء النحاة فيها مبثوثة، وانظر مثلاً: «شرح المفصل» لابن يعيش ٧/٧ و «المقرب» لابن عصفور ٤٩ و «فتح الباري»: ٤٢/٢ وقال: هي لغة بلحارث

(٢) ليست في (ش) واستدركتها من (ك). وهو الحسن بن القاسم المرادي، ابن أم قاسم النحوي اللغوي الفقيه، له «شرح التسهيل» و «شرح الألفية» و «الجنى الداني في حروف المعاني» ت ٧٤٩ هـ «كشف الظنون» ١٥٢/١ «بغية الوعاة» ٥١٧/١. وثمة مظان أخرى كثيرة، وكتبه ذات فائدة. وهو المراد عند إطلاق: «شرح الألفية»

(٣) رواه البخاري رقم (٥٥٥) في مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - ورواه مسلم رقم (٦٣٢) في المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما. ورواه النسائي أيضاً (٢٤٠/١) باب فضل صلاة الجماعة من الطريق نفسه، ولفظه فيهم واحد. وقد ذكر ابن حجر في «فتح الباري» (٤٢/٢) الخلاف في هذه المسألة، وذكر أن البزار رواه من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ «إن الله ملائكة يتعاقبون فيكم: ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار». الحديث. وحينئذٍ لاخلاف ولا حاجة في الشاهد

(٤) «البيان»: ٩١١

(٥) «البيان»: ٩١١

(٦) سورة الأنبياء: ٣

(٧) سقطت من (ش) واستدركتها من (ك)

(٨) ليست في (ك)

أو بدل^(١) البعض، هذا هو الرَّاجِح عند الزمخشري، حيث ذكره مقدماً على غير الوجه، ولم يذكر الوجه الأول أصلاً، ورأساً، وقال: ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ هذا الكلام في محلِّ النَّصب بدلاً من (التجوى) أي: وأسروا هذا الحديث، ويجوز كونها مفعولاً لقول مقدّر^(١)، كما ذكر الزمخشري.

ويجوز أن يتعلّق بقالوا مضمرأ، والمصنّف ضعفه، حيث ذكره بـ قيل لكنّ الأولى ما قاله العلامة^(٢)، نعم قد يكون^(٣) التنكير إشارة إلى قلة القائل، لا إلى ضعف القول، لكنّ السياق يأبى عنه.

ونحو قوله تعالى: ﴿مَسْتَهُمُ الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾^(٤). فإنه - أي المذكور - تفسير كمثّل: ﴿الَّذِينَ خَلَوْا﴾ - أي مَضَوْا - ﴿مِنْ قَبْلِكُمْ﴾، حالهم التي هي مثَلٌ في الشدّة.

و(مستهم) بيان للمثّل مع قطع النظر عن كونه استثناءً^(٥) أو بياناً له على الاستئناف، كأنه قيل: كيف مثلهم؟ وأجاب: مستهم البأساء والضراء وإنما قلنا مع قطع النظر عن كونه استثناءً؛ لأن المصنّف عدّ المستأنفة والتفسيرية قسمين مستقلين من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وجعلها مثلاً للتفسيرية.

وقيل: حال من الذين^(٦)، فتكون (قد) مقدّرة على القاعدة الممهّدة عند الأكثر، وهي أن الماضي لا يكون حالاً إلا أن تكون (قد) ظاهرة أو مقدّرة، انتهى أي تمّ الكلام، لعلّ هذا / القيد إشارة إلى أنّ الإعراب لا يجوز عنده بغير ما ذكره بخلاف سائر المواضع [٢٤/أ] [التي ترك]^(٧) فإنّ الإعراب يجوز فيه بغير ما ذكره.

ونحو قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾^(٨) الآية.

شبه عيسى عليه السّلام بآدم عليه السلام من حيث أنّه خلقه من تراب، ولم يكن له أبٌ وأمٌّ، فكذلك حال عيسى عليه السلام، حيث خلُق من غير أبٍ، ولا يلزم من هذا التشبيه كونه مشاركاً في جميع الوجوه، لأنّ المماثلة لا تقتضي المشاركة في جميع الأوصاف.

(١) «الكشاف»: ٥٦٢/٢

(٢) يعني الزمخشري

(٣) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٤) سورة البقرة: ٢١٤. وتام الآية: (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهُمُ الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَزَلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ، مَتَى نَصْرُ اللَّهِ؟ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ).

(٥) «البيان» ١٧١

(٦) «البيان» ١٧١

(٧) ليس في (ش) واستدركتها من (ك)

(٨) سورة آل عمران: ٥٩

ويجوز أن يكون التشبيه بينهما^(١) من حيث إنهما وحدا وجوداً خارجاً عن العادة المستمرة، وهما في ذلك نظيران، أو من حيث إن الوجود من غير أب وأم أغرب وأخرق للعادة من الوجود من غير أب، فشبه الغريب بالأغرب ليكون أقطع للخصم، وأحسن^(٢) للمادة.

فجملة خلقه تفسير لـ (كمثل)، وقيل موضوعها حال من آدم، و(قد) معها مقدرة والعامل فيها معنى التشبيه، والهاء لازم، و(من) متعلق بـ(خلق)، ويضعف أن يكون حالاً، لأنه يصير تقديره: خلقه كائناً من التراب، وليس المعنى عليه^(٣)، كذا في «معرب» أبي البقاء^(٤).

ونحو قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٥) بعد ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾^(٦).

قال أبو البقاء: (تؤمنون) تفسير للتجارة، فيجوز أن يكون في موضع جرٍ على البدل، أو في موضع رفع على^(٧) تقدير هي^(٨).

/ وقيل: مستأنفة بمعنى آمنوا، وهو أعم من الصناعي والبياني، أما على تقدير [٢٤/ب] كونه بيانياً، فإنهم قالوا: كيف نعمل؟ فقال: تؤمنون بالله بدليل: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ بالجزم، فجزم (يَغْفِرْ) لكم دليل على الوجهين، فيكون الباء متعلقاً بهما.

والحاصل: إن جزم ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾

إما جواباً للأمر المدلول عليه بلفظ الخبر، وإنما جيء به إيذاناً بأن ذلك مما لا يترك به، أو لشرط.

قال القاضي البيضاوي: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾: جواب للأمر المدلول عليه بلفظ الخبر، أو لشرط تقديره: أن تؤمنوا، أو تجاهدوا^(٩)، وقال أبو البقاء: في جزمه وجهان^(١٠):

(١) ليست في (ك)

(٢) في (ك): أحسم وفيها وجه

(٣) النقل من «البيان» ٢٦٧

(٤) هو «البيان» كذا في طبعة من طبعاته، وفي أخرى «إملاء مامن به الرحمن» وهذا الاسم مردود عند أكثر الدارسين، وفي طبعة أخرى «إعراب القرآن»، والطبعة التي اعتمدتها «البيان في إعراب القرآن» في مجلديها أرقامهما متوالية

(٥) سورة الصف: ١١

(٦) سورة الصف: ١٠

(٧) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)، وهي كذلك عند أبي البقاء في «البيان» والنقل عنه

(٨) «البيان»: ١٢٢١

(٩) «أنور التنزيل»: ٤٩١/٤، في حاشية شيخ زاده عليه

(١٠) «البيان»، ١٢٢١

أحدهما: هو جواب لشرط محذوف دلّ عليه الكلام تقديره: وإن تؤمنوا يغفر لكم، و(تؤمنون) في معنى آمنوا، فعلى هذا تكون جملة (تؤمنون) مستأنفة، هذا أقرب إلى الحق حيث قال العلامة في الكشف^(١).

عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنه - إنهم قالوا: لو نعلم أحب الأعمال إلى الله تعالى لعملناها، فنزلت هذه الآية، فمكثوا ماشاء الله يقولون: ليتنا نعلم ماهي، فدلّهم الله تعالى عليها بقوله - تؤمنون - وهذا دليل على أن تؤمنون كلام مستأنف.

وثانيهما: أو لكونه جواباً لاستفهام دلّ عليه الكلام، تقديره: هل تقبلون أن أدلكم^(٢)؟

وقيل: جواب هل المضمر بحيث المعنى، فتقديره: هل تؤمنون بالله و/تجاهدون؟ [٢٥/أ]

لأن الله تعالى قد بيّن التجارة بالإيمان والجهاد، فكأنه قد لفظ بهما في موضع التجارة.

وقيل: جواب هل أدلكم، وهو قول المصنف، وعلى الأول [هو]^(٣) جواب الاستفهام

يعني على تقدير كون ﴿تؤمنون﴾ بياناً وتفسيراً، يكون ﴿يغفر لكم﴾ بالجزم جواب الاستفهام على القاعدة الممهدة، وهي أن الفعل المضارع يجزم بإن مضمرة إذا وقع جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أو تمن أو عرض.

تنزيلاً: يجوز نصبه على المفعول المطلق، أو على المدح أو [على]^(٤) المفعول له حيث جعل جواباً لمن، قال كيف يصحّ جعله جواباً هل أدلكم مع أن دلالة لا توجب المغفرة، فأجاب بقوله (تنزيلاً)، أي يصحّ ذلك إقامة لسبب السبب، وهو الدلالة التي هي (سبب الامثال)^(٥)، منزله السبب، وهو الامثال الذي سبب المغفرة، إذ الدلالة سبب الامثال، فكأنها قامت مقام الامثال، لأن الدلالة على التجارة المفسرة بالإيمان، سبب الامثال الذي (هو سبب)^(٦) المغفرة، فلا يبعد أن تكون الدلالة المفسرة بالإيمان سبباً للمغفرة، فعلى هذا يكون ردّ القاضي^(٧) على القائل^(٨) هذا القول بقوله:

(١) «الكشاف»: ١٠٠/٤

(٢) «البيان»: ١٢٢١ مع تصرف في نقل الوجه الثاني فقط.

(٣) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٤) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٥) ليست في (ك)

(٦) في (ك): والامثال

(٧) هو القاضي البيضاوي، صاحب تفسير «أنوار التنزيل». والنقل من أنوار التنزيل ٤٩١/٤

(٨) في (ك): قائل

ويعد جعله جواباً لهل أدلكم؛ لأن مجرد دلالة لاتوجب المغفرة لما فيه اشتباه، ولا يخفى على الفطن؛ لأنهم^(١) لم يقولوا مجرد الدلالة توجب المغفرة / بل الدلالة المفسرة [٢٥/ب] يؤمنون. انتهى أي تم الكلام.

وقال الشَّلَوِيُّن^(٢)، بفتح الشين واللام، وسكون الواو، وكسر الباء بنقطة، وسكون الياء المنقوطة بنقطتين، اسم لشيخ من الكوفيين، وفي بعض النسخ الشلوبون.

والشلو اسم بلدة ابن مالك، فيكون المراد منه النحويين المنسوبين إلى الشلو^(٣)، هكذا ضبطنا من أستاذنا، التحقيق هذا صريح بأن ما ذكره أولاً ظواهر كلمات القوم، والتخصيص بعد التعميم، تحقيق قولهم فذكر أولاً كلمات القول وحقق ثانياً بقول الشَّلَوِيِّين.

إنَّ الجملة المفسرة بحسب ما تفسره، وإعراب بحسب ما تفسره، كإعراب قوله بحقيقة ماتليه، فإن كان له أي لمفسره^(٤) بفتح السين، محلّ فهي، أي الجملة المفسرة بكسر السين، كذلك أي مثل المفسر في كونه محلاً من الإعراب والآ أي وإن لم يكن له محل فلا، أي لا يكون له محل من الإعراب.

والثاني أي المفسر الذي لا يكون لمفسره إعراب نحو: ضربته في نحو زيداً ضربته، والتقدير: ضربتُ زيداً ضربته، فلا محلّ للجملة المقدرة وهي:

ضربتُ، لأنها مستأنفة فكذلك تفسيرها في أن لا يكون لها محل من الإعراب.

والأوّل: أي المفسر الذي يكون لمفسره إعراب إنّما آخذ معنى الثاني مع أنه وجودي، والوجودي^(٥) يقتضي / التقديم في الأقسام والأحكام، لأنّ الكلام في القسم الثاني [٢٦/أ] قليل، فلو قدّم الأوّل لوقع الفصل بين القسمين بالكلام الكثير فيكون دغدغة. نحو: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(٦).

(١) ليست في (ك)

(٢) الشَّلَوِيُّن: عمر بن محمد بن عمر الإشبيلي المعروف به الشَّلَوِيُّن، إمام عصره في العربية والشعر، صنّف على كتاب سيويه. ت ٦٤٥ هـ. ترجمته في «بغية الوعاة» ٢/٢٢٥. و «الأعلام» ٥/٦٢

(٣) شَلَوِيَّةٌ: من أعمال البيرة على شاطئ البحر، ينسب إليها أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي النحوي، «معجم البلدان» ٣/٣٦٠

(٤) في (ك): للمفسر

(٥) في (ك): لوجود

(٦) سورة القمر: ٤٩

[والتقدير: إنا خلقنا كل شيء خلقنا] ^(١)، فخلقنا المذكورة مفسرة لخلقنا المقدرة، أي: المضمرة، فالمقدرة عام من المحذوف، والمضمر. وتلك أي: الجملة المقدرة، في موضع رفع لأنها خبر إنَّ المتصل بنا، وكذلك أي مثل المقدرة المذكورة في كونها مرفوع المحل.

ومن ذلك، أي: من أمثلة الجملة المفسرة التي حكمها كحكم المفسر، وإنما قال من ذلك ولم يقل: نحو زيد الخبز يأكله، رعاية للأدب، فزيد: مبتدأ، فيأكله: الفاء للتفسير ^(٢) في موضع رفع لأنها مفسرة للجملة المحذوفة أي المضمرة، وإنما فسرنا المحذوفة بالمضمرة لأنهم فرقوا بين المضمر والمحذوف، وقالوا: المضمر هو المتروك، ويكون له قائم مقامه، والمحذوف هو المتروك أصلاً، ولا يكون في القائم مقامه أثر، كذا في «شرح الألفية» وهنا القائم مقامه موجود وهو المفسر، والمصنف تساهل وعبر عن المضمر بالمحذوف، نعم بعض النحاة لم يذهب إلى الفرق، لكن التحقيق ما قلنا فيماسبق.

وهي أي: الجملة المضمرة، في محل الرفع على الخبرية لزيد، فتقديره: زيد يأكل الخبز يأكله. / فيأكله المقدم في موضع رفع لأنه خبر زيد، وكذلك المؤخر لأنه مفسره [٢٦/ب] وإنما أورد المصنف هذا المثال، ولم يكتب بالأول ليكون توطئة لقوله:

واستدلَّ على ذلك، أي على كون الجملة المفسرة في حكم الجملة المفسرة في الإعراب.

بعضهم أي: بعض النحاة، بقول الشاعر، وفي ذكر البعض إشارة إلى ضعف الاستدلال

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَتَّ وَهُوَ آمِنٌ ^(٣) [طويل]

فظهر الجزم في الفعل المفسر للفعل المحذوف، لأنَّ هذا الاستدلال مبني على ثبوت الجزم لكونها مفسرة للمجزوم، وذلك غير ثابت، على أنَّ ذلك لا يقتضي أن يكون جميع المفسر مثل ذلك، لأنَّ المطلوب هو القاعدة الكلِّية، والمثال الجزئي لا يشتبه، وتقدير الكلام، فمن [نؤمنه] ^(٤) نحن نؤمنه يت وهو آمن.

(١) ليست في (ش). واستدركها من (ك)

(٢) في (ك) تفسيرية

(٣) الشعر لهشام المري وتماه:

(وَمَنْ لَأَنْجِرُهُ يُنْسِرِ وَهُوَ مُفْرَعَا).

«كتاب سيويه» ١١٤/٣ . و«المغني» ٥٢٦ . والشاهد في «خزانة الأدب» ٤١-٤٠/٩ . وقد نسبته إلى مرة بن

كعب بن لؤي القرشي الجاهلي.

وروايته في «شرح قواعد الإعراب» للكافيجي: (ومن لم نجره يُنْسِرِ وهو مُرَوَّعا)، في الجملة التفسيرية: ١٩٣

(٤) ليس في (ش) واستدركه من (ك)

فَمَنْ: اسم متضمن للشرط، و(نؤمن) المقدّر مجزوم بمن، وكذلك المذكور لكونه مفسراً له، و(ييت) جزاء مَنْ^(١)، و(الواو) في وهو للحال، و(هو): مبتدأ، و(آمن): خبره، والجملة: حال من ضمير ييت.

واعلم أنّ الأسماء المتضمنة بمعنى إن لا تحذف أفعالها في حال الاختيار لكونها فرع إن، فلا تصرف فيها مثل تصرف إن إلا عند الضرورة كما في البيت المذكور.

وقال بعضهم: الأولى في الاستدلال أن يثبت بما قاله فحول النحاة في تعريف المفسر، وهو أنّ المفسر ما يتجانس المفسر في جميع الأحكام.

[جواب القسم]

والخامسة / الواقعة^(٢) جواباً لقسم نحو: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٣) [أ/٢٧] بعد قوله تعالى ﴿يَس وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾^(٤). ذهب الجمهور إلى سكون النون في (يس)^(٥). وقرئ بالضم بناءً كحيث، وإعراباً إما: خبر مبتدأ محذوف تقديره: هذه يس، أو مبتدأ، وخبره جملة القسم وجوابه.

وبالنصب على البناء كأمين^(٦)، أو على الإعراب إما بتقدير^(٧) فعل القسم على طريقة تالله تعالى والله^(٨) لأفعلن أو غيره ك(اتل) أو بإضمار حرف القسم والفتحة، ممتنع الصرف^(٩).

وبالكسر كجبر^(١٠)، و(القرآن): الواو للقسم أو للعطف على تقدير كون يسن مقسماً به، فيكون (والقرآن) قسماً على كل وجه و(الحكيم) أي: ذي الحكمة، أو لأنه دليل ناطق بالحكمة

(١) أي في جواب الشرط

(٢) بسط المسألة في «المغني» ٥٢٧

(٣) سورة يس: ٣

(٤) سورة يس: ٢-١

(٥) وإظهارها. وهي قراءة أبي عمرو والأعمش

(٦) وهي قراءة عيسى بن عمرو

(٧) في (ش) بتقديم وهو تحريف. وأثبت ما في (ك)

(٨) ليس في (ك)

(٩) في (ك) يمنع للصرف

(١٠) قرأ العشرة بسكون النون سواء أُدغمت أم أُظهرت / «المبسوط في القراءات العشر» ٣٦٨ . و«قرأ ابن أبي إسحق وعيسى بفتح النون، وقال قتادة: يس قَسَمَ، ثم قال فقياس هذا القول فتح النون كما تقول: والله لأفعلن، كذا وقال الزجاج، النصب كآته قال: اتلُ يس، وهذا على مذهب سيويه أنه اسم للسورة. وقرأ ابن الكلبي بضم النون، وهي بلغة طيء: يا إنسان، وقرأ السماك وابن أبي إسحق أيضاً بكسرها، قيل: والحركة لالتقاء الساكنين فالفتح كائن طلباً للتخفيف، والضم كحيث، والكسر على أصل التقائهما..» «البحر المحيط»: ٣٢٣/٧ . ومختصر شواذ القرآن من كتاب البديع» ١٢٤ . وانظر «تفسير القرطبي» ٤٣/١٥ ففيه تفصيل لجميع هذه الوجوه، مع إعراب كل منها

كالحيّ، أو لأنه كلام حكيم فوصف بصفة المتكلم، و(إنّ)^(١): حرف من حروف المشبهة، اسمها: الكاف، وخبرها ﴿لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ وجملة ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾: جواب للقسم^(٢) لا محل لها من الإعراب.

فلَمَّا ذهب بعضهم إلى كون يس مُقْسَمًا به، قال المصنف: يس والقرآن من^(٣) غير اقتصار على أحدهما جمعاً للخلاف، قيل، ذكر قيل لقلة القائل لالضعف المقول، ويرشدك إليه جواب المصنف لمن ردّ هذا القول بقوله، والجواب عما قاله: ومن هنا أي: ولأجل كون جملة جواب القسم لا محلّ لها. قال ثعلب^(٤) هو من أئمة النحْو واللغة: لا يجوز زيد ليقومن من غير تأويل بأن الخبر مجموع القسم وجوابه.

/ فقلوه: لا يجوز زيد ليقومنّ مقول لقال^(٥)، وقوله: ومن هنا قال ثعلب [٢٧/ب] إلى آخره مقول لقليل.

اعلم أنّ النحاة قالوا: إن مقول القول لا يكون إلا جملة، فلذلك تكون (إنّ) بعده مكسورة، وكذا قالوا: إن الجملة لا تكون فاعلاً ولا مفعولاً، مع أنّ مقول القول، وإن كان مفعولاً إلا أنه لا يكون إلا جملة فتمحلّوا في التوفيق بين هذين القولين.

قال صاحب «اللباب» في بحث حروف المشبهة بالفعل: وتُفتح (أنّ) في مظانّ المفردات، أو ما يجري مجراها، وإن كان يستعمل فيها الجملة لفظاً جوازاً ولزوماً لكان الفاعل أو المفعول خارج باب قلت.

وقال في «شرحه»: أي جميع متصرفاته فإنّ مقول القول، وإن كان مفعولاً إلا أنه لا يكون إلا جملة، فيفهم منه أنّ باب قلت مستثناة من هذا الحكم.

وقال ابن الحاجب في «الأمالى»^(٦): الجملة الواقعة بعد القول إذا بُنيت لما لم يُسمّ فاعله تقوم مقام الفاعل، لأنّ المقول لفظ الجملة [الواقعة بعد القول]^(٧) لامعناه كقوله تعالى:

(١) ليست في (ك)

(٢) في (ك): قسم

(٣) في (ك): والقرآن الحكيم

(٤) ثعلب: أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني، إمام الكوفيين في النحر واللغة والحديث ت ٢٩١ هـ له مؤلفات عدّة منها «مجالس ثعلب» ترجمته في «معجم الأدباء» ١٠٢/٥ و «بغية الوعاة» ٣٩٦/١

(٥) في (ك): القائل

(٦) «أمالى ابن الحاجب النحوية» ١٢٠/١ .

(٧) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾^(١) ومأشبه ذلك، وهذا أيضاً مختار الزمخشري، ولكن دار في خلدي: لو صحَّ هذا التأويل لأجري في سائر المواضع. والحال أنَّه^(٢) ليس كذلك، اللهم إلا أن يقال: هذا التوجيه يختصّ بباب قلت؛ لافتقاره إلى الجملة.

وقال أبو البقاء: إنَّ^(٣) الجملة / لاتقع فاعلاً ولا مفعولاً، ولو كانت في باب قلت، [أ/٢٨] والمفعول القائم مقام الفاعل هو القول، والمضمر^(٤) لأنَّ الجملة بعده. تفسيره^(٥).

فيكون التقدير قيل^(٦) قوله، ومن هنا قال ثعلب: فعلى هذا: الواو زائدة لتأكيد اللصوق^(٧)، بين المبتدأ والخبر على رأي أبي البقاء^(٨) وبين القول ومقوله على رأي الغير، كما في قوله تعالى: ﴿إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾^(٩)، لأنَّ الجملة المخبر بها، صفةٌ جرت على غير من هي له فالضمير عائد إلى الجملة لها محل أي للجملة المخبر بها محلٌّ من الإعراب، وجواب القسم لا محل له من الإعراب، ولو جعل (ليقومن) خبراً في الحقيقة للزم اجتماع الأمرين المتضادين، في جملة واحدة.

ورُدَّ بقوله^(١٠) تعالى - أي ردَّ بعض النحاة قول ثعلب بقوله تعالى - : ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾^(١١) هذا على تقدير أن يكون (الذين) مع صلته في موضع الرفع بالابتدائية، ولنبوئهم خبره.

والجواب عما قاله، الضمير البارز راجع إلى (ما)، والمستتر إلى رادِّ قولِ الثعلب: إنَّ التقدير: والذين آمنوا وعملوا الصَّالِحَاتِ أقسم بالله لنبوئهم.

هذا جواب تسليمي إذ يجوز إعراب في الآية الكريمة بغير هذا الوجه، وهو أن يكون (الذين) منصوباً بفعل محذوف يفسره (لنبوئهم)^(١٢) كذا ذكر أبو البقاء.

(١) سورة البقرة: ١١

(٢) في (ش). أن، وأثبت مافي (ك)

(٣) ليست في (ك)

(٤) في (ك): أضمر

(٥) في (ك): تفسره

(٦) في (ك): قول هو

(٧) في (ك): الصدق

(٨) «التبيان»: ١٧٣

(٩) سورة الحجر: ٤

(١٠) في (ك) قوله، ولا يصح: إلبتأويل وتكلف

(١١) سورة العنكبوت: ٥٨

(١٢) «التبيان»: ١٠٣٤: «ويجوز أن يكون في موضع نصب بفعل، دلَّ عليه الفاعل المذكور».

وكذلك التقدير فيما أشبه ذلك - فيكون التقدير في (زيد / ليقومن) زيد، [٢٨/ب] أقسم بالله ليقومن.

فالخبر [هو] ^(١) مجموع جملة القسم المقدرة وجملة الجواب - بالجر عطف على ^(٢) جملة ويجوز أن يكون بمعنى مع فيكون منصوباً - لامجرد الجواب، أي لامجرد جواب القسم وحده، حتى يثبت ماقلتم، ولزم ماذكرتم من لزوم جمع المتنافين. فعلى هذا يكون إطلاق الخبر على (لنبوئنهم) مجازاً، فتأمل ^(٣).

[الواقعة جواباً لشرط غير حازم]

السادسة الواقعة جواباً لشرط غير حازم ^(٤) كجواب (إذا، وإذا، ولو، ولولا) ^(٥)

وقع في بعض النسخ وإذا، وإذا، فاعلم أن في (إذا) معنى المجاز ^(٦)، عند جميع النحويين ولو ولولا كذلك وأما إذ فلا يكون فيها معنى المجاز ^(٧) فلذلك لا تختص بالجملة الفعلية إلا بدخول (ما) الكافة عند فحول النحويين، فحينئذ تكون من الجوازم، ويتصرف بالحرفية عند سيبويه ^(٧)، وعند المبرد في أحد قوله ^(٨)، وعند البعض هي من الجوازم، والمصنف ^(٩) عدّها مما يتصرف على ثلاثة أوجه، ولم يذكر كونها للشرط كما هو مذهب المحققين.

وأما عدّها في هذا الوضع فعلى المذهب المرجوح، وأن العزم لا يجوز بجمعها إلا في ضرورة الشعر عند البصريين.

وأما عند الكوفيين (إذا) للشرط المحض يجزم مطلقاً. ولو كان في ضرورة الشعر ^(١٠)، وفي بعض اللغة.

(١) ليس في النسختين واستدركته من «متن القواعد».

(٢) في (ك): (على القسم جملة)

(٣) في (متن القواعد) الذي اعتمدناه زيادة: «تنبيه: يحتمل قول الفرزدق:

الديوان ٨٧٠

تعش فإن عاهدتني لاتخونني نكن مثل من ياذب يصطحبان

كون (لاتخونني) جواباً كقوله: أرى محرراً عاهدته ليوافقن

فلا محلّ له، وكونه حالاً من الفاعل أو من المفعول أو منهما، فيكون في محل نصب. وليست هذه الزيادة في

النسخة المغربية من «متن القواعد» التي بين أيدينا.

(٤) المسألة في «المغني»: ٥٣٤

(٥) في أصل المصنف: «إذا ولو» وحسب

(٦) في (ش) و (ك): المجازات. والأسلم ماأثبتته، وهو من عبارة النحاة

(٧) «الكتاب» سيبويه ٥٦/٣

(٨) «المقتضب» ٤٧/٢ . (ولا يكون الجزاء في (إذ) ولا في (حيث) بغير (ما) لأنهما ظرفان يضافان إلى الأفعال)

(٩) بسط القول في هذه المسألة، وعرض الآراء فيها في «المغني» ١١١

(١٠) في (ك): الضرورة

و(إذ) كذلك عند بعض النحاة، وأن دخول / الفاء في جواب (إذ) و (إذا) متفق عليه. [٢٩/أ]
وأما على جواب (لو) فلا تدخل إلا في رواية عن القاضي أبي العاصم ذكره في بعض كتب
الأصول، فإذا فهمت ما تلونا عليك علمت أن كلام المصنف مبني على مذهب المنصور فاحفظ
هذه القاعدة عسى أن تتمشى في مواضع كثيرة.

أو جازم ولم تقترن بالفاء، ولا بإذا المفاجأة نحو: إن جاءني زيد أكرمته، فجملة أكرمته
لا محل لها من الإعراب، لأنها لا تتعلق بما قبلها، بالفاء ولا بإذا المفاجأة، فيكون جملة مستقلة كما
هو حال سائر الجمل اللواتي لا محل لها من الإعراب.

[التابعة لجملة لا محل لها]

السابعة التابعة لما لا موضع له^(١)، والضمير عائد إلى (ما) نحو: قام زيد وقعد عمرو [إذا
لم تقدّر الواو للحال]^(٢)، وجملة قعد عمرو على تقدير كون الواو عاطفة معطوفة على جملة
قام زيد، التي لا محل لها من الإعراب لكونها مبتدأ، فلا يكون لها محل من الإعراب لكونها تابعة
للجملة التي لا محل لها من الإعراب.

[الجملة الحالية والوصفية]

المسألة الرابعة: إما مبتدأ^(٣) خبره محذوف، أو خبر مبتدأ محذوف، وهو هذه الجملة: مبتدأ
وخبره الخبرية صفة لها، وصف الجملة بالخبرية، لأن الإنشائية التي لم يسبقها ما يطلبها، لا تكون
صفة إلا بتأويل، وكذا كونها حالاً عند الجمهور خلافاً للفرأ. التي لم يسبقها أي الجملة
الخبرية (ما) موصولة صلتها يطلبها / الضمير المستتر في يطلب راجع إلى الموصول، [٢٩/ب]
والبارز إلى الجملة والموصول مع صلتها فاعل لم يسبق. لزوماً أي وجوباً كما هو المتبادر، تمييز
عن فاعل يطلب، وهذا القيد احتراز عن الجملة التي يطلبها ما يسبقها لزوماً، فإنها على مقتضى
العامل، فلا يكون من هذا الباب كالجملة الخبرية نحو: زيد قام أبوه، فإن جملة قام أبوه لا تكون
إلا خبراً، لأن المبتدأ يطلبه لزوماً بعد بالنصب إما على الحالية من المبتدأ أو على الظرفية، أو
بإضمار أعني مضاف إلى النكرات بكسر الكاف المحضة [أي]^(٤) الخالصة من شائبة التخصيص

(١) في «الغني»: ٥٣٦

(٢) ليست في (ش) واستدركتها من «متن القواعد».

(٣) في (ش): (أو).

(٤) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

والتعريف، صفات سواء كانت تلك الجملة فعلية أو اسمية أو ظرفية أو شرطية ولا يكون فيها واو، ولو وُجد لكان زائداً لتأكيد اللصوق، وبعد المعارف المحضة؛ من شائبة النكرات أحوال. اعلم أن الجملة الخبرية سواء كانت اسمية أو فعلية أو ظرفية، تقع حالاً بلا خلاف، وأما الجملة الشرطية الخبرية، فتكون صفة وخبراً، ولا يكون حالاً إلا بعد خروجها عن حقيقة الشرط، وهو إما بالعطف على ما يناقضها لأن النقيضين لا يقيان على معنى الشرط، نحو: أتيتك إن تأتني وإن لم تأتني، واستمر فيه ترك الواو. أو بتقدير المبتدأ وهو / هو أو مثله، [أ/٣٠] واستمر فيه ذكر الواو، فهذه الواو للحال عند الزمخشري^(١)، وعليه جمهور النحاة خلافاً للبعض، فإن تلك الواو للعطف على مقدر نحو: أتيتك وإن لم تأتني، وأكرمك وإن أهنتني.

قوله: وبعد المعارف المحضة أحوال، عطف على بعد النكرات المحضة صفات، فأعراب المعطوف كأعراب المعطوف^(٢) عليه، وكذا قوله: وبعد غير المحضة منهما، أي من النكرات والمعارف. محتملة لهما أي للصفة والحال، قدم الصفة على الحال لأنها مبين الذات، والحال مبين الهيئة، وبيان الذات مقدم على بيان الهيئة.

فمثال: مبتدأ مضاف إلى الواقعة صفة. مفعول الواقعة كما مر في المسألة الثانية^(٣)، نحو: بالرفع خبره مضاف إلى جملة ﴿حَتَّى تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَقْرُؤُهُ﴾^(٤) فجملة (نقروه): صفة لـ (كتاباً) منصوباً على الحكاية لأنه أي الكتاب نكرة محضة، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير المجرور في علينا، ذكر أبو البقاء^(٥) فعلى هذا تكون الآية مثلاً لهما بالاعتبارين.

وحتى جارة بمعنى إلى بتقدير أن، وقد مضت أمثلة من ذلك، الجار والمجرور صفة لأمثلة، أي ذهبت أمثلة التي كائنة من هذا القسم، في المسألة الثانية، مفعول فيه^(٦) لمضت، لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً تَرْجِعُونَ﴾^(٧) فيوماً: نكرة، وترجعون: صفتها وكذا / [ب/٣٠] سائر الأمثلة، فليُنظر إليه ثانياً.

(١) «المفصل»: ٦٤ .

(٢) في (ك): معطوف.

(٣) في المسألة الثانية، وسبق الحديث في هذا الإعراب، وضُغِف الوجه بالنظر إلى أن الواقعة تأخذ مفعولاً، لأن اللزوم فيها أصل في هذا المعنى.

(٤) سورة الإسراء: ٩٣ .

(٥) نقروه: صفة لكتاب أو حال من المجرور. «البيان»: ٨٣٢ .

(٦) ليست في (ك).

(٧) سورة البقرة: ٢٨١ .

ومثال الواقعة حالاً، إعراب هذه المذكورات كإعراب ماسبق: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾^(١) خبر المبتدأ وهو مثال الواقعة، فجملة تستكثر بالرفع حال من الضمير المستتر، صفة للضمير في تمنن متعلق للمستتر المقدّر صفة بعد صفة بانت متعلق للمقدّر لأن الضمائر كلها معارف بل هي أعرف المعارف، قيل هنا لعطف الجملة على الجملة لأن الضمائر كلها معارف، فيكون^(٢) لترك الأول والأخذ مافيه هو أهمّ من الأول مع ثبوته، فتكون جملة تستكثر حالاً من الضمير بلارية، لكونه أعرف المعرفة.

ومثال المحتملة للوجهين، أي الحال^(٣) والصفة بعد النكرة غير المحضة، بعد: ظرف والعامل فيه المحتملة، ويجوز أن يكون العامل فيه مقدّراً، فحينئذ يكون حالاً من المحتملة، ويجوز أن يكون صفة فيقدّر متعلقٌ معرفاً، فيكون تقدير الكلام الكائن أو الذي حصل بعد التنكير، كما صرح الأخفش لأنّ اللام في المحتملة بمعنى الذي، فلا يجوز أن تكون الجملة الخبرية صفة لمعرفة إلا بهذا التأويل نحو: مررت برجلٍ صالحٍ يصلي، فإن شئت قدّرت جملة يصلي صفة ثانية لرجل، الموصوف [بصالح]^(٤) لأنّه نكرة أي لأنّ رجلاً نكرة، والنكرة لم تخرج بالتوصيف عن كونه نكرة، وإن كانت غير محضة، وإن شئت / قدّرتها حالاً منه [أ/٣١]

أي: إن شئت قدّرت جملة يصلي حالاً من الرجل، فعلى الأول يكون في محل الجرّ، وعلى الثاني في محل نصب لأنّه: هذا تعليل لتقدير جملة يصلي حالاً من النكرات، أي لأنّ رجلاً قد قرب من المعرفة باختصاصه بالصفة الأولى، فيعامل معاملة المعرفة، وإن لم يكن معرفة.

ومثال المحتملة للوجهين بعد المعرفة غير المحضة، والمصنّف لم يقيد به اعتماداً على ما تقدّم^(٥). قوله تعالى ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً﴾^(٦). شبه قراءة التوراة وحفاظاً مافيه من اليهود بالحمار، لكونهم غير عاملين بها، ومتفقين^(٧) بآياتها، وذلك لأنّ فيها نعت رسول الله - عليه السلام - والبشارة به، ولم يؤمنوا به، كالحمار يحمل أسفاراً، أي كتاباً من كتب العلوم، فهو يمشي بها ولا يدري منها إلا ما أصابه من التعب، فكلّ من علّم ولم يعمل فهو مثل الحمار فإنّ المراد بالحمار الجنس.

(١) سورة المدثر: ٦ .

(٢) في (ك): (فيكون كلها).

(٣) في (ك): للحال.

(٤) في (ش): لصالح، وأثبت مافي (ك).

(٥) في (ك): (تقدمه).

(٦) سورة الجمعة: ٥ .

(٧) في (ش) و(ك): متفقين، وفي «الكشاف»: متفيعين، وهو الأوجه، في السياق والمعنى، ونقل الشارح عن «الكشاف»

اعلم أنّ (اللام) إمّا إشارة إلى نفس الحقيقة، أو إلى حصة معينة منها، واحداً كان أو اثنين أو جماعة، وهو العهد الخارجي، ونحو علم الشخص.

والأوّل إمّا أن يُطلق على نفس الحقيقة من غير نظر إلى مصادقت الحقيقة عليه من الأفراد، وهو تعريف الجنس والحقيقة، وإمّا على حصة [غير]^(١) معينة وهو العهد الذهني، ومثله/[٣١/ب] النكرة، وإمّا على الأفراد وهو الاستغراق ومثله كل مضاف إلى نكرة، هذا على سبيل التحقيق، وإمّا المشهور فالاستغراق ومقابل لتعريف الجنس.

وذو التعريف الجنسي بالرفع صفة لذو، وبالجبر صفة للتعريف يقرب من النكرة.

قال الشريف: وهذا القرب إنّما هو بين النكرة، والمعرّف بلام الجنس إذا أريد به الجنس، من حيث وجوده في ضمن فرد لابعينه لأجل قرينة تقتضي ذلك، كقولك حيث^(٢) لاعهد: أكلت الخبز وشربت الماء.

فإنّ مؤدّى المعرّف مؤدّى المنكر، وهو الفرد المتشتر، كأنك قلت: أكلت خبزاً وشربت ماء.

والفرق هو أنّك في المعرّف تشير إلى كون ماهية ذلك الفرد معلومة، وليس في المنكر هذه الإمارة، والتعريف الجنسي المأخوذ بهذا الاعتبار هو المسمّى تعريف العهد الجنسي، وإذا قصد بالمعرّف بلام الجنس إلى الماهية من حيث هي، فيبين المعرّف^(٣) والمنكر بونّ بعيد.

فيحتمل الجملة من قوله تعالى: ﴿يَحْمِلُ أَسْفَاراً﴾ وجهين:

أحدهما: الحالية لأنّ الحمار بلفظ المعرفة، وإن كان نكرة في المعنى.

والثاني: الصفة لأنّه كالنكرة في المعنى، وإن كان معرفة بحسب الظاهر^(٤).

وإنما قال كالنكرة إشارة إلى الفرق الذي ذكرناه قبله، قال ابن الملك في شرحه لـ «المصابيح»^(٥): الأولى أن يُجعلَ صفةً. انتهى.

(١) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٢) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك).

(٣) ليست في (ك).

(٤) في (ش): المعروف.

(٥) «المغني» ٥٦١ . وكثيراً ما استعان الشارح به في عبارته.

لكن الأولى أن يُجْعَلَ حالاً لأنَّ العمل بظاهر الحال أولى، ويدلّ / عليه [أ/٣٢]
تقديم الزمخشري هذا الوجه في الذّكر، كونها حالاً، حيث قال: فإن قلت: يحمل ما محلّها؟ قلت
: النّصب على الحال، والجَرّ على الوصف لأنّ الحمار، كاللّثيم في قوله:

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْثِمْ يَسِينِي^(١) [كامل]

وترك أبو البقاء صفة، حيث قال: يحمل، هو في موضع الحال من الحمار، والعامل فيه الـ
مَثَل^(٢).

(١) البيت من شواهد سيبويه ٢٤/٣ و«خزانة الأدب» ٣٥٧/١ لرجل من بني سلول وتماحه: فَأَعِيفُ ثُمَّ أَقُولُ لَا يَعْنِينِي
وفي رواية: فمضيت ثمّ قلت لا يعنيني

(٢) «التيان»: ١٢٢٢ .

[الباب الثاني]

[الجار والمجرور]

الباب الثاني، الباب: مبتدأ، والثاني: صفة، وفي الجار^(١): خبره، وفي^(٢) المجرور: عطف عليه، وفيه أيضاً، أي في الباب الثاني كما في الباب الأول أربع مسائل.

أحدها، أي: إحدى المسائل الأربع. أنه، الضمير للشأن، لا بدَّ أي: لا فراق، قال في «الصحاح»: لا بد من كذا، كأنه قال: لا فراق منه^(٣).

ف (لا): لنفي الجنس، و(بدَّ): منصوب على الاسمية، ويجوز ذكر خبرها عند [أهل]^(٤) الحجاز مطلقاً، وعند بني تميم إذا كان الخبر ظرفاً، فهنا^(٥) الخبر ظرف، فيجوز ذكره على المذهبين. وهو قوله: مِنْ تَعَلَّقَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ بِفَعْلٍ أَوْ مَا فِيهِ مَعْنَاهُ، أي: بشيء فيه معنى الفعل، وهو كل شيء يدل على الحدث كاسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، والظرف، والجار والمجرور، وغير ذلك.

وفي بعض كتب النحو: بفعل أو شبه فعل أو معناه، والمراد من معنى الفعل الظرف، وفي بعض كتبه بفعل فقط، والمراد من الفعل ما يُعامل معاملته، فيعمّ الفعل^(٦) والظرف، والمصنّف اختار الوسط، ولكلُّ وجهة هو موليها.

وقد اجتمعا أي الفعل وما / فيه معنى الفعل في قوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [٣٢/ب] غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ^(٧) ف (عليهم) الأوّل متعلّق بالفعل، والثاني ما في معناه وهو المغضوب. وقول ابن دُرَيْدٍ^(٨) بضمّ الدال، وفتح الراء، وسكون الياء، تصغير أَدْرَدَ مُرَخِّمًا، يقال: رجل أَدْرَدٌ: ليس في فمه سين بين الدرد، كذا في «الصحاح»^(٩).

(١) المسألة في «المغني»: ٥٦٦ .

(٢) ليست في (ك).

(٣) «الصحاح»: (بدد).

(٤) ما بين الحاصرتين استدركته من (ك).

(٥) في (ك): فهذا.

(٦) في (ك): شبه الفعل.

(٧) سورة الفاتحة: ٦ - ٧ .

(٨) ابن دُرَيْدٍ هو: أبو بكر محمد بن الحسن، إمام في اللغة والأدب، صاحب الجمهرة ت ٣٢١ هـ ترجمته في وفيات الأعيان ٣٢٣/٤ وبغية الوعاة ٧٦/١ .

(٩) «الصحاح»: درد.

واشتعل المبيض في مسوده^(١) [الرجز]

هما اسمان مفعولان، إما بسكون الياء والسين، فيكون من أفعِل، أو بحركتهما فيكون من فَعَّل بالتشديد.

مثل: منصوب إمّا على الحالية من المبيض، أو على الوصفية لمصدر محذوف تقديره اشتعالاً مثل:

اشتعال النار في جزل الغضا

الجزل: الحطب اليابس أو الغليظ العظيم منه، كذا في «القاموس»^(٢)، والغضا بفتح الغين المعجمة^(٣): شجر، هذا، أي كونه دليلاً على الاجتماع على تقدير تعلق في مسوده باشتعل في جزل الغضا باشتعال، وإن علقت الأول أي في مسوده بالمبيض، أو جعلته حالاً منه متعلقاً بكائن على القاعدة التي ستأتي في المسألة الثالثة. وهي: متى وقع الجار والمجرور صفة أو حالاً أو صلة تعلق بمحذوف وتقديره كائن أو مستقر. فلا دليل فيه، أي لا يكون فيه ما يدل على الاجتماع لأن في مسوده /^(٤) على شبه الفعل وهو المبيض أو كائن، فلا يجمع فيه [أ/٣٣] الفعل وشبهه، وإنما قال متعلقاً بكائن لأنه لو جعلته حالاً متعلقاً باستقر يكون دليلاً كما في تعلقه باشتعل، ولما قال لابد من تعلق^(٥) الجار والمجرور، يفهم منه أن يكون لجميع الجار متعلق، فدفع هذا الوهم بقوله:

ويستش من حروف الجار أربعة فلا يتعلقن بشيء.

أحدها الزائد، كالباء الزائد في ﴿كَفَى بِاللّهِ شَهِيداً﴾^(٦)، فشهاداً يجوز أن يكون تمييزاً أو حالاً على منوال: (لله دره فارساً) ولا يخفى عليك أن قول المصنف، كالباء الزائدة في ﴿كَفَى بِاللّهِ﴾ ليس على ما ينبغي، حيث قال في آخر رسالته: وينبغي أن يجنب العرب أن يقول في كتاب الله تعالى أنها زائدة، لأنه يسبق إلى بعض الأذهان أن الزائد هو الذي لامعنى له، وكلام

(١) الرجز لابن دريد من مقصورته المشهورة. انظر «شرح مقصورة ابن دريد» للتبريزي: ١٤ .

(٢) القاموس: (جزل).

(٣) القاموس: (غضا). والغضا ج. غضاة.

(٤) في (ك): متعلق على..

(٥) في (ك): من متعلق..

(٦) الآية في أكثر من سورة في القرآن الكريم: النساء ٧٩ - ١٦٦ ، يونس ٢٩ ، الرعد ٤٣ ، الإسراء ٩٦ ، الفتح ٢٨ .

الله - سبحانه وتعالى - منزّه عن ذلك، [وأحسِنْ بَزِيدٍ عِنْدَ الْجُمُهورِ] ^(١)، ﴿مَارُبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ^(٢) اعلم أنّ: (ما) المشبهة بليس تعمل عند الحجازيين بأربعة شروط:

أحدها: أن يكون اسمها مقدّماً على خبرها. قال ابن عصفور ^(٣): هذا إذا لم يكن الخبر ظرفاً أو مآجرى مجراه، وأمّا إذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً فيعمل لكثرة التوسّع فيه، كما تعمل إنّ وأخواتها، لكن المُعْتَبَر ^(٤) أن لاتعمل ولو كان ظرفاً.

والثاني أن لا يقترن / اسمها بإن.

[٣٣/ب]

والثالث أن لا يقترن الخبر بإلا.

والرابع أن لا يليها معمول الخبر وليس ظرفاً ولا جاراً أو لا ^(٥) مجروراً.

أمّا إذا كان معمول الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فيعمل عند سيبويه، وأن يليها معمول خبرها نحو: فما [المشبهة بليس] ^(٦) كلّ حين من يوالي موالياً، فموالياً خبر ما، ومن اسمها، وكل حين معمول موالياً.

وعند بني تميم لاتعمل وإن استوفيت الشّروط لدخولها على الاسم والفعل، بل يكون مابعدا مبتدأ وخبراً، ولاتدخل الباء على خبر المبتدأ الذي بعدها عندهم إلّا في القرآن، كذا في «الإقليد».

قال الزمخشري في «مُفَصَّلَه» ^(٧): ودخول الباء في الخبر نحو قولك: مازيد بمنطلق، إنّما يصحّ على لغة الحجازيين.

وقال ابن هشام في «شذور الذهب» وقرأ على لغتهم ﴿مَاهُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ ^(٨) بالرفع، وقرأ أيضاً: بأُمَّهَاتِهِمْ بالجر بياء زائدة، ويحتمل الحجازية والتميمية خلافاً لأبي علي والزمخشري زعماء أنّ الباء تختصّ بلغة النصب ^(٩). انتهى.

(١) ليس في (ش) و(ك) واستدركته من «متن القواعد».

(٢) الآية في أكثر من سورة: الأنعام ١٣٢، هود ١٢٣، النمل ٩٣.

(٣) ابن عصفور هو: علي بن مؤمن بن محمد بن علي، أبو الحسن النحوي الحضرمي، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس الإشبيلي ت ٦٦٩ هـ وقيل غير ذلك. صنف «المتع في التصريف» و«المقرب» وغير ذلك. «بغية الوعاة»: ٢١٠/٢.

(٤) في (ك): (المعتد به).

(٥) في (ك): (أو).

(٦) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٧) «المفصل»: ٨٢.

(٨) سورة المجادلة: ٢.

(٩) «شرح شذور الذهب»: ٢٥٥.

فما: بمعنى ليس، ورُبُّكَ: مبتدأ، وبغافل: في محل الرفع على أنه خبر مبتدأ عند بني تميم. وأما عند الحجازيين: رُبُّكَ: اسمها، وبغافل: في محل النصب خبرها، والباء: زائدة على المذهيين، وعن: حرف جرّ متعلّق بغافل، ومايجوز أن تكون بمعنى / الذي، فمعناه: [أ/٣٤] وما الله بغافل عن الشيء الذي تعملون، ويجوز أن تكون مصدرية، فمعناه: بغافل عن عملكم، والجملة في محلّ النصب على أنها مفعول بغافل^(١).

اعلم. أن الباء تزداد قياساً في خبر المبتدأ استفهاماً نحو: هل زيد بقائم؟

وفي خبر (ما) نحو: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾^(٢).

وخبر^(٣) ليس نحو: ليس زيدٌ بقائم.

وسماعاً في الفاعل في غير التعجب نحو: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ على أحد التأويلين، وهو مذهب سيويه^(٤). فذكر ابن السراج وجهاً آخر، وهو أن تكون غير زائدة، وفاعل كفى ضمير مستتر عائد على الاكتفاء المفهوم من كفى^(٥).

كأنه قال هو أي: كفى اكفاؤك بالله.

وأما في صيغة التعجب نحو: أفعل به، فزيادة الباء قياس في الفاعل عند سيويه، وفي المفعول عند الفراء، ومن وافقه، وإنما حكموا بزيادتها لأنّ الهمزة في أفعل للتعدية عند من جعلها أمراً حقيقة، وقال بعض المغاربة، ويحتمل أن تكون الهمزة لاللتقل، بل على معنى أقطع البخل في مثل: أكرم بزيد، ثم أدخلوا الباء على معنى أنّه صَيَّرَهُ أي^(٦): صَيَّرَهُ [ذا كرم]^(٧)، فأكرم أمر، فتكون الباء للتعدية.

وتزداد أيضاً سماعاً في المفعول نحو: ﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٨).

وفي المبتدأ نحو: بحسبك زيد^(٩)، وكمين، معطوف / على الباء في ﴿مَالِكُمْ مِنْ﴾ [ب/٣٤]

(١) «الإنصاف»: ١٦٦/١ .

(٢) سورة البقرة: ٧٤ .

(٣) في (ك): وفي خبر.

(٤) أوردتها سيويه في أكثر من موضع في «الكتاب» مؤكداً زيادتها. «الكتاب» (١/٣٨ - ٤١) ومواضع أخرى.

(٥) «الأصول» لابن السراج: (٢/٦٣) في: (اسم عمل فيه حرف): الضرب الذي يكون فيه حرفاً زائداً للتوكيد سقوطه

لا يخلّ بالكلام. و(١/٤١٣) في: (ذكر حروف الجر): ونصّه: وجاءت زائدة في قولك:

حسبك بزيد، وكفى بالله شهيداً، إنما هو كفى الله.

و«المقرب» لابن عصفور: ٢٢٣ .

(٦) في (ك): كذلك.

(٧) ما بين حاصرتين استدركته من (ك).

(٨) سورة البقرة: ١٩٥ .

(٩) في (ك): درهم.

إِلَهُ غَيْرِهِ^(١) مِنْ: جَارَةٌ وزائدة، فلا يتعلق بشيء، وإله مجرورها لفظاً، ومرفوع محلاً على أنه مبتدأ، واللام في مالكم: حرف جر، وتُفتح اللام الجارة إذا دخلت على المضمر، ويجوز كسرها على لغة خزاعة، و[كم]^(٢) مجرورها متعلق بكائن أو استقر، والجار والمجرور في محل الرفع على أنه خبر لمبتدأ [محذوف]^(٣) متأخر^(٤) ولا تعمل (ما) لما عرفت أن خبرها إذا كان مقدماً على اسمها، يطلُّ عملها سواء كان الخبر ظرفاً أو لا، وغيره: صفة (إله)، قرئ بالرفع حملاً على المحل، وبالكسر حملاً على اللفظ.

اعلم أن إضافة غير وشبه ومثل معنوية عند أكثر النحويين، لكن لا تتعرف لتوغلها في الإبهام^(٥) إلا إذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف إليه، أو بمماثلته، ولفظية^(٦) عند صاحب «التخمير» حيث قال: والحق أن هذه الأسماء في الأصل صفات بمعنى اسم الفاعل في موضع مغايرك ومماثلك ومشابهك.

فلهذا لم يكتفِ بها للمضاف تعريفاً، ثم قال. إن (غيراً) له ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يقع موقعاً لا يكون فيه إلا النكرات، وذلك إذا أريد به النفي الساذج نحو: مررتُ برجلٍ غير زيد، يريد أن المجرور به ليس هذا.

والثاني: أن يقع موقعاً لا يكون فيه إلا معرفة، وذلك إذا أريد / به شيء قد [أ/٣٥] عُرِفَ بمضادة المضاف إليه في المعنى، لا يضادة فيه إلا هو، كما إذا قلت: مررت بغيرك المعروف بمضادتك، إلا أنه لا يحسن في هذا الوجه أن يجري صفة.

والثالث: أن تقع في موضع تارة تكون [فيه]^(٧) معرفة، وأخرى نكرة، كما إذا قلت: مررت برجلٍ كريمٍ غير لئيم، والرجل الكريم غير اللئيم.

(١) سورة الأعراف: ٥٩ .

(٢) ماين حاصرتين استدركته من (ك).

(٣) ماين حاصرتين استدركته من (ك).

(٤) في (ك): (مؤخر).

(٥) في (ك): (لتوغل إبهامها).

(٦) في (ك): (لفظيته).

(٧) ماين حاصرتين استدركته من (ك).

قال النحويون: إذا قلت: مررت^(١) بالرجل غير اللئيم، فالمعنى: مررت بالرجل^(٢) الكريم غير^(٣) اللئيم. انتهى. وفي مثل^(٤) ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾^(٥) و (غيرُ) بالرفع إمّا لكونه صفة للخالق على الموضع، و(خالق): مبتدأ، و(من): زائدة، وخبره محذوف تقديره: هل خالق لكم أو للأشياء، أو لكونه فاعلاً له، فتقديره: هل يخلق غير الله؟

اعلم: أنّ (من) تزداد في الموجب^(٦) وغيره عند الأخفش والكسائي وهشام، سواء كان مدخولها معرفة أو نكرة، وعند بعض الكوفيين يُشترط^(٧) تنكير ما دخلت عليه^(٨) وعند الجمهور البصرية.

بشرط أن يكون ما قبلها غير موجب^(٩) وما دخلت عليه أن يكون نكرة فتزداد عندهم في الفاعل والمفعول:

نهياً نحو: لاتذهب من رجل، ولاتضرب من رجل.
ونفياً نحو: ماجاءني من رجل، وماضرت من رجل.
واستفهاماً نحو: هل جاءني من رجل؟ وهل تضرب من رجل؟
وفي المبتدأ:

نفياً نحو: مامن رجل جاءني.

/ واستفهاماً نحو: هل من رجل في الدار؟ [٣٥/ب]

واعلم أيضاً أنّ مجرور (من) الزائدة^(١٠) إذا كان من الأسماء المقصورة على العموم كأحد، وديار، تكون (من) لمجرد التأكيد، فإن معنى ماضرت أحداً، وماضرت من أحد، سواء^(١١) في التنصيص على العموم.

(١) ليس في (ك).

(٢) في (ش): برجل، ومأثبته من (ك) يناسب العبارة.

(٣) في (ك): لا.

(٤) ليست في (ك).

(٥) سورة فاطر: ٣.

(٦) في (ك): الواجب.

(٧) في (ك): بشرط.

(٨) حول زيادة (من): «كتاب سيويه»: (٣١٥/٢): (باب ما حُمِلَ على موضع العامل في الاسم).

و«الأصول» لابن السراج: (٤١٠/١).

(٩) في (ك): واجب.

(١٠) في (ك): الزيدة.

(١١) في (ك): سواء كان. والعبارة غير سليمة بها.

وإذا لم يكن من الأسماء المقصورة كانت من الاستغراق، فإنك إذا قلت: ماجاءني من رجل، يكون المعنى نفي إثبات هذا الجنس من واحد إلى مايتناهي، بخلاف: ماجاءني رجل، فإن معناه نفي إثبات رجل، فيحتمل إثبات اثنين أو أكثر، وإنما سميت مزيدة مع إفادتها^(١) لأنها لايتغير أصل المعنى بإسقاطها.

ومن ههنا يُعلم ضعف ماقاله المبرد: لاينبغي أن يقال إنها زائدة إذا أفادت استغراق الجنس.

والثاني أي ثاني مالايتعلق بشيء: (لعلّ) في لغة من يجربها، وهم عقيل، [ولهم في لامها الأولى الإثبات والحذف، وفي الأخيرة الفتح والكسر]^(٢).

قال في «الصحاح»: وعُقِيلُ مصغراً^(٣) قبيلة^(٤)، قال شاعرهم، وهو كعب بن سعد الغنوي^(٥)، قال [في]^(٦) مرثية أخيه، كذا ذكر في حاشية «الكشاف» (بيت أبي المغوار)^(٧):

لَعْلَ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ^(٨) [الطويل]

ف (أبي) مجرور بـ (لعلّ) ولم يكن لها متعلق، لأنّ الأسماء الستة المضافة إلى غير ياء المتكلم، كان جرّها بالياء.

والمِغْوَار: بالغين المعجمة. المقاتل. بُني للمبالغة كالمِجْزَام والمِكْثَار.

وأبي المغوار: كنية للمدح له.

(١) في (ك): من الاستغراق.

(٢) ليست في (ش) و(ك) واستدركته من (متن القواعد).

(٣) في (ك): مصغر.

(٤) «الصحاح»: عقل.

(٥) البيت لكعب بن سعد بن عمرو الغنوي، أحد بني سالم، ويقال له: كعب الأمثال لكثرة ما في شعره من الأمثال. وهو شاعر جاهلي حلّو الدياجة، أشهر شعره بانيته التي قالها في رثاء أخ له قتل في حرب ذي قار. ذهب القالي إلى أنه إسلامي، وتابعه البغدادي في «خزانة الأدب»، وزاد: الظاهر أنه تابعي وليس بالصواب. فإن الغنوي كان من شعراء ذي قار وكانت قبل الهجرة بنصف قرن، وقتل له فيها أخوان. ولم يرد له ذكر في الصدر الأول للإسلام. انظر: «طبقات فحول الشعراء»: ٢١٢/١، «المؤتلف والمختلف» للآمدي: ٣٤١، و«الأمال» للقالي: ١٤٧/٢، و«الحماسة البصرية»: ٢٣٢/١، و«خزانة الأدب»: ٥٧٤/٨، و«كشف الظنون»: ٨٠٨/١. وجاء فيه ديوان كعب ابن سعد الغنوي، ولم يصفه كعادته كأنه لم يره. و«الأعلام»: ٢٢٧/٥. وثمة مظان أخرى لترجمته.

(٦) ماين حاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

(٧) ليست في (ك). ولأجد معنى مستفاداً منها.

(٨) هذا عجز، وصدره: «فقلت اذعُ أخرى وارفع الصوت دعوة» ويروي «جَهْرَةً» وهو من قصيدة عدّها النقاد من عيون شعر الرثاء. انظر «الأصمعيات» ٩٦ وروايته فيها: (لعلّ أبا المغوار منك قريب) ورواية «الأمال» للقالي كما الأصمعيات. وهو من شواهد «المغني» ٣٧٧. ومطلع القصيدة في «الأمال»:

تقول سليمان مالجسمك شاحباً كأنك يحميك الطعام طيب.

وفي «الأصمعيات» هذا البيت مطلع الأصمعية (٢٦) لفريقه بن مسافع العبي. وأغلب الروايات كما في القالي.

لا يقال / هذا لا يُثَبِّتُ أن تكون لعلّ من حروف الجر عندهم، لجواز أن يُحمل [٣٦/أ] على الشاذ، أو يكون اشتهاً هذا الرجل بأبي المغوار بالياء، فحكى على أصله، كما قيل: علي بن أبو طالب^(١)، وغير ذلك من الوجوه، لأنّ المصنّف لم يرد به إثبات مذهبهم، بل هو مثلاً مجرد لجرّ (لعلّ) لأنّ الجرّ بها في لغتهم شائع عند أرباب النحو، لا يحتاج إلى الإثبات.

قال الشيخ الرضي: وعُقِّلَ يجرّونها ب لعلّ مفتوحة الآخر، وكذا ب لعلّ مكسورة الآخر، وهي مشكلة لأنّ جرّها عمل مختص بالحروف، ورفعها لمشابهة الأفعال. وكونه حرفاً عاملاً عمل الحروف والأفعال في حالة واحدة لم يثبت، وأيضاً الجارّ لا بدّ من متعلّق له لظاهراً ولا مقدّراً^(٢). انتهى.

وفيه كلام لأنّ هذا الإشكال مبني على أنّ الرفع بعدها ب لعلّ عندهم، وهو غير معلوم وإيضاً استدعاء جميع الجارّ متعلقاً ممنوع.

والثالث: لولا، التي للامتناع في قول بعضهم، أي قول بعض فصحاء العرب: لولاي ولولاك ولولاه، فإذا وقع بعد لولا ضمير مجرور فمذهب سيبويه أنّ لولا في ذلك جارة^(٣) ولا يتعلّق بشيء.

اعلم أنّ (لولا) إذا دخل على الاسم، فالاسم الواقع بعده: إما مبتدأ، وهو مذهب البصريين.

[٣٦/ب] أو فاعلُ فعلٍ محذوف وهو مذهب / الكسائي. أو مرفوع بلولا^(٤)، وهو مذهب الفراء.

فيجب على هذه الوجوه الثلاثة الانفصال، فلماً^(٥) وقع من ثقات العرب استعمال الضمير المجرور بعد (لولا)، فمذهب سيبويه إلى أنه ضمير مجرور ب (لولا)، ولولا حرف جر لا يتعلّق بشيء، وحكى عن الخليل ويونس: أنّ الضمير المجرور بعد لولا مجرور بتقدير المضاف، أي: لولا وجودك، وذهب الأخفش والفراء إلى أنّ المجرور بعدها قائم مقام المرفوع، فسيبويه تصرف في لولا، وقال: إنّ لـ (لولا) مع الضمير شأناً ليس لها مع المظهر، كما أنّ لـ لدنّ مع الغدوة شأناً ليس له مع غيرها.

(١) في (ك) أبي، وهو غلط، إذ لو كان كذلك لسقط الشاهد.

(٢) انظر «الكافية»: ٣٦١/٢.

(٣) انظر «الكتاب» لسيبويه: (٣٧٣/٢) باب ما يكون مضمراً فيه الاسم. (إذا أضمرت الاسم فيه جرّ وإذا أظهرت رُفع).

(٤) في (ك): لولا.

(٥) للتوسّع في مسألة (لولا) والاسم بعدها، والعامل فيه. انظر «الإنصاف»: ٧٠/١.

وتصرف الأخفش والفراء في الضمائر، فقال: إن تصرفات الضمير لا تكاد تنحصر، كتأكيد المنصوبات والمجرورات بالمرفوعات، نحو: رأيتني أنا، ومررت بك أنت، ووقوع المرفوع موقع المجرور في قوله: ماأنا كأنت، وكأنّ تقدير^(١) ماكثر أمثاله في كلام العرب أولى من تقدير ما لم يكثر، ورجّح ابن الحاجب^(٢) مذهب سيويه بأن يقال: قياسية بـ (ماأنا كأنت) فضعيف لقلة استعماله وشذوذه بخلاف ما حمل عليه سيويه فإنه كثير، وأما وقوع المرفوع موقع المجرور في قولك: مررت بك أنت، فللضرورة^(٣) إذ لا / يمكن إلا كذلك، وأما وقوع [أ/٣٧] المرفوع موقع^(٤) المنصوب فلضرورة الفرق بين التأكيد والبدل، فإذا قالوا: ضربته إياه، كان بدلاً، وضربته هو، كان تأكيداً، ورجّح الشيخ الرضيّ مذهب الأخفش وقال: لو كان لولا حرف جر، ولم تكن زائدة للزم من متعلق، ولا متعلق في نحو: لولاك، ظاهراً، ولا يصحّ تقديره، هذا فانظر ما في الرضيّ فاسلك ما هو الصواب عندك.

والأكثر: مبتدأ، وخبره: أن يقال، والجملة مبتدأ، ومقول القول: لولا أنا، ولولا أنت، ولولا هو، كما^(٥) عرفت فيما سبق، الضمير الواقع بعد لولا يجب أن يكون مرفوعاً منفصلاً كما قال الله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾^(٦). هذا دليل بحسب الظاهر على ما قاله الأكثر، ولكن الدليل حقيقة، عدم وقوع خلافه في كلام الله تعالى، (فأنتم) على رأي البصريين: مبتدأ، وخبره محذوف وهو: حاضر أو موجود، لقيام العلم به بجواب (لولا) ظاهراً، ولكنا: جوابها، لأن جواب لولا التي لغير التحضيض باللام.

وأما على رأي الكسائي، أنتم: فاعل فعل محذوف، ولكنا: جوابها.

وعلى رأي الفراء، أنتم: فاعل لولا، وجوابها لكنا، وسنذكر في بحث^(٧) لولا تفصيلاً^(٨) مشبعاً إن شاء الله تعالى.

(١) ليست في (ك).

(٢) «الكافية» ٣٣٢/١ .

(٣) في (ك): فلضرورة إذا لم.

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (ك): لا.

(٦) سورة سبأ: ٣١ .

(٧) في (ك): لو ولولا.

(٨) في (ك): تفصيلها مشبعاً.

والرابع: كاف التشبيه، إذا لم تكن زائدة، والتشبيه: عقد القلب على أن أحد الشيئين يسدُّ مسدًّا الآخر / في معنى من المعاني، نحو: زيد كعمرو^(١). اعلم. أن هذا الكاف [٣٧/ب] حرف على رأي جميع النحاة إلا عند أبي جعفر^(٢) فإنه قال: الأظهر أنها اسم أبدأ لأنها بمعنى مثل، و ماهو بمعنى اسم فهو اسم، والجمهور استدلوا لحرفيتها بأن يقال: لو كانت اسماً لما استقل بها الصلة، لأن الصلة لا تكون إلا جملة، فلو جعلت اسماً لكانت الصلة مضافة إلى مدخولها، والمضاف مع المضاف إليه ككلمة واحدة لا يصلح أن يجعل صلة، وأما إذا كانت حرفاً فالحرف يقتضي متعلقاً، والمتعلق^(٣) في الصلة لا تكون إلا فعلاً، والفعل يقتضي فاعلاً، فيكون الصلة جملة، هذا هو الصواب لا محيص عنه المنهم^(٤) المذاب.

فإذا عرفت ماثلونا عليك علمت أن زعم الأخفش محجوج عليه، وأن هذه الكاف قد تكون زائدة كما في قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾^(٥)، وقد يكون اسماً بمعنى المثل، وسيبويه لا يحكم باسميتها إلا عند الضرورة، حيث تدخل عليها حروف الجر، والأخفش يجوز ذلك من غير ضرورة، وزعم الأخفش وابن عصفور أنها لا تتعلق بشيء، قال ابن عصفور: إذا قلت: جاءني الذي كزيد، ليس للكاف متعلق، لأن المقدّر في المجرور إذا وقع صلة لا يكون إلا ما يناسب الحرف، فإن المقدّر في نحو: جاءني [الذي]^(٦) في الدار استقرّ، لأن في الوعاء والاستقرار / مناسب له، ولو قلت: جاءني الذي في الدار، تريد ضحك وأكل في الدار لم يجوز [٣٨/أ] لأنه ليس في الكلام ما يدلّ عليه. فالمناسب بكاف التشبيه [أن تقدر أشبه وهو غير جائز لأنه متعدّ بنفسه والعرب]^(٧) لم يتلفظ به مع الكاف في موضع [الجر]^(٨)، يدلّ ذلك على أن الكاف لم يتعلق بشيء، هذا غاية السقوط، لأن المستقرّ يجوز فيه تقدير الأفعال العامة، وإن وجد فيه قرينة الخصوص.

(١) التشبيه لغة: الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى.

واصطلاحاً: الدلالة على اشتراك شيئين في وصف من أوصاف الشيء في نفسه. «التعريفات» (٦٠).

(٢) هو أبو جعفر النحوي المصري ابن النحاس أحمد بن إسماعيل، صنّف كتاباً كثيرة منها «إعراب القرآن» ت ٨٣٣. ترجمته في «معجم الأدباء» ٢٢٤/٤. و«بغية الوعاة» ٣٦٢/١.

(٣) في (ك): المتعلق.

(٤) موضع النحر. «القاموس» نحر.

(٥) سورة الشورى: ١١.

(٦) ليس في (ش) واستدرّكه من (ك).

(٧) ليس في (ش) واستدرّكه من (ك).

(٨) ليس في (ش) واستدرّكه من (ك).

غاية ما في الباب أن تغيير عند وجود القرينة^(١) أكثر فائدة، فيجوز أن يقدر في مثل: جاءني الذي كزيد، وُجد أو كان أو غير ذلك فعَلِمَ من هذا أن كون كاف التشبيه من هذا الباب على زعم الأخفش وابن عصفور.

وفي ذلك أي فيها، قالها الأخفش، بحث حاصله أن كاف التشبيه إن جعلت اسماً تكون في محل الرفع [على الخبرية ومابعدا مضاف إليه، والاسم لا يحتاج إلى متعلق]^(٢). فهذا مُسَلَّم، لكن لا يكون. مما ذكرنا، وإن جعلت حرفاً فلا يخلو من أن تكون زائدة أولاً، فإن كانت زائدة فتدخل في القسم الأول، وإن لم يكن فلا بد من متعلق.

المسألة: مبتدأ، الثانية: صفتها، وحكم: مبتدأ ثان مضاف إلى الجار والمجرور: عطف على الجار، وبعد المعرفة والنكرة: ظرف للجار والمجرور، وإنما قيد بالبعدية لأن الجار والمجرور إذا كان مقدماً يكون حالاً بالاتفاق، فلا يحتمل الوجهين.

كحكم: الكاف إما اسم بمعنى المثل، على مذهب الأخفش، فيكون^(٣) محل / [٣٨/ب] الرفع على أنه خبر لمبتدأ ثان، ومضاف إلى حكم، وحكم مضاف إلى الجملة والخبرية صفة لها.

أو حرف، وحكم مجرور بها، والجار والمجرور في محل الرفع على أنه خبر مبتدأ ثان، والمبتدأ مع خبره، خبر المبتدأ الأول.

ويجوز أن يجعل المسألة: مبتدأ، وخبره محذوف، أو خبر لمبتدأ محذوف وهو هذه.

فهو، الفاء للتفسير، ويجوز أن يكون لربط الجواب على الشرط المحذوف، وهو عائد إلى الحكم لأن الأصل إرجاع الضمير إلى المضاف، ويجوز أن يكون عائداً إلى الجار والمجرور، وتوحيد الضمير إما من قبيل الاكتفاء أو لكونهما^(٤) بمنزلة شيء واحد، فإن قلت: إن الضمير بعد ذكر المضاف والمضاف إليه حقه أن ينصرف إلى المضاف دون المضاف إليه.

قلت: بلى. قد يرجع إلى المضاف إليه أيضاً عند قيام القرينة عليه، واقتضاء المقام رجوعه إليه، قد مرّ موضع من كلام بعض الفضلاء، عاد فيه بضمير على المضاف إليه، فقال شخص من الحاضرين النحويين: لا يعود^(٥) الضمير إلى المضاف إليه، فكيف أعدتموه، فقال ذلك الفاضل

(١) ليس في (ك).

(٢) ليس في (ش) واستدركته من (ك).

(٣) في (ك): في محل.

(٤) في (ش): لكونها، ومأثبته من (ك).

(٥) في (ك): يقولون: لا يعود.

من غير تلثم: قال الله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْحَمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾^(١) ولم يزد^(٢) على ذلك، وفيه من اللطف ما لا يخفى، فقله هو: مبتدأ، وخبره: صفة في نحو: رأيت طائراً على غصن. الغصن^(٣) بالضم: ما يتشعب / عن ساق الشجرة، دقاقها وغلاظها والصغيرة بها، [أ/٣٩] وجمعها: غُصُونٌ وَغِصَنَةٌ وَأَغْصَانٌ لأنه: أي الجار والمجرور، وهو على غصن، بعد نكرة محضة وهو طائراً بالألف في أكثر النسخ، حكاية على أصله، وما وقع في بعض النسخ بغير الألف، فغير محتاج إلى كلام.

وحال: عطف على صفة، في [نحو]^(٤) قوله ﴿فخرج على قومه في زيته﴾^(٥) أي: متزيئاً، وإنما فسره بذلك بناءً على مذهب جمهور النحاة، وهو أن الحال لا يكون إلا مشتقاً، وإعلاماً إلى أن الجار والمجرور في محل نصب على الحالية، لأنه بعد معرفة محضة وهي أي: المعرفة المحضة، الضمير المستتر في خرج، وصَفَ المعرفة بالمحضة لكون الضمير أعرف المعارف^(٦)، ويحتمل لهما أي للصفة والحال، في نحو: يعجبني الزهر، والتعجب^(٧): الحيرة في النفس بسبب إدراك أمور غريبة^(٨)، وبمعنى السرور، والوجهان جائزان هنا، والزهر هنا بمعنى النور، قال الجوهري: زهرة النبت نوره^(٩)، لابعنى الحسن بدلالة. في أحكامه. جمع الكيم بالكسر، وهو وعاء الطلع وغطاء النور، وهذا الثمر يانع على أغصانه، يقال: ينع الثمر بفتح النون، وينع بالفتح والكسر، وينعاً بفتح الياء وضمها وسكون النون، وينوعاً أي نضج وأنع^(١٠)، ولم تسقط في المستقبل لتقويتها بأختها، واليانع مثل النضج والناضج^(١١) كذا في الجوهري، فقله: في أحكامه: حال من الزهر.

ويحتمل أن تكون صفة / لأن الزهر معرف بلام الجنس، فهو قريب من النكرة، [ب/٣٩]

(١) سورة الجمعة: ٥ .

(٢) في (ش): لم يعهد، وما أثبت من (ك).

(٣) «القاموس المحيط»: غصن.

(٤) ليس في (ش)، واستدركه من (ك) و(متن القواعد).

(٥) سورة القصص: ٧٩ .

(٦) في (ش): المعرفة، وما أثبت من (ك).

(٧) في (ك): العجب.

(٨) «القاموس المحيط»: (عجب).

(٩) «الصحاح»: (زهر).

(١٠) في (ك): أنع مثله.

(١١) «الصحاح»: ينع.

فيجوز كون الجملة الخبرية صفة له كما عرفت في المسألة الرابعة في الباب الأول، والفاء في قوله: فهو، لربط الجزاء على الشرط المحذوف، وقوله: على أغصانه: صفة ثانية لثمر، ويحتمل أن يكون حالاً منه لاختصاصه بالصفة الأولى، وهي يانع.

فقوله: وقولك بالنصب: عطف على الزهر، وثمر: مقول القول بتقدير هو. وموصوف: عطف على معرف بالواو في قولك، ويجوز أن يكون قولك: مبتدأ، وموصوف: خبره، والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة، فهو قريب من المعرفة لاختصاصه بالصفة وهي يانع، فيعامل معاملة المعرفة.

المسألة الثالثة: متى وقع الجار والمجرور صفة لموصوف، أو صلة لموصول، أو خبراً لمبتدأ، أو حالاً لذي حال، يتعلق بمحذوف تقديره كائن، وما أشبه ذلك عند من قدر المفرد، أو استقر، وما أشبه ذلك عند من قدر الفعل، وعبارة المصنف صريحة بأن اللغو لا يكون حالاً ولا صفة ولا صلة ولا خبراً، لأن متعلقه^(١) لا يكون محذوفاً، ولا من الأفعال العامة.

اعلم أن للظرف المستقر ثلاثة شروط، إذا فقدت أحدها لا يكون الظرف^(٢) مستقراً:

الأول: أن يكون المتعلق متضمناً فيه.

والثاني: أن يكون المتعلق من الأفعال العامة إذا لم يوجد قرينة / الخصوص، [٤٠ / أ]
وأما إذا وجدت فلا بد من تقدير فعل خاص، لأنه أكثر فائدة، نص عليه كثير من الأفاضل، وذلك، أي تقدير الفعل الخاص لا يخرج عن كونه مستقراً لأن معنى ذلك الفعل الخاص، استقر فيه أيضاً، وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه الإعراب بخلاف اللغو، فإن متعلقه لا يكون^(٣) فعلاً عاماً لتوجيه الإعراب، فلما كان جواز تقدير الأفعال العامة مطرداً في المستقر اعتبره النحاة، وفسروا المستقر بما كان عاملاً محذوفاً وعاماً.

والثالث: أن يكون المتعلق مقدراً غير مذكور إلا على مذهب ابن جنّي، فإنه يجوز إظهار العامل في المستقر، وردّه النحاة بأنه لا احتياج^(٤) إليه، على أن مذهب^(٥) هذا يوجب ارتكاب التعسف في الفرق، وإنما سمي المستقر مستقراً لأنه استقر فيه معنى عامله وفهم منه، واللغو لغواً لأن هذا الظرف لغو بالنظر إلى ظاهر الكلام، لأنه فضلة يتم الكلام بدونه ابتداءً، بخلاف

(١) في (ش): متعلق، وما أثبتته من (ك).

(٢) في (ك): الظرف ظرفاً.

(٣) في (ك): يجوز.

(٤) في (ك): يحتاج.

(٥) ليست في (ك).

المستقر لأنه يسدّ مسدّ العامل وإن كان صفة للفضلة، وهذا لا يمنع عن كونه جزءاً من الكلام في أصله، ولأنه ملغاه عن جهة العمل حيث لا يعمل ظاهراً إلا في المضمّر، ولا في المظهر، قال شارح «اللباب»^(١): وهو تسمية خالية عن المناسبة.

وأما أنا فلا أحبّ التسمية باللغو لوقوعه في التّنزيل والحديث، ففيه إذن إخلال / [٤٠/ب]
بالآداب فسمينا ظرفاً خاصّاً لخصوص العامل فيه، والمستقر ظرفاً عاماً لأن الملحوظ عموم العامل قال بعض الفضلاء من المتأخرين: إنّ القوم قالوا للمستقرّ حظّ من الإعراب دون اللغو.

ولم أجد في كلامهم ما يحققه ويبيّن غرضهم منه حتى لا يردّ عليهم الاشتراك في الإعراب المحلي، حيث قالوا: بزيد، في مررت بزيد: في محلّ النصب، وأجازوا في معطوفه النصب وهو لغو.

فأقول متوكّلاً على الله تعالى ومعتمداً: إنّ مرادهم بذلك أن لا محلّ له آخر من الإعراب غير هذا المحلّ، لا أن لا محلّ له من الإعراب أصلاً، وللمستقرّ ذلك، ألا ترى أنّك إذا قلت: زيد في الدّار، له محلّ من الإعراب من جهة تعلّقه بالخبر الحقيقي، ومحلّ آخر غيره من حيث أنّه هو الخبر بعد الحذف، وذلك بدليل انتقال الضمير عنه إليه، فيكون له محلّان^(٢) من الإعراب على ما لا يخفى على ذوي الألباب، بخلاف ما إذا قلت: زيد حاصل في الدّار، فإنّ له محلاً واحداً.

أقول: يُفهم منه أنّ الجار والمجرور معاً له محلّ من الإعراب في اللّغة، فعلى هذا يشكل الفرق بين المستقرّ واللغو، لأنّ المستقرّ واللغو^(٣) لا يكون له محلّ من الإعراب إذا كان صلة كما مرّ في المسألة التي لا محلّ لها من الإعراب، فالجدير بالقبول ما قاله بعض الفحول من أنّك إذا قلت: مررت بزيد فالجار والمجرور ظرف لغو / متعلق بمررت لا محلّ له من الإعراب. [٤١/أ]
والمنصوب على المفعولية هو المجرور فقط، وإن جعل القوم المجموع تساهلاً لأنّ الجار كالجاء من الفعل إذ اللازم يجري مجرى المتعدي، ألا ترى أنّ معنى: مررت بزيد، أمرت زيداً، وجزء الفعل لا يكون معمولاً، ولأنّه لو كان الجار والمجرور في محلّ النصب لامتنع تعلّقه بمررت، لأنّه لو تعلّق لكان ظرفاً لغواً، فلم يكن له محلّ من الإعراب. ولأنّ القوم أجازوا في معطوفه النصب، فلو كان مجموع الجار والمجرور منصوب المحلّ للزم أن يتعدّى الفعل إلى المعطوف بنفسه.

(١) يعني: الإسفراييني.

(٢) في (ك): محلاً.

(٣) ليست في (ك).

واعلم أيضاً^(١) أن الفعل إذا^(٢) تعدى إلى المفعولين، والثاني غير صريح، يقول النحاة:

إنَّ المفعول الثاني، مفعول الفعل صريحاً إجراءً على أصلهم لكون الفعل عاملاً في المفعولين صريحاً إلا أنَّ الواقع صلة، مُتَعَيِّنٌ فيه تقدير استقر، ومما شبه ذلك من الفعل، وهذا الاستثناء يجوز أن يكون متصلاً ومنقطعاً بمعنى لكنَّ المشددة لأنَّ الصلة لا تكون إلا جملة.

اعلم: أنَّ البصريين اختلفوا في سائر ظرف المستقر، إنَّ المقدَّر هو الفعل أو اسم الفاعل، فذهب بعضهم إلى الأول [قال صاحب «التلخيص» وهو الأصحَّ لكون الفعل أصلاً في العمل، وذهب بعضهم إلى الثاني]^(٣). قال شارح «اللباب»: وهو الأوَّلُ لأنَّه خبر، والأصل في الخبر أن يكون مفرداً، وإنما أسندنا الاختلاف إلى بعض^(٤) البصريين لأنَّ الكوفيين لا يقولون بتقدير العامل، فعندهم لا يتعلق بشيء أصلاً، ذكره الشيخ الرضوي وهو اختيار أبي^(٥) العباس من المتأخرين / وبعض شراح الكافية ذكر الاختلاف بين البصريين والكوفيين، لكن الاعتماد على الأوَّل، [٤١/ب] وقد تقدَّم فيما قبل في المسألة الثانية مثال الحال، وهو قوله تعالى ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾^(٦) والصفة وهو رأيت طائراً على غصن.

ومثال: مبتدأ مضاف إلى الخبر، وجملة الحمد لله: خبره، والجار والمجرور وهو (الله) متعلق بثابت أو ثبت، خبر مبتدأ وهو الحمد. ومثال الصلَّة قوله تعالى: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٧) فَمَنْ موصول ومبتدأ، والظرف المقدم خبره، وقيل مَنْ مرفوع بالظرف، والجار مع المحكي بمجرور، أعني في السَّمَوَاتِ متعلق باستقرَّ صلة (مَنْ).

المسألة الرابعة: يجوز في الجار والمجرور في هذه المواضع الأربعة، وهو كونه صفة، وصلة، وخبراً، وحالاً. وحيث في محل الجر، عطف على هذا الموضع^(٨). وقع بعد نفي أو استفهام أن يرفع الفاعل، جملة أن يرفع في تأويل المصدر. وبأن فاعل، يجوز هذا عند أكثر البصريين لأنَّ الجار والمجرور والظرف، واسم الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، لا يعملون إلا بالاعتماد على الأشياء الستة المذكورة، هذا، أي وجوب الاعتماد في جميع المذكورات عند

(١) ليست في (ك).

(٢) ليست في (ك).

(٣) ليست في (ش) واستدركها من (ك).

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (ش): (أبو) وهو غلط.

(٦) سورة القصص: ٧٩.

(٧) سورة الأنبياء: ١٩.

(٨) في (ك): (هذه المواضع).

المتأخرين، وعند المتقدمين الاعتماد لا يجب في الفاعل والمفعول والظرف، بل في سائرهما. أمّا عند الكوفيين والأنخفش منّا، فتعمل جميع تلك المذكورات بغير اعتماد على / الأشياء الستة المذكورة، [٤٢/أ]

فلا يختص في هذه المواضع. تقول: مررت برجل في الدار أبوه، فجملة: في الدار أبوه في محل الجرّ على أنها صفة لرجل، وأبوه فاعل الجار والمجرور، وهو يعمل فيه بالاعتماد على الموصوف. وبعض النحاة اختلف فيه والمصنّف أشار إليه وقال: ولك في (أبوه) وجهان:

أحدهما أن تقدّره أي (أبوه) فاعلاً بالجار والمجرور وليابته، أي لنيابة الجار والمجرور، وتوحيد الضمير إمّا لكونهما كشيء واحد أو على سبيل البدل، أو من قبيل الاكتفاء عن استقرّ محذوفاً، هذا صريح بأن اختيار المصنّف في تقدير المتعلّق في الظرف هو الفعل، نعم يجوز أن يكون من قبيل الاكتفاء، لكن الأول أولى، قوله محذوفاً حال من استقرّ، وهذا أي تقدير (أبوه) فاعلاً بالجار والمجرور هو الراجح عند الحذاق، بضمّ الحاء المهملة، جمع حاذق وهو الماهر^(١).

والثاني: مبتدأ، وجملة أن تقدّره خبره، وقد يتعدّى إلى المفعولين لأنّ ثلاثيته متعدّ بنفسه، يقال قدّرت الشيء، فتعدّى إلى الثاني بالتّضعيف، فمفعوله الأول الضمير الراجع إلى (أبوه)، والثاني قوله مبتدأ مؤخرأ صفة والجار والمجرور خبراً للواو وللعطف، ومابعدا بأسرها معطوف على مفعولي تقدّر، أي أنّ تقدير الجار والمجرور، وقوله مقدّماً صفة خبراً، وعلى هذا / [٤٢/ب] المنوال إعراب قوله: والجملة صفة، فعلى هذا الوجه، الجملة التي تقع صفة لرجل تكون اسمية، لأنّ (أبوه) مبتدأ، والظرف المقدّم: خبره، وتقول في الاعتماد على النفي: ما في الدار أحد.

ما: بمعنى ليس، ولا عامل هنا لكون خبرها مقدّماً على اسمها، فعند الحذاق.

أحد: مرفوع على أنه فاعل للجار والمجرور^(٢)، لاعتماده^(٣) على النفي، وأمّا عند سائرهم، فأحد: مبتدأ، وفي الدار: خبره. وقال الله: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾^(٤) هذا مثال الاعتماد على الاستفهام فَشَكٌّ بالرفع فاعل الجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام خلافاً لمن جعله مبتدأ، والجار والمجرور خبراً، [مثال الاعتماد على الموصول: جاءني الذي في الدار أبوه]^(٥)، مثال الاعتماد على المبتدأ: زيد في الدار أبوه، ومثال الاعتماد على ذي الحال: رأيت زيدا في الدار أبوه.

(١) «القاموس المحيط»: حذق.

(٢) في (ك): الجار والمجرور.

(٣) في (ش): الاعتماد، ومأثّبه من (ك).

(٤) سورة إبراهيم: ١٠.

(٥) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

اعلم أن أكثر النحويين زادوا في الاعتماد على الستة، الاعتماد على حرف النداء نحو: يا طالعاً جبلاً، لكن المحققين جعلوه في حكم الاعتماد على الموصوف. أي كوكباً طالعاً جبلاً، وعند الإمام المرزوقي يجوز الاعتماد على حروف الجر، فقولهم: يجب الاعتماد على الأشياء الستة مبني على أكثر^(١) الاستعمال.

تنبيه: وسم هذا البحث بالتنبيه لأنه قد سبق منه ذكر^(٢) ما فإن التنبيه إنما يستعمل فيما يتعلق به ضرب من العلم أو كان حكمه / في حكمه كالبديهيات. جميع: مبتدأ [أ/٤٣] مضاف إلى ما ذكرناه في الجار والمجرور ثابت، خبره: في الظرف سواء كان ظرفاً حقيقياً^(٣)، أو ماجرى مجراها، فلا بُدَّ من تعلقه بفعل مثال الظرف نحو: ﴿جَاوُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَتَّبِعُونَ﴾^(٤).

قال أبو البقاء فيه وجهان:

أحدهما: ظرف^(٥) متعلق بجاءوا، أي: جاءوا وقت العشاء، ويكون: حال منه.

والثاني: جمع عائش، كقائم وقيام^(٦).

قال الشيخ البيضاوي^(٧): وقرئ عُشِيًّا، وهو تصغير عُشِيٍّ وَعُشِيٍّ بالضم، والقصر جمع أعشى أي: عَشَوْا من البكاء. انتهى.

قال في «الصحاح»^(٨): العشيّ والعشيّة من صلاة المغرب إلى العتمة، تقول: أتيت عَشِيّاً أمس، وعشيّة أمس، والتصغير من العشيّ عَشِيَّانٌ على غير مكبره، كأنهم صغروا عَشِيَّاناً، فيُقْهَمُ منه أن لا يكون تصغير عشيّ عَشِيّاً، وقوله: عَشَوْا من البكاء، معناه يتعامون عن البكاء، يقال: عَشِيَ بالكسر، إذا كان في بصره آفة، وعَشِيَ بالفتح إذا تَعَشَّى بآفة، فيكون مشتقاً من المفتوح، فعلى هذا يندفع على ما قيل فيه بُعْدٌ وَضَعْفٌ لأن قدر ما بكوا في ذلك اليوم لا يعشى به إنسان. ومثال ماجرى مجرى الظرف نحو: ﴿أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضاً﴾^(٩). فأرضاً نكرة مبهمة فلذلك نصب

(١) في (ش): الأكثر.

(٢) في (ك): ذكرأ.

(٣) في (ش): حقيقة.

(٤) سورة يوسف: ١٦.

(٥) في (ك): هو.

(٦) «البيان»: ٧٢٥.

(٧) «أنوار التنزيل»: ٧٨/٣ مع حاشية شيخ زاده عليه.

(٨) «الصحاح»: عشي.

(٩) سورة يوسف: ٩.

كالظروف^(١) المهمة، وليس بمفعول ثان لا طرحوه لأنه لا يتعدى إلى اثنين، وجوزه أبو البقاء^(٢) فجعله بمعنى اتركوه، أو معنى^(٣) فعل نحو: زيد / مبكر يوم الجمعة، فيوم ظرف [٤٣/ب] من ظروف الزمان المحدود، ومتعلق بمعنى الفعل وهو مبكراً، وجالس أمام الخطيب، فأمام ظرف^(٤) من ظروف المكان المبهم متعلق بجالس، وهو في معنى الفعل. ومثال: مبتدأ مضاف إلى وقوعه، والوقوع مصدر مضاف إلى فاعله، وهو الضمير العائد إلى الظرف، وصفة بالنصب.

مفعوله^(٥) ونحو: خبر مبتدأ مضاف إلى جملة: مرت بطائر فوق غصن، ففوق ظرف مكان مبهم^(٦) منصوب لفظاً، ومجرور محلاً لكونه صفة لطائر، وإنما جعل صفة لكون، طائر نكرة محضة.

وحالاً بالنصب عطف على صفة نحو: رأيت الهلال بين السحاب، فبين: ظرف مكان مبهم حال من الهلال لكونه معرفة لأن اللام فيه للإشارة إلى حصّة معينة من نفس الحقيقة بدلالة وحدة الهلال.

ومحتملاً: إما على (صفة) أو على (حالاً) لهما، أي للصفة والحال نحو: يعجني الثمر فوق الأغصان، مثال لوقوع الظرف بعد معرفة غير محضة فإنّ قوله: الثمر قريب من النكرة لأن اللام فيه إشارة^(٧) إلى حصّة غير معينة من نفس الحقيقة، فيجوز كون الظرف وهو فوق حالاً منه، بالنظر إلى ظاهر حرف التعريف وصفة لكونه كالنكرة في المعنى نحو: رأيت ثمرة يانعة فوق غصن. هذا مثال / لوقوع الظرف بعد النكرة غير المحضة، فإنّ ثمرة موصوفة بيانعة، [٤٤/أ] فيجوز أن يكون فوق صفة لها لكونها نكرة، وحالاً منها لكونها مختصة بالصفة، فيقرب من المعرفة.

ومثال وقوعه خبراً نحو ﴿وَالرَّكْبُ أَهْلٌ مِنْكُمْ﴾^(٨) [في قراءة السبعة بنصب أسفل]^(٩).

(١) في (ش): كالظرف، مأثبه من (ك).

(٢) «البيان»: ٧٢٣.

(٣) في (ك): بمعنى.

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (ك): مفعول له.

(٦) طمس في (ك).

(٧) في (ك): للإشارة.

(٨) سورة الأنفال: ٤٢.

(٩) ليست في (ش) واستدركتها من (ك). والكلام ماضٍ على وجهه من غيرها، وذكرها يفيد أن لاختلاف فيها مطلقاً.

الركب: مبتدأ، وأسفل: منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف تقديره كائن أو استقر، ومرفوع في^(١) المحل على أنه خبر مبتدأ، أي والركب أسفل مكاناً منكم أي أشدّ تسقلاً، كذا ذكره أبو البقاء^(٢) ولا يخفى على ذي منكة، أن هذا الكلام يشعر أنه في الأصل^(٣) أفعل التفضيل، ثم استعمل في الظرف، الركب: ركبان الإبل، وهم العشرة فصاعداً، اسم جمع عند سيويه وهو الأصحّ، وجمع عند الفراء والأخفش، وقد تكون للخيّل، ذكره في «القاموس»^(٤)، وما وقع في «الصحاح»: والركب أصحاب الإبل في السفر دون الدواب^(٥).

وصلة بالنصب: عطف على خبر، أي ومثال وقوع الظرف صلة: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾^(٦). فمن: موصول مبتدأ، وصلته: عنده، وجملة: (لا يستكبرون)، خبره، ومثال رفعه الفاعل: زيد عنده مال. زيد: مبتدأ، وعنده: ظرف عامل في المال بالاعتماد على المبتدأ، وجملة عنده مال خبره^(٧)، هذا على رأي حذّاق النحاة، وأما على رأي سائرهم، فزيد مبتدأ، ومال: مبتدأ ثان، وعنده: خبره، والمبتدأ مع خبره خبر زيد، والمصنّف أشار إليه بقوله: ويجوز تقديرهما أي تقدير جملة عنده مال.

مبتدأ وخبراً، وإنما حصل عنده (خبراً) لأنّ / الظرف لا يصير مخبراً عنه، وقس [٤٤/ب] على ذلك اعتماد الظرف في العمل على الموصوف والموصول وذي الحال والنفي والاستفهام. والمصنّف لم يذكر مثلاً لها باكتفاء مثال الاعتماد على المبتدأ، وإيراد هذا المثال يشعر ظاهراً أن عمل الظرف لا يكون إلّا بالاعتماد، وهو مذهب المتأخرين كما عرفت.

قال الجوهري: فيها ثلاث لغات وهي عِنْدَ وَعِنْدَ وَعُنْدَ، بكسر العين وفتحها وضمّها، وهي ظرف في المكان والزمان، تقول: عند الحائط، وعند الليل، إلّا أنها ظرف غير متمكن^(٨)

(١) ليست في (ك).

(٢) «البيان»: ٦٢٥ .

(٣) في (ك): الأفضل، وهو تحريف.

(٤) في «القاموس المحيط»: (ركبان الإبل: اسم جمع، أو جمع وهم العشرة فصاعداً، وقد تكون للإبل)، ركب.

(٥) في «الصحاح»: (أصحاب الركب: أصحاب الإبل في السفر دون الدواب، وهم العشرة فما فوقها). ركب.

(٦) سورة الأنبياء: ١٩ .

(٧) في (ك): خبر زيد.

(٨) «الصحاح»: عند. والنص منقول بتمامه.

لا تقول: عندك^(١) واسع بالرفع، وقد أدخلوا [عليه]^(٢) من حروف الجارة «من» وحدها، كما أدخلوها على لدن، قال الله تعالى:

﴿وَرَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا﴾^(٣) وقال: ﴿مِنْ لَدُنَّا﴾، ولا يقال إلى عندك، أو إلى لَدُنْكَ، وقد يُغرى بها، تقول: عندك زيدا، أي خذه^(٤). انتهى.

قال شارح «الألفية»: فيكون اسم فعل على هذا التقدير^(٥).

واعلم: أن (عند) على ما هو المفهوم من «الصحاح» والمصرّح به في الرضي وغيره أنها ظرف غير متصرف، أي لازم الظرفية، وإن كانت مجرورة بمن لأنها لا يخرجها عن عدم التصرف لكثرة زيادتها.

فلم يُعَدَّ بدخولها خلافاً لابن الحاجب حيث قال: يدخل عليها من فلا يلزم الظرفية، ذكره في «إيضاحه» و(مع) ظرف غير متصرف في الزمان والمكان، وهي حرف عند أبي علي الفارسي خلافاً للجمهور، فإنه عندهم ظرف معرب لازم للنصب، وظاهر كلام سيويه أنها مبني ويلزم / إضافتها إن^(٦) ذكر أحد المصطحين بعدها نحو: كنت مع زيد، وإن ذكر قبلها [٤٥/أ] يكون متوناً منصوباً على الظرفية نحو: جئنا معاً، وقيل: انتصابه على الحالية أي مجتمعين، وقد تدخل عليه من، وهو شاذ كذا ذكر في الرضي^(٧) و(بين) ظرف من المتصرف^(٨) المتوسط دخل عليه (من).

و(دون) إن كان بمعنى القدام يكون من المتصرف النادر، فتدخل عليه (من) نادراً، وإن كان بمعنى القريب أو الأسفل الذي يستعار به من معنى التجاوز، أو بمعنى القبل يكون متصرفاً أي غير لازم للظرفية، وإن كان بمعنى الغير يكون متصرفاً أيضاً دخل عليه (من) و(في) نادراً، فليكن هذا الكلام على ذكر منك، فإنه يتفعل في مواضع شتى.

(١) في (ك): عندك بالضم وهو مخالف لما في «الصحاح».

(٢) ليست في (ش) و(ك) واستدركها من «الصحاح» ومنه النقل.

(٣) سورة الكهف: ٦٥.

(٤) «الصحاح»: عند.

(٥) ليست في (ك).

(٦) في (ك): مع.

(٧) في (ش): الصحاح. والكلام غير موجود في «الصحاح». مصدر شيخ زاده، لذلك رجّحت مافي (ك).

(٨) في (ش): المتصرفات، وما أثبتته من (ك).

[الباب الثالث]

[في تفسير كلمات يحتاج إليها المٌعرب]

الباب الثالث في تفسير، أي بيان الكلمات التي يحتاج إليها المٌعرب، بالرفع: فاعل يحتاج. وهي: مبتدأٌ راجع إلى الكلمات المحتاجة إلى تفسيرها، وخبره: عشرون كلمةً، بالنصب: تميز (عشرون)، وهي ثمانية أنواع:

- ماجاء على وجه واحد -

أحدها [أي إحدى الأنواع] ^(١) ماجاء على وجه واحد وهو: مبتدأٌ عائد إلى (ما) الذي عبارة عن الكلمة، وتذكير الضمير باعتبار ظاهره، وخبره أربعة أحدها، أي: إحدى [الكلمات] ^(٢) التي جاءت على وجه واحد:

قَطُّ

قَطُّ ^(٣): بتشديد الطاء وضمُّها مع فتح القاف في اللغة الفصحى، قال الكسائي: أصلها قَطُطٌ بفتح القاف وضمُّ الطاء الأولى، وبسكون الثانية، فلما سَكَنَ الأولى للإدغام جعل الآخر متحرِّكاً بإعرابه، ومنهم من يتبع الضمَّة ويقول قُطُّ / بضمِّ القاف مثل: مُدُّ، [٤٥/ب] ومنهم من يجعله أداةً ويقيه ^(٤) على أصله بالضمة التي في المشددة، ويقول: قط بالتخفيف، ومنهم من يتبع الضمة المخففة ^(٥).

ويقال: قُطُّ بالضمتين مثل مُدُّ وهي قليلة، هذا إذا كانت بمعنى الدهر، وأما إذا كانت بمعنى حسب، وهو الاكتفاء فهي مفتوحة القاف ^(٦)، ساكنة الطاء، فهي مبنية على الضمِّ، وذكر في علّة بنائها وجوه.

قال صاحب «التسهيل» ^(٧): لِتَضَمُّنِهَا معنى (في) و(من) الاستغراقية على سبيل اللزوم، أو لشبهها بالحرف في الافتقار إلى الجملة.

(١) ماين حاصرتين استدركته من (ك).

(٢) ماين حاصرتين استدركته من (ك).

(٣) المسألة مبسوطه في «المغني»: ٢٣٣ .

(٤) في (ش): (يتبعه) ومأثبته من (ك).

(٥) في (ش): الحقيقة ومأثبته من (ك).

(٦) ليست في (ك).

(٧) ابن مالك.

وقال صاحب المعرفة^(١) ابن الحاجب: لتضمنها معنى لام التعريف، لأن معناها استغراق الزمان الماضي جميعه، وهو قول بعض المتقدمين.

وقال بعضهم: لتضمنها معنى الحرفين، فإنك إذا قلت: مارأيت قط، فكأنك قلت: مارأيت مذ خلقتني الله حتى الآن، وأما علة بنائه على الضم، فعند ابن مالك حملاً على قَبْلُ المَنَوِيّ إضافته، وقال شارح «المفصل»^(٢): بناؤها على الضم للمبالغة في المعنى، وهذا لأن زيادة اللفظ كما هي لزيادة المعنى، فكذلك قوة اللفظ لقوة المعنى.

وهو ظرف لاستغراق ماضى من الزمان، يُفهم منه ظاهراً أن عمومها بحسب الوضع لكن لا يخلو^(٣) أن يكون عمومها لوقوعها في سياق النفي، ويرشدك قول الجوهري: معناها الزمان^(٤) وقول ابن مالك / : لتضمنه معنى (من) الاستغراقية على سبيل اللزوم. [٤٦/أ]

وماقاله ابن الحاجب: لأن معناها استغراق الزمان الماضي جميعه، وهو قول بعض المتقدمين.

نحو: مافعلته قط، وقول العامة: لأفعله قط لحن، أي: خطأ في الكلام. قال الحريري^(٥) في «دُرّته»^(٦) وهو أفحش الخطأ لتعارض معانيه وتناقض الكلام فيه، وذلك أن العرب تستعمل لفظ (أبدأ) فيما يستقبل، فيقولون: ماكلمته قط، ولأأكلمه أبدأ. والمعنى في قولهم: ماكلمته قط، أي: فيما انقطع من^(٧) عمري، لأنه من قططت الشيء إذا قطعته عرضاً. انتهى.

وقال صاحب «التسهيل»^(٨) ملازمته للماضي دائماً ولم أطلع على خلافه، وللنفي أكثر، وربما يستعمل بدونه سواء كان لفظاً أو معنى نحو: كنت أراه قط أي دائماً. وقد يستعمل بدونه لفظاً لا معنى نحو: هل رأيت الذئب قط؟. هذا هو الحق، لكن المصنفين المحققين استعملوا في تراكيبهم بالمضارع مع نهيهم في مصنفاته. قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا

(١) ليست في (ك). والنقل في «المغني»: ٢٣٣.

(٢) في (ش): شراح وأثبت ما في (ك). وهو في «الإيضاح» ٥١٦/١ و«شرح ابن يعيش» ١٠٨/٤ بعبارة مشابهة.

(٣) في (ك): لاح لي.

(٤) «الصحاح»: (قط).

(٥) في (ك) الجوهري وهو تصنيف، فصاحب «الدرة» هو الحريري، ومناسبة الكلام على أوهام العامة، وموضوع «درة الغواص» من هذا الباب.

والحريري هو: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان أبو محمد الحريري البصري. صاحب «المقامات» و«درة الغواص» و«ملحة الإعراب» ت ٥١٦ هـ ترجمته في: «معجم الأدباء» ٢٦١/١٦. و«بغية الوعاة» ٢٥٧/٢. و«الأعلام»:
١٧٧/٥.

(٦) نقل هذا القول عن «درة الغواص» البغدادي في «خزانة الأدب» ١٢٧/٧ بتمامه عن «درة الغواص» وعرض الآراء المتعددة في (قط) واستعمالاتها عند النحاة واللغويين. وذكر أن ابن هشام تابع الحريري في قوله.

(٧) في (ك): في.

(٨) «التسهيل»: ٩٥ وفيه: (قط للوقت الماضي عموماً).

لِلَّهِ أَنْدَادًا»^(١) لمن يصلح أن يكون ندأً قط^(٢). وقال الفاضل التفتازاني: وقط^(٣) استعمله المصنف في المستقبل تجوزاً وتسامحاً ولم يقل غلطاً ولحنأً، ومع هذا استعمل في تراكيبه كثيراً، خصوصاً في «المطول»^(٤).

قال في تعريف الفصاحة: أو لا ينطق قط، وفي باب إسناد الخبري لا يجتمعان قط.

/ اعلم أن قط إذا كانت ظرفاً فلا تتصل بها ياء المتكلم، وأمّا إذا كانت اسماً [٤٦/ب] بمعنى حسب فيتصل بها ويكون بالنون على غير القياس، ويجوز حذفها فيقال: قطي وقطني، وأمّا إذا كانت اسم فعل بمعنى انته، فعند اتصالها بياء المتكلم فبالنون، هذا مذهب^(٥) البصريين، وأمّا عند الكوفيين: إذا كانت بمعنى حسب يقال بغير نون، كما يقال حسبي، وأمّا جعلها^(٦) اسم فعل، قال بالنون كما يفعل في غيرها من أسماء الأفعال^(٧)، وكثيراً ما تصدر بالفاء عند كونها من الأسماء الأفعال تزييناً للخط، وكأنه جزاء شرط محذوف.

عوضٌ

والثاني: عوض^(٨) بفتح أوله، وقد يروى بالضم وتثليث آخره بالحركات الثلاث، لكن الفتح أفصح لأنّه في الأصل منصوب على الظرفية، فيبقى بعد ذهاب الإعراب على صورة ما كان عليه، وأمّا الكسر فلجزيه على أصل التقاء الساكنين، ووجه الضمّ أنّه محمول على (قبل). وهو ظرفٌ لاستغراق ما يستقبل من الزمان، ويسمى الزمان عوضاً لأنه، الضمير للشأن، كلما ذهبت منه مدّة عوّضتها مدّة أخرى، فيكون مأخوذاً من التعويض، «والفرق بين المدّة والزمان والوقت، أنّ المدّة المطلقة حركة الفلك من مبدئها إلى منتهاها، والزمان مدّة مقسومة، والوقت الزمان المفروض»، نصّ عليه القاضي^(٩) في تفسير (سورة البقرة)، فعلم منه قول المصنف، ويسمى الزمان عوضاً ليس مقابلاً للمدة والوقت، بل هو شامل لهما، لا يخفى عن له / [٤٧/أ]

(١) سورة البقرة: ٢٢ .

(٢) «الكشاف»: ٢٣٦/١ .

(٣) في (ك): قد.

(٤) المطول: مرّ ذكره.

(٥) في (ك): على مذهب.

(٦) في (ك): من جعلها.

(٧) في (ش): (من الأسماء من الأسماء والأفعال)، وأثبت ما في (ك).

(٨) المسألة مبسطة في «المغني» (٢٠٠).

(٩) يعني: البيضاوي، وهو يقصده عند إطلاق كلمة القاضي، والنصّ في (٤٩٨/١): «المواقيت: جمع ميقات من الوقت، والفرق بينه وبين المدّة والزمان، أنّ المدّة المطلقة امتداد حركة الفلك من مبدئها إلى منتهاها، والزمان مدّة مقسومة، والوقت: الزمان المفروض لأمر».

معرفة في أساليب الكلام^(١). تقول لأفعله عَوْض بالنفي في المستقبل، وقد يستعمل بالإثبات في الماضي، وهذا مفهوم عبارة الرضي، فلذلك لم يقل ابن هشام: ما فعلته عوض، لحن في الكلام. وقال صاحب «العيني»: عوض كلمة تجري مجرى القسم، فمعناه: أقسم بالذهر لأفعل هذا الأمر، فحذف حرف القسم، ونصب المقسم به كما قولك: الله لأفعلن^(٢). وكذا أبداً يكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان في نحو: لأفعله أبداً.

اعلم أن النحاة يردّون أبداً على عوض، فلذلك قال المصنّف: وكذلك أبداً، ولم يجعله شيئاً مستقلاً، وهو معرب لدخول لام التعريف عليه، فلو كان متضمناً لها لامتنع دخولها عليه. تقول: فيها، أي في حق أبداً في هذا المثال: ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان.

ظاهر هذا الكلام يشعر أن لا يكون الفرق بين عوض وأبداً، لكن قال الشيخ الرضي^(٣): والفرق بينهما [أنّ قط وعوض]^(٤) للشيوع مطلقاً، وللنفي كثيراً، وأمّا أبداً فليس مخصوصاً بالشيوع ويستعمل في النفي والإثبات نحو: طال الأبد. انتهى.

أجل

والثالث بما جاء على وجه واحد: أجل^(٥) بسكون اللام، وهو حرف لتصديق الخبر، سواء كان الخبر مثبتاً أو منفيّاً، يقال في مثبت: جاءني زيد، وفي المنفي: ما جاءني زيد، فتقول: أجل، أي: صدقت. ذكر في بعض كتب^(٦) النحو: أجل لتصديق الخبر ماضياً أو غيره ولا / يستعمل في الاستفهام إلا عند الأخفش. إلا أنها في الخبر أحسن من نعم، [٤٧/ب] ونعم أحسن منها في الاستفهام.

ونقل بعض شراح تلك الرسالة عن «الارتشاف»: أمّا أجل فهي جواب في تصديق الخبر، ولتحقق^(٧) الطلب، وذلك تقول لمن قال: قام زيد: أجل، ولمن قال: اضرب زيدا: أجل فلا تكون جواباً للنهي وللنفي^(٨).

(١) في مخطوطة «الإعراب عن قواعد الإعراب»: (أو لأنه يعوض ماسلب في زعمهم). زيادة.
(٢) في مخطوطة «الإعراب عن قواعد الإعراب»: (فإن أضفته نصبت، فقلت: عوض العايضين، كما تقول: دهر الداهرين). زيادة.

(٣) قريب من هذا النقل في «الكافية» ١٢٤/٢ - ١٢٥.

(٤) لم يرد في (ش) ومائته من (ك).

(٥) المسألة مبسطة في «المغني» ٢٩.

(٦) لم ترد في (ش) ومائته من (ك).

(٧) في (ش): (لتحقيق). ومائته من (ك) وهو ما في «الارتشاف» ٢٦٠/٣.

(٨) النقل من «ارتشاف الضرب من لسان العرب» لأبي حيّان ٢٦٠/٣. وهو كذلك في «رصف المباني» للمالقي: ٥٩. و«الجنى الداني» للمرادي: ٣٥٩.

بلى

الرابع بلى^(١)، وهو حرف ثلاثي الوضع، والألف من نفس الكلمة عند أكثر النحاة، لإيجاب النفي. قال بعضهم: إنما اختاروا بلى للرجوع عن النفي والإقرار بما بعده لأن أصلها كان رجوعاً محضاً عن الجحد^(٢)، إذا قالوا: ما قام زيد بل عمرو، فكانت بل كلمة عطف ورجوع لا يصح الوقوف عليها، فزادوا الألف ليصلح الوقوف عليها فتظيرها لم، لماً.

مجرداً^(٣) بالنصب: خبر كان مقدّم عليه، أي سواء كان للنفي مجرداً عن إرادة الاستفهام نحو: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُعْثُوا، قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾^(٤).

زعم: فعل ماض تارة للعلم، وتارة للظن، وتارة للباطل.

وعن شريح: لكل شيء كنية^(٥)، وكنية الكذب الزعم.

ومتعد إلى مفعولين.

والموصول مع صلته، وهو (الذين كفروا)^(٦) فاعل زعم.

وأن مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف وهو ضمير الشأن.

وخبرها: (لن يعثوا).

وأن مع اسمها وخبرها قامت مقام مفعولي^(٧) زعم.

[أ/٤٨]

وربي: قسم / أكد به الجواب وهو: لتبعثن.

أو كان النفي مقروناً بالاستفهام، سواء كان أريد الاستفهام عن حقيقة النفي، أو أريد التقدير، والعرب تُجري التقدير مجرى النفي، نحو: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾^(٨) أي [بلى]^(٩) أنت ربنا، فيكون إيجاباً عن النفي، والمصنف اكتفى بتفسير الثاني من تفسير الأول، ولم يعكس مع جوازه، لأن تفسير الثاني أولى في السراية إلى ما قبله، وقد يجيء بلى لتصديق الإيجاب على سبيل الشذوذ، كما تقول في جواب: أقام زيد؟ بلى قام زيد.

(١) المسألة مبسطة في «الجنى الذاني» ٤٢٠، و«المغني»: ١٥٣.

(٢) في (ش): (إذ)، ومأثبته من (ك).

(٣) ليس في (ش) ومأثبته من (ك).

(٤) سورة التغابن: ٧.

(٥) في (ك): كتته.

(٦) في (ش): (وهو كفروا).

(٧) في (ك): المفعولين.

(٨) سورة الأعراف: ١٧٢.

(٩) ليست في (ش). ومأثبته من (ك).

- ماجاء على وجهين -

النوع الثاني: ماجاء على وجهين وهو الضمير [راجع] ^(١) إلى ما أو إلى النوع الثاني.

إذا

إذا ^(٢) من حيث هي، هي أعم من أن تكون مقروضة للطرفية، وإذا للمفاجأة، فتارة أي: مرة، ذكر في «مختار الصحاح»: يقال فعل تارة أي مرة بعد مرة، والجمع «تارات وتير كعنب» وربما قالوا: (تاراً) بعد تارٍ بحذف التاء ^(٣). انتهى.

وانتصابه: إما على الطرفية أو على المصدرية على قياس ما قيل في قولك: ضربته مرة. يقال فيها، أي في إذا: ظرف مستقبل بكسر الباء ويجوز الفتح، كذا صححه فاضل التفنازي، خافض أي: جار لشرطه بالإضافة إليه، [فإن إضافته إضافة] ^(٤) لازمة إلى ما يليه عند الأكثر، منصوب بجوابه، أي: يعمل جوابه فيها عمل النصب على الطرفية إذا كانت للشرط

هذا مذهب أكثر النحاة، فإنهم قالوا: إن وَضْعَهُ / للوقت المعين، وإنه لا يتعين إلا [٤٨/ب] بنسبته ^(٥) إلى ما يعين به من شرط، فيصير مضافاً إلى الشرط، فإذا صار مضافاً تعذر عمل المضاف إليه والمضاف لثلا يؤدي إلى أن يكون الشيء عاملاً ومعمولاً.

ومن وجه واحد، وهذا لا يجوز فوجب أن يكون العامل هو الجواب، وقال ابن الحاجب ^(٦) «والحق أن (إذا) و(متى) سواء في كون الشرط عاملاً فيه ^(٧)، وتقدير الإضافة في (إذا) لأمعنى له، وماذكروه من كونها لوقت معين مسلم، لكنه حاصل بذكر الفعل بعدها كما يحصل في قولك: زماناً طلعت فيه الشمس، فإنه يحصل التعيين، ولا يلزم الإضافة، وإذا لم يلزم الإضافة، لم يلزم فساد ^(٨) عمل الشرط، والذي يدل على ذلك قولك: إذا أكرمتني اليوم أكرمتك غداً.

(١) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٢) «الجنى الداني»: (٣٦٧). «المغني»: (١٢٠).

(٣) «مختار الصحاح»: تير.

(٤) في (ش): (إذا إضافة لازمة). وأثبت مافي (ك) فيه تستقيم العبارة.

(٥) في (ش): بنسبة. وأثبت مافي (ك).

(٦) «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب ٥١٣/١.

(٧) ليست في (ك).

(٨) في (ش): الفساد، وأثبت مافي (ك) و«الإيضاح».

وقال الشيخ الرضي: في إذا خلاف إذا كان ما يليه عاملاً فليس بمضاف، وإلا يكون مضافاً (إذا كان مدخولهما مضافاً) ^(١). وهذا أنفع لإفادته مالم يفد قول المعربين، لأنه يفهم منه كونه للشرط وكونه مضافاً ومنصوباً بجوابه. وأوجز لما فيه من قلة اللفظ، من قول المعربين، وهو ظرف لما يستقبل من الزمان، وإن دخل على الماضي نحو: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾ ^(٢).

وقد يستعمل في الماضي كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ﴾ ^(٣) و﴿حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾ ^(٤) و﴿حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا﴾ ^(٥).

وقد يُستعمل في الاستمرار نحو قوله / تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا﴾ ^(٨). [٤٩/أ].
اعلم: أن حتى إذا دخل على الذي يقتضي جواباً، جاز أن تكون حتى: حرف ابتداء، وأن تكون جارة لإذا عند الزمخشري ^(٦)، واختاره ابن مالك.

وقال أبو البقاء وصاحب «البيسط» ^(٧) إن إذا في موضع نصب بحتى، وعند محمد بن مسعود الغزني ^(٨): ومن زعم أن محل إذا جرُّ فرعه باطل، لأن إذا ظرف محض، ولا يجرُّ به البتة.

وفيه معنى الشرط غالباً، وإنما قال غالباً، إذ قد يتحدّد من تضمّن معنى المجازات، ويستعمل ظرفاً محضاً نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ ^(٩).

وقد يستعمل اسماً صريحاً مجرداً عن معنى الظرفية نحو: إذا قام زيد إذا يقعد عمرو، أي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو، فإذا هنا مبتدأ وخبر، نصّ على ذلك سيويه. وتختص إذا هذه بالجملة الفعلية ^(١٠) على المختار عند سيويه والأخفش، فإنهما يجوزان الجملة الاسمية بعدها

(١) ليست في (ك).

(٢) سورة المنافقون: ١.

(٣) سورة الكهف: ٩٣.

(٤) سورة الكهف: ٩٦.

(٥) سورة البقرة: ١٤.

(٦) «المفصل»: ٢٨٣ وما بعدها.

(٧) في كشافات الكتب كتابان عُرفا باسم «البيسط» لركن الاسترأبادي وضياء الدين بن العليج، وهو المقصود في كتب هذا الباب، وثمة كتاب آخر بعنوان: «البيسط في شرح الجمل» جاء ذكره في «الجمل» للزجاجي ص ٢٨ ح ٦ مع أن المصادر الأخرى لم تذكره بهذه التسمية.

(٨) في النسختين العربي، وربما كان تصحيحاً للغزني الوارد في كتب تراجم النحاة: «محمد بن مسعود الغزني»، أكثر أبو حيان النقل عنه، ذكره ابن هشام في «المغني». وخالف النحويين في كتابه «البدیع». وقال السيوطي: (لم أعرف شيئاً من أحواله). «بغية الوعاة»: ٢٤٥/١.

(٩) سورة الليل: ١.

(١٠) في «الإعراب عن قواعد الإعراب» زيادة ليست في المخطوطتين: (نحو: قال (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) (الانشقاق ١) فمحمول على إضمار الفعل مثل: وإن امرأة خافت، وقد تستعمل للماضي نحو: (وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا) (سورة الجمعة ١١)).

لعدم تأصلها في الشرط مثل: إن ولو. لكن المختار كون الجملة بعدها فعلية، وعند المبرد يجب الفعل بعدها لفظاً أو تقديرًا.

وتارة يقال فيها حرف مفاجأة. وكون إذا هذه حرفاً مختار المصنف، وهو مذهب الكوفيين، وحكاية عن الأخفش، واختيار الشلّوين في أحد قوليّه.

قال الشيخ الرضي: والأقرب كونها حرفاً، فلا محلّ له من الإعراب، وأما عند [٤٩/ب] سائر النحاة إنها باقية على ظرفيتها، لكن الاختلاف في كونها للزمان أو المكان.

فذهب الزجاج إلى الأول، والمبرد^(١) إلى الثاني. وتختص إذا حال كونها للمفاجأة بالجملة الاسمية^(٢)، لقصد إيقاع المخالفة بين إذا الشرطية والمفاجأة نحو: خرجت فإذا السبع حاضر أو واقف على حذف الخبر، والعامل في إذا هذه المفاجأة، وهو عامل لا يظهر، وقد استغنوا عن إظهاره لقوة مافيه من الدلالة.

وأما الفاء فهي السببية، فإن مفاجأة السبع مسببة عن الخروج، ومآله المازني ليس بشيء، وهو كون الفاء زائدة، وقال بعض النحاة:

الأقرب أنها للعطف من جهة المعنى^(٣): خرجت مفاجأة زمان وقوع السبع على رأي الزجاج، أو مكان وقوع السبع على رأي المبرد. غالباً^(٤) أي أكثر، وفي هذا القيد إشارة إلى أنها قد تدخل على الجملة الفعلية، إذا كان الفعل مصحوباً بقدر. نقله الأخفش عن بعض فصحاء العرب نحو: خرجت فإذا قد قام زيد.

وقد اجتمعا، إذا الظرفية والمفاجأة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾^(٥). فإذا الأولى للشرط، والثانية للمفاجأة، ناب مناب الفاء في جواب الأولى.

- ما جاء على ثلاثة أوجه -

النوع الثالث: ما جاء على ثلاثة أوجه وهو، أي: ما جاء على ثلاثة أوجه سبعة، وقع في بعض النسخ سبع / بغير التاء، لعل وجه كون أكثر المبحوث عنها حرفاً، ويجوز تغليب [٥٠/أ] التأنيث على التذكير إذا كان المؤنث كثيراً:

(١) «المتقضب»: ١٧٨/٣ .

(٢) سقط في النسخين: (نحو) (وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ). وهل هي حرف أو ظرف مكان أو زمان وهو في «الإعراب عن قواعد الإعراب».

(٣) في (ك): وحاصل المعنى.

(٤) ليست في «الإعراب عن قواعد الإعراب» الذي بين أيدينا.

(٥) سورة الروم: ٢٥ .

إِذْ (١)

إحداها أي أحد السَّبع إِذْ من حيث هي هي، ويقال فيها: فتارة ظرف لما مضى من الزمان سواء دخلت على الماضي أو المضارع، وقد يستعمل في المضارع نحو قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ (٢).

وتدخل على الجملتين الخبريتين، أي الفعلية والاسمية لانعدام تضمّن معنى الشرط الذي يقتضي الفعل بعده، نحو: ﴿وَإِذْ كُورُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ (٣) فاذكروا عامل، ثم إِذْ وهو ظرف داخل على الجملة الاسمية وهي: أَنْتُمْ قَلِيلٌ، والجملة مضاف إليها لِإِذْ.

اعلم أَنَّ (إِذْ) هذه يجوز دخولها على الجملة الاسمية، سواء كان خبرها مفرداً كما في المثال المذكور، أو جملة نحو: إِذْ زيد يقوم. وقد استقبحوا: إِذْ زيد قام، لأنّ الفعل الماضي لا يكون خبراً إلاّ إذا أُريد به الإخبار فيما مضى. وهذا الفرض حاصل من نفس إِذْ، ولأنّ مدلول إِذْ وقام من الزمان واحد، وقد اجتمعتا في كلام فلم يحصل (٤) الفصل ﴿وَإِذْ كُورُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾ (٥)، فاذا هنا (٦) ظرف مضاف إلى الجملة الفعلية، وهي: كنتم، فكان من الأفعال الناقصة اسمها ضمير الخطاب، وخبرها قليلاً (٧).

وتارة: حرف مفاجأة، فيختصّ بالجملة الفعلية / فعلها ماض غالباً، وإنّما قلنا [٥٠/ب] غالباً لأنها قد تدخل على الجملة (٨) الاسمية نحو: خرجت فاذا زيد قائم.

اعلم: أنّ كونها للمفاجأة قليل حتى أنّ ابن الحاجب لم يذكرها في مقدمته (٩)، واعتذر بعض الشراح من عدم ذكرها بالندرة، وإن الاختلاف في إِذْ هذه كالاختلاف في إِذَا في كونها حرفاً وظرفاً، وبعد كونها ظرفاً، هل هي للزمان أو المكان، وذهب أبو عبيد إلى أنها زائدة، ذكره في بعض كتب النحو، وأنّ (إِذْ) و(إِذَا) إذا كانتا للمفاجأة فإضافتهما على اختلاف النحاة.

(١) المسألة في «الجنى الداني»: ١٨٥ ، و«المغني»: ١١١ .

(٢) سورة غافر: ٧٠ - ٧١ .

(٣) سورة الأنفال: ٢٦ .

(٤) في (ك): يحسن.

(٥) سورة الأعراف: ٨٦ .

(٦) في (ك): ههنا.

(٧) في متن «الإعراب» زيادة ليست في المخطوطتين: (وقد تستعمل للمستقبل نحو: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ﴾ (سورة غافر: ٧٠ - ٧١).

(٨) ليست في (ك).

(٩) يقصد «الكافية» (إِذْ) لم تذكر بهذا المعنى في مبحثها، لكنه ذكرها في: «الإيضاح في شرح المفصل» شارحاً قول الزمخشري في «المفصل».

فذهب ابن الحاجب إلى أنهما مضافتان، لعلّ وجهة كون العامل فيهما معنى المفاجأة عنده، لأنّ المانع من الإضافة كون شرطها عاملاً لها، فلما زال المانع لزم الإضافة، فعلى هذا يلزم أن يكونا زمانين.

وذهب بعض النحاة إلى أنهما لاتكونان مضافتين، فيجوز أن يكون وجهه ماقاله بعض النحاة وهو: أنّ (إذ) و(إذا) إذا كان مدخولهما اسماً يكون مبتدأ، و(إذ) و (إذا) خبراً مقدّماً عليه، ويجوز أن يكون كونهما مكانيين، لأنّ ظروف^(١) المكان لاتضاف إلى الجملة إلّا حيث، كقوله، أي الشاعر:

فَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ^(٢)

[البسيط]

المياسر: جمع موسر، كمفطر ومفاطر، أوّل البيت:

واستقْدِرَ اللهَ خيراً وارْضَيْنَّ به

فالفاء في بينما يجوز أن تكون / للعطف على التعقيب أو السببية.

[أ/٥١]

اعلم أنّ: (بيناً) و(بينما) مشبعة أو متصلة بما الزيدة أو المصدرية، وما قبل أنه موصول فبعيد، لأنه يحتاج إلى كثرة الحذف. ظرف بمعنى الشرط، أجيب تارة بـ (إذ) أو بـ (إذا)، وتارة بالفعل.

والأصمعي لما رأى مجيء الفعل من غيرهما مع استقلال المعنى استفصح طرحهما، والجميع جيّد، كذا قال ابن الحاجب في «الإيضاح»^(٣): في (من الظروف الزمانية) وإن كان ما قبل الإشباع والزيادة يستعمل في الزمان والمكان.

نصّ عليه الشيخ الرضّي حيث قال: بين مستعمل في الزمان والمكان، أمّا إذا أشبع أو كُفّ بـ (ما) أو أضيف، فلا يكون إلّا للزمان، فلا بد لها من جواب، فإن جُرّد عن كلمة (إذ) و(إذا) فالعامل هو الجواب وإلّا فمعناه المفاجأة^(٤).

هذا على رأي بعض النحاة، وأمّا على مذهب المبرّد إنّ (إذ) و(إذا) ظرف مكان لما بعدهما، وبينما ظرف زمان له، فيكون إذ وإذا منصوب المحل على الظرفية، وعلى مذهب الزّجاج:

(١) في (ش): ظرف، وما أثبتّه من (ك).

(٢) الشعر في «الكتاب» لسيبويه من شواهد ٥٢٨/٣ . ينسب لعثمان بن لييد العذري، أو لعثير بن لييد. وفي «عيون الأخبار» لابن قتيبة: ٣٠٥/٢ . والنسبة فيه لحريث بن جبلة. وفي «المغني» لحريث بن جبلة، ونويفع بن لقيط «المغني»: ١١٥ .

(٣) «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب ٥١٤/١ . وهو في «شرح المفصل» لابن يعيش ٩/٤ .

(٤) «الكافية» ١١٣/٢ .

إِنَّ (إِذَا) ظرفان مضافان إلى الجملة بعدهما يخرجان عن الظرفية: مبتدئان خبرهما بينا وبينهما، قيل: الصواب مذهبهما، فإذا انتقش مذكرونا على صحيفة ذهنيك علمت قول صاحب «المتوسط» وبين: ظرف مكان، وما: زائدة، والعسر: مبتدأ وخبره محذوف، وهو موجود، وهو العامل في بين / والزمان مضاف إلى هذه الجملة تقديره: فين زمان العسر [٥١/ب] موجود والعامل في (إِذَا) دارت لأنه ليس بمضافٍ إلى دارت فيمتنع عمله فيما قبله، ولا يجوز أن تعمل دارت في بين لكون بين وإذا ظرف المكان، وامتنع عمل عامل في ظرف المكان^(١)، إلا على سبيل البدل لا يخلو^(٢) من مخالفة واضطراب خصوصاً في قوله: إِنَّ بينما ظرف مكان، لما عرفت أنه إذا كفَّ بـ (ما) يكون ظرف زمان عندهم. وقارة: حرف تعليل كقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾^(٣) أي: لأجل ظلمكم. قال الشيخ^(٤) الرضي: والأولى حرفيتها^(٥) حينئذ، إذ لا معنى لتأويلها بالوقت حتى يدخل في حدّ الاسم.

اعلم: أن المصنّف ذكرها ممّا جاء على ثلاثة أوجه، وقد تستعمل بمعنى (أن) المصدرية ذكره الشيخ القاضي البيضاوي^(٦) في تفسير سورة مريم في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ كُنَّا فِي الْكِتَابِ مَرِيماً إِذِ اتَّبَعَتْ﴾^(٧) والمصنّف لم يذكر هذا الوجه إما لكونه على رأي البعض حيث قال في «شرح اللّباب»^(٨): وأخرجه بعضهم عن الظرفية وجعله كـ (أن) المصدرية^(٩)، أو لعدم شهرته. لَمَّا^(١٠)

الثانية: لَمَّا، قال الكوفيون: أصلها: لم زيدت عليها ما.

وقال سيويه^(١١): هي على الأصل ليست فيها (ما) زائدة، لأنّ لَمَّا تقع في موضع لا تقع فيها لم، يقول الرجل لصاحبه:

أَقْدِمَ فلان؟ فيقول: لَمَّا، فلا تقع (لم) مفردة، كذا قالوا.

(١) في (ك) ظرفي المكان.

(٢) في (ش): تخلو.

(٣) سورة الزخرف: ٣٩.

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (ش) حرفيتها، ومأثبته من (ك).

(٦) «أنوار التنزيل» للبيضاوي: «وقيل إذ بمعنى أن المصدرية، كقولك: لأكرمك إذ لم تكرمني، فتكون بدلاً للاحالة» ٢٨١/٣.

(٧) سورة مريم ١٦.

(٨) في (ك): شرّاح.

(٩) في (ك): (وجعله كأن المصدرية) وكلاهما صحيح.

(١٠) المسألة في «الجنى الداني» ٥٩٢، و«المغني»: ٣٦٧.

(١١) «الكتاب» لسيويه ٢٢٣/٤. بتصرف.

أقول: هذا الدليل لا يدل على أصالتها إذ يجوز / أن يتغير حكم الأصل بزيادة ما، [أ/٥٢] كما في هلاً، فإنها مركبة من هل ولا، وهل لا تدخل على جملة فعلية^(١) تقدم مفعولها على أن [لا]^(٢) يكون منصوباً بما بعده، أو بمقدّر، فلا يقال: هل زيدا ضربته؟ بخلاف هلاً فإنها يصح أن يقال: هلاً زيدا ضربته؟.

يقال فيها، أي في لماً في نحو: لماً جاء زيد جاء عمرو^(٣)، حرف، قوله حرف: مبتدأ، وخبره جملة ظرفية مقدّمة^(٤)، وهي في نحو: لماً جاء زيد جاء عمرو، مضاف إلى وجود وإضافته^(٥) بمعنى اللام لوجود هنا^(٦) بمعنى الثبوت المقابلة للنفي، والتنوين عوض عن المضاف إليه، أي حرف ثبوت^(٧) الثاني لثبوت الأول، هذا مذهب ابن خروف فإنّ لماً عنده: حرف يدل على ربط الجملة بأخرى ربط السببية.

فبعض النحاة عبر عنها كما عبر المصنّف، وبعضهم بحرف وجود لوجود^(٨)، وتختص بالماضي أي ماضي اللفظ والمعنى.

وزعم أبو علي الفارسي ومن تبعه^(٩) أنها ظرف بمعنى حين. والظاهر من لفظ زعم كون قوله مردوداً. وذكر في «شرح ألفية»^(١٠): قال ابن مالك: لماً بمعنى حين، إذ بدل بمعنى حين. وقيل: هذا حسن لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة كإذ.

ويقال فيها: ظرف لغو متعلق بقال، والضمير راجع إلى لماً. في نحو: ﴿بَلْ لَمَّا يَذُقُوا عَذَابٍ﴾^(١١) حذف الياء اكتفاءً بالكسر، حرف: مبتدأ مضاف إلى جزم، وقوله: / في [ب/٥٢] نحو: خبر مقدّم عليه: لنفي المضارع: خبر ثان له، وقلبه بالجرّ عطف عليه، وماضياً: مفعول قلبه، فعلى هذا الوجه يكون هذا القول بياناً لأحوال لماً، لكن علم بالالتزام أنها للجزم، ويجوز

(١) في (ش) اسمية، ومأثبته من (ك) وهو الصحيح.

(٢) استدركه من (ك) كما يقتضي السياق.

(٣) في (ك): جاءني زيد، جاءني عمرو.

(٤) في (ك): متقدمة عليه.

(٥) في (ش): إضافة.

(٦) في (ك): ههنا.

(٧) في (ش): لثبوت، ومأثبته من (ك).

(٨) في (ك): وجوب لوجوب.

(٩) في (ك): بعده.

(١٠) في (ك): في شرح ألفيته، والمقصود: المرادي في «توضيح المقاصد والمسالك» ٢٣٨/٤: «لما الحينية»

نحو: (وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا). (هود ٩٤).

(١١) سورة ص: ٨.

أن تكون اللام للتعليل لأنه لما ذكر اختصاص لما بالنفي والقلب، علم بالالتزام أنها للجزم فالتعليل بأحد المستلزمين نوع من البلاغة، ولما هذه تنفي المضارع، وتصرف معناه إلى الماضي عند^(١) المبرد وعند أكثر المتأخرين، وعند أبي موسى تصرف لفظ الماضي إلى المضارع، وهذا^(٢) نُسب إلى سيويه، ذكره شارح «الألفية».

متصلاً: حال من [المضاف إليه وهو]^(٣) المضارع، ونفيه: فاعل متصلاً، وضمير نفيه راجع إلى المضارع ومتوقعاً، يجوز أن يكون حالاً من المضارع، فيكون حالاً مترادفة، وأن يكون حالاً من نفيه، فيكون من قبيل حال المتداخلة قوله ثبوته: فاعل متوقعاً.

واعلم أن (لم) و(لما) تشتركان^(٤) في نفي المضارع وقلبه ماضياً، وأما كون النفي متصلاً إلى زمان النطق، ومتوقع الثبوت، مما تنفرد به لما، فلذلك لا يحسن أن يقول: لما يُضرب زيد ثم ضُرب، بخلاف لم.

ألا يُرى، يريد المصنف إثبات كون نفيها متصلاً، وثبوتها متوقعاً بتزليل المعقول مرتبة المحسوس. أن المعنى في الآية الكريمة: أنهم لم يذوقوه إلى هذا الآن، معنى الآن: الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم. وهو آخر ماضى من الوقت، وهو أول ما يأتي منه، وهو مبني على الفتح بناءً لازماً عند جميع النحاة، لكن اختلفوا في علة بنائه.

قال سيويه والأخفش والمازني والزجاج: لمشابهته لاسم^(٥) الإشارة، لأن قولك الآن معناه هذا الوقت.

وقال السيرافي: لمشابهة الحروف^(٦) يلزمها في أصل الموضع على وتيرة واحدة، فإنها لا تُثنى ولا تُجمع ولا تُصغر، فيكون في الاستعمال مع لام التعريف.

قال أبو علي الفارسي: لتضمنه معنى لام التعريف، وأما لام الظاهرة فليس للتعريف إذ شرط لام التعريف أن تدخل على النكرات^(٧) فتعرفها، و(الآن) لم يُسمع مجرداً عنها، وفي هذا الدليل مناقشة ظاهرة، ولا تخفى على المتأمل.

(١) ليست في (ك).

(٢) في (ك): هذا قد.

(٣) ليست في (ش) واستدركها من (ك).

(٤) في (ك): مشترك.

(٥) في (ك): إلى الاسم.

(٦) في (ش): الحرف.

(٧) في (ك): النكرة.

وَأَنَّ ذَوْقَهُمْ، بفتح الألف، وتشديد النون: عطف على (أنهم). له متوقع: اللام لتقوية العمل، والضمير للعذاب.

ويقال فيها: حرف استثناء، هذا وجه ثالث^(١) ل (لما) وتغيير الأسلوب^(٢) إما لكثرة الفاصلة بين المبتدأ والخبر أو للتفنن نحو: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(٣) في قراءة التشديد^(٤) وحرف التعريف إما مُغْنٍ عن غناء الإضافة كما^(٥) مذهب البصريين، أو عوض عن المضاف إليه كما مذهب الكوفيين؛ أي قراءة تشديد (لما).

ألا يُرى أَنَّ / المعنى: ما كل نفسٍ إلا عليها حافظ، فعُلِمَ منه أَنَّ (إن) على [٥٣/ب]. هذه القراءة نافية بمعنى (ما).. قال في «الصحاح»: لما بمعنى إلا فليس يُعرف في اللغة^(٦). لكن حكاها الخليل وسيبويه والكسائي، فالأولى أن يقتصر على التركيب الذي وقعت فيه. كذا قال أرباب النحو.

نَعَمْ^(٧)

والثالثة^(٨): نعم، وفيها أربع لغات على مقاله الشيخ الرضي^(٩):

الأولى^(١٠): فتح النون والعين وهي المشهورة.

الثانية: كسر العين، وهي كنانة واختارها الكسائي، واحتج عليه بما روي عن عمر رضي الله عنه أَنَّهُ سَأَلَ قَوْمًا فَقَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ عُمَرُ: أَمَّا النَّعْمُ فَالْإِبْل^(١١).

وقال أبو عبيدة^(١٢): هذه الرواية [عن عمر]^(١٣) غير مشهورة.

(١) في (ك): الثالث

(٢) في (ك): الأسلوب السابق.

(٣) سورة الطارق: ٤ .

(٤) قرأ أبو جعفر وابن عامر وعاصم وحمزة: (إن كل نفس لما عليها حافظ) مشددة الميم، وقرأ الباقر (لما) خفيفة

اللام. «المبسوط في القراءات العشر»: ٤٦٧ . «التيسير في القراءات السبع» للداني ٢٢١

«القراءات العشر المتواترة» ٥٩١

(٥) في (ك): كما هو.

(٦) «الصحاح»: لم.

(٧) المسألة في «الجنى الداني»: ٥٠٥ ، و«المغني»: ٤٥١ .

(٨) في (ش): الثالث، ومأثبه من (ك) لمناسبة السياق.

(٩) «الكافية»: ٣٨١/٢ .

(١٠) ليست في (ك).

(١١) وكنانه تكسر العين من (نعم). وفي قراءة عمر بن الخطاب، وابن مسعود رضي الله عنهما قال: نعم.

وحكي أن عمر سأل قوماً عن شيء فقالوا: نعم بالفتح فقال: إنما النعم الإبل، فقالوا: نعم. «المفصل»: ٣١١ .

(١٢) في (ش): أبو عبيد.

(١٣) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

الثالثة: كسر النون والعين.

والرابعة: نَحَم^(١)، بفتح النون، وقلب العين المفتوحة حاءً كما قلبت في حتى. قيل: هي لغة هذيل.

فيقال فيها، أي في نعم: حرف: مبتدأ مضاف إلى تصديق، وخبره جملة: إذا وقعت بعد الخبر سواء كان مثبتاً [أو منفيّاً]^(٢) نحو: قام زيد، فتقول: (نعم، أي: نعم قام زيد)^(٣)، أو منفيّاً: ماقام زيد، فتقول: نعم.

أي^(٤) ماقام.

وحرف إعلام إذا وقعت بعد الاستفهام، سواء كان سؤالاً عن موجب^(٥) نحو: أقام زيد؟ فتقول: نعم، مريداً^(٦) بالإعلام بأنه قام.

أو منفيّاً^(٧) كما في جواب من قال: ألم يقم زيد؟ فتقول: أي نعم لم يقم.

فنعم بعد الاستفهام ليست للتصديق، لأنّ التصديق إنّما يكون في الخبر، فلذلك قيل: فالأولى أن يقال: هي بعد الاستفهام لإثبات مابعد أداة الاستفهام نفيّاً كان أو / [أ/٥٤] إثباتاً^(٨).

ولهذا قال ابن عباس: لو قالوا في [جواب]^(٩): ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾^(١٠): نعم لكان كفراً، فيصحّ لهذا الاعتبار أن يقال لها: حرب الإيجاب، أي: إثبات مابعد حرف الاستفهام، لكنّ الأظهر أن يقال: الإيجاب في الإيجاب والكلام المثبت، لا المنفي المستفهم عنه.

وجوز بعض النحاة إيقاعها موقع بلى، إذا جاء بعد همزة داخلية على نفي لفائدة التقدير^(١١)، فيجوز أن يقال في جواب: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ و ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾^(١٢): نعم، لأنّ الهمزة

(١) عن النضر بن شميل. «المفصل»: ٣١١: لغة ناس من العرب، وبها قرأ عبد الله بن مسعود كما في «المغني»: نعم.

(٢) ماين حاصرتين استدركه من (ك).

(٣) في (ك): (نعم قام).

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (ش): موجباً.

(٦) في (ك): زيدا.

(٧) في (ك) أو منفي وبذلك تستقيم العبارة في (ك) أيضاً في عطف المجرور على المجرور.

(٨) إن كان استفهاماً، أثبت بها مابعد الاستفهام من إثبات أو نفي.. لأنها إثبات لما بعد الاستفهام في كلام المجاب.

ولذلك قال المفسرون لو قالوا: نعم، لكان كفراً... «الإيضاح في شرح المفصل» ٢٢١/٢

(٩) ماين حاصرتين استدركه من (ك).

(١٠) سورة الأعراف: ١٧٢

(١١) في (ك) لفائدة التقدير على النفي

(١٢) سورة الانشراح ١

للإنكار دخلت على النفي فأفادت الإيجاب، ولهذا عطف [على] ^(١) ﴿ألم نشرح لك صدرك﴾ قوله: ﴿وَوَضَعْنَا [عَنكَ]﴾ ^(٢) فكأنه: شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك، فيكون (نعم) في الحقيقة [تصديقاً] ^(٣) للخبر المثبت المؤول به الاستفهام [معنى] ^(٤) لا تقديراً لما بعد همزة الاستفهام مع النفي. فلا يكون جواباً للاستفهام، لأنّ جوابه يكون بما بعد أداة، بل هو كما قيل: قام زيد بالإخبار، فنقول: نعم، مصداقاً للخبر المثبت. وقد اشتهر في العرف هذا القول.

فلو قيل لك: أليس عليك دينار، فقلت: نعم، ألزمت بالدينار. هذا ليس يمتناقض لما قاله ابن عباس، لأنّ قوله مبني على [كون نعم تقديراً لما بعد همزة الاستفهام، وبناء هذا القول مبني على كونه] ^(٥) تقديراً لدلول الهمزة مع حرف النفي.

وحرف وعد، هذه العبارة موافقة لما يوجد في كتب اللغة حيث قال في «الصحاح»: نعم: عدةً وتصديق ^(٦). وأما عبارة ^(٧) أكثر كتب النحو: نعم مقررة لما سبق.

لعل وجهه عند النحاة لما رأوا اختلاف هذه الوجوه بحسب / الاعتبار لعدم [٥٤/ب] خروجها عن الجوابية، فعبروا بكلام يعم الجميع ^(٨)، فعلى هذا ما قاله المصنف لا يخلو من المسامحة: إذا وقعت بعد الطلب سواء كان ذلك طلب الفعل ^(٩)، (كقولك لمن قال لك) ^(١٠): نحو: أحسن إلى فلان فتقول: نعم ^(١١)، عند وعدك بالإحسان، أو طلب ترك الفعل، كقولك نعم لمن قال: لاتضربني، أي لأضربك، فإنك وعدت بعدم الضرب إليه، وكذا لو قلت: نعم،

(١) ماين حاصرتين استدركه من (ك)

(٢) ماين حاصرتين استدركه من (ك)

(٣) ماين حاصرتين استدركه من (ك)

(٤) في (ش): مع النفي، ومأثبته من (ك)

(٥) ماين حاصرتين استدركه من (ك)

(٦) «الصحاح»: نعم: «عدة وتصديق» وهي عبارة سيويه ٢٣٤/٤

(٧) في (ش): اعتبار، ومأثبته من (ك)

(٨) الخلاف في العبارة بين النحاة واللغويين، ففي «الصحاح» عدة وتصديق، وفي «القاموس»: كلمة كيلي إلا أنه في جواب الواجب نعم

وفي «الكتاب» ٢٣٤/٤: نعم: عدة وتصديق. وفي «المقتضب» ٣٣٢/٢: نعم: تكون جواباً لكلّ كلام لانفي فيه

وفي «الجنى الداني» ٥٠٦: نعم: عدة وتصديق. وفي «المغني» ٤٢١: نعم: حرف تصديق ووعد وإعلام

وفي «مع الهوامع» ٧٦/٢ أورد السيوطي الأقوال السابقة.

ومنه فلاصحة لكلام الشارح من أن كتب اللغة تذهب غير مذهب كتب النحو، فهي متفقة كما مرّ

(٩) في (ش): لطلب القول

(١٠) ليست في (ك)

(١١) في (ش): نعم

في جواب التحضيض نحو: هلا^(١) تزورنا؟ كان المعنى الإيجاب، أي نعم أزورك^(٢)، وكذا في جواب العرض: ألا تزورنا.

وزعم بعض^(٣): أن نعم تكون حرف تذكير، إذا وقعت صدرأ نحو: نعم، هذه أطلالهم^(٤). وهو ضعيف لإمكان جعلها تصديقا لما قبلها وقُدِّمت، أو تصديقا لما في النفس^(٥).

إي^(٦)

والرابعة: إي بكسر الهمزة وسكون الياء إذا وقع بعدها حرف القسم، وإن لم يقع إلا بلفظة^(٧) الله، جاز ثلاثة أوجه:

حذفها للساكنين، وهما الياء واللام نحو: إله لأفعلن. وفتحها تنبيهاً لحرف الإيجاب.

وإبقاؤها ساكنة، والجمع بين ساكنين مبالغة في [المحافظة]^(٨) على حرف الإيجاب، بصون آخرها عن التحريك والحذف، وإن كان الساكنان في كلمتين إجراءً لهما مجرى كلمة واحدة [نحو]^(٩): ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(١٠).

وهي بمنزلة نعم في استعمالها على الوجوه^(١١) الثلاثة، وهو قول ابن مالك حيث قال: إي بمعنى نَعَم^(١٢).

وهذا الإطلاق يقتضي أن / يقع بعد الخبر^(١٣) والاستفهام والطلب، وجوزه [أ/٥٥] بعض النحاة لكنه مخالف^(١٤) لما قاله فحولهم.

(١) في (ش): هل. ومأثبته من (ك) وهو ما يناسب السياق

(٢) في (ك): أزرك

(٣) هي عبارة «الجنى الداني»: ٥٠٦ دون نسبة الرأي، وجاءت في «المغني»: ٤٥٢، وفي «خزانة الأدب» ٢٠٥/١١ ونسب الرأي إلى ابن عصفور، وضعفه بقوله: وفيه نظر

(٤) في (ش) هذا أضلالها. والسياق والنقل كما أثبت من (ك)

(٥) في متن «الإعراب عن قواعد الإعراب» زيادة: (ومن مجيئها للإعلام قوله تعالى: (فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا، قالوا: نَعَمْ). وهذا المعنى لم ينبه عليه سيويه، فإنه قال: عدة وتصديق

(٦) في «الجنى الداني»: ٢٣٤. و«المغني»: ١٠٥

(٧) في (ش): لفظة

(٨) في (ش) مخافة، ومأثبته من (ك)

(٩) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك)

(١٠) سورة الفاتحة: ٧

(١١) في (ش) وجه، ومأثبته من (ك)

(١٢) عبارة «المغني»: ١٠٥

(١٣) في (ش): الجر

(١٤) في (ش): مخالفة

وأي إثبات بعد الاستفهام حيث اشترطوا لزوم سبق الاستفهام، وكونها للإثبات، إلا أنها تختص بالقسم والاستفهام غالباً بخلاف نعم، فإنها غير مختصة به كما عرفت، ولا يستعمل بعد إي فعل القسم، فلا يقال: إي أقسمت بربي، ولا يكون المُقَسِّم به بعدها إلا: (الرب، والله، ولعمري) ^(١) نحو: ﴿قُلْ إِيَّيَّيَّ وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ ^(٢). ورَبِّي قسم فعله محذوف مع وجود الاستفهام في أول الآية [وهو قوله تعالى] ^(٣): ﴿أَحَقُّ﴾.

حتى

الخامسة: حتى ^(٤)، وأحد أوجهها. أي: أحد أوجه حتى، والتأنيث باعتبار الكلمة، أن تكون جارة فدخل، الفاء: إما للتفسير، أو لربط الجزاء على الشرط المحذوف.

على الاسم الصريح، أي الخالص، والمراد منه مايقابل المؤول والمضمر، وهو الظاهر بمعنى إلى، نحو، ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ ^(٥). وتفسير القاضي ^(٦) بقوله: أي وقت مطلعته، أي طلوعه، لا كما قاله ^(٧) في بعض حواشيه: المطلع بفتح اللام: مصدر ميمي، فيحتاج إلى مضاف ليكون المعنى صحيحاً، إذ يمكن تصحيح [الكلام] ^(٨) بأن يقال: يدوم سلام الملائكة إلى طلوع الفجر، أو يقال: ليلة القدر [ذات] ^(٨) سلامة إلى طلوع الفجر، بل للإعلام بأن المطلع بفتح اللام مصدر ميمي لا اسم للزمان، لأنه لا يحتاج إلى تقدير الوقت ^(٩)، ومثله / في المصادر [٥٥/ب] عند أكثر النحاة وأما عند أبي علي الفارسي إن المصادر تقع في الزمان ^(١٠)، فيجعل لسعة الكلام زماناً لأعلى طريق حذف المضاف، فقول المصنف ﴿حَتَّى حِينَ﴾ ^(١١) لتصحيح كون المطلع مصدراً ميمياً لا مجرد تصحيح المعنى.

وعلى الاسم المؤول معطوف على الاسم الصريح، وقوله: بأن ^(١٢)، متعلق إلى المؤول، ومضمرة إما بالجرّ صفة إن، أو بالنصب حال عنها، وقوله: من الفعل ^(١٣) المضارع، بيان الاسم المؤول،

(١) جاء عليها بالتفصيل ابن الحاجب في «الإيضاح في شرح المفصل»: ٢٢٣/٢

(٢) سورة يونس: ٥٣

(٣) في (ك) وهو قوله تعالى وتعالى الآية: (وَيَسْتَبِشُّونَكَ أَهَقُّ هُوَ قُلْ إِيَّيَّيَّ وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا تَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ)

(٤) في «الجنى الداني»: ٥٤٢ و «المغني»: ١٦٦

(٥) سورة القدر: ٥

(٦) يعني الإمام البيضاوي، ويريده كلما أطلق صفة القاضي في نقل من النقول

(٧) في (ش): قال

(٨) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك)

(٩) في (ك) هذا: أي تقدير الوقت

(١٠) في (ك): الأزمان

(١١) الصافات: ١٧٤

(١٢) في متن «الإعراب»: من أن

(١٣) في (ش): فعل مضارع، وما أثبتته من (ك)

هذا هو مذهب سيويه وجمهور البصريين^(١) فإنّ حتى إذا دخلت على الاسم المؤول تكون حرف جرّ عندهم. والنّصب بعدها بإضمار إن وعند الكوفيين والكسائي والفراء إنها ناصبة بنفسها. وأجازوا إظهار أن بعدها تأكيداً، وأمّا إذا دخل على الاسم الصريح، فالجرّ بإضمار إلى عند الكسائي ويجوز إظهارها تأكيداً، وعند الفراء لنيابه (حتى) منابها، وعند الكوفيين هي جارة بنفسها لشبهها بـ(إلى). فتكون تارة بمعنى إلى نحو: ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾^(٢) الأصل: حَتَّى أَنْ يَرْجِعَ، على مذهب سيويه^(٣) كما عرفت قبيل هذا، أي إلى رجوعه، فعلم منه أن يرجع مع أنه مؤول بالمصدر، أي إلى زمن رجوعه.

قدّر المضاف كما هو مذهب أكثر النحاة، لأن المصدر لابدّ له من زمان، فيكون^(٤) حصوله فيه، لكن دلالة المصدر على الزمان بالالتزام^(٥).

وتارة أي، مرّة بمعنى كي إذا كان ما قبل حَتَّى سبباً لما بعدها. نحو: أُسْلِمَ حَتَّى / [أ/٥٦] تدخل^(٦) الجنّة، أي: كي تدخل^(٧) الجنّة، ولم يفسره المصنف بناءً على ظهور معنى السببية فيه.

وقد يحتملها، أي: يحتمل حتى أن يكون بمعنى إلى وكي. كقوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا آلَ تَبْيِ حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾^(٨)، أي: إلى أن تفيء، أو كي تفيء، أي: إلى أن ترجع، أو كي ترجع^(٩).

اعلم: أن علامة كونها بمعنى إلى وكي إذا وضعتهما^(١١) موضع حتى يكون المعنى صحيحاً. وزعم ابن هشام وابن مالك أنها، أي أن حَتَّى قد تكون بمعنى إلّا كقوله، أي قول الشاعر^(١٢):

(١) القول في حتى، وكونها جارة أو للنصب، وفي الناصب للفعل بعدها: «الكتاب» ١٧/٣

(٢) سورة طه ٩١ .

(٣) «الكتاب» لسيويه: ٧/٣

(٤) في (ك): لتكون

(٥) في (ش) بالتزام، ومأثبته من (ك)

(٦) في (ك): أدخل

(٧) في (ك): أن أدخل

(٨) سورة الحجرات (٩)

(٩) ليست في (ك)

(١٠) في (ش) زيادة لأمسوّغ لها: (على الزمان التزامية بتقدير زمان، وذلك لأن الرجوع لابدّ من زمان يكون حصوله فيه، كالفعل إلّا أن دلالة المصدر)

(١١) في (ش): وضعا

(١٢) هو المقنع الكندي محمد بن عميرة بن أبي شمر الكندي، شاعر من حضر موت، انظر ترجمته وشيئاً من شعره في

«الشعر والشعراء» ٧٣٩ . و«الأغاني» ١٠٧/١٧ .

وقيل: كان يتخذ القناع خشية الحسد والعين لجماله الشديد ت سنة ٧٠هـ

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً

اللام في (١) (الفضول) إما:

مُعْنٍ عن المضاف إليه، أو عوض عنه، أي ليس بالإحسان من زيادة المال الفضل والفضيلة خلاف النقص والنقيصة. يقال: فضل من الشيء، وَفَضَلَ منه شيء^(٢) بفتح العين، يَفْضُلُ بالضم مثل دَخَلَ يَدْخُلُ، وفيه لغة أخرى، وهي بكسر العين وفتحها في الغابر مثل: حَذَرَ يَحْذَرُ، وحكاها ابن السكيت. وقيل: فيه لغة بالكسر في الماضي والضم في المستقبل، مركبة منهما يقال: فَضِلَ يَفْضُلُ، لكن هذا شاذٌّ لانظير له^(٣). ويؤيده ما قال سيويه: هذا عند أصحابنا يجيء على لغتين. ذكره في «الصحاح»^(٤). سماحة: بالنصب خبر ليس، السماحة^(٥): الجود.

جَتَّى تَجُودَ، وَمَالَدَيْكَ قَلِيلٌ^(٦) [الكامل]

فما: موصولة، ولديك: ظرف مكان صلة ما، والموصول مع الصلة / مبتدأ، [٥٦/ب] وقليل: خبره. وفي بعض النسخ: إلّا قليل، فما بمعنى ليس، ولا يعمل لانتقاض عمله بإلّا، فما بعده مبتدأ وخبر.

ويجوز كونها موصولة، والاستثناء من لديك بتأويل النفي، لأن الاستثناء من المثبت يكون على مقتضى العامل إذا لم يتعذر، نحو: قرأت إلّا يوم كذا، وتقدير النفي إذا تعذر، وههنا متعذر فيجب، وتقديره: ولا يكون في لديك إلّا قليل أي إلّا أن تجود، وهو استثناء منقطع، وعنوان هذا القول بالزعم الذي كنيته الكذب إشارة، كما أن الاستدراك بهذا البيت ضعيف، لجواز أن تكون حتى في هذا للغاية، بمعنى إلى حيث.

قال في «البيسط»^(٧) تفسير قولهم: لأقوم إلّا أن تقوم، وقولهم: لأفعل إلّا أن تفعل بجتنى تفعل ليس بنصٍّ لكون حتى^(٨) بمعنى إلّا لأن قولهم ذلك تفسير معنى.

(١) في (ش): من الفضول، ومأثبه من (ك) يناسب العبارة

(٢) في (ك) الشيء، و«الصحاح» كما في (ش)

(٣) هذا من باب تداخل الأبواب التصريفية في العربية، والمواد التي جاءت على هذا المنوال قليلة جداً لا يقاس عليها... وهنا جمع بين البابين الأول والرابع، ويؤيد ذلك «الصحاح»: (فضل) وقد نقل عنه بتصريف يسير. ولم يأخذ الشارح به إذ حكم بشذوذه

(٤) «الصحاح»: فضل

(٥) في (ك): السماح

(٦) البيت من شواهد «الجنى الداني»: ٥٥٥. «المغني»: ١٦٩

(٧) «البيسط» لابن العليج، وقد مر ذكره، وقد أكثر ابن هشام النقل عنه

(٨) في (ش): حتى، ومأثبه من (ك) يناسب السياق

واعلم أنّ المصنّف ذكرها في النوع الثالث، مع أنّ^(١) معناها أكثر من الثالث لأن ما وجد من المعنى الذي غير مذكوره المصنّف، فراجع إلى كونها جارة.

والثاني: أنّ تكون حرف عطف تفيد الجمع المطلق كالواو. وهذه العبارة تُشعرُ ظاهراً أنّ حتّى كالواو في الجمع لا ترتيب فيها، كما زعم بعض النحاة، لكن الحقّ أن يكون فيها جمع وترتيب ومهملة [متوسطة]^(٢) بين الفاء وثمّ، لكن المهملة المعتبرة فيها بحسب الذهن، فإنّ المناسب في: مات الناس حتّى الأنبياء، بحسب الذهن أنّ تعلّق الموت أولاً بغير الأنبياء، وتعلّق بالأنبياء بعد التعلّق بهم، وإن كان موت الأنبياء / في أثناء سائر الناس بحسب الخارج [أ/٥٧] بخلاف ثمّ، فإنّ المهملة المعتبرة فيها بحسب الخارج نحو: جاءني زيد ثم عمرو: إلا أنّ المعطوف بها أي بحتّى مشروط بأمرين.

هذا تفريق^(٣) بين الواو وحتّى العاطفة بعد اشتراكهما في الجمع، أي: يُفرّق بين حتّى والواو من جهتين:

أحدها: أن يكون المعطوف بعضاً أي جزءاً من المعطوف عليه في الحقيقة. هذا هو المختار وإن قال بعضهم: أو بالتأويل نحو: ضربني السادات حتّى عبيدهم، فإنّ العبيد صار كالجزء منهم بالمجاورة والاختلاط بهم.

والثاني: أن يكون غاية له في شيء، وزاد صاحب التسهيل قيداً آخر، وهو مفيد احترازاً من نحو^(٤): صُمْتُ الأيام حتّى يوماً. لكن سائر النحاة لم يذكروه بناءً على أنّ مثل هذا لا يتّصف بكونه غاية، فيخرج من لفظه للغاية^(٥) نحو: مات الناس حتّى الأنبياء. لأنّ الأنبياء - (عليهم السلام)^(٦) - غاية للناس، بالنسبة إلى كمالات نوعه، في شرف المقدار. وهو ما يقدّر [به]^(٧) الشيء، أي يُعرف قدره، وإضافة الشرف إليه بمعنى من، ويجوز أن يكون بمعنى اللام.

وعكسه بالجرّ: عطف على [شرف]^(٧) أو عكس الشرف وهو الخساسة نحو: زارني الناس حتّى الحجامون، فإنهم غاية في خساسة المقدار.

(١) ليست في (ك)

(٢) في (ش): يتوسط. ومأثبته من (ك)

(٣) في (ك): فريق

(٤) ليست في (ك)

(٥) في (ك): لفظه الغاية، وكلاهما له وجه، لكن مافي (ش) أوجه

(٦) ليست في (ك)

(٧) مابين حاصرتين مستدرك من (ك)

اعلم: أن الغاية قد تكون في الخساسة والشرف كما في المثالين المذكورين، وقد يكون في القوة والضعف، وأشار إليه المصنف^(١) بقوله، وقول الشاعر: عطف على مات الناس^(٢):

قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكَمَاءِ، فَأَنْتُمْ

والكماء بفتح الكاف / هو الشجاعة، وجمعه الكماء، بضم الكاف، كأنهم جمعوا كام مثل قاض وقضاة، كذا في «الصحاح»^(٣)

تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنَيْنَا الْأَصَاغِرَ^(٤) [الطويل]

الهيبة والمهابة هي الإجلال والمخافة، فالمعنى: أنتم تهابوننا بغاية المهابة، وإنما قلنا كذا لأن المفاعلة والمتفاعلة إذا كانتا من جانب واحد تكونان للمبالغة، وهنا كذلك.

ولما كان مصرعا هذا البيت جامعا للغيتين أشار إليه بقوله: فالكماء: الفاء إما للتفسير. أو لربط الجزاء للشرط المحذوف، غاية في القوة، والبنون الأصاغر غاية في الضعف^(٥).

والثالث: أن يكون حتى حرف ابتداء، وإنما سُمي به لأنه يبدأ به لأنه داخل على المبتدأ كما توهم البعض، لأنه قد تدخل على الفعل، والفعل لا يكون مبتدأ

ويرشدك إليه قول المصنف: فتدخل على ثلاثة أشياء: جمع شيء، وفيها مذاهب^(٦)، وإنها غير منصرفة بالاتفاق، قال الكسائي: أشياء على وزن أفعال مثل: فَرَحَ وَأَفْرَاحَ، وإنما ترك صرفها لكثرة استعمالها^(٧)، ولأنها شَبَّهت بفعلاء، كذا قالوا، لكن هذا لا يوجب عدم انصرافها كما في أبناء وأسماء، ولهذا قال شارح الديباجة: فعلى هذا القول منصرف.

وقال الخليل: أصلها شيء على وزن فعلاء، جمع على غير واحد، ثم استقلوا الهمزتين في آخره فقلبوا الأولى إلى الصدر فصار: أشياء، وعلى وزن أفعال^(٨)، ويدل على^(٩) صحة ذلك أنها لا تنصرف^(١٠)، وأنها تصغر على أشياء، وقال الأخفش والفراء: / أصلها أشياء [أ/٥٨]

(١) ليست في (ك)

(٢) في (ك) زيادة: أي ونحو قول الشاعر

(٣) «الصحاح»: كمي

(٤) البيت من شواهد «الجنى الداني»: ٥٤٩ و «المغني»: ١٧٢ . بلانسية

(٥) في متن «الإعراب عن قواعد الإعراب» زيادة ليست في نسختي الشرح: (وتقول أعجبتني الجارية حتى كلامها، لأن الكلام كجزئها، ويمتنع حتى ولدها، والضابط: ماصح استنائه، صح دخول حتى عليه، ومالا فلا

(٦) بسط القول في (أشياء) ووزنها وجمعها في «الإنصاف» ٨١٢

(٧) في (ك): استعمالها لها

(٨) في (ك): أفعاء

(٩) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(١٠) في (ك): لا يُصرف

على أفعلاء، وحذفت الهمزة التي بين الياء والألف للتخفيف، فصار أشياء، لكن^(١) عند الأخفش جُمِعَ على غير واحد لأن (فَعَلَ)^(٢) لا يُجمع على أفعلاء، وهذا القول مرجوح لأنَّ كلَّ جمع كُسِرَ على غير واحد، وهو من أبنية الجمع فإنه يُرَدُّ في تصغيره إلى واحد. فيما لا يُفعل بالألف والتاء، فيجب أن يقول في تصغيره: شيء مع أنه لم يُسمع، وهذا القول لا يلزم الخليل لأن فعلاء ليس من أبنية الجمع، وعند الفراء أصله: شيء بالتشديد كـ(هَيْن) على وزن فَيْعَلٍ بالفتح والسكون ثم خُفِّفَ^(٣) فقليل: شيء، كما قالوا: هَيْن،^(٤) فلذا جُمِعَ على أشياء، فحذفت^(٥) الهمزة الأولى للتخفيف، ومن هنا، أي لأجل كون أصل أشياء عند الأخفش والفراء. قال أبو الحسن الجار بردي^(٦): وفيها ثلاثة مذاهب مع كون الأقوال فيها أربعة.

الفعلُ الماضي: بالرفع خبر مبتدأ محذوف، فقوله: والمضارع المرفوع، والجملة الاسمية معطوفان عليه بتقدير الثاني والثالث.

وبالنَّصب بتقدير أعني^(٧) الفعل.

وبالجرّ بدلاً من ثلاثة أشياء.

فقوله والمضارع المرفوع والجملة الاسمية معطوفان عليه بلا تقدير، فلما تعدّد المتبوع معنى أُجري الإعراب على كلِّ واحدٍ منهما، فعُلم من هذا أن أحد البدلين يجوز أن يعطف على الآخر، ويكون المجموع بدلاً من أشياء، فبالنظر إلى كل واحد بدل البعض، وإلى المجموع بدل الكل^(٨)، / ذكره الكرمانى^(٩)، شارح «البخاري».

واعلم أيضاً: أنَّ أحدَ الحالين، أعني الحال من الفاعل، والحال من المفعول، يجوز عطف أحدهما على الآخر، كقولك: لقيت زيدا راكباً وماشياً. نحو: ﴿حَتَّى عَفَّوْا﴾^(١٠) فَإِنَّ حَتَّى هُنا

(١) ليست في (ك)

(٢) في (ك): الفعل

(٣) في (ش): خففت، ومأثبته من (ك)

(٤) في (ك): فلهذا

(٥) في (ك): فحذف

(٦) الجار بردي: أحمد بن الحسن الجار بردي فخر الدين، له تصانيف مفيدة، أخذ عنه البيضاوي ت ٧٤٦ هـ ترجمته

في «بغية الوعاة»: ٣٠٣

(٧) ليست في (ش)

(٨) ليست في (ك)

(٩) محمد بن يوسف بن علي بن سعيد الكرمانى (شمس الدين) إمام في الفقه والحديث والتفسير والعربية له تصانيف عدة أشهرها: (شرح البخاري) وله «حاشية على البيضاوي» «بغية الوعاة»: ٢٧٩/١ . و«الذيل التام» ٣٣٣/١ وذكر له السخاوي «المختصر الأصلي» وهو مختصر ابن الحاجب، وفيه وفاته سنة (٧٨٦ هـ).

(١٠) سورة الأعراف: ٩٥ وأولها: (ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَّوْا).

ابتدائية، وأن غير مضمرة، هذا هو الحق، لكن فسّر أبو البقاء بـ (إلى أن عفوا) ^(١) وقال شارح الألفية: فتوزع في ذلك الماضي بأنّ حتّى قبله ابتدائية، وأنّ غير مضمرة، فعُلِمَ من دخولها ^(٢) جواز كونها جارة في الماضي، وقال ابن مالك وهو وهم.

المضارع المرفوع، احتراز من المنصوب بـ أنّ، لأنّ حتّى فيه، لا تكون إلاّ جارة. نحو: ﴿[وَزُلْزِلُوا] حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾ ^(٣) في قراءة من رفع وهو نافع ^(٤)، فعلى هذا تكون الآية حكاية عن الحال ^(٥) الماضية، لأنّ حتّى الابتدائية لا تدخل على المضارع، إلاّ بتحقيق الحال. أو لحكاية ^(٦) حال الماضي فلا يدخل على المضارع المقدّر فيه (أنّ)، لأنها علم الاستقبال، فمن نصّب بتقدير أنّ يجعل حتّى جارة.

والجملة الاسمية كقوله، أي قول الشاعر:

بدجلة حتّى ماء دجلة أشكل ^(٧)

إعرابه في الباب الأوّل، في المسألة الثانية فليُنظر ^(٨).

اعلم: أنّ حتّى الابتدائية تدخل على الجملة الاسمية، فيكون ما قبلها سبباً لما بعدها، مع كون ما بعدها من جنس ما قبلها، سواء كان حقيقة أو حكماً بأن يكون بينهما ملابسة، يقال: ضربتُ القوم حتّى زيد غضبان، لأنّ بين الضرب والغضب ملابسة، فكأنه كان من جنس الضرب، وخبر تلك الجملة تارة يكون موجوداً، كما في المثال المذكور، وتارة يكون مقدراً [٥٩/أ] كما في: أكلت السمكة [حتّى] ^(٩) رأسها بالرفع، لأنّ تقديره: حتّى الرأس مأكول. وتدخل أيضاً على الفعل سواء كان ماضياً أو مضارعاً، فلا يلزم كون ما بعدها من جنس ما قبلها، بل يكفي أنّ يكون سبباً لما بعدها كما في المثالين اللذين ذكرهما المصنّف. وحتّى الجارة تدخل على الاسم فيكون مدخولها إمّا بعضاً ممّا قبلها كقولك: أكلت السمكة [حتّى رأسها] ^(١٠) بالجرّ أو مجاوراً

(١) «البيان»: ٥٨٤ . (أي إلى أن عفوا).

(٢) في (ك): قولها وهما وجهان.

(٣) سورة البقرة: ٢١٤ .

(٤) قرأ نافع وحده (حتّى يَقُولُ الرَّسُولُ) بالرفع، وقرأ الباقون: (حتّى يقول) بالنصب. انظر: «المبسوط في القراءات العشر» لابن مهران: ١٤٦ .

(٥) في (ش): حال.

(٦) في (ك): بحكاية.

(٧) البيت لجرير، وقد سبق تخريجه والحديث عنه. ص ٤٠ .

(٨) في (ك): فليُنظر إليه.

(٩) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(١٠) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

لها كما في: نمت البارحة حتى الصباح، وتدخل أيضاً على المضارع^(١) بإضمار (أن) المصدرية، ولا تدخل على الماضي في الأصح، وإن جوزه أبو البقاء. وكذا لا تدخل على المضمر خلافاً للمبرد، فإنه يجوز مستدلاً بما وقع في بعض أشعار العرب على سبيل الندرة. والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياساً، وحتى العاطفة تدخل على الاسم المفرد كما في: أكلت السمكة حتى رأسها على تقدير النصب. ويكون مدخولها بعضاً مما قبلها، فبعض النحاة عمّ البعضية بكون بعضاً في الحقيقة أو شبهاً بالبعض المجاورة، لكن التعميم ليس بجيد لأن أصل حتى أن تكون جارة لكثرة استعمالها، فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة، وإذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنيها جميعاً، ليقى للأصل مزية على الفرع^(٢)، وإنما استعملوها في أظهر^(٣) معنيها، وهو كون مدخولها^(٤) جزءاً لأن اتحاد الأجزاء في تعلق الحكم أعرف في العقل^(٥) / [٥٩/ب] وأكثر في الوجوه من اتحاد المجاورين، هكذا في بعض الشروح. واختلفوا في دخولها على الجملة الاسمية، فلذلك لم يذكر المصنف مثلاً لها.

وكذا في دخولها على الفعل سواء كان ماضياً أو مضارعاً فقل: في الأفعال تكون ابتدائية، لأن حتى لا تعطف على^(٦) الجملة أبداً، كذا في «شرح الرضي» و«شرح الألفية»، وهذا مذهب الجمهور.

وأما عند البعض، يجوز أن تكون حتى عاطفة في الفعل نحو: نظرت أو أنظر حتى أبصرت أو أبصر. فإن أبصرت أو أبصر معطوف بحتى على نظرت أو أنظر لوجود الشرط المذكور، وهو كون المعطوف جزءاً من المعطوف عليه.

فإذا عرفت ماتلوننا^(٧) عليك علمت أن حتى في مثل قولك: جاءني زيد حتى عمرو ليست للجرّ، وجارة^(٨) لفقدان الشرط المذكور فيهما، بل هي حرف ابتدائية، ذكره ابن يعيش^(٩).

(١) في (ك): الفعل المضارع.

(٢) في (ش): النوع، ومأثنته من (ك).

(٣) في (ش): في معنيها جميعاً، ومأثنته من (ك)، وهو الأوجه.

(٤) في (ك): مدخلها جزءاً.

(٥) في (ك): الفعل.

(٦) ليست في (ك) والنقل من «توضيح المقاصد والمسالك» للمرادي ٢٠٢/٣. (فهم من اشتراط كون المعطوف بحتى بعضاً، أنها لا تعطف جملة على جملة، وإنما تعطف مفرداً على مفرد).

(٧) في (ك): قلنا.

(٨) في (ك): وليس للجرّ والعطف لفقدان.

(٩) «شرح المفصل» لابن يعيش: ١٨/٨. وهو يعيش بن علي أبو البقاء، من كبار الأئمة ت ٦٤٣، ترجمته في «بغية الوعاة» ٣٥٣/٢.

[وقيل: هي مع الماضي جارة، وأن بعدها مضمرة، وقد مضى خلاف الزجاج وابن درستويه^(١)]

كَلَاً

والسادسة: مبتدأ وخبره كَلَاً^(٢)، فيقال فيها^(٣) حرف بالرفع: نائب عن فاعل يقال، مضاف إلى: ردع وزجر بالواو العاطفة. تفسير للردع، فإن عطف التفسير جائز بالواو والفاء، وإن كان قليلاً، نصّ عليه الشريف في شرحه لـ «المفتاح».

هذا أي كون الردع مفسراً بالزجر عند سيويه، وقال الزجاج: حرف ردع وتنبية، وشَرَطَ^(٤) أن يتقدم ما يردّ بها^(٥) في غرض التكلم، سواء كان المردود من كلام المتكلم على سبيل الحكاية والإنكار، أو من كلام الغير، في نحو^(٦): ﴿فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ كَلَاً﴾^(٧) أي لا تقل^(٨) وليس الأمر كذلك / فَعَلِمَ منه أن متمّ كلاً محذوف لعدم استقلال الحرف، ويشعره [أ/٦٠] قول المصنف: أي: انته عن هذه المقالة. هذا تحقيق لمعنى الردع والزجر، وحرف تصديق.

قال عبد الله بن محمد الباهلي: إنّ (كلاً) يكون على وجهين:

أحدهما: أن يكون ردّاً لكلام ما قبلها، ويجوز الوقف عليها، وبعده استئناف. والآخر: أن يكون صلةً لكلام، فيكون بمعنى أي.

في نحو: ﴿كَلَاً وَالْقَمَرِ﴾^(٩) أي^(١٠) والقمر.

وعن أبي بكر الأنباري، سمعت أبا العباس أحمد بن يحيى يقول: لا يُوقَف على كلاً في جميع القرآن لأنها بمعنى انته، إلّا في موضع وهو قوله^(١١): ﴿كَلَاً وَالْقَمَرِ﴾ وهذه الرواية تشعر أيضاً

(١) مابين حاصرتين زيادة ليست في نسختي الشرح، واستدركتها من متن «الإعراب عن قواعد الإعراب».

(٢) المسألة مبسطة في «الجنى الداني» ٥٣٧ . و«المغني» ٢٦٨ .

(٣) ليست في (ك).

(٤) في (ك): شرط ردع.

(٥) في (ك): لا في.

(٦) ليست في متن «الإعراب».

(٧) سورة الفجر: ١٦ - ١٧ .

(٨) في (ك): لا تقبلها.

(٩) سورة المدثر: ٣٢ .

(١٠) في (ك): المعنى.

(١١) في (ك): قوله تعالى.

أَنَّ كَلًّا فِيهَا لَيْسَ لِلرَّدْعِ، لَكِنِ الْمَفْسِّرِينَ لَمْ يَذْكُرُوا هَذَا الْمَعْنَى أَصْلًا، بَلْ قَالُوا: حَرْفٌ ^(١) لِلرَّدْعِ، وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فَقَلِيلٌ نَادِرٌ.

وَبِمَعْنَى حَقًّا، هَذَا مَذْهَبُ الْكَسَائِيِّ، إِنَّمَا قَالَ بِمَعْنَى حَقًّا، وَلَمْ يَقُلْ حَرْفٌ بِمَعْنَى حَقًّا، إِشَارَةً إِلَى جَوَازِ كَوْنِهَا اسْمًا إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى حَقًّا كَمَا ذَكَرَهُ فِي بَعْضِ شُرُوحِ «الْكَافِيَةِ» وَعَلَى تَقْدِيرِ اسْمِيَّتِهَا يَكُونُ مَبْنِيًّا لِمِشَابَهَتِهَا بِالْحُرُوفِ ^(٢) لَفْظًا وَمَعْنَى.

أَوْ بِمَعْنَى أَلَا الْاسْتِفْتَا حَ، هَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَاتِمٍ ^(٣) حَيْثُ قَالَ: إِنَّهَا تَكُونُ لِلْاسْتِفْتَا حَ وَبِمَعْنَى حَقًّا، وَوَافِقُهُ الزَّجَاجُ. عَلَى خِلَافٍ فِي ذَلِكَ، أَيُّ كَائِنَةٍ عَلَى خِلَافٍ فِي كَوْنِهَا لِمَجْرَدِ الْاسْتِفْتَا حَ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي «التَّسْهِيلِ» ^(٤): وَلَا تَكُونُ كَلًّا لِمَجْرَدِ الْاسْتِفْتَا حَ، خِلَافًا لِبَعْضِ النُّحَاةِ نَحْوُ: ﴿كَلًّا لَا تُطْعَمُهُ﴾ ^(٥) هَذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِثَالًا لَكَوْنِهَا بِمَعْنَى حَقًّا لَا تَطْعَمُهُ، أَوْ لَكَوْنِهَا بِمَعْنَى / الْاسْتِفْتَا حَ يَتَبَدُّ الْكَلَامُ بِهَا غَيْرَ رَدْعٍ، وَكَوْنِهَا بِمَعْنَى حَقًّا: [٦٠/ب]

قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي «الْأُمَالِي» ^(٦): إِطْلَاقُهُ الْاسْتِفْتَا حَ عَلَيْهَا لَيْسَ بِأَوَّلَى، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ دَلَالَتِهَا عَلَيْهَا. انْتَهَى.

فَعَلَى هَذَا ذَكَرَهَا مِمَّا جَاءَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ يَكُونُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ.

وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ، وَالصَّوَابُ الثَّانِي، وَهُوَ كَوْنُهَا لِمَجْرَدِ الْاسْتِفْتَا حَ. لَا بِمَعْنَى حَقًّا. بِكُسْرِ الِهْمْزَةِ نَحْوُ: ﴿كَلًّا إِنْ الْإِنْسَانَ [لِيُطْفَى]﴾ ^(٧).

هَذَا هُوَ الدَّلِيلُ الْادِّعَائِيُّ فِي كَوْنِهَا لِلْاسْتِفْتَا حَ.

حَاصِلُهُ: لَوْ كَانَ بِمَعْنَى حَقًّا لَمَا كُسِرَتْ إِنْ، وَهَذَا الْاسْتِدْلَالُ فِي غَايَةِ الضَّعْفِ. يَرْشِدُكَ إِلَيْهِ قَوْلُ صَاحِبِ «التَّخْمِيرِ» ^(٨) نَاقِلًا عَنْ ابْنِ دَهَانَ ^(٩) وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ: إِنْ كَلًّا يَحْسُنُ

(١) لَيْسَتْ فِي (ك).

(٢) فِي «شَرْحِ الْكَافِيَةِ» لِلرُّضِيِّ ٤٠٠/٢: وَقَدْ يَكُونُ كَلًّا بِمَعْنَى حَقًّا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (كَلًّا وَالْقَمَرِ) وَ«الْإِبْضَاحُ» لِابْنِ الْحَاجِبِ ٢٦٧/٢.

(٣) هُوَ أَبُو حَاتِمٍ السَّجِسْتَانِيُّ، سَهْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَثْمَانَ النَّحْوِيِّ الْمَقْرِيءِ، إِمَامٌ فِي الْأَدَبِ. لَهُ تَصَانِيفُ كَثِيرَةٌ مِثْلُ: «إِعْرَابُ الْقُرْآنِ» وَ«مَائِلَحْنُ فِيهِ الْعَامَّةُ» ت ٢٤٨ عَلَى الْأَرْجَحِ. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي «الْبَلْغَةِ» لِلْفَيْرُوزِيَّادِيِّ وَوَقَاتِهِ فِيهِ ٢٥٠ هـ، وَ«وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ» ٤٣٠/٢ وَفِي «بَغِيَةِ الْوَعَاةِ» وَفَاتِهِ ٢٥٠ هـ أَوْ ٢٥٤ أَوْ ٢٥٠ أَوْ ٢٤٨ . ٦٠٦/١ .

(٤) «التَّسْهِيلُ»: ٢٤٥ : (كَلًّا حَرْفٌ رَدْعٌ وَزَجْرٌ، وَلَا تَكُونُ لِمَجْرَدِ الْاسْتِفْتَا حَ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ).

(٥) سُورَةُ الْعَلَقِ: ١٩ .

(٦) «أُمَالِي ابْنِ الْحَاجِبِ»: لَمْ أَقْعُ عَلَيْهِ فِي الْمَطْبُوعَةِ بَيْنَ يَدَيَّ.

(٧) سُورَةُ الْعَلَقِ: ٦ .

(٨) تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَهُوَ شَرْحٌ مِنْ شُرُوحِ «الْمَفْصَلِ» مَخْطُوطٌ.

(٩) هُوَ سَعِيدُ بْنُ الْمُبَارَكِ النَّحْوِيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الدَّهَانَ، لَهُ تَصَانِيفُ كَثِيرَةٌ مَفِيدَةٌ أَشْهَرُهَا: «شَرْحُ اللَّعَمِ» ت ٥٦٩ تَرْجُمَتُهُ فِي «مَعْجَمِ الْأَدْبَاءِ» ٢١٩/١١ وَ«الْبَلْغَةِ» لِلْفَيْرُوزِيَّادِيِّ: ١٠٤ وَ«بَغِيَةِ الْوَعَاةِ» ٥٨٧/١ .

الوقف عليها^(١) إذا كان ردّ الأول بمعنى ليس الأمر كذلك، ويكون مابعدا مستأنفاً، ويحسن الابتداء بها إذا كانت بمعنى ألا، وحقاً كقوله عز وجل:

﴿كَأَنَّ إِنْهَمَ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَّحُجُوبُونَ﴾^(٢)

لا

والسابعة لا^(٣)، أي لفظة لا، فتكون نافية ونهاية وزائدة.

إطلاق النافي والناهي عليها مجاز لأنها لاتنفي ولا تنهي، بل النافي والناهي هو المتكلم بها، ذكره التفتازاني في بعض تصانيفه، والنافية تعمل في النكرات عند البصريين، لأن (لا) لنفي فيه شمول، وذلك لا يحصل إلا إذا دخلت على النكرات^(٤)، بخلاف ما، فإنها لمجرد النفي، فلذلك [تدخل]^(٥) على النكرة والمعرفة، وأما عند الكوفيين يجوز أن تعمل في المعرفة في بعض المواضع نحو:

لا أبا حسن، ولا أبا محمد، ولا أنت لك، ونحو / ذلك [أ/٦١]

فأجاب البصريون بتقدير التنكير أو يكون هذا الكلام مشبهاً بالشذوذ^(٦).

عَمَلٌ إِنْ كَثُرَ، لَأَنَّ (لا) التي لنفي الجنس نقيض (إن) من حيث أنها للإثبات و(لا) للنفي. ومن شأن النقيضين^(٧) أن يستويا في الأحكام، فكان لكلّ منهما منصوب ومرفوع. لكن مرفوعها لا يتقدّم على اسمها، ولو كان ظرفاً، لأنها محمولة على (إن) في العمل، فانحطت مرتبتها عن مرتبة أصلها، وقوله:

كثيراً يجوز أن يكون وصفاً لمصدر محذوف تقديره عملاً كثيراً، هذا مذهب سيويه، وفي مثل هذا الموضع يجوز أن يكون حالاً كما^(٨) ذكره في شرح «الألفية»، ويجوز أن يكون تمييزاً. اعلم أن النحاة تارة قالوا: صفة لمصدر محذوف، وتارة منصوب على المصدرية فهما في معنى واحد، وإن كان لفظهما متغايرين، وأما إذا قيل: مصدر منصوب بفعل مضمّر يكون المراد منه هو المصدر لا غير.

(١) ليست في (ك).

(٢) سورة المطففين: ١٥ .

(٣) المسألة في «الجنى الداني» ٢٩٠ . و«المغني» ٣١٣ .

(٤) في (ك): النكرة.

(٥) ليست في (ش) واقتضاها السياق.

(٦) «الإنصاف» ٣٦٦/١ ، وفيه تفصيل الخلاف بين البصريين والكوفيين في (لا) واسمها وخبرها.

(٧) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٨) في (ك) كذا، والنقل غير موجود في مطبوعة «توضيح المقاصد والمسالك» التي يعنىها عند الإطلاق.

نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(١)، ف (إله): اسم (لا) لكن اختلف في حركته.

قال الأخفش والمازني^(٢) والمبرد وأبو عليّ الفارسي هي حركة بنائية، والاسم المبني في محلّ النصب لكونه معمولاً لـ (لا).

وقال الكوفيون، والجرمي^(٣) والزجاج: إنها حركة إعرابية، ونُسب هذا القول إلى سيويه، وخبرها محذوف، وهو موجود لأنّ خبر (لا) التي لنفي الجنس يُحذف كثيراً إذا كان الخبر عاماً.

وينو تميم لا يلفظونه إلاّ أن يكون ظرفاً، وعلى / تقدير وجوده يحملون على [٦١/ب] الصّفة، كذا قالوا وقال الأندلسي: والحقّ أنّ بني تميم يحذفونه وجوباً أو دلّ عليه قرينة، وإلاّ فلا يحذف رأساً.

و(إلاّ الله) مرفوع على أنّه بدل من محلّ إله، وهو الرفع بالابتدائية^(٤) على القاعدة الممهّدة. وهي: إن تعذرّ البدل عن لفظ المستثنى منه أُبدِلَ عن الموضع، وذكر في بعض شروح ذلك المتن. وذهب قوم إلى أنّ (لا) لا يعمل في إله، وهو وحده في محلّ الرفع، فحيثُ يجوز أن يكون بدلاً من محلّ القريب.

وعمل ليس لمشابتها في النفي والدخول على المبتدأ والخبر. قليلاً، إعرابه كإعراب كثيراً. وعبارة «الكافية» و «اللبّ»: وعمل (لا)^(٥) شاذ فيلزم إمّا توجيه القليل بالشاذ، أو بالعكس، لأنّ الشاذ ما يكون على خلاف القياس، وإن كان استعماله كثيراً، والقليل^(٦) ما لا يكون على خلاف القياس، وإن كان استعماله قليلاً، كذا في الجار بردي، وما وقع في بعض كتب العربية شاذّ نادر، يوهّم أنهما متّحداً وليس كذلك، بل مراد^(٧) أنّه شاذّ مع قلّته، لأنّ الشاذّ والنادر

(١) في سورة الصافات: ٣٥ . وسورة محمد: ١٩ .

(٢) المازني: بكر بن محمد بن بقية أبو عثمان المازني، له «التصريف والدياج» ت ٢٤٧هـ على الأرجح ترجمته في «طبقات الزبيدي»: (٥٧)، و«الفهرست» للتديم (٦٢) و«معجم الأدباء» لياقوت (١٠٧/٧). و«البلغة» للفيروزآبادي: (٧١).

(٣) صالح بن إسحاق الجرّمي، إمام في النحو له مصنفات مذكورة في كتب النحو. ت ٢٢٥هـ ترجمته في «الفهرست»: ٦٢ و«معجم الأدباء» ٥/١٢ و «البلغة»: ١١٣.

(٤) في (ك): بالابتداء

(٥) «الكافية»: ١١٢/١

(٦) في (ك): التقليل

(٧) في (ك): المراد

واحد هذا، أي: عمل لاعلى مذهب الحجازيين وأما عند بني تميم لا يعمل (ما) و (لا) اللذان بمعنى ليس^(١).

وزعم بعض النحويين أن (لا) أجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصة، وقال بعضهم: لم يُسمع النصب، وخبره ملفوظاً، واستدل المصنف على رفع اسمها، ونصب خبرها بقول الشاعر. وقال كقوله:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا^(٢)

[الطويل]

قوله: تَعَزَّ أَمْرٌ مِنْ تَعَزَّى يَتَعَزَّى: انتمى وانتسب بنسبتك^(٣)، والفاء في فلا للتعقيب مع الربط لشرط محذوف، وشيء في محل الرفع بـ(لا)، وباقياً بالنصب: خبر لا، وعلى الأرض: متعلق به، إذ يجوز تقديم المفعول على العامل في اسم الفاعل والمفعول، كما في الفعل دون الصفة المشبهة والمصدر إن^(٤) لم يكونا نائين عن الفعل، وأفعل التفضيل على الخلاف، ويجوز تقديم مفعول أسماء الأفعال خلافاً للكسائي، فإنه أجاز فيه مايجوز في الفعل من التقديم والتأخير. ونقل بعض النحاة هذا الخلاف عن الكوفيين.

والنَّاهِيَةُ: بالرفع عطف على النَّافِيَةِ، هذا أحد أوجهها، ولو قال: والطلبية كما وقع في «الارتشاف»^(٥) لكان أحسن ليشمل ل (لا) النَّاهِيَةِ والتي للدعاء.

تجزم المضارع، زعم صاحب «التسهيل» أن (لا) التي تجزم المضارع هي (لا) التي لنفي الجنس، والجزم في الفعل بلام الأمر مضمرة قبلها، فحذفت لكرهية اجتماعهما في اللفظ.

وزعم بعض النحاة أن أصلها لام الأمر زيدت عليها ألف، فانفتحت^(٦) لأجلها، والحق أنها أصلية، والجزم في الفعل بها.

اعلم أن الفصل بينها وبين معمولها لايجوز إلا بفعل^(٧) نحو: لااليوم تأكل طعاماً.

(١) في «ارتشاف الضرب» لأبي حيان: ١١٠/٢. وفي «المقرب» لابن عصفور: ١١٢ (فبنو تميم راعوا الشبه العام فلم يعملوها، وأهل الحجاز ونجد راعوا الشبه الخاص فأعملوها عمل ليس بشروط)

(٢) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد «المغني» ٣١٥ و «ابن عقيل» ٢٦٥/١ وعجزه: (ولا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا). والْوَزَرُ: الملجأ

(٣) قلت: ويمكن أن يكون تعز بمعنى: تسل وتصبّر، فلا شيء خالداً، ولا ملجأ يمكن أن يقيك من قضاء الله (٤) في (ك): إذا

(٥) «ارتشاف الضرب» ٥٤٤/٢

(٦) في (ش): فإن فتحت، وأثبت ما في (ك)

(٧) في (ك): بفصيل

وقيل: لا يجوز مطلقاً إلا لضرورة، ويجوز حذف الفعل بعد لا الطلية / إذا دل [٦٢/ب] عليه دليل كقولك: اضرب زيدا إن ساء وإلا فلا تضرب، لكن يحتاج ذلك إلى السماع، وإنما قال^(١) تجزم المضارع ليشمل^(٢) نهي المخاطب نحو: ﴿لَا تَمْنُنْ تَسْكَثِرُ﴾^(٣) أي: لا تمنن بعبادتك مستكثراً بها، والغائب^(٤) نحو: ﴿فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ﴾^(٥) والزائدة، وهي التي دخولها في الكلام كخروجها بالنسبة إلى النفي، لأنها لا فائدة فيها أصلاً، لأنها تفيد توكيداً ولا يعدّ عبثاً.

لا يجوز ذلك في مثل كلام الفصحاء، لاسيما كلام الباري سبحانه، فتزاد قليلاً قبل أقسم، ومع واو العاطفة بعد النفي لفظاً نحو: ماجاءني زيد ولا عمرو أو هو معنى نحو: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٦)، وبعد أن المصدرية نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تَسْجُدَ﴾^(٧) كما: أي جاء أن تسجد بدون (لا) في موضع آخر من القرآن، وشذت زيادتها مع المضاف، وبعد من والباء واللام، وتجيء (لا) أيضاً للعطف لكن المصنف^(٨) لم يذكرها، إما بناءً على أنها داخلية في النافية أو لقلة استعمالها.

- ما يأتي على أربعة أوجه -

النوع^(٩) الرابع: ما يأتي على أربعة أوجه، وهو أربعة. الضمير عائد إلى ما، فتذكيره بحسب الظاهر.

لولا

أحدها: أي ماجاء على أربعة أوجه، فتأنيث الضمير باعتبار كون (ما) عبارة عن الكلمة. لولا^(١٠).

(١) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك)

(٢) في (ك) ليشتمل

(٣) سورة المدثر: ٦

(٤) في (ش): الغائبة، وما أثبتته من (ك) وهو ما يتماشى مع السياق

(٥) سورة الإسراء: ٣٣

(٦) سورة الفاتحة: ٦ - ٧

(٧) سورة الأعراف: ١٢

(٨) بل ذكرها، وذكر شروطها في «المغني»: ٣١٨، وربما كان عدم إيرادها في «الإعراب عن قواعد الإعراب» لكونها نبذة في الإعراب وليست مطوّلاً، والمقام لا يحتمل الإسهاب والاستيعاب، وقد جاء مثل هذا في أكثر من موضع في الكتاب، حيث يشير الشارح إلى أن المصنف (ابن هشام) قد أهمل هذا أو ذاك، بينما يكون قد أورد ذلك في «المغني».

وجاء ذكرها في «الجنى الداني»: ٢٩٤

(٩) ليست في (ك)

(١٠) في «الجنى الداني»: ٥٩٧ و «المغني»: ٣٥٩

اعلم أنّ لولا مركبة من (لو) و (لا)، ولوقيل: والتركيب يمتنع بها الشيء لامتناع غيره، ولا للنفي. والامتناع نفي في المعنى، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً فمن هنا صار معنى لولا هذه يمتنع بها الشيء لوجود / غيره، كما في: لولا عليّ لهلك عمرو، وليست هذه [أ/٦٣] هي التي للتخصيص لاختلاف معنى البابين، لأنها إذا كانت للتخصيص، تكون لارتباط الجملتين على معنى أنّ الثانية، امتنع مضمونها [لحصول] مضمون الأوّل.

فيقال فيها هي أي في لولا تارة حرف يقتضي، الجملة الفعلية: صفة حرف امتنع^(١) جوابه لوجود شرطه، الضميران راجع إلى الحرف من غير تأويل. هذا موافق لما وُجد في أكثر كتب النحو، وأمّا ما ذكر في «التسهيل»^(٢): امتناع جوابه لوجوب شرطه، فيكون مقابلاً لـ(لولا) الامتناعية بخلاف الأوّل، فإنه يعمّ.

وتختص لولا هذه^(٣) بالجملة الاسمية المحذوفة الخبر، هذا الاختصاص، وكونها محذوفة الخبر على رأي من يقول: إنّ الاسم الواقع بعد^(٤) لولا مرفوع بالابتداء كما مذهب البصريين. وأمّا على [قول من]^(٥) قال: إنّ مرفوع بنفس لولا، وهو مذهب الفراء.

وفاعل فعل محذوف كما قال الكسائي، فليس^(٦) كما ذكرنا، لأنها على كلا القولين لا تدخل على المبتدأ غالباً، أي أكثرياً. هذا قيد لكونها محذوفة الخبر لالتخصيصها بالجملة الاسمية، لأن دخولها على الجملة الاسمية واجب^(٧) عند البصريين. وظاهر هذا القول يدلّ على أنّ مختار المصنّف مذهب الرّماني^(٨)، والشجري^(٩)، والشّلوليين، لأنّ عندهم لم^(١٠) يجب حذف الخبر مطلقاً، بل يجوز إظهاره إذا كان الخبر خاصّاً، لأن سبب امتناع الثاني إن كان وجوداً للأوّل فحسب، فالحذف لازم، وإن كان أمراً خاصّاً صفة للأوّل زائدة / على وجوده، [ب/٦٣]

(١) في (ك): امتناع

(٢) «التسهيل»: ٢٤٤ . تدلّ على امتناع لوجوب

(٣) ليست في (ش)

(٤) بسط رأي البصريين والكوفيين في مسألة الاسم بعد (لولا) في «الإنصاف»: ٧٠/١

(٥) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٦) في (ك): فليس الأمر كما ذكرنا

(٧) (ك): لولا تختص بالجملة الاسمية وكلاهما صحيح

(٨) الرّماني: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرّماني، إمام في العربية، معتزلي، صنّف مؤلفات جيدة. ت ٣٨٤هـ ترجمته في «البلغة» ١٥٤ و «بغية الوعاة» ١٨٠/٢: «معاني الحروف» ١٢٣

(٩) الشجري: هبة الله بن علي بن محمد أبو السّعادات ابن الشجري، علم في العربية واللغة والشعر. له تصانيف منها «شرح اللمع» ت ٥٤٢هـ ترجمته في «البلغة»: ٢٣٥ و «بغية الوعاة» ٣٢٤/٢

(١٠) في (ك): لا

فلا بدّ من إثبات الخبر نحو: لولا زيد يدفع عدوّه لأهلكه، بخلاف سائر النحاة. فإن خبر لولا عندهم يحذف مطلقاً لدالاتها على الخبر مع قيام جوابها موضعه، ولو ظهر ليؤوّل بأن يجعل الأمر الخاصّ حالاً، وعامله الخبر المحذوف، أي لولا زيد موجود دافعاً عدوّه لأهلكه. والحقّ أنّ نظراً للأوّل أدقّ، لأنّ هذا التقدير زائدة على قدر الضرورة، و[لمجيء] (١) ما يتعين أن يكون خبراً بعد لولا، كقوله عليه السّلام:

«لولا قومك حديثٌ عهدهم، لأسست البيتَ على قواعد إبراهيم» (٢)

وقال أبو البقاء: هذا أي كون الخبر محذوفاً إذا لم تقع بعدها إنّ، فإن وقعت أظهر الخبر ليس كما في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ (٣)

نعم لوقيل: مراد المصنف من قوله: غالباً، أن يقال: عند الأكثر لكان مذهبه مذهب الجمهور، كان غالباً قديماً لـ (الكلّ) لكن لا يكون حقّ العبارة هكذا فليتملّ.

نحو: لولا زيد لأكرمته. يعني وجود زيد يمنع إكرامي منك، فلولا هذه تحتاج إلى جواب بـ اللام، ولا يجوز حذفها من جوابها، لكن قد تحذف مع الجواب، وإنّما لزم دخولها في جوابها لأنها غير عاملة بمنزلة (لو) فدخلت تأكيداً للرّبط.

وتارة حرف تحضيض أي: تحريض، يقال (٤): حضّه أي: حرّضه (٥) كذا في الجوهر (٦). وعرض، بعد أحد (٧) الوجوه الأربعة، وإنّما لم يقل تارة كما في السّابق واللاحق إما لاشتراكهما في الاختصاص بالمستقبل / أو للإشعار إلى قلة كونها للعرض. أي طلب بإزعاج أي: [أ/٦٤] بعنف أو طلب برفق، وهذا ضدّ العنف، يقال: رَفَقَ بضمّ العين يَرْفُقُ بفتحها، وحكى أبو زيد (٨): رفقته، وأرفقته بمعنى كذا في «الصّحاح» (٩).

(١) في (ش): مايجيء، وأثبت ما في (ك)

(٢) رواه البخاري رقم: (١٥٠٩) في الحج، باب فضل مكّة وبنائها، من حديث عائشة - رضي الله عنها - ورواه مسلم أيضاً رقم (٤٠١) - (١٣٣٣) في الحج، باب نقض الكعبة وبنائها، ولفظه في البخاري: «يا عائشة! لولا أن قومك حديث عهدٍ بجاهلية لأمرت بالبيت فهديم، فأدخلت فيه ما أخرج منه والزقته بالأرض..» إلى آخر الحديث.

(٣) سورة الصافات ١٤٣

(٤) ليست في (ك)

(٥) «الصّحاح» حضض

(٦) في (ك): «الصّحاح» وكلاهما صحيح

(٧) في (ك): إحدى

(٨) أبو زيد: سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير أبو زيد الأنصاري، إمام في النّحو واللغة والأدب، غلبت عليه النواذر له تصانيف كثيرة مذكورة في كتب التراجم واللغة. ت ٢١٥ هـ على الأرجح. ترجمته في «البلغة»: ١٠٣ و«بغية

الوعاء» ٥٨٢/١

(٩) «الصّحاح»: رفق. (رفقت به وأرفقته بمعنى)

قوله: أي طلب بإزعاج، تفسير لـ (لولا) التحضيضية.

وقوله: أو برفق، تفسير لـ (لولا) التي للعرض.

فإذا علمت ما [تلونا عليك] ^(١) عرفت أن قوله: وعرض ليس عطف تفسير لتحضيض بل بيان أحد أوجهها كما قلنا.

فلولا هذه إذا دخلت على المستقبل يكون للتحضيض، وإذا دخلت على الماضي ولا تكون للتنديم والتوبيخ بل للعرض، فيكون الماضي في حكم الاستقبال ^(٢). نصّ عليه الشيخ الرضي.

وقال بعض النحاة: إذا لم يكن في الماضي للتوبيخ، يكون للاستفهام أو للتحضيض أو للعرض، لكن الأكثر على ما قاله الشيخ الرضي ^(٣).

فتختص. يقال خُصَّت بالشيء خصوصاً وخصُوصية، بفتح الخاء المعجمة والضم، لكن الأول أفصح، أي تختص لولا التي للتحضيض والعرض بالمضارع إذا كانت للتحضيض، أو ماهو في تأويل المضارع إذا كانت للعرض.

نحو: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾ ^(٤)، مثال التحضيض.

و: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ ^(٥) [مثال] ^(٦) للعرض، فتمّ اللف والنشر على الترتيب الذي وجهنا، فلو لم يكن مراد المصنف على ما قلنا لكان مخالفاً لجمهور النحاة وأهل المعاني ولشوش ^(٧) الأمر في عدّها ممّا جاء على أربعة أوجه، وجوز بعض النحاة دخول لولا هذه / الجملة الأسمية نحو: لولا زيد قائم. [٦٤/ب]

وتارة حرف توبيخ أي: تهديد، فتختص بالماضي لفظاً ومعنى نحو: ﴿قُلْ لَوْلَا نَصَرَهُمْ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَاناً آلِهَةً﴾ ^(٨) أي: هلاًّ منهم من الهلاك آلهتهم الذين يتقربون بهم إلى الله حيث قالوا: شفّعنا عند الله ^(٩)، وقيل: الإبهام لتحقير القول، ويرشدك إليه ^(١٠) أحد

(١) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٢) «الكافية»: ٣٨٧/٢

(٣) ليست في (ك)

(٤) سورة النمل: ٤٦

(٥) سورة المنافقون: ١٠

(٦) زيادة من (ك)

(٧) في (ك): شوش

(٨) سورة الأحقاف: ٢٨

(٩) نصب شفّعنا، على النداء

(١٠) ليست في (ك)

قوله في صدد الردّ. وقال الهروي^(١): قد يكون للاستفهام^(٢). نحو: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾^(٣). أي: هلا^(٤) أَخَّرْتَنِي.

و ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مَلَكٌ﴾^(٥). أي: هلا^(٦) أَنْزَلَ إِلَيْكَ مَلَكٌ كما رأى أكثر المفسرين. قال الهروي بفتح الهاء والراء المهملة: والظاهر: الواو إما زائدة لتأكيد اللصوق^(٧) بين القول ومقوله، أو ابتدائية، أنها في الأول أي في: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ للعرض، وفي الثاني أي في: ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مَلَكٌ﴾ للتحضيض

ف (لولا) لاتكون للاستفهام عنده.

وزاد الهروي معنى آخر، وهو أن تكون نافية بمعنى لم^(٨). هذا التعبير موافق لما وقع في «التسهيل» حيث قال: وقد يلي الفعل (لولا) غير مفهمة تحضيضاً فتؤول بلولم^(٩). انتهى وما وقع في «الارتشاف» وقد تكون (لولا) نافية بمعنى (ما). قال شارح «الألفية»^(١٠):

ف (لولا) هذه ليست بمركبة بل (لو) على حالها، و(لا) نافية للماضي^(١١).

وجعل الهروي منه كونها نافية ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ﴾^(١٢) وجملة ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ﴾ مفعول لجعل. وقوله: أي لم يكن قرية آمنت. تفسير لكونها / بمعنى النفي، [أ/٦٥] وقوله: والظاهر أن المراد فهلاً ردّ لما قال الهروي، وهو أي: كونها بمعنى هلاً قول الأخفش

(١) الهروي: علي بن محمد أبو الحسن الهروي، صاحب «الأزهيّة في علم الحروف» عالم بالنحو والأدب ت ٤١٥ هـ على الأرجح. ترجمته في «بغية الوعاة» ٢٠٥/٢، ودراسة الأستاذ عبد المعين الملوحي محقق كتاب الأزهيّة

(٢) «الأزهيّة في علم الحروف»: ١٦٦

(٣) سورة المناقون: ١٠

(٤) في (ش): هل، ومأثبته من (ك) يناسب العبارة

(٥) سورة الفرقان: ٧

(٦) في (ك): هل

(٧) في (ك): الصدق

(٨) «الأزهيّة في علم الحروف»: ١٦٧

(٩) «التسهيل»: ٢٤٤. وفي نسختي الشرح: (فليؤول بلو لا لم) ومأثبته من «التسهيل»، وعنه النقل

(١٠) يعني المرادي في «توضيح المقاصد والمسالك».

(١١) «توضيح المقاصد والمسالك» للمرادي: ٢٨٨/٤.

(١٢) سورة يونس: ٩٨.

والكسائي والفرّاء، ويؤيده أي كونها في هذه الآية بمعنى هلاً قراءة أبيّ وعبد الله بن مسعود^(١) لأنّ القراءة يُستدلّ ببعضها^(٢) على بعض كالروايات^(٣).

فهلاً في محلّ النصب على أنه مفعول للقراءة. ويلزم من ذلك، أي من كونها بمعنى هلاً معنى النفي الذي ذكره الهروي، فيكون على بابها من التوبيخ لاختارجه عنها، واستدلّ على صحّة مدّعه بقوله:

لأنّ اقتران التوبيخ بالفعل الماضي يُشعر بانتفاء وقوعه، أي وقوع الفعل فلا يكون النفي موضوعاً لها، بل لازماً للتوبيخ.
إنّ

قوله الثانية: مبتدأ، وإنّ^(٤) في محلّ الرفع خبره، والمكسورة بالرفع صفتها والمخففة صفة بعد صفة لها، فيقال فيها: شرطية للاستقبال سواء دخلت على الماضي نحو: إنّ أكرمتني أكرمتك، يعني: إن وقع إكرامي منك في الاستقبال، وقع مني إكرامك فيه. فلهذا قال أكثر النحاة: إن^(٥) أردت إبقاء معنى الماضي جعلت فعل الشرط لفظ كان أو على المستقبل^(٦) نحو: ﴿إِنْ تُخَفُّوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يُعَلِّمَهُ اللَّهُ﴾^(٧) بالجزم جزاء الشرط. وحكمها أن تجزم الفعلين، فعل الشرط والجواب، وهذا القول يشعر إلى تمهيد المقدمتين.

أحدهما^(٨) أنّ حقّ الشرط والجزاء أن يكونا فعلاً، وإن جاز كون الجزاء مبتدأ وخبراً. والثاني: أن يكونا مجزومين، وإن جاز الرفع إذا كان الجزاء مضارعاً عند كون الشرط ماضياً.

/ اعلم أنّ الجزاء إذا كان مضارعاً أو في تأويل، لاتدخل عليه الفاء، وأما إذا كان [٦٥/ب]

(١) ليست في (ك).

(٢) في (ش): يتبدل بعضها، ومأثبته من (ك).

(٣) لولا هنا هي التحضيضية التي صحبها التوبيخ، وكثيراً ما جاءت في القرآن للتحضيض، فهي بمعنى هلاً، وقرأ أبيّ وعبد الله: فهلاً، وكذا هو في مصحفيهما.

انظر: «البحر المحيط» ١٩٢/٥. ولم يذكرها ابن خالويه في «القراءات الشاذة» مع أنه وقف مع الآية نفسها في حكم يلي هذا الحكم.

(٤) المسألة في الجنى الداني ٢٠٧ والمغني ٣٣

(٥) في (ك): إذا وكلاهما صحيح.

(٦) في (ك): في نحو.

(٧) سورة آل عمران: ٢٩.

(٨) في (ك): أحدها.

أمراً أو نهياً أو ماضياً صريحاً أو مبتدأ أو خبراً، فلا بد من الفاء، وقد يحذف في الشذوذ وإن (إن) هذه تستعمل في مشكوك الكون، وكذلك قبيح^(١): إن احمرَّ البُسْرُ. وأمّا إذا كان محقق الوقوع، غير معلوم الوقت، فيحسن استعمالها نحو: إن مات فلان^(٢).

ونافية بالرفع عطف على (شرطية)، فتدخل على الجملة الاسمية: [نحو]^(٣) إن زيد قائم. والفعلية سواء كان الفعل مضارعاً نحو: إن يقيم زيد، أو ماضياً نحو قوله^(٤): ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى﴾^(٥) وقوله: من قال لا تكون إن نافية [إلا أن]^(٦) يكون بعدها (إلا) فمردود. ويدل عليه بقول المصنف^(٧) نحو: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾^(٨) أي: ما عندكم، ف (إن) داخلة على الجملة [الفعلية عند من قدر الفعل في الظرف، وعلى الجملة]^(٩) الاسمية عند من قدر المفرد، وأهل العالية^(١٠) يعملونها عمل ليس. قال في «المفصل»: (إن النافية لاتعمل عمل ليس عند سيوييه، وأجازه المبرد^(١١) ونقل عن^(١٢) «التسهيل»^(١٣) عكس ذلك نحو قول بعضهم: إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية، فأحد بالرفع: اسم إن، وخيراً بالنصب خبرها، هذا عند البعض. وأمّا عند أكثر النحاة، أحد: مرفوع بالابتدائية، وخير بالرفع: خبره، وإن داخلة على الجملة^(١٤) الاسمية.

وقد اجتمعا، أي: الشرط والنافية في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ زَالَتَا إِنْ أُمْسِكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ

بَعْدِهِ﴾^(١٥).

(١) في (ك): قبح.

(٢) في (ك): زيادة كذا.

(٣) استدركتها من (ك).

(٤) ليست في (ك).

(٥) سورة التوبة: ١٠٧.

(٦) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك).

(٧) في (ك): في نحو.

(٨) سورة يونس: ٦٨.

(٩) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك).

(١٠) أهل العالية: نجد، وفي ذلك خلاف.

(١١) «المفصل»: ٣٠٧: (لا يجوز إعمالها عمل ليس عند سيوييه، وأجازه المبرد).

(١٢) ليست في (ك).

(١٣) «التسهيل»: ٢٣٨.

(١٤) ليست في (ك).

(١٥) سورة فاطر: ٤١.

فإن في (ولئن) للشرط، واللام لتوطئة القسم (لفظاً وتقديراً، ولام توطئة / القسم) ^(١) [٦٦/ب] هي التي تدخل على الشرط بعد تقدم القسم لفظاً أو تقديراً تؤذن ^(٢) أنّ الجواب للقسم لا للشرط، وليست جواب القسم، وإنّما الجواب، ما يأتي بعد الشرط فإنّ قوله تعالى: ﴿ولئن زالتا﴾ ^(٣) إن أمسكهما للنفى، والجملة المنفية تسدّ مسدّ الجوابين، أعني جواب الشرط [والقسم لكنّ حكم القسم غالب على الشرط فيكون جواب القسم. لفظاً وجواب الشرط] ^(٤) معنى، كذا في «شرح المفصل» ^(٥). ومن في أحد زائدة في غير الموجب، وأحد: فاعل أمسك.

ومخففة من الثقيلة في نحو: ﴿وإن كلاً لما ليوفينهم﴾ ^(٦).

اللام الأولى لتوطئة القسم، والثاني للتأكيد، أو بالعكس. و (ما) زادت بينهما للفصل على قراءة مَنْ خَفَّفَ (لما) في قراءة من خَفَّفَ النون ^(٧) في إن، وهو ابن كثير ^(٨) ونافع ^(٩)، ولم يتعرض ^(١٠) إلى التخفيف (لما) في هذه الآية لأنّ كلاً منصوب، فعلم منه أنّ (إن) مخففة من الثقيلة، فعلى القراءتين لا يحتاج إلى الاستدلال باللام الفاصلة.

ويقال: إعمالها إعمال إنّ المشددة، (أي كإعمال إنّ المثقلة) ^(١١) في نصب الاسم ورفع الخبر كهذه القراءة، أي: قراءة التخفيف مع إعمالها، ومنعه الكوفيون.

لكنه مسموع عن العرب حكاه سيبويه والأخفش. ومن إعمالها نحو: ﴿إنّ كلّ نفسٍ لما عليها حافظ﴾ ^(١٢) على قراءة من خَفَّفَ (لما) ^(١٣).

(١) ليست في (ك).

(٢) في (ك): ليؤذن.

(٣) ليست في (ك).

(٤) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٥) «شرح المفصل» لابن يعيش ٥٧/٧، وفيه شيء من التصرف في صوغ العبارة من حيث تقدّم القسم أو الشرط، وفي الشرح تفصيلات للمسألة لم يقف عندها شيخ زاده، بل اكتفى بيفتيه.

(٦) سورة هود: ١١١.

(٧) قرأ أبو جعفر وابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم: (وإنّ كلاً لما ليوفينهم) مشدتين. وقرأ ابن كثير ونافع: وإنّ كلاً لما ليوفينهم خفيفتين. «المبسوط» ٢٤٢.

(٨) هو عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان بن هرمز الإمام، أبو معبد المكي، إمام أهل مكة في القراءة ت ١٢٠ هـ. انظر: «غاية النهاية»: (٤٤٣/١).

(٩) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، ويقال غير ذلك، إمام أهل المدينة في القراءة ت ١٦٩ هـ وفي تاريخ وفاته خلاف. انظر: «غاية النهاية»: (٣٣٤/٢).

(١٠) في (ك): المصنف.

(١١) ليست في (ك).

(١٢) سورة الطارق: ١٠.

(١٣) قرأ أبو جعفر وابن عامر وعاصم وحمزة (إنّ كلّ نفسٍ لما عليها) مشددة الميم، وقرأ الباقر (لما) خفيفة الميم. «المبسوط»: ٤٦٧.

فإن لفظة كل بضم، فيحتاج إلى الفارق، فعلى قراءة التخفيف تكون اللام فاصلة و(ما) مزيدة.

وأما [مَنْ] ^(١) شدد (لما) فهي، أي: إن، عند، أي: عند من شدد، وهو: ابن عامر وحمزة وعاصم. نافية، لأنّ لما المشددة / التي بمعنى إلا تكون بعد النفي. [٦٦/ب]

اعلم أن (إن) المخففة تُفرّق من غيرها بدخول اللام [في خبرها] ^(٢) ويلزم تلك اللام عند ابن الحاجب ^(٣)، مع الإهمال للفرق، ومع الإعمال للطرد، وعند ابن مالك منع الالتباس ^(٤). حيث لم يظهر الإعراب في أسمائها لكونها مبنياً أو مُعرّباً بإعراب تقديرى، وإنّ (إن) الشرطية لا تحتاج إلى اللام نحو: إن زيد لقائم، هذا عند البصريين. وبعض الكوفيين يقولون: إنّ (إن) في مثل هذا المثال نافية، واللام بعدها بمعنى إلا فمعناه: إن زيد لقائم، ما زيد إلا قائم، وإنّ (إن) النافية يفرّق بإلا التي للاستثناء، أو بـ (لما) المشددة التي بمعنى (إلا)، فإن لم توجد هذه الشروط يفرّق بقرينة المقام.

وزائدة بعد (ما) المصدرية نحو: ما إن جلس القاضي، وبعد لما نحو: لما إن قام زيد قمت قليلاً، وألا الاستفاحية، وماالكافة كثيراً في نحو: ما إن زيد قائم. فما نافية، وإن زائدة لتأكيد النفي.

وكافة لـ (ما) الحجازية عن العمل، وذهب بعض الكوفيين إلى جواز النصب، وحكى يعقوب ذلك، ولما كانت (ما) زائدة في بعض المواضع، و(إن) كذلك أراد أن يبين قاعدة ليُعلم أنهما إذا اجتمعتا ^(٥) أيها زائدة فقال: وحيث اجتمعت (ما) و(إن) فإن تقدّمت (ما) على (إن) فهي أي: الـ (ما) المكفوفة نافية، وإن زائدة وكافة، هذا عند أكثر النحاة، وأما عند رأي الأخفش: (إن) تأكيد لفظي ترادف لـ (ما) النافية تحامياً عن شائبة [التكرار] ^(٦) نصّ عليه في بعض حواشي «تفسير القاضي» ونقل العلامة هذا القول عن الفراء ^(٧).

(١) ليست في (ك).

(٢) في (ش) من غيرها، ومأثبته من (ك).

(٣) النصّ في «الكافية» ٣٥٨/٢ وتمامه: (ويلزمها اللام مع التخفيف سواء أُعملت أو أُهملت، أمّا مع الإهمال فللمفرق بين المخففة والنافية، وأمّا مع الإعمال فللطرد، وهو خلاف مذهب سيويه وسائر النحاة).

(٤) في (ش) مع الإثبات، ومأثبته من (ك) يناسب سياق العبارة، وهو كما في عبارة ابن مالك المثلث في «الكافية» ٣٥٨/٢.

(٥) في (ش): اجتماعاً.

(٦) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٧) في (ش) القراءة. ومأثبته من (ك).

وإن تقدّمت (إن) على (ما) فهي شرطية، أي: شرطية، ومازائدة مؤكدة نحو: ﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾^(١) أصله: إن ما، فإن حرف شرط^(٢)، وما زائدة للتأكيد، أدغمت النون في الميم بعد قلبها ميماً، ثم فُتحت لدفع الالتباس بـ (إمّا) العاطفة مكسورة في المشهور، إن حُكي عن قُطرب^(٣) فتح همزتها^(٤)، فصار إمّا.

وكذا عدّت زائدة في مثل: إنّما زيد قائم، لكن الأولى أن [لا]^(٥) تحكم بزيادتها. وتزاد أيضاً بعد إذا ومتى وآنى وأين وكيفما وإذما. إلّا على قول من قال باسميتها، وبعد بعض حروف الجارّة، وهي [الباء]^(٦) من وعن والكاف، ويجوز زيادتها بعد لام التعليل ولام الفاصلة، وبين غير ومثل ومضافهما بالندرة.

وتزاد^(٧) لتأكيد النكرة في شياعها كقولك: جئتُ لأمرٍ ما.

أنّ

والثالثة: أنّ^(٨) المفتوحة الخفيفة، وهي بفتح الهمزة وسكون النون، ثنائي الوضع فيقال فيها: حرف مصدري يؤوّل مع مدخولها بالمصدر، فلهذا وقعت مبتدأ وخبراً تنصب المضارع، وتخلصه للاستقبال، مثلاً إذا قلت: أنّ تأتني خيرٌ لك، لم تقصد إلّا إتياناً يقع في زمان الاستقبال. نصّ عليه الشيخ عبد القاهر الجرجاني^(٩) في «شرح المائة»^(١٠). في نحو: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّقَ عَنْكُمْ﴾^(١١) وبعض العرب^(١٢) / يرفع الفعل بعدها. فلهذا روي عن مجاهد رفع [٦٧/ب]

(١) سورة الأنفال: ٥٨ .

(٢) في (ك): للشرط.

(٣) قطرب: محمد بن المستير النحوي، لازم سيويه، رأى رأي المعتزلة ت ٢٠٦ هـ قال فيه الفيروزآبادي: (كان عالماً ثقة). وقال عنه السيوطي: (لم يكن ثقة، كان يكذب في اللغة). ترجمته في: «البلغة» ٢١٤ ، و«بغية الوعاة»: ٢٤٣/١ .

(٤) في (ش): فتحتها.

(٥) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك).

(٦) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك).

(٧) في (ك): وقد.

(٨) المسألة في «الجنى الداني»: ٢١٥ و«المغني»: ٤١ .

(٩) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني أبو بكر، واضع أصول البلاغة، وكان من أئمة اللغة. ومصنفاته مشتهرة سائرة. «بغية الوعاة»: ١٠٦/٢ .

(١٠) هو كتاب «العوامل المثة».

(١١) سورة النساء: ٢٨ .

(١٢) جاء في «الاقتراح»: (ومنها إهمال أن المصدرية مع المضارع حملاً على (ما) المصدرية، ١٠٦ .

(يَتِمُّ) ^(١) في قوله تعالى: ﴿أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ ^(٢).

اعلم أن (أَنْ) المصدرية تدخل على الجملة الفعلية، فتجعلها في تأويل المصدر، سواء كان الفعل مضارعاً أو ماضياً، فلهذا ذكر المصنّف مثالين ^(٣).

ونحو: أعجبنى أَنْ صُمْتُ، أي: صيامك.

وزائدة في نحو ^(٤): ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ ^(٥).

قال الجوهري: أَنْ هنا مفسّرة ^(٦)، وكذا حيث وقعت ^(٧) بعد لَمَّا، فإنّها تُحذف كثيراً بعد لَمَّا، وبين (لو) والقسم نحو: والله أَنْ لو قام زيد قمت، وقليلاً مع الكاف [نحو] ^(٨):

كَأَنَّ ظِيَّيَّةً تَعْطُو إِلَى النَّاصِرِ السَّلَامِ ^(٩). [الطويل].

على تقدير رواية الجرّ في ظيية، وأنّ هذه لاتعمل عند الجمهور خلافاً للأخفش.

واستدلّ بالسماع كقوله ^(١٠): ﴿وَمَالَنَا أَنْ لَانْقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ^(١١). وبالقياس على حروف ^(١٢) الجرّ، ولا حجة في ذلك لكونها في الآية مصدرية، ولكون الفرق بينها ^(١٣) وبين حرف الجرّ، أَنْ اختصاصه باق مع الزيادة بخلاف أَنْ، فإنّها قد وليها الاسم. ومفسّرة في نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ﴾ ^(١٤)، فجملة: أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ: تفسير الوحي، وكذا حيث وقعت بعد جملة فيها معنى القول دون حرفه، أي غير حرف القول فإن المفسّرة لاتقع بعد القول إلّا إذا كان مؤوّلاً.

(١) قرأ الجمهور: (يَتِمُّ) بالياء من (أَتَمَّ) ونصب (الرضاعة) وقرأ مجاهد وابن محيصن ورجاء: (تَتِمُّ) بالثاء من تَمُّ، ورفع (الرضاعة).

وقرىء أَنْ (تَتِمُّ) برفع الميم ونسبها النحويون إلى مجاهد، وقد جاز رفع الفعل بعد أَنْ في كلام العرب في الشعر.. والقراءة المنسوبة إلى مجاهد، وماسيله هذا، لاتبنى عليه قاعدة «البحر المحيط»: ٢١٣/٢.

(٢) سورة البقرة: ٢٣٣.

(٣) في (ك): وقال.

(٤) ليست في (ك).

(٥) سورة يوسف: ٩٦.

(٦) في (ك): ههنا. والنصّ في «الصحاح»: تُن.

(٧) في (ش): وقع، وما أثبتّه من (ك) وفي متن «الإعراب عن قواعد الإعراب»: جاءت.

(٨) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٩) من شواهد سيويه: ١٣٥/٢. و«المغني»: ٥١. وهو متنازع النسبة وصدره: ÷ ويوماً توافينا بوجه مقسّم.

(١٠) في (ك): كقوله تعالى.

(١١) سورة البقرة: ٢٤٦.

(١٢) في (ك): حرف.

(١٣) في (ش): بينهما.

(١٤) سورة المؤمنون: ٢٧.

دان يَدُون دُوناً بالضم: صار خسيساً، وبالفتح مجتمع الصحف والكتاب الذي يكتب بها أهل الجيش، والجمع دواوين، والدُّون بالضم: نقيض فوق / فيكون ظرفاً، [أ/٦٨] وبمعنى أمام ووراء وفوق ضد تحت^(١)، وبمعنى غير، وتدخل على دون: من والباء قليلاً، كذا في القاموس^(٢).

قال مولانا سعد الدين^(٣) في «شرح التلخيص»: دون في الأصل: أدنى مكاناً من الشيء. يقال: هذا دون ذلك إذا كان أخط منه قليلاً، ثم استعير للتفاوت في الأحوال والترتيب مثل: زيد دون عمرو في الشرف. ثم اتبع فيه ما استعمل في كل تجاوز حدٍّ إلى حدٍّ، وتخطي حكم إلى حكم. وقوله في الأصل: ناضر إلى كونها نقيض فوق.

ولم يقترون عطف على وقعت بخافض، وإنما قيّد^(٤) به لأنها إذا قرنت خرجت من^(٥) كونها مفسرة ستعرف^(٦)، وليس منها. أي: وليس من (أن) التفسيرية في قوله تعالى: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٧) لأنّ المتقدّم عليها، أي على أن، غير جملة، لأنه مبتدأ لا خبر معه، فتكون أن مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف، وهو ضمير الشأن، إذ لا يجوز أن تكون مصدرية، لأنها لا^(٨) تدخل على الجملة الاسمية.

قال أبو سعيد السيرافي: إن^(٩) التي تكون مفسرة تحتاج إلى ثلاثة أشياء:

أولها: أن يكون في^(١٠) الفعل الذي تفسره^(١١) معنى القول، وليس بقول.

والثاني: أنه لا يتصل به شيء من صلة الفعل الذي تفسره لأنه إذا اتصل ب شيء من صلة الفعل صار من جملة، ولم يكن تفسيراً له.

(١) ليست في (ك).

(٢) «القاموس»: دون.

(٣) في (ش): سعيد، ومأثبته من (ك). وقد مضى التعريف به، وله عليه شرح آخر اسمه «المختصر» انظر «كشف الظنون»: ٤٧٤/١.

(٤) في (ش): قيدنا.

(٥) في (ك)، عن.

(٦) أي سيأتي على تفصيلها.

(٧) سورة يونس: ١٠.

(٨) في (ش): لأنها تدخل.

(٩) ليست في (ش).

(١٠) ليست في (ك).

(١١) في (ك): يفسر.

والثالث: أن يكون ما قبلها كلاماً تاماً، وما بعدها جملة تُفسّر جملة^(١) ما قبلها.

ولا^(٢) / نحو: كتبتُ إليه بأن افعل كذا، أي لا تكون أن مفسّرة، لدخول الخافض [٦٨/ب] عليها، فيكون من جملة صلة الفعل، فلا يكون تفسيراً له، فإنّ أمّا مخففة من أن، واسمها محذوف وهو ضمير الشأن، أو مصدرية، وعلى التقديرين تكون الباء متعلقاً بكتبت، فيكون مدخوله مفعولاً غير صريح له.

وقول بعض العلماء في: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾^(٣).

ف(قول): مبتدأ، ومفعول جملة (أنها مفسّرة)، أي^(٤) في أن أَعْبُدُوا اللَّهَ مفسّرة، وخبره إن حُمِلَ على أنها مفسّرة لأمرتني دون قلت مُنِعَ: مبني للمفعول جزاء الشرط. منه الضمير راجع إلى مصدر فعل الشرط، أي من هذا الحمل لأنّه لا يصح.

يقلل المنع: أن يكون أن^(٥) اعبدوا الله ربي وربكم مقولاً، خبر كان، الله تعالى، لأنّ الأمر مسند إليه، فلا يصح أن يقول: أن^(٦) اعبدوا الله ربي وربكم وهو ظاهر. أو على أنّها مفسّرة لقلت اي: وإن حمل على أنّها مفسّرة لقلت فجملة.

فحروف القول جزاء الشرط، وإنّما دخل عليه الفاء لكونه جملة اسمية، تأباه لما عرفت أن أن لا تكون مفسّرة بعد القول، على أنه يجوز أن يحكى^(٧) القول من غير أن يتوسط بينهما حرف التفسير، بأن يقول: ما قلت^(٨) إلا اعبدوا الله ربي وربكم، وإنّما قال: تأباه^(٩) إشارة إلى أنه يجوز بالتأويل، وجوّزه أي جوّز كونها مفسّرة الزمخشري إن أوّل قلت بأمرت. فكان المعنى: ما أمرت لهم إلا ما أمرتني^(١٠) به أن اعبدوا الله / فتكون أن مفسّرة لعدم وقوعها [٦٩/أ] في الحقيقة بعد القول؟ وجوّز مصدريتها، أي جوّز الزمخشري في هذه الآية كونها:

(١) ليست في (ك).

(٢) ليست في (ك).

(٣) سورة المائدة: ١١٧

(٤) في (ك): أي أن

(٥) ليست في (ك)

(٦) ليست في (ك)

(٧) في (ش): يمكن

(٨) في (ك): ما قلت له إلا

(٩) في (ك): يابان

(١٠) ليست في (ك)

حرفاً^(١) مصدرياً، على أن المصدرية^(٢) وهي العبادة التي هي حاصلة، أن اعبدوا الله: عطف، بيان للهاء في به لا بدل لأن تقدير إسقاط الضمير يجعله مبدلاً منه يخلي الصلة، وهي جملة أمرتي، من ضمير^(٣)، لأن المبدل منه في حكم السقوط لأنه غير مقصود، وذلك لا يجوز. والصواب العكس، أي عكس ما قال^(٤) الزمخشري، وهو تصوير البدليه وتضعيف البيانية، لأن البيان كالصفة فلا يتبع الضمير.

هذا اختيار ابن مالك، لكن الحق أن الضمير الغائب غير ضمير الشأن يُعطف عليه بيان^(٥)، نصّ عليه شارح اللبّ.

والعائد المقدّر (يجوز حذفه)^(٦)، هذا جواب عما قال^(٧) الزمخشري، وهي إخلاء الصلة عن الضمير. موجود لا معدوم، فلا يلزم بقاء^(٨) الصلة بلا ضمير، ولهذا جوّز البيضاوي الوجهين حيث قال: أن اعبد الله: عطف بيان للضمير في به، أو بدل منه انتهى^(٩) وفي تفسير^(١٠) المصنف قصور لا يخفى على ذي مُسكة، لأن النّحاة فسّروا المحذوف بقولهم: هو الذي يقدره^(١١) وجوده، بل الوجه أن يقال: ليس المراد من كون المبدل منه مقصوداً إهداره وإخراجه بالكلية، بل إيذان منهم باستقلال البدل بنفسه فلا يكون في حكم السقوط حتى^(١٢) يلزم إخلاء الصلة عن الضمير.

ولا يصحّ أن / تبدل أن مع ما يتصل به إذا كانت مصدرية من (ما) في أمرتي لأن العبادة التي هي حاصل أن اعبدوا الله.

لا يعمل فيها فعل القول، لأن معمول القول لا يكون إلا جملة، وإضافة الفعل إلى القول بيانية يدلّ عليه قوله: وهو قلت.

(١) ليست في (ك)

(٢) في متن «الإعراب عن قواعد الإعراب»: المصدر

(٣) في «المتن»: من عائد، والنقل عن «الكشاف» ٦٥٧/١

(٤) في (ش): قاله

(٥) في (ش): بياها، ومأثبته من (ك)

(٦) في (ك): حذفه موجود

(٧) في (ك): قاله

(٨) في (ك): إبقاء

(٩) «أنوار التنزيل» للبيضاوي، مع حاشية شيخ زاده ١٤٧/٢

(١٠) في (ك): تعبير

(١١) ليست في (ك)

(١٢) في (ك): حكم في السقوط حتى لا

هذا على رأي مَنْ قال: إِنَّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه لا غير، وأما على^(١) من جَوَز في عامل البدل كونه من جنس عامل المبدل منه، فلا محذور لجواز أن يكون العامل في العبادة هو أمر الذي من جنس القول.

نعم إعلام المقدّر، وتصديق لما في النفس، وهو هل يجوز كونها بدلاً فصّدقه قال: نعم يجوز، إن أُوِّلَ قُلْتُ بأمرتُ لزوال المحذور وهو أَنَّ العبادة لا تصح^(٢) أن تكون معمولاً للقول. ولا يمتنع في: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي^(٣)﴾ أن تكون مفسّرة، وجملة أن يكون مفسّرة، فاعل يمنع.

مثلها، أي مثل هذه الآية أن تكون أن مفسّرة، فمثل مبتدأ، وخبره: في ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْقُلُوكَ^(٤)﴾ وإنما أوردناها مع أَنَّ الكلام تقدّم^(٥) فيها إعلاماً على أَنَّ المانع يمنع كونها^(٦) مفسّرة في هذه الآية أيضاً، فقال: خلافاً لمن منع ذلك، أي كونها مفسّرة.

والمانع هو الرازي حيث قال: فالوحي هنا^(٧) الإلهام بالاتفاق، وليس في الإلهام معنى القول، وإنما هي مصدرية^(٨) [وذكر أبو البقاء أنها مصدرية]^(٩) في الآيتين وتعليل مدّعه، وهو أن تكون أن مفسّرة في الآيتين بقوله:

لأنَّ / الإلهام في معنى القول إشعار بأنَّ إنكاره في مثابة إنكاره^(١٠) البديهي، لأنَّ [أ/٧٠] المشاجرة بين^(١١) الخصمين لا تكون إلّا في كون الإلهام بمعنى القول. ومخففة من الثقيلة.

(١) في (ك): وأما على رأي جَوَزَه

(٢) في (ك): يصلح

(٣) سورة النحل: ٦٨

(٤) سورة المؤمنون: ٢٧

(٥) في (ك): تقوم

(٦) في (ك) كونها أن

(٧) في (ك): ههنا

(٨) عبارة «المغني»: ٤٨

(٩) ليست في (ك)

(١٠) في (ش): مثابه إنكاره

(١١) في (ش): من

اعلم أن (أن) تعمل في ضمير الشأن^(١) المقدّر على سبيل الوجوب، وشذّ في غيره، وإن حكى بعض أهل اللغة في الضمير سعة مطلقاً، وجوّز بعض شيوخ^(٢) المغاربة إعمالها من المظهر مطلقاً من غير ضعف، وبعضهم في الشعر على ضعف ضرورة.

وعند سيويه يجوز أن يكون ملغى^(٣) لفظاً أو تقديرًا، فتكون حرفاً مصدرياً لاتعمل بشيء. في نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾^(٤)، فإن هنا مخففة، واسمها ضمير الشأن محذوفاً، وإنما قلنا مخففة لأنها للتحقيق^(٥)، فيناسب العلم، بخلاف (أن) المصدرية فإنها للطمع والرجاء، ومن هنا يعلم أن (أن)^(٦) كلما وقعت بعد العلم تكون مخففة، وبعد الظن يحتمل^(٧) الوجهين، ولهذا قيد

﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً﴾^(٨) بقوله في قراءة الرفع^(٩)، لأنّ الحساب يجوز أن يكون بمعنى العلم، فتكون أن مخففة، وبمعنى الشك والظن، فتكون^(١٠) مصدرية.

وكذا أي: تكون أن مخففة كما في علم أن سيكون، حيث وقعت بعد علم أو ظنّ نزل منزلة العلم.

والحاصل أن (أن) إذا وقعت بعد ظنّ تستعمل في معنى العلم تكون مخففة جزماً^(١١) وإذا وقعت بعد ظنّ تستعمل في معناه الحقيقي.

يجوز الوجهان لأنّ الظنّ باعتبار [رحجان الفعل شابه العلم وباعتبار]^(١٢) احتمال النقيض كان مخالفاً / للعلم. فالحق:

سائر الأفعال التي تقع^(١٣) بعدها مصدرية.

(١) في (ك): شأن

(٢) في (ش): شروح، ومأثبه من (ك)

(٣) ليست في (ش)

(٤) سورة المزمل: ٢٠

(٥) في (ك): للتخفيف

(٦) ليست في (ش)

(٧) في (ش): محتمل

(٨) سورة المائدة: ٧١

(٩) قرأ أبو جعفر ونافع وابن كثير وابن عامر وعاصم (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً) بالنصب وقرأ أبو عمرو وحمة والكسائي ويعقوب وخلف (أَلَّا تَكُونَ) بالرفع «المبسوط» ١٨٧

(١٠) في (ك): فتكون أن مصدرية

(١١) في (ش): خبرها، ومأثبه من (ك)

(١٢) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(١٣) في (ك): تقع أن بعدها

اعلم أن (أن) المخففة تدخل على الجمل الاسمية نحو:

[البسيط] أن هالك كل من يخفى [ويتعل]^(١)

وعلى الجملة الفعلية الشرطية كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّوِ اسْتَقَامُوا﴾^(٢).

وعلى الفعل غير المتصرف نحو: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(٣).

ولا يحتاج إلى الفارق لأن (أن) المصدرية لا تدخل عليها، وتدخل على الفعل المتصرف، فيلزمها [السين]^(٤) نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ أو سوف كقول الشاعر:

واعلم - فعلم المرء ينفعه - أن سوف يأتي كل ما قدرا^(٥) [السريع]

أو قد نحو: ﴿لَيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَاتِ رَبِّهِمْ﴾^(٦) ولزوم هذه الأمور الثلاثة للفرق^(٧) بين المخففة والمصدرية، وليكون عوضاً من النون المحذوفة.

أو حرف النفي نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يُرْجِعَ إِلَيْهِمْ﴾^(٨)

وليس لزوم حرف النفي إلا ليكون عوضاً عن النون، فإنه لا يجيء لمجرد الفرق، لأنه يجتمع مع كل واحد منهما فالفارق بينهما إما [من]^(٩) حيث المعنى، لأنه عنى به الاستقبال، فهي المخففة، وإلا فهي المصدرية، وإما من حيث اللفظ، لأنه إن كان الفعل المنفي منصوباً فهي المصدرية، وإلا فهي المخففة.

(١) ما بين حاصرتين ليس في نسختي الشرح، وهو جزء من بيت شعري للأعشى، وقد ورد الشاهد في «رصف المباني» للمالقي: ١١٥.

في قتيبة كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يخفى ويتعل.
وهذه الرواية ملففة بين بيتين في رواية الديوان، والشاهد في الديوان كإيلي: ١٠٩
إما ترينا حفاة لا نعال لنا إنا كذلك مانخى ونتعل

(٢) سورة الجن: ١٦

(٣) سورة النجم: ٣٩

(٤) ليست في (ك)

(٥) البيت من شواهد المغني: ٥٢٠ من السريع والعروض الثانية مخبولة مكشوفة، ووزنها: فعلن، ولها ضرب واحد مثلها وبيته:

النشر منك والوجوه دنا نير وأطراف الأكف عنم الوافي: ١٢٨
وفي شواهد ابن عقيل: ٣٢٤، عده محمد محيي الدين عبد الحميد من (الكامل) وذلك جائز أيضاً، إذ يجوز في كل متفاعلين أن تسكن تاءه فيبقى فعلن. الوافي: ٨١ - ٧٨

(٦) سورة الجن: ٢٨

(٧) في (ك): للفرق

(٨) سورة طه: ٨٩

(٩) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

كذا ذكر في بعض شروح^(١) الكافية

لكن الحق عندي أن يكون الفرق بمعونة المقام، لأن ما ذكره من الفرق المعنوي ليس بفرق لما^(٢) عرفت فيما سبق، أن (أن) المصدرية إذا دخلت على المضارع تخلصه للاستقبال. وكذا الفرق اللفظي، لأن الإعجام يترك كثيراً^(٣)، والسماع غير/ممكن في الجميع. [أ/٧١]

«مَنْ»

والرابعة (مَنْ)^(٤) فتكون شرطية تجزم الفعلين، في نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾^(٥) مَنْ: حرف شرط، فيعمل: فعل الشرط، ويُجْزَ بِهِ: جزاء الشرط، وهما مجزومان بِمَنْ. اعلم أن (مَنْ) في المجازاة لاتكون إلا مبتدأ غير واقع عليها العامل، إلا أن يكون العامل حرف جرّ في صلة حرف الشرط، أو اسماً مضافاً قد عمل فيه حرف الشرط، أو مبتدأ مضافاً، فإن وقع عليها^(٦) العامل قبلها من غير ما ذكرنا، بطلت المجازاة، وصارت بمعنى الذي.

وتكون موصولة، وهي اسم بالاتفاق، وتختص بأولي العلم^(٧) غالباً، وقد تستعمل في غيره^(٨) كما في قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾^(٩)، فيكون بلفظ واحد في المفرد والمثنى والمجموع^(١٠)، والمذكر والمؤنث، وذكر لفظه^(١١)، والحمل عليه كثير، وقد يُحمل على المعنى. في نحو: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ﴾^(١٢)! فَمَنْ: موصول^(١٣)، والجملة الفعلية وهي: (يقول) صلة، والعائد الضمير المستتر.

(١) في (ك): شراح

(٢) في (ك): كما

(٣) في (ش): متروك أكثر

(٤) «المغني»: ٤٣١

(٥) سورة النساء: ١٢٣

(٦) ليست في (ك)

(٧) يعني: العقل

(٨) في (ك): غيرها

(٩) سورة التور: ٤٥

(١٠) ليست في (ش)

(١١) في (ك): لفظ مذكر

(١٢) سورة البقرة: ٨

(١٣) في (ك): موصولة

وتكون استفهامية، فيطلب بها العارض المشخص لذي العلم هذا هو المشهور، وقال صاحب «المفتاح» للسؤال عن الجنس مَنْ، أي ذوي العلم^(١) في نحو: ﴿مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا؟﴾^(٢)

وَمَنْ هنا^(٣) استفهامية على تقدير قراءة (بَعَثْنَا) فعلاً، وأما إذا قرئ مصدراً فتكون (مِنْ) جارة^(٤).

ونكرة موصوفة بصفة تليها^(٥) في نحو: مررت بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ، فمن موصوفة، ومعجب بالكسر: صفتها، ويجوز رفعه على تقدير: هو معجب، والجملة / صفة مَنْ و(لك): [٧١/ب] متعلق بمعجب أو^(٦) بإنسان تفسيراً بمن الذي كني عن الإنسان ولما كانت مَنْ نكرة فسرت^(٧) بالنكرة، وأجاز^(٨) أبو علي الفارسي والفرّاء؛ أن تقع نكرة تامة، أي لا تحتاج إلى صلة قيد، فسره^(٩) بكونها نكرة لأنَّ (مَنْ) التامة معرفة إلا في فعل التعجب، فإنها نكرة فيه، وأما (مَنْ) التامة فمعرفة وحمل أبو علي عليه، أي على كونها نكرة تامة قوله، أي: قول الشاعر:

وَنِعَمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ^(١٠)

فَمَنْ فاعل نعم، وهو مخصوص له، أي نعم شخصاً هو.

هذا التفسير على رأي أبي علي، وأما عند^(١١) سيويه تقديره: نعم الشخص شخصاً هو^(١٢)، وإنما فسّرنا بذلك لأنَّ فاعل نِعَمَ إمّا معرف بلام العهد أو الجنس، على اختلاف القولين أو

(١) ماين قوسين سقط من «ك» والنقل من «مفتاح العلوم»: ٣١١ «وَأَمَّا مَنْ فَلِلسُّؤَالِ عَنِ الْجِنْسِ مِنْ ذَوِي الْعِلْمِ» وصاحبه هو: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، أبو يعقوب السكاكي الخوارزمي، إمام في النحو والتصريف والمعاني والبيان. ت ٦٢٦ هـ من أهم كتبه «مفتاح العلوم» نقل عنه أبوحيان في «الارتشاف» في أكثر من موضع. ترجمته في «مفتاح السعادة» ١٨٨/١. و«بغية الوعاة» ٣٦٤/٢. و«الأعلام» ٢٢٢/٨.

(٢) سورة يس: ٥٢

(٣) في (ك): ههنا

(٤) (مَنْ بَعَثْنَا) مَنْ استفهام، وبعث: فعل ماض، و قراءة عليّ وابن عباس والضحاك وأبو نهيك: مِنْ: حرف جر، بَعَثْنَا: مجرور به «البحر المحيط»: ٣٤١/٧

(٥) في (ش): قبلها، وما أثبت من (ك)

(٦) في (ك): أي

(٧) ليست في (ك)

(٨) في (ش): فأجازه

(٩) ليست في (ك)

(١٠) البيت منسوب للفرزدق، وهو من شواهد «المنهني»: ٤٣٣ وصدرة: ونعم مزكاً مَنْ ضاقت مذاهبه. ولم أعثر عليه في ديوانه صيغتي مبادر. والصاوي

(١١) ليست في (ك)

(١٢) انظر «كتاب سيويه»: ١٧٦/٢

مضاف إلى المَعْرِف^(١)، أو المضاف إليه^(٢) مُظْهِراً^(٣) أو مُضْمِراً، مُمَيِّزاً بنكرة معنوية، فلَمَّا كانت مَنْ نكرة لا يصلح الفاعل مميزاً له، وهو الشخص. والمصنّف لم يتعرّض إلى قول أبي عليّ بالرد، وهو دليل [قبوله فشوش]^(٤) عدّها ممّا جاء على أربعة أوجه.

اللهم إلّا أن يجعل^(٥) كونها نكرة أعم^(٦) من كونها تامّة كما هو عند أبي عليّ الفارسي. أو موصوفة كما هو عند الكلّ، وإن كان استعمالها مغايراً.

- ما يأتي على خمسة أوجه -

النوع الخامس: ما يأتي على خمسة أوجه وهو: الضمير (إمّا عائد)^(٧) إلى ما أو إلى النوع [وهو]^(٨) شيّان / أحدهما أي: أحد الشيئين.

«أيُّ»

أي^(٩) وهي تستعمل لذي العقل^(١٠) وغيره، فتقع، الفاء: تفسيريه، أو لربط الجزاء كما مرّ غير مرّة. شرطية بالنصب [مفعول]^(١١) يقع نحو: ﴿أَيُّمَا الْأَجْلَيْنِ قَضَيْتَ فَلَا عُذْوَانَ عَلَيَّ﴾^(١٢) فأَي: اسم شرط^(١٣) منصوب بقضيت.

وما زائدة^(١٤) مؤكدة، وقيل: نكرة، والأجلين: بدل منها، وفلاعدوان: جوابها.

واستفهامية: عطف على شرطية، أي^(١٥) فتقع استفهامية نحو: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيْمَانًا﴾^(١٦) فأَي: مبتدأ مضاف إلى الضمير، وزادته: خبره، ويجوز أن تكون بالنصب على شرطية التفسير.

(١) في (ك): المعرفة

(٢) في (ك): فهلّم جرّاً

(٣) ليست في (ك)

(٤) في (ش): قوله مشوش، ومأثبته من (ك)

(٥) في (ك): جعل

(٦) في (ش): الأعم، ومأثبته من (ك)

(٧) في (ش): العائد

(٨) استدركه من (ك)

(٩) المسألة في «المغني»: ١٠٧

(١٠) في (ك) لذوي العقول

(١١) ليست في (ش)، وقد مرّ غير مأمرة تصويب هذا الوجه، في تعدية وقع، وإعراب مابعد

(١٢) سورة القصص: ٢٨

(١٣) ليست في (ش)

(١٤) في (ك): مزيدة

(١٥) ليست في (ك)

(١٦) سورة التوبة: ١٢٤

وزاد^(١) قد يجيء لازماً، يقال: زاد الشيء. وقد يتعدى إلى مفعولين^(٢) كما في هذه الآية، فالضمير المتصل: مفعوله الأول، وهذه: فاعله. وإيماناً^(٣): مفعوله الثاني. وموصولة خلافاً لشعلب^(٤)، فإن في زعمه^(٥) لا تكون (أي) موصولة، وقال بعض النحاة، وهو أحمد بن يحيى^(٦): إنها لا تستعمل إلا شرطاً واستفهاماً، وهما محجوج عليهما لثبوتها في لسان العرب نحو: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾^(٧) فأى: موصول مبني على الضم لكون صدر صلتها^(٨) محذوفاً. والمصنف أشار إليه وفسر بقوله: أي الذي هو أشد. وقرأه^(٩) طلحة بن مصرف^(١٠) ومعاذ بن مسلم الهراء^(١١)، وهو أستاذ الفراء بالنصب.

قاله^(١٢) سيويه أي: قال سيويه: كونها موصولة ومبنية على الضم^(١٣)، ومن تابعه من النحويين قال: عطف على (ما) من رأي أن الموصول لا يبنى وهو / الخليل والكوفيون [٧٢/ب] هي (أي) ههنا استفهامية مبتدأ، وأشد خبره، فتكون عندهم حركتها إعرابية، فقالوا: إن (أي) في الآية استفهامية^(١٤) مبتدأ وخبره أشد، ومن كل شيعه مفعول لنزعن والجملة محكية على أنها صفة (شيعه) على إضمار القول، أي: كل شيعه مقول في حقهم: أيهم أشد.

وضعفه سيويه حيث قال: لوجاز اضرب أيهم أفضل على الحكاية بإضمار القول، كما أجازه الخليل لجاز اضرب الفاسق الخبيث^(١٥)، وعلى معنى اضرب الذي يقال له: الفاسق الخبيث.

(١) في (ش): زادته

(٢) في (ك): المفعولين

(٣) في (ش): إيمانه، ومأثنته من (ك)

(٤) الرأي لابن هشام في «أوضح المسالك»: ١٥٠/١

(٥) في (ش): زعم

(٦) في «منهج السالك» للأشموني ٢١٨/١

(٧) سورة مريم: ٦٩

(٨) ليست في (ك)

(٩) قرأ طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم الهراء: أيهم بالنصب مفعولاً بـ (لنزعن). «البحر المحيط» ٢٠٨/٦ وما بعدها ففيها تفصيل لآراء الخليل وسيويه وغيرهما في هذه الآية. والمسألة في «كتاب سيويه» ٣٩٩/٢

(١٠) طلحة بن مصرف بن كعب الهمداني البامي الكوفي، قرأ أهل الكوفة في عصره، لقب سيد القراء ت ١١٢ هـ. ترجمته في «الأعلام» ٢٣٠/٣

(١١) معاذ بن مسلم الهراء، أديب معمر من أهل الكوفة، عُرف ببيع ثياب مدينة هراة، ضاعت كبة ت ١٨٧ هـ. ترجمته الأعلام ٢٥٨/٧

(١٢) في (ش): قال

(١٣) «كتاب سيويه»: ٣٩٨/٢ وما بعدها

(١٤) تفصيل الآراء في (أي) وإعرابها في هذه الآية، منقول من «منهج السالك» ٢١٨/١

(١٥) هناك تقديم وتأخير في (ش) في العبارة، وهي كما في (ك) وفق نص «كتاب سيويه» ١٠٤/١٢. الذي اعتمده الشارح بشيء يسير من التصرف

ودالة^(١): عطف على شرطية أو على معطوفها على اختلاف القولين.

على معنى الكمال، وهي من جملة وجوها ههنا^(٢). فتقع، الفاء: لربط الجزاء إلى الشرط^(٣) المحذوف وتقديره: إذا وقعت دالة فتقع صفة لنكرة المذكورة غالباً نحو: هذا رجل أي رجل، فرجل نكرة موصوفة بـ(أي).

اعلم أن (أي) إن أضيفت إلى مشتق من صفة يمكن المدح بها، كانت للمدح بالوصف الذي اشتق منه الاسم الذي أضيفت إليه، كما إذا قلت: مررت بعالم أي عالم، فقد أثبت^(٤) عليه بالعالمية، إن أضيفت إلى غير المشتق فهي للثناء عليه بكل وصف يمكن أن يثنى عليه، ففي مثال المصنف أثبت عليه ثناء عاماً بكل ما يمدح الرجل به، أي: هذا رجل كامل في صفات الرجال.

وحالاً: عطف على صفة لمعرفة لأن صاحب الحال لا يكون إلا معرفة / [أ/٧٣]
ولهذا تعين أن يكون في الأول صفة، وفي الثاني حالاً.

كممرت بعد الله أي رجل، أي حال^(٥) كونه كاملاً في صفات الرجال، وهذا ليس قسماً مستقلاً.

بل عائد إلى معنى الكمال، والمصنف لم يفسره كما فسر^(٦) فيما قبله اكفاءً به، وإلا لشوش كلام المصنف في عدها على ماجاء على خمسة أوجه، وسائر النحاة لم يذكر كونها دالة على معنى الكمال، بل قصرُوا على الوجوه الأربعة بناءً على أنه مندرج في الاستفهام.

ووصلة بالنصب: عطف على قوله: دالة وشرطية، على اختلاف القولين. إلى نداء مافيه أل، وظاهر هذا التعبير يُشعر أن مذهبه كمذهب الخليل في حرف التعريف، وهو أنه ثنائي، [وهمة الله]^(٧) همزة قطع وُصِلت لكثرة استعماله^(٨).

(١) أورد هذا المعنى مع غيره الأشموني في «منهج السالك»: ٢٢٢/١ . باب الأسماء الموصولة

(٢) ليست في (ك)

(٣) في (ش): شرط

(٤) في (ش): أثبت، ومأثبته من (ك) وهو ما يناسب السياق

(٥) ليست في (ش)

(٦) في (ك): يفسر كما فسر

(٧) في (ش) هذا، ومأثبته من (ك)

(٨) في (ك) الاستعمال

قال شارح الألفية: ولا يَحْسُنُ على هذا المذهب إلا التعبير بـ أَل نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ﴾^(١).
فأيّ: اسم مفرد مبهم معرف بالنداء مبني على الضم. وها: حرف تنبيه عوض مما كانت (أي) تضاف إليه.

والإنسان بالرفع: صفة أي. فعبرة المصنف تؤذن أن أي لا تكون موصوفة إلا في حالة النداء، كما ذكر أكثر النحويين.

وللأخفش فيه خلاف، فإنه أجاز كونها موصوفة مطلقاً كما: مررت بأيّ معجب لك نصّ عليه في شرح الرضي^(٢).

واعلم أن (أيّاً) هي لازمة الإضافة، فإذا كانت موصولة تضاف إلى المعرفة، وإن جوّز بعضهم إضافتها إلى النكرة، وإذا كانت دالة / على الكمال تضاف [إلى النكرة]^(٣) وإذا [٧٣/ب] كانت شرطية أو استفهامية جازت إضافتها إلى المعرفة والنكرة. كذا في شرح الألفية^(٤).

واعلم أيضاً أن (أيّاً) معربة في الاستفهام والجزاء، ومبنية في الصفة، ومنقسمة في الصلة. وإن^(٥) كانت صلتها تامة فالإعراب، وإن كانت محذوفة الصدر فالبناء أفصح.

وقد مرّ بعض البحث المتعلّق بأيّ في المسألة الثانية في قوله تعالى: ﴿إِنْعَلَمَ أَيُّ الْحَزِينِ أَحْصَى...﴾^(٦)، فليعد إليه ثانياً^(٧).

«لو»

الثانية: لو [لها وجوه خمسة]^(٨) أثر التذكير في الأوّل، والتأنيث في الثاني، مع جواز التذكير والتأنيث في الحرف إشعاراً إلى اسمية الأوّل وحرفيّة الثاني.

وأحد أوجهها أن يكون حرف شرط في الماضي. سواء كان دخل على الماضي أو المضارع وهذا هو أغلب أقسامها على رأي البعض، وإنّما قلنا هكذا لأن بعض النحويين لا يطلقون عليها

(١) سورة الانفطار: ٦

(٢) في (ش): الشيخ، ومأثبته من (ك). «الكافية»: ١٤٣/١

(٣) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٤) «توضيح المقاصد والمسالك» ٢٥٦/٢

(٥) في (ك): فإذا

(٦) سورة الكهف: ١٢

(٧) في المسألة الثانية: الجمل التي لها محل من الإعراب، الواقعة حالاً، والآراء مبتوثة في إعرابها وبنائها، انظر مثلاً:

«أوضح المسالك» لابن هشام ١٥٢/١

(٨) ليست في (ش)، وعدم وجودها لا يخلّ بالمعنى. أما المسألة فهي في «الجنى الداني»: ٢٧٢ ، و«المغني»: ٣٣٧ .

حرف الشرط. ويقولون^(١): الشرط إنما يكون في المستقبل، وذهب الشلويين إلى أنها لمجرد الربط، وقال بعضهم: إنها كما تأتي للربط تأتي للقطع.

فيقال فيها أي في (لو) إذا كانت للشرط: حرف يقتضي امتناع ما يليه، وهو فعل الشرط واستلزامه [أي استلزام]^(٢) فعل الشرط لتاليه، وهو فعل الجزاء.

وهذا التعريف مأخوذ من ابن مالك^(٣)، حيث قال في «شرح الكافية»: إنه يقتضي امتناع فعل الشرط، واستلزام ثبوته لثبوت الجواب، وإنما عرّف بهذا، ولم يعرف بامتناع لامتناع^(٤)، بناءً أن هذا لا يجري في بعض الصور / على ماسيأتي في نحو: لو لم يخف الله [أ/٧٤] لم يعصه^(٥)، فأراد التعريف على وجه يعم الجميع نحو: ﴿لَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾^(٦). فلو هنا شرطية دالة على أمرين أحدهما أن مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ، بكسر اللام أي المعرض المكذب عن آيات الله.

منفية، ويلزم من هذا أي من دلالة (لو) على انتفاء المشيئة لرفعه، أن يكون رفعه منفيًا^(٧) لأن انتفاء الرفع لازم، وانتفاء المشيئة ملزوم، إذ لا سبب لرفعه إلا المشيئة وقد انتفت^(٨). والسببية منحصرة فيلزم^(٩) من انتفائها^(١٠) انتفاء السبب وهو الرفع، وهذا أي المذكور وهو: لو شئنا لرفعناه^(١١) بخلاف: نعم العبد صهيبي^(١٢) لو لم يخف الله لم يعصه، فإنه لا يلزم من انتفاء لو لم يخف الله^(١٣) الذي هو سبب الشرط انتفاء لم يعص الذي هو الجواب حتى يكون، معنى الكلام أن صهيبياً قد خاف وعصى.

على أن حمل الحديث على هذا المعنى غير مستقيم، لأنه منوط^(١٤) بالمدح.

(١) في (ش): يقول.

(٢) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك)، والسياق يقتضيها.

(٣) التعريف في «التسهيل» لابن مالك: ٢٤٠.

(٤) ليست في (ك).

(٥) هذا القول لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كما جاء في «المغني»: ٣٣٩ وسيأتي بعد قليل.

(٦) سورة الأعراف: ١٧٦.

(٧) في (ش و ك): منفيًا، ومأثبته من متن «الإعراب عن قواعد الإعراب»، وهو أرجح للسياق.

(٨) في (ك): انتفت المشيئة.

(٩) في (ش): فيكون.

(١٠) ليست في (ك).

(١١) في (ك): لرفعناه كائن.

(١٢) في (ك): بخلاف لو.

(١٣) ليست في (ك).

(١٤) في (ك): مسوق.

وذلك أي بيان أنه لا يلزم من انتفاء لم يخف انتفاء لم يعص، لأن انتفاء العصيان له سببان: أحدهما: خوف العقاب فعلى هذا التقدير يكون رفع خوف العقاب^(١) بالخبرية، ويجوز رفعه بالبدلية من (سببان). وهو أي: عدم العصيان من خوف العقاب طريق العوام، لأن طاعتهم وعدم عصيانهم للخوف.

والإجلال إما بالرفع عطف على خوف، أو بالجرّ عطف على العقاب، والإعظام عطف على الإجلال. وهو أي عدم العصيان / من خوف الإجلال والإعظام طريق الخواص [٧٤/ب] لأن طاعتهم وعدم عصيانهم لأجل الإجلال والرغبة.

والمراد أن صهيياً من هذا القسم، أي من قسم الخواص، وأنه لو قدر خلّوه من الخوف لم تقع منه معصية، فكيف تقع المعصية والخوف حاصل له.

والضمائر البارزات راجعة إلى صهييب. ولم يذكر المصنّف كون هذا القول في حق صهييب حديثاً. كما قال الفاضل التفتازاني في باب المسند إليه، وابن الحاجب في «الإيضاح»^(٢)، أو قول عمر كما قال العلامة الزمخشري^(٣) في تفسير سورة ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾^(٤) بناءً على ما ذكره القاضي بهاء الدين: إنه لم يقف على أنه حديث أو قول عمر^(٥).

ومن هنا، أي لأجل كون جواب (لو) لا يكون متفياً إلا إذا كان له سبب واحد، تبين فساد قول المعربين أن (لو): حرف امتناع لامتناع. التنوين عوض عن المضاف إليه أي: امتناع الثاني لامتناع الأول، وهو المعنى المشهور عند النحويين.

(١) ليست في (ك).

(٢) «الإيضاح في شرح المفصل»: ٢٤٢/٢ .

(٣) نسبه الزمخشري لسيدنا عمر رضي الله عنه في «الكشاف»: ٤١٠/٢ .

(٤) سورة (أتى أمر الله) هي سورة النحل، ودُعيت بهذا الاسم لأنها بدأت بقوله تعالى: (أَتَى أَمْرُ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ). وهذه عادة درج عليها العلماء في تسمية السور بأوائلها.

(٥) ذكر البخاري في «المقاصد الحسنة» في بيان كثير من الحديث المشتهرة: ٤٤٩ قال: «اشتهر في كلام الأصوليين وأصحاب المعاني وأهل العربية من حديث عمر، ثم رأيت بخط شيخنا يعني ابن حجر - أنه ظفر في «مشكل الحديث» لأبي محمد بن قتيبة، ولم يذكر له ابن قتيبة إسناداً. وقال: أراد أن صهيياً يطيع الله حياً للمخافة عقابه». انتهى.

وقد أخرج أبو نعيم في «الحلية» من طريق عبد الله بن الأرقم قال: حضرت عمرَ عند وفاته مع ابن عباس والمسور ابن محزمة فقال عمر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن سالماً شديد الحب لله عز وجل، لو كان لا يخاف الله ماعصاه». وسنده ضعيف.

وجاء في «الدرر المنيرة» في الأحاديث المشتهرة للسيوطي: ١٣٢: حديث: (نعم العبد صهييب...) لأصل له ولكن في «الحلية» من حديث ابن عمر مرفوعاً، (إن سالماً شديد الحب لله لو لم يخف الله ماعصاه).

وفي «شرح قواعد الإعراب» للكافيجي يعلّله الشارح حديثاً، ويردّ المحقق ذلك إلى السهوّ: ٤٠٣ .

والصواب: الأحسن أن يقال: (الأولى تعريفهم)^(١) بامتناع الثاني لامتناع الأول مبني على أكثر استعمالها، أنها لا تعرض لها إلى امتناع الجواب ولا إلى ثبوته، أي لا يتعرض بلو إلى نفي الجواب، ولا إلى وجوده.

قال ابن مالك: ليس فيها تعرض لوقوع الجواب وعدمه، [إلا أن الأكثر عدمه]^(٢). وإنما حصل لها تعرض لامتناع الشرط: [أي]^(٣) لنفيه، فإن لم يكن للجواب أي للجزاء، سبب سوى^(٤) ذلك الشرط الذي دخلت عليه (لو) لزوم من انتفائه / [أ/٧٥] انتفاؤه^(٥) بالرفع فاعل لازم من انتفاء الشرط انتفاء الجواب نحو: لو كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود.

فإن سبب وجود النهار لا يكون إلا طلوع الشمس. فيلزم من انتفائها انتفاء النهار. وإن كان له أي: للجواب، سبب آخر غير^(٦) ما جعل شرطاً لها، لم يلزم من انتفائه، أي من انتفاء الشرط، انتفاء الجواب ولا ثبوته، نحو: لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً فلا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء الضوء، لأن الضوء كما يحصل من الشمس يحصل^(٧) من غيرها من النار والكواكب.

ومنه: أي ومما^(٨) كثرت أسبابه لو لم يخف الله لم يعصه كما عرفت فيما تقدم.

اعلم أن لو إذا كانت للشرط لها استعمالات^(٩) ثلاثة:

أحدها: امتناع الثاني لامتناع الأول وهو المشهور.

والثاني: أن يكون للدلالة على لزوم وجود الجزاء دائماً في قصد المتكلم حين كون الشرط مستبعداً لاستلزام^(١٠) ذلك الجزاء، وكون نقيض ذلك الشرط أنسب باستلزام ذلك الجزاء،

(١) في (ش): (والأول لأن تعرفهم). ومأثبته من (ك) يناسب العبارة.

(٢) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٣) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (ش): امتناعه، ومأثبته من (ك).

(٦) في (ك): غير ذلك.

(٧) في (ش): يجعل.. يجعل. ومأثبته من (ك).

(٨) ليست في (ك).

(٩) في (ش) و(ك): استعمال، ومأثبته يقتضيه السياق.

(١٠) في (ك): الاستلزام لذلك.

فيستمر وجود الجزاء سواء وُجد الشرطُ أو فُقد وسواء^(١) كنا مثبتين نحو: لو^(٢) شتمتني لأثنت عليك، ومن هذا القبيل قول علي رضي الله عنه: لو كُشفَ الغطاءُ عني ما زددت يقيناً^(٣). ذكره^(٤) في شرح المفتاح.

أو منفيين كما^(٥): لو لم يخف الله لم يعصه.

أو مختلفين نحو ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾^(٦) ويستعمل في هذا المعنى لولا نحو: لولا أكرمتك / لأثنتك. [٧٥/ب]

والثالث: في مقام الاستدلال للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول من غير نظر إلى أن علة [انتفاء]^(٧) الثاني في الخارج ماهي، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٨) ومن هذا عرف ابن الحاجب بامتناع الأول^(٩) لامتناع الثاني، وخطأ عكسه المشهور، ولم يدر أن هذا معنى قصد إليه مقام الاستدلال، كذا قالوا.

الأمر الثاني مما دلت عليه (لو) في المثال المذكور، وهو قوله تعالى ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ﴾^(١٠) أن ثبوت المشيئة لرفعه مستلزم لثبوت الرفع، فثبوت المشيئة ملزوم، وثبوت الرفع لازم، والملازمة من السببية^(١١).

والمصنف أشار إليه بقوله: ضرورة أن المشيئة لرفعه سبب، والرفع مسبب، وهذان المعنيان المستفادان من الدلالة الثبوتية والسلبية قد تضمنتهما العبارة المذكورة، أي اشتملت العبارة المذكورة عليهما^(١٢) وهي قوله: حرف يقتضي امتناع ما يليه، واستلزامه لتاليه. والثاني من وجوه استعمال لو: أن يكون حرف شرط في المستقبل، وهو مذهب الفراء.

(١) في (ش): إن كان.

(٢) في (ك): لولا.

(٣) لم أقع عليه.

(٤) يرجح أن يكون: ذكره، وفي ذلك إحالة إلى كتاب الشارح (شرح المفتاح).

(٥) في (ك): كما في.

(٦) سورة لقمان: ٢٧.

(٧) ليست في (ش)، وما أثبتته من (ك).

(٨) سورة الأنبياء: ٢٢.

(٩) في (ك): أول.

(١٠) سورة الأعراف: ١٧٦.

(١١) في (ك): المسببية.

(١٢) في (ش): عليه.

فيقال فيها: حرف شرط مرادف لـ (إن) في هذا الوجه، إلا أنها لا تجزم، إلا في ضرورة الشعر في بعض اللغات، فتكون للاستقبال سواء دخلت على الماضي، كقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا﴾^(١)، أي إن تركوا^(٢)، أو على المضارع^(٣) نحو قول الشاعر:

وَلَوْ تَلَقَّيْ أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا^(٤)

[الطويل]

الأصداء جمع الصدى، الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال^(٥) / وغيرها، أي [أ/٧٦] أن تلتقي أصواتنا بعد موتنا لكان كذا.

اعلم أن النحاة قالوا: إنَّ (لو) هذه لا يليها^(٦) إلا فعل أو معمول فعل مضمّر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم.

وقال ابن عصفور: لا يليها فعل مضمّر إلا في الضرورة أو بالندرة، والظاهر أنه ليس كذلك لوقوعه في أفصح^(٧) الكلام كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾^(٨).

الثالث: أن تكون (لو) حرفاً مصدرياً مرادفة لأن المصدرية، وهو مذهب الفراء وأبي علي الفارسي، وأبي البقاء، والتبريزي، وتبعهم ابن مالك والمصنف، فإنَّ (لو) عندهم قد تكون مصدرية، فلا تحتاج إلى الجواب كما عرفت.

إلا أنها لا تنصب. كما أنَّ (لو) مرادف (أن) لا يجزم، ولم يجزم^(٩) هنا خلافاً كالجاري في جزمها.

وأكثر وقوع لو إذا كانت مصدرية بعد ودّ نحو: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾^(١٠)؛ فلو هنا^(١١)

(١) سورة النساء: ٩ .

(٢) في متن «الإعراب عن قواعد الإعراب» زيادة، أي شاربوا أن يتركوا.

(٣) ليست في (ش).

(٤) في النسختين: أصداءنا، والصواب مأثبته، والبيت منسوب لأبي صخر الهذلي وكذلك للمجنون. «المغني»: ٤٣٤ . والبيت غير موجود في مجموع شعر أبي صخر المطبوع عن كتاب «متهى الطلب». وتمايم البيت: ومن دون رمسينا في الأرض سبب.

(٥) «الصحاح»: صدى.

(٦) في (ش): فعل مضمّر.

(٧) النقل بحرفه من «توضيح المقاصد والمسالك» للمرادي: ٢٧٥/٤ . والشارح بأخذ ردود المرادي على النحاة، ويتبناها في أحيان كثيرة بعزو، وبغير عزو.

(٨) سورة الإسراء: ١٠٠ .

(٩) في (ك): يجر.

(١٠) سورة القلم: ٩ .

(١١) في (ك): ههنا.

مصدرية تقديرها: ودّوا أن تدهن، أي: الإدهان. أو يودّ نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾^(١).
أي: التعمير، وعلامتها أن يصلح في موضعها (أن) كذا في شرح الألفية، والمصنف أورد مثالين
إشعاراً إلى وقوعها بعد ماضي (ودّ) ومضارع، وقيد بالأكثر [إشعاراً لجواز]^(٢) وقوعها في
غيره قليلاً كما سيجيء في ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾^(٣).

وأكثر النحاة^(٤) لا يثبتون^(٥) هذا القسم، ويخرج الآية ونحوها مما يدل ظاهراً على أنها
حرف مصدرية على حذف^(٦) مفعول الفعل الذي هو المذكور قبلها، والجواب بعدها، أي
حذف الجواب بعد / لو والمصنف فسّر تقدير الكلام بقوله أي: يودّ أحدهم التعمير [٧٦/ب]
لو يعمر^(٧) لسره ذلك، أي: التعمير.

الرابع من وجوه استعمالها أن تكون للتمني عند أكثر النحاة، ومنهم الزمخشري^(٨)، وهو
مذهب سيويوه^(٩)، ووافقه أهل التحقيق في صناعة المعاني، لكن هل هي قسم برأسه أو راجعة
إلى قسم آخر، فذهب ابن الصائغ^(١٠) وابن هشام الخضراوي^(١١) إلى أنه قسم برأسه، فلا يجاب
بجواب الامتناعية وغيرها إلى أنها امتناعية أُشربت معنى التمني. قيل هو الصحيح، وقد جاء
جوابها (باللّام بعد جوابها)^(١٢) بالفاء، كذا ذكره شارح الألفية^(١٣).

وذهب ابن مالك إلى أنها مصدرية أغنت عن التمني حيث قال في «التسهيل» بعد ذكر لو
المصدرية: وتغني عن التمني^(١٤) لكونها لا تقع غالباً إلا بعد مفهم تمنّ، فينصب بعدها الفعل

(١) سورة البقرة: ٩٦ .

(٢) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك).

(٣) سورة الزمر: ٥٨ ، والنقل من «توضيح المقاصد والمسالك» ٢٦٩/٤ .

(٤) في متن «الإعراب»: أكثرهم.

(٥) في (ش): يثبت.

(٦) في (ش) زيادة: مصدرية، وهو غلط.

(٧) في (ك): يعمر ألف سنة.

(٨) «المفصل»: قد تجيء (لو) بمعنى التمني ٣٢٣ .

(٩) «كتاب سيويوه» ٣٦/٣ : (والرفع جيّد على معنى التمني، ومثله قوله عز وجل: (وَدُّوا لَوْ تُدْهَنُ فِيدَهْنُونُ).

(١٠) ابن الصائغ: محمد بن حسن بن مباح، دمشقي المولد والوفاء، عالم بالعربية، له مصنفات عدّة تـ ٧٢٠ هـ ترجمته
في «بغية الوعاة» ٨٤/١ . و«الأعلام» ٨٧/٦ .

(١١) محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي، كان علماً في العربية، له تصانيف كثيرة مفيدة. تـ ٥٧١ هـ ترجمته في «بغية
الوعاة» ٢٦٧/١ .

(١٢) ليست في (ك). وهي في «توضيح المقاصد والمسالك» ٢٦٩/٤ .

(١٣) في (ك) في شرح. والنقل عن «توضيح المقاصد والمسالك» ٢٦٩/٤ .

(١٤) في (ش): المصدرية، ومأثبته من (ك) يناسب السياق.

مقروناً بالفاء^(١) نحو: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾^(٢) أي: فليت لنا كرة.

قال القاضي في تفسير تمنّي الرجعة أو شرط حذف جوابه.

وذهب ابن مالك إلى أنها مصدرية واعتذر عن الجميع بأن المصدرية بوجهين:

أحدهما: أن يقدر الفعل بينهما.

والثاني: أن يكون من باب التأكيد.

قل في إثبات كونها للتمني، وذكر القيل^(٣) إشعاراً من أول الأمر إلى تضعيف الدليل. ولهذا لو نصب كلمة فيكون في جوابها كما انتصب كلمة فأفوز في جواب ليت في قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزُ﴾^(٤).

حاصل الاستدلال أن / يقال: إن إضمار أن بعد الفاء لا يكون إلا بعد أحد [٧٧/أ] الأشياء الستة، فلو لم يحمل عليه لم يكن لنصبه^(٥) وجه، والمناسب فيها أن يكون للتمني، وإذا عرفت ماثلونا عليك، وعلمت أن ردّ المصنّف بقوله: ولادليل فيها، ليس كما ينبغي لأنهم لم يقولوا أنها منحصرة للتمني حتى يردّوا بقوله:

لجواز أن يكون النصب في فأفوز مثله بالنصب: خبر أن يكون، في قوله:

وَلَبِسُ عِبَاءَةً وَتَقَرَّرُ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّقُوفِ^(٦) [الوافر]

فلبس: مبتدأ مضاف إلى عباءة، وتقرّر: منصوب لفظاً بتقدير أن المصدرية، ومرفوع محلاً على أنه معطوف على (لبس)، وأحب: خبره.

قال في «الصحيح»: شَفَّ يَشِفُّ شُقُوفًا، فَالشَّفُّ بالفتح ستر دقيق^(٧).

وقوله تعالى بالجرّ: عطف على قوله: ولبس عباءة، وأخره لكونه حجة قاطعة.

(١) في متن «الإعراب عن قواعد الإعراب» زيادة هي: (بمنزلة ليت إلا أنها لاتنصب ولاترفع).

(٢) سورة الشعراء: ١٠٢ .

(٣) في (ك): للقيل.

(٤) سورة النساء: ٧٣ .

(٥) في (ش): نصبه، وكلاهما سليم.

(٦) البيت لميسون بنت بحدل الكلبيّة، أم يزيد بن معاوية، تزوّجها معاوية، فاشتاق لحياتها. أنشدت الأبيات فسمعها معاوية فقال لها: كنتِ فينت، فأجابته: ماسرنا إذ كنا، ولأسفنا إذ بنا. ت ٨٠ هـ «الأعلام» ٣٣٩/٧ .

(٧) «الصحيح»: شفف.

﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾^(١) فيرسل: منصوب بأن مقدرة معطوف على (أن يكلمه)^(٢) وكذا أفوز لجواز أن يكون منصوباً بأن مقدرة معطوفاً على الضمير المتصل بـ كان لوجود الفصل، فلا يلزم من نصبه أن يكون جواباً للتمني، وقس عليه نصب فيكون.

الخامس أن يكون للعرض نحو: لو تنزلُ عندي بضم اللام فتصيبَ راحةً. فإنها إذا لم تحمل على العرض لم يكن لنصب تصيبَ وجه^(٣).

ذكره ابن مالك في «التسهيل»، اسم كتاب من مؤلفات النحو، وذكر ابن هشام اللخمي^(٤). اللخم: حيٌّ من اليمن والياس. معنى آخر زائدة عما ذكره وهو: أن يكون للتقليل، أي: يعطى في مدخولها معنى القلة / نحو قوله عليه السلام: (تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِظِلْفِ شَاةٍ [ب/٧٧] مُحَرَّقٍ)^(٥). فقال في «الصحيح»: الظلف للبقر والشاة والظبي^(٦)، واستعاره عمرو بن معدي كرب^(٧) للأفراس^(٨).

وَحَيْلٍ تَطَّأُكُمْ بِأُظْلَافِهَا^(٩) [مقارب]

و(اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ)^(١٠)! هذا مثال آخر، فلو هنا استفاد منها معنى التقليل. فمعناها: لا تستقلوا الصدقة، ولو كان شيئاً قليلاً، ذكر في بعض^(١١) شروح ذلك المتن.

(١) سورة الشورى: ٥١ .

(٢) من تمام الآية: (وما كان لبشر أن يكلم الله إلا وحياً، أو من وراء حجاب، أو يرسل رسولا).

(٣) في (ش): نصبه وجه.

(٤) سبقت ترجمته.

(٥) في مسند أحمد: ٣٨١/٥ ، ٣٨٣/٦ . بلفظ «ردوا السائل ولو بظلف شاة محرق أو محرق». ورواه النسائي: ٨١/٥ في الزكاة: باب رد السائل: «ردوا السائل ولو بظلف محرق». ورواه مالك في «الموطأ» ٩٢٣/٢ باب المساكين: «ردوا المسكين ولو بظلف محرق».

(٦) «الصحيح»: ظلف.

(٧) عمرو بن معدي كرب بن عبد الله الزبيدي، أبو ثور، شاعر فارس من رؤساء قومه، أسلم وارتد وأسلم. ت ٢١ هـ على الأرجح، بعد نهاوند. ترجمته في «الأغاني» ٢٠٨/١٥ . ودراسة محقق الديوان مطاع طرايشي، وفيه جريدة المظان.

(٨) في (ك): فقال.

(٩) ديوان عمرو بن معدي كرب: ١٥٢ .

(١٠) في «البخاري»: ١٣٥١ الزكاة، باب اتقوا النار، و«شرح مسلم» ١٠٠/٧ الزكاة، باب الحث على الصدقة. بلفظ: (اتقوا النار ولو بشق تمرة). وفي «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان»: ٣٣١١ ، باب زكاة التطوع، وإسناده صحيح، ولفظه: (من استطاع أن يتقي النار ولو بشق تمرة فليفعل).

(١١) ليست في (ك).

إنَّ (لو) هذه شرطية عندي، والجواب محذوف بعد لو مقدَّر^(١) دلَّ عليه كلام السابق. انتهى فالحقَّ في ظنِّي أن يجعل الجملة الشرطية حالاً، فينسلخ معنى الشرط، ولا يحتاج إلى الجواب.

اعلم أن جواب (لو) لا يكون إلاّ فعلاً ماضياً مثبتاً^(٢)، أو منفياً بـ(ما)، أو مضارعاً مجزوماً بـ(لم).

والأكثر في الماضي المثلث اقترانه ب اللام. وقد يحذف كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾^(٣) وأما حذف اللام مع الجواب فكثير في كلام العرب.
- ما يأتي على سبعة أوجه -

«قد»

النوع السادس: ما يأتي على سبعة أوجه وهو قد^(٤) فقط
وأحد أوجهها أن تكون اسماً^(٥) بمعنى حَسْبُ فيقال: قدي^(٦) بالإضافة إلى ياء المتكلم، بغير نون الوقاية كما يقال حسبي.

ظاهر هذا الكلام يشعر اختيار المصنّف مذهب الكوفيين حيث يقولون: إنَّ قد إذا كان اسماً بمعنى حسب يُضَاف إلى ياء المتكلم، ولا يلحقها نون الوقاية، لأنّها تزداد في الأفعال فتكون معربة. وأمّا عند البصريين يلحقها نون الوقاية على غير القياس، ويجوز حذفها/ [أ/٧٨] فيقال: [قدي و]^(٧) قدي، فعندهم تكون مبنية. كذا ذُكِرَ في «التسهيل» و «شرح الألفية»^(٨).
والثاني من^(٩) أوجهها: أن تكون اسم فعل بمعنى يكفي، فالياء المتصلة بها في محل النصب. فيلزمها نون الوقاية. فيقال: قدي بالنون، كما يقال: يكفي. وقد تلحقها^(١٠) كاف الخطاب فتكون في محل النصب. فيقال: قدك، فعلى هذا يكون مبنياً على السكون بالاتفاق.

(١) في (ك): فعل مقدّر

(٢) فعلاً.. مثبتاً. ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٣) سورة الواقعة: ٧٠

(٤) المسألة في «الجنى الداني» ٢٥٣ و «المغني» ٢٢٦

(٥) في (ك): اسماً لمنصوب

(٦) في (ك): قدي درهم

(٧) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٨) في (ك): شروح

(٩) ليست في (ك)

(١٠) في (ك): ويلحق بها

والثالث من أوجهها: أن تكون حرف تحقيق، تقتضي تحقق مدخولها، فتدخل على الماضي من غير اختلاف فيه، لكن هل هي للتحقيق المحض؟ وهو مذهب المنصور، أو للتحقيق مع التوقع كما^(١) مذهب الخليل حيث قال في «الصحاح»: زعم الخليل أن هذا لمن ينتظر الخبر، يقول: مات فلان، ولو أخبره وهو لا ينتظره لم يقل: قد مات، ولكن يقول: مات^(٢) انتهى.

والعنوان بالزعم يدل على ردّ مذهبه^(٣)، لأنها تجيء للتحقيق المحض في الماضي كما عُلِمَ من موارد الاستعمال نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾^(٤). فقد هنا تدخل على الماضي لتحقيق الفلاح.

وعلى المضارع عند البعض. قال ابن مالك في «التسهيل»: وقد التي للتحقيق تدخل عليها نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾^(٥). فقال بعض النحاة: إنَّ قد الحقيقية إذا دخلت على المضارع ولم يمكن التوقع فيه كان المضارع بمعنى الماضي^(٦).

والرابع من أوجهها: أن تكون حرف توقع أي^(٧): انتظار، يقال: / توقعت [٧٨/ب] واستوقعت، أو انتظرت فتدخل عليهما، أي على الماضي والمضارع أيضاً. أي كما تدخل عليهما^(٨) إذا كانت للتحقيق. تقول: قد يخرج زيد، فتدلّ (قد) على أن الخروج متظر متوقع.

والمصنّف لم يذكر هنا مثلاً للماضي لكون الاختلاف في دخول حرف التوقع عليه، فذكر بعد إثباته بالدليل، وظاهر هذا الكلام يشعر أن يكون التوقع مقابلاً للتحقيق في الحقيقة، وليس كذلك.

تدلّ عليه عبارة «الكافية»: حرف التوقع (قد)، وشرحها الشيخ الرضي^(٩): فإنه عام إلى التحقيق والتقريب إلى الحال مع التوقع. قد تكون للتحقيق مع التقريب بدون التوقع، وقد تكون للتحقيق المحض، فإذا لها ثلاثة معان. انتهى.

(١) في (ك): كما هو

(٢) «الصحاح»: قد

(٣) في أكثر من موضع في الكتاب يفصل شيخ زاده في معنى الزعم، ويبين أن الزعم عنوانه الكذب، ومن هنا ردّ المذهب، وغيره في تلك المواضع

(٤) سورة الشمس: ٩

(٥) سورة النور: ٦٤

(٦) «التسهيل»: ٥: (وينصرف إلى المضى بـ (قد في بعض المواضع)

(٧) في (ش): أو

(٨) في (ك): عليها

(٩) «الكافية» ٣٨٨/٢

وزعم بعضهم: ^(١) لا تكون قد للتوقع مع الماضي، لأنَّ التوقُّع انتظار الوقوع والحال أنَّ الماضي قد وقع، فإنَّ جواز ^(٢) دخولها يلزم الجمع بين المتنافين.

وقال الذين أثبتوه، أي ^(٣): التوقُّع مع الماضي: إنها تدلُّ على أنَّه أي قد يدلُّ ^(٤) أنَّ الفعل كان منتظراً قبل وقوعه. [لأنَّه] ^(٥) متوقع بعد وقوع الفعل، فلزوم اجتماع المتنافين مرفوع بالحمل على اختلاف الزَّمانين، تقول: قد ركب الأمير لِقَوْمٍ ينتظرون هذا الخبر، وإنَّما قيَّد به لأنَّه إذا قلت: هذا الخبر لقوم لا ينتظرون، يكون للتحقيق مع التقريب من غير توقُّع، ويتوقعون الفعل.

حاصله: مذكَّره في «شرح / اللَّبَّ»: لأنَّه ^(٦) كان يتوقع ثم صار ماضياً نحو: ^(٧) [أ/٧٩] قد قامت الصلاة لقوم قاموا خلف الإمام ينتظرون قول المؤذن: قد قامت الصلاة، فعلى هذا: قد لانتظار الإخبار بخبر يعتقد المتكلم به، يتوقع منه المخاطب. انتهى.

فيكون التوقع في الأصل للفعل الذي لا يوجد بالفعل، فيُنتظر إلى وقوع الفعل، فيقع ويخبر بعد ذلك، ولو كان مراد الزَّاعم أنَّها لا تكون للتوقع في الماضي الذي هو الخالص ^(٨) للمُضي من غير نظر إلى زمان الاستقبال، يكون كلامه حقاً، ولكن النُّحاة قالوا: قد للتوقُّع بمعنى المذكور.

الخامس: تقريب الماضي من الحال ولهذا، أي لأجل كونها للتقريب. تلزم مع الماضي المثبت إذا لم تكن واقعاً بعد إلَّا الواقع حالاً عند البصريين بخلاف مذهب الكوفيين ^(٩)، فإنَّهم لا يوجبونها (قد) ظاهرة ولا مقدَّرة، ووافقهم ابن مالك حيث قال: هذه دعوى مجرَّدة لا تقوم عليها حجة إمام.

ظاهرة نحو: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَّا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ ^(١٠).

(١) في (ك): أنها

(٢) في (ك): جواز

(٣) في (ك): أثبتوا معنى

(٤) في (ك): على أنَّ

(٥) في (ش): لا أن، ومأثَّته من (ك)

(٦) في (ك): أنه

(٧) ليست في (ك)

(٨) في (ك): للماضوية

(٩) «المسألة في الإنصاف» ٢٥٢/١

(١٠) سورة الأنعام: ١١٩

أو مقدرة نحو: ﴿هَذِهِ بِضَاعَتَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾^(١). أي: قد رُدَّت إلينا.

ونحو قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاوَوْكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^(٢) أي: قد حصرت صدورهم، وذلك لاستقباحهم في الظاهر الجمع بين الحال والمضي^(٣)، وأنَّ حالية الماضي بالنسبة إلى زمان عامله، وهو زمان المتكلم.

ولفظه (قد) تقرّب الماضي من ذلك الزمان، فتكون المقاربة [بمنزلة المقارنة]^(٤) هذا بخلاف مذهب/سيبويه والمبرد، فإنَّهما لا يجوزان حذف (قد)، وسيبويه يؤوّل قوله تعالى: قد [٧٩/ب] حصرت صدورهم بقلة ما حصرت صدورهم، فتكون جملة (حصرت) صفة موصوف محذوف. وهو الحال. والمبرد يجعله جملة دعائية^(٥).

وقال ابن عصفور: إذا أجيب القسم بماضٍ مثبت متصرف. قيّد بالثبت والمتصرف تحرّزاً من المنفي غير المتصرف، لما عرفت أن المنفي لم يشترط^(٦) ذلك، وأمّا غير المتصرف، ك نِعَمَ وَيُسَّ وَعَسَى وَلَيْسَ. فلا تدخل قد عليها لأنَّها ليست بمعنى الماضي حتى يقرب إلى الحال، بل يدخل اللام فقط نحو: لِنِعَمَ السَّيِّدِ. كذا في الرضي^(٧).

فإنَّ كان الفعل قريباً من الحال جُتَّ بجواب مقرون باللام وقد نحو: بالله لقد قام زيد، فقد هنا دالة على التقريب^(٨)، فمعلومية القرب بالنسبة إلى المتكلم، والدلالة بالنسبة إلى المخاطب، وإن كان زمان الفعل بعيداً، جُتَّ باللام فقط، اسم فعل بمعنى انته، وكثيراً ما يصدر بالفاء تزييناً للفظه. كان: جزاء شرط محذوف، والحال في دخول ياء المتكلم عليها، ونون الوقاية وكاف الخطاب كالحال في قد إذا كان اسم فعل. كقوله: أي: قول الشاعر، أي امرئ القيس^(٩):

خَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حِلْفَةً فَاجِرٍ

أي: أقسمت بالله لاطمئنان المرأة المعشوقة حلفة كاذب أو عاهر، أي: زانٍ. يقال: فجر فجوراً، أي: فسق وفجر أي كذب، أصله المَيْل، والفاجر: المائل، كذا ذكر في «الصحاح»^(١٠).

(١) سورة يوسف: ٦٥

(٢) سورة النساء: ٩٠

(٣) في (ك): الماضي

(٤) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك)

(٥) «المقتضب»: ١٢٤/٤ (وليس الأمر عندنا كما قالوا - ولكن مخرجها، والله أعلم إذا قرئت كذا - الدعاء)

(٦) في (ك): يشترط

(٧) «الكافية»: ٣١٤/٢

(٨) في (ش): على القريب

(٩) ليست في (ك)، وهو أشهر من أن يُعرّف في الشعر العربي.

(١٠) «الصحاح»: فجر

لناموا فما إن من حديث ولا^(١) صال^(٢). [الطويل]

و(اللام) في لناموا جواب القسم، واكتفى بها إشعاراً لمخاطبه بأنّ زمان نومهم بعيد، أي نام/ الرقباء ولا ينظرون إلى حالنا، والفاء في (فما) تفسيرية و(ما) نافية، و(إن) زائدة [أ/٨٠] مؤكدة للنفي، ويطل عمل (ما) بزيادة (إن)^(٣) بعد (ما)^(٤) عند البصريين.

ف (من) زائدة للاستغراق، فيكون المعنى نفي هذا الجنس من واحد إلى مايتناهي. (الحديث): الخبر، يأتي على القليل والكثير، ويُجمع على أحاديث على غير القياس^(٥)، أي: فما إن من ذي حديث.

ويجوز أن يكون الحديث بمعنى المحادث. و^(٦) (لا) في قوله (ولاصال): زائدة. يقال: صال البعير إذا حمل. أي: ذي صال، وحاصل المعنى: المرأة تخاف من الرقباء فأؤمنها من مراقبتهم، كذا في «الإقليد»^(٧)

وزعم الزمخشري، وفيه إشارة إلى ردّ صاحب «الكشاف»، عندما تكلم على قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾^(٨) في (سورة الأعراف)، أنّ (قد) للتوقع. وجملة (أنّ قد للتوقع) في محل نصب على أنّه مفعول زعم، لأنّ السامع؛ تعليل من جانب الزمخشري، أي السامع ذلك الجواب المصدر باللام، وقد يتوقع الخبر عند سماع المقسم به^(٩)، وهو لفظة الله، وأمثاله مما يُقسم به.

اعلم أنّ عبارة الزمخشري في تعليل الجمع بين (اللام) و(قد) هكذا، لأنّ الجملة القسميّة لاتساق إلّا تأكيداً للجملة المقسم عليها، التي هي جوابها، فكانت مظنة لمعنى التوقع الذي هو معنى (قد) عند سماع المخاطب كلمة القسم. فَمِنْ تَأْمُلْ كلامه عُلِمَ أنّ تعبير المصنّف لا يخلو عن الفتور، وأنّ يُعْنَوْنَ كلامه بالزعم مبنيٌّ على القصور.

والسادس التقليل^(١٠) / وهو ضربان:

[٨٠/ب]

(١) الصالي: المستدفيء

(٢) البيت في «ديوان امرئ القيس»: ١٦١ ط السندوبي. وهو من شواهد «المغني»: ٢٩٩

(٣) ليست في (ك)

(٤) في (ش): بعدها

(٥) «الصحيح»: حدث

(٦) ليست في (ك)

(٧) في (ك): الأقاليد، وحمل أي: قاتل، وصال الفحل على الإبل: قاتلها. «القاموس»: صال

(٨) سورة الأعراف: ٥٩

(٩) «الكشاف»: ٨٤/٢ . (فكانت مظنة التوقع الذي هو معنى قد) عند استماع المخاطب كلمة القسم

(١٠) في (ك): للتقليل

تقليل بالرفع: بدل عن (الضربان) مضاف إلى وقوع الفعل الذي هو مدخولها نحو: قد يصدق الكذوب، وقد يجود البخيل. فقد في المثالين^(١) يدلّ على قلة وقوع الصدق^(٢). من الكذوب، وقلة وقوع الجود من البخيل.

وتقليل متعلّقة أي: تقليل متعلّق الفعل من غير نظر إلى قلة وقوع الفعل أو كثرته، نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾^(٣). فإنّ (قد) هنا تحقيقية باعتبار وقوع الفعل، وتقليلية باعتبار متعلّقة. أي: ما أنتم عليه هو أقلّ معلوماته، وفي هذا التفسير إشارة إلى أنّ (ما) موصولة مبتدأ، صلته: أنتم عليه، وخبره محذوف، وهو أقلّ معلوماته، قال الشيخ الرضي: إنّ المادح قد يستعمل الكثير من المدائح، لأن الكثير منها كأنه قليل بالنسبة إلى الممدوح^(٤)، وذلك أبلغ في المدح، ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ﴾ لأن (قد) لتقليل المضارع في الأصل.

وزعم بعضهم، وجّه العنوان^(٥) بالزعم إنكاره على كونها للتقليل، والأليق^(٦) ذكره المصنّف هذا فيما قبل مثلاً للتحقيق: إنّها في ذلك أي [قد]^(٧) في ﴿قد يعلم﴾ للتحقيق كما تقدّم في القسم الثالث، لا^(٨) للتقليل، وإنّ التقليل^(٩) في المثالين الأولين، وإن كان متحقّقاً لكنه لم يستفد من قد، بل من قولك: البخيلُ يجودُ، والكذوبُ يصدقُ مع قطع النظر عنها.

فإنّه: الفاء بمعنى لام التعليل، أي لأن الكلام إنّ لم يُحمل على أنّ صدور ذلك أي الجود والصدق من البخيل والكذوب قليل/ بالرفع خبر إنّ. كان ذلك في جزاء الشرط [أ/٨١] أي كان الكلام كذباً متاقضاً لأنّ آخر الكلام، وهو البخيل والكذوب يدفع أوّلّه وهو يصدق ويجود، لأنّ البخيل والكذوب صيغة المبالغة، فيدلّ على كثرة البخل والكذب^(١٠)، فلو لم يُحمل يصدق ويكذب على القلة للزم التدافع، ولك أن تمنع هذا الكلام بعد تسليم^(١١) لزوم التدافع في المثالين على إنكار كونها للتقليل^(١٢) غير مقبول، لأنّه كثير الاستعمال.

(١) في (ك): المثالين المذكورين

(٢) في (ش): صدق

(٣) سورة التور: ٦٤

(٤) في (ش): المحدود، وما أثبتّه من (ك)

(٥) تكرر مثل هذا القول في أماكن أخرى (زعم)

(٦) في (ك): الأكيف

(٧) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٨) في (ك): فلا وإن

(٩) ليست في (ك)

(١٠) في (ش): البخيل والكذوب

(١١) ليست في (ك)

(١٢) في (ك): للتعليل

السابع: التكثير قاله، أي: كونها للتكثير سيويه في قوله:

قَدْ أَتْرَكَ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ

وآخر البيت: كَانَ أَثْوَابُهُ مُجَّتْ بِفِرْ صَاد^(١) [البسيط]

أي: أترك كثيراً مما مثلي في الحرب، حال كون أنامله ملوناً بالصفر، قال الجوهري: وقد يكون بمعنى ربّما^(٢). وأنشد هذا البيت، ولا يظنّ أنّه مخالف لما قال المصنّف حيث قال الزّمخشري في آخر سورة النور^(٣): «إِنَّ (قد) إذا دخلت على المضارع كانت بمعنى ربّما فوافقت ربّما في خروجها^(٤) إلى معنى التكثير^(٥)».

وذكر صاحب «التسهيل»^(٦): أن ربّما ليست للتقليل، بل هي حرف تكثير، والتقليل نادر، ووقع في بعض شروح «الكافية»: وهذا الذي ذكر من التقليل أصلها، ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة، وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة^(٧).

وقاله، أي: اختار الزّمخشري كونها للتكثير في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾^(٨) فالكثرة^(٩) في الآية باعتبار متعلّق الفعل، وهو تقَلّب وجه الرسول - عليه السلام - لافي وقوع الفعل وهو / الرؤية، وفي البيت في وقوع الفعل مع [قطع]^(١٠) [٨١/ب] النظر عن متعلّقه، والمصنّف لم يذكر كون^(١١) التكثير متنوعاً اعتماداً على ذكر المثالين، واكتفى^(١٢) بما سبق.

اعلم أن (قد) التي للتحقيق والتكثير والتوقع قد تجتمع، وقد يستعمل كل واحد منها مجرداً عن الآخر. والتقليلية تجتمع مع التحقيق، لكن لاتجتمع مع التكثيرية، هكذا فهم من الرضيّ.

(١) البيت لعبيد بن الأبرص، وفي «الكتاب» منسوب لشمّاس الهذليّ، ولعبيد بن الأبرص: ٢٢٤/٤. ورجّح هارون نسبه لعبيد. وهو في «ديوان عبيد»: ٤٩ من قصيدة أولها:

طاف الخيال علينا ليلة الوادي من أمّ عمرو ولم يُلمِمْ لميعاد

والاختلاف في نسبة البيت يعود إلى شهرته، وكثرة التمثيل به

(٢) «الصحاح»: قد

(٣) في (ش): النون، وهو غلط لأنه يريد قوله تعالى السابق: (قَدْ يَعْلَمُ مَا أَتَمَّ عَلَيْهِ)

(٤) في (ك): حروفها

(٥) «الكشاف»: ٧٩/٣ والنقل بنصّه.

(٦) «التسهيل»: ١٤٧، ويعدّ ابن مالك التقليل من النّدر

(٧) «الكافية»: ٢٣٠/٢ بتصرف في النصّ قليل لا يخلُ بالمعنى

(٨) سورة البقرة: ١٤٤

(٩) «الكشاف»: ٣١٩/١ (معناه كثرة الرؤية)

(١٠) لم ترد في (ش) واستدركتها من (ك)

(١١) ليست في (ش)

(١٢) في (ك): اكفاء

- ما يأتي على ثمانية أوجه -

«الواو»

النوع السابع: ما يأتي على ثمانية أوجه، وهو الواو^(١) وذلك، أي بيان الانحصار للاستقراء^(٢)، أن لنا واوين يرتفع مابعدهما سواء كان اسماً أو فعلاً.

ف (ما): موصولة، وبعد: منصوب على الظرفية بفعل مقدر، وهو (حصل)، مضاف إلى هما، والموصول مع صلته في محل الرفع على أنه فاعل يرتفع، أي: يكون مابعد الواوين مرفوعاً.

اعلم أن الجهات الست المضافة إذا لم يقتض العامل غير النصب تكون معرفة منصوبة على الظرفية نحو: السماء فوقنا، والأرض تحتنا، ومابعد، وما قبله، وأمثال ذلك فإنها تقتضي النصب بالفعل المقدر.

مثلاً إذا قلت: أمامك فوق السطح، والأمام بالرفع لأنه مبتدأ، فوق وإن كان خبراً لكن لا يقتضي الرفع لفظاً، بل يقدر الفعل فينصب به وتكون الجملة في محل الرفع بالخبرية وكذا أمثالها فاحفظ على هذا.

واواً بالنصب: بدل من الواوين، ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي أحدهما: واو^(٣) الاستئناف نحو: ﴿لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقَرِّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾^(٤). فإنها أي:

/ الواو، ولو كانت واو العطف، انتصب الفعل، وهو نقر عطف على تبين [أ/٨٢] المنصوب بأن مضمة، وبإضمار كي عند [الكسائي والسيрани وباللام أصالة عند الكوفيين أو نيابة من أن عند] ثعلب^(٥).

وحاصله أن هذه الواو لاتصلح إلا أن تكون للعطف، أو للاستئناف، وإذا قرئ^(٦) بالرفع تعين الاستئناف، لأن إعراب مدخول واو العطف يكون حسب ما قبلها.

(١) بسط المسألة في «الجنى الداني»: ١٥٣ و«المغني»: ٤٦٣

(٢) في (ك): بالاستقراء

(٣) ليست في (ك)

(٤) سورة الحج: ٥

(٥) تفصيل المسألة في النصب بـ(كي) والخلاف فيها بين النحويين مع حجة كل منهم في «ارتشاف الضرب» ٤٠١/٢.

(٦) قرأ يعقوب وعاصم في رواية: ونقر بالنصب عطفاً على لنبيين. وعن يعقوب: نقر بفتح النون، وضم القاف والراء من قر الماء إذا صب. قال الرمخشري: والقراءة بالرفع، إخبار بأنه تعالى يقر في الأرحام ما يشاء أن يقره من ذلك إلى أجل مسمى، وهو وقت الوضع، ومالم يشأ إقراره مجته الأرحام وأسقطته. والقراءة بالنصب تعليل معطوف على تعليل. «البحر المحيط»: ٣٥٢/٦

وواو الحال إما بالنصب على البدلية، أو بالرفع على تقدير الثاني. وتُسمى واو الابتداء أيضاً كما تُسمى واو الحال، وإنما تسمى بها لصلاحيّة أن يليها المبتدأ نحو:

جاءني زيد والشمس طالعة، فجملة والشمس طالعة: في محل نصب^(١) على الحالية، هذا، أي: كون هذه الواو للحال على مذهب الجمهور، وعند البعض أنّها عاطفة.

وقال صاحب «التخمير»: وعندي أنه يجوز أن تكون هذه الواو واو الظرفية^(٢)، ألا ترى أنك لو قلت: جئت والشمس طالعة، فمعناه: وقت طلوع الشمس، والذي غرّ النحويين منه أنهم وجدوا قولهم: جئت والشمس طالعة، يرجع معناه إلى معنى قولك: جئت^(٣) حال طلوع الشمس، فسمّوا واو الحال، وقد غفلوا أن قولك: جئت حال طلوع الشمس ظرفٌ لـ «حال». وإن^(٤) كان له واو الظرف فلا علينا^(٥) أن يكون معها واو الظرف انتهى.

وسيويوه يقدر بإذ، نقله في «الارتشاف» حيث قال: وقدر بإذ^(٦) ليفيد معنى الظرفية^(٧) وهي الحين والفجاءة.

وواوين يتنصب ما بعدهما. إعرابه كإعراب ماسبق، وهما واو المفعول معه، فإنّ ما بعد تلك الواو، لا يكون إلا منصوباً.

اعلم / أنّ مذهب جمهور البصريين أن العامل فيه هو الفعل أو معناه، بتوسّط [٨٢/ب] الواو بمعنى مع، وإنما وضعوا الواو موضع (مع) في بعض المواضع لكونه أخصراً لفظاً وأصل هذه الواو العطف الذي فيه معنى الجمع، فيناسب معنى المعية، وإن^(٨) قالوا: لا يتقدم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه، فلا يقال: والخشبة استوى الماء كما تتقدّم سائر المفاعيل، وجوز أبو^(٩) الفتح تقدّمه على صاحبه^(١٠)، والأولى المنع رعاية لأصل الواو^(١١).

(١) في (ك): النصب

(٢) في (ك): الظرف

(٣) في (ك): جئت

(٤) في (ك): إذا

(٥) في (ك): فلا بحث علينا

(٦) «ارتشاف الضرب» لأبي حيّان: ٣٦٥/٢

(٧) في (ك): الشرط

(٨) في (ش): إنهم.

(٩) ابن جني.

(١٠) «سرّ صناعة الإعراب»: ٦٤٠ ، وفيه القول على (و) بمعنى (مع) ولم ينصّ على جواز تقدّمها.

(١١) في (ك): والشعر ضرورة.

وقال الكوفيون: وهو منصوب على الخلاف^(١)، فيكون العامل منصوباً معنويّاً^(٢) كما قلنا في الظرف. والأولى. إحالة العامل^(٣) اللفظي مالم يضطر إلى المعنوي.

وقال الزجاج: هو منصوب بإضمار^(٤) فعل بعد الواو، كأنك قلت: جاء البرد ولابس الطيالة، وكذا في غيره، والإضمار خلاف الأصل.

وقال عبد القاهر: وهو منصوب بنفس الواو. والأولى: رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة، ولو نصبت بمعنى مع مطلقاً لنصبت في: كل رجل وضيعته.

وقال الأخفش: نصبه نصب الظروف^(٥)، وذلك لأن الواو لما أقيمت^(٦) مقام المنصوب بالظرفية، والواو ظرف في الأصل، فلم يحتمل النصب، فأعطى النصب مابعداها رعاية لأصلها^(٧)، كما أعطى مابعد إلا إذا كانت بمعنى غير إعراب نفس، غير، ولو كان كما قال لجاز النصب في كل موضع، بمعنى مع مطرداً نحو: كل رجل وضيعته، هذه عبارة الرضي طويتها على غيرها. / نحو: سرت والنيل أي: مع النيل، وتميز بتقدير (مع) مكانها، وقال صاحب [١/٨٣] «التخمير» النحويون سهواً في واوين:

إحداهما: واو الحال.

والثانية: واو المنصوب^(٨) بمعنى (مع).

وذلك أن المنصوب بمعنى (مع) في محلّ النصب على الحال، ألا ترى أنك إذا قلت: جاء البرد والطيالة، فمعناه مقروناً بالطيالة، فلما لم يكن إعراب الواو إعرابها نقل إعرابها إلى مابعداها، كما في (إلا) إذا وقعت صفة نُقِلَ إعرابها إلى المستثنى وعكسها (غير) و(ما)^(٩).

قالوا^(٩): (و)^(١٠) ههنا في الحقيقة للحال لا للمفعول معه كما أن الواو في قولك: جئتك والشمس طالعة. للمفعول فيه لا للحال. انتهى.

وواو الجمع. وإنما سُمِّيَ بها لاجتماع مضمون طرفيها في زمان واحد.

(١) في (ك): خلاف القياس.

(٢) ليست في (ش).

(٣) في (ك): على عامل اللفظي.

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (ك): الظرف.

(٦) في (ك): قام.

(٧) ليست في (ك).

(٨) في (ك): المنصوبة.

(٩) ليست في (ك).

(١٠) في (ك): قالوا.

الدّاخلية على المضارع المسبوق بنفي محض أو طلب محض، أي: بفعل أصيل، وهو يعمّ الأمر والنهي والاستفهام^(١)، والدّعاء بلفظ الخبر، على مذهب الكسائي، والاستفهام والعرض والتحضيض [والتمني]^(٢)، لأنّ المضارع ينصب بتقدير أن بعد الواو، وإذا كانت بعد أحد الأشياء الستة كما هو المشهور.

وقال أبو حيّان: لأحفظ النّصب جاء بعد الواو في الدّعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء، ولا ينبغي لأحد أن يقدم على ذلك إلّا بالسّماع^(٣) انتهى. ذكره شارح الألفية.

والنّصب بعد هذه الواو بتقدير أن على مذهب البصريين وهو الصّحيح، وبنفس الواو عند بعض الكوفيين نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ، وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾^(٤). هذا مثال للمسبوق / بالنفي أي^(٥): وأن يعلم الصابرين، وقول أي: ونحو قول أبي الأسود^(٦): [٨٣/ب]

لَأَتَّهُ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ

وآخر البيت: عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ^(٧) [الكامل]

الخلق بضمّين: السجّية والطبيعة والمروءة والدّين كذا في «القاموس»^(٨) هذا مثال للنهي معناه: لا يكن منك نهي عن الخلق وأن تأتي مثله أي إتيان بمثله.

والكوفيون يسمّون هذا واو الصرف أيضاً، لأنها صرفت الفعل المضارع من الجزم إلى الرفع ويكون الصرف عن إعراب ما قبلها مرشداً من أوّل الأمر، بأنّها ليست للعطف، وأنّها للجمعية من حيث الاستعمال.

(١) ليست في (ك).

(٢) ليست في (ش)، واستدركتها في (ك).

(٣) «ارتشاف الضرب» لأبي حيّان، ٤١٥/٢ . بتصرف يسير.

(٤) سورة آل عمران: ١٤٢ .

(٥) ليست في (ك).

(٦) أبو الأسود الدؤلي: ظالم بن عمرو، أحد سادات التابعين والمحدثين، أوّل من أسّس النحو، صحب عليّاً رضي الله عنه، مات بالطاعون ٦٧هـ على الأصح. ترجمته في «معجم الأدباء» ٣٤/٢ . و«بغية الوعاة» ٢٢/٢ . ووفاته في البغية: ٦٩هـ.

(٧) البيت في ديوان الدؤلي: ٤٠٤ ، وقد نسب لأكثر من شاعر، منهم المتوكل اللّيثي، والأخطل، وسابق البربري، والطّرمّاح، لكن المشهور أنه لأبي الأسود، وقد يكون من نسب إليه قد تمثله في شعره. وهو من شواهد «كتاب سيبويه»: ٤٢/٣ وفيه نسبة للأخطل، وفي «شرح المفصل» لابن يعيش ٢٤/٧ .

(٨) «القاموس المحيط»: خلق.

وواوين ينجرّ مابعدهما، وهما^(١) واو القسم. (والموصول مع صلته فاعل ينجرّ)^(١) كما مرّ غير مرّة نحو: ﴿وَالْتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ﴾^(٢)، فهذه الواو تجرّ بنفسها، وتدخل على مظهرٍ يحسُن الحلف به. وهي مبدلة من باء الإلصاقية في أقسمت بالله، لما بينهما في المناسبة لفظاً ومعنى عند حذف الفعل، فلا تجتمع مع الفعل لكونها عوضاً عنه خلافاً لابن كيسان، هذا على ما صرح به في كتب النحو.

وذكر في بعض الشروح تلك الرسالة، لأنها أصل، وليس بدلاً من الباء في القسم خلافاً لزاعمي ذلك. واو رُبّ: وهي تقع في أول الكلام، وتدخل على المظهر^(٣) المنكر كقوله: أي قول الشاعر^(٤)

وبلدة ليس بها أنيس إلاّ اليعافير، وإلاّ العيس^(٥) [الرجز]

أي: رُبّ بلدة، وإنما فسرنا به لأنّ هذه الواو للعطف عند البصريين، وليست جارة بنفسها، فإن لم تكن في أول الكلام، فكونها^(٦) للعطف ظاهر، وإن كانت/ تقدّر معطوف [أ/٨٤] عليه. قال شارح الألفية وهو الصحيح. وأما عند المبرد والكوفيين إنّها جارة بنفسها^(٧)، وبلدة مجرورة بها، وهي حرف عطف، لكن لما^(٨) صارت قائمة مقام ربّ، كائنة^(٩) بمعناها كانت جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى ربّ فلا يقدرون المعطوف عليه في نحو: وقائم الأعماق، لأنّ ذلك تعسف، واختاره ابن الحاجب^(١٠).

وواواً يكون مابعدهما من الإعراب على حسب ما قبلها غالباً، وإنما قال غالباً إذ تجوز المخالفة إذا عُرف المراد، نحو: مررتُ بزيد وعمرو بالرفع، أي عمرو^(١١) كذا ذكره الرضي.

(١) ليست في (ك).

(٢) سورة التين: ١ .

(٣) هو اختيار الزمخشري وابن عصفور في «توضيح المقاصد والمسالك»: ١٩٦/٢ .

(٤) الرجز لجران العود: عامر بن الحارث النميري. شاعر وصّاف. والجران: باطن العنق الذي يضعه البعير على الأرض إذا مدّ عنقه لينام. أدرك الإسلام، وقرأ القرآن وتأثر به ت؟. ترجمته في «خزانة الأدب»: ١٨/١٠ و«الأعلام»: ٢٥٠/٣ .

(٥) الرجز من شواهد «الكتاب». ٢٦٣/١ ، ٣٢٢/٢ ، و«الخزانة» ١٥/١٠ وله روايات عدّة، واليعافير: تيوس الظباء. «اللسان»: عفر. والعيس: الإبل تضرب إلى صفرة «اللسان»: عيس

(٦) في (ك): في كونها

(٧) «توضيح المقاصد والمسالك» ٢٣٤/٢ . النصّ لشيخ زاده وليس للمراي، فالعبارة جاءت في سياق مقارب

(٨) ليست في (ك)

(٩) في (ك): كانت

(١٠) «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب: ١٦١/٢

(١١) في (ك): وكذلك كذا

وهي واو العطف وهي الأصل بالنسبة إلى الجميع، لكن كونها للعطف في الحال قول مرجوح. فعلم من هذا القيد أنّ تغاير أقسامها ليس بحسب الحقيقة.

[هي] ^(١) لمطلق الجمع من غير أن يكون المبتدأ به داخلاً في الحكم قبل الأخير، ولأن يجتمعا في وقت واحد، بل الأمران جائزان، وجائز عكسهما.

وواو دخولها في الكلام كخروجها، بالنسبة إلى المعنى، لكنها تفيد التأكيد.

وهي الواو الزائدة نحو: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ ^(٢). فالواو هنا زائدة مؤكدة بدليل الآية الأخرى، وهي قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ ^(٣).

وقيل: التنكير للتعظيم حيث قال أبو البقاء: الواو زائدة عند قوم، وليست زائدة عند المحققين.

إنها عاطفة فالجواب للشرط، وهو إذاً محذوف لأنّ فُتِحَتْ على هذا الوجه معطوف على الشرط، فلو لم يقدر الجزاء ^(٤) لزم بقاء الشرط / بدونه. [٨٤/ب]

تقديره: كان كيت وكيت، هما كنايةتان عن الحديث، (ولا يُستعمل إلا مكرراً) ^(٥) مخففاً من كيت وهي أصل كيت، فخففت الياء المشددة، وعوضت عنها التاء فصار كَيْت كما بنت وأخت، فوجب إسقاط التانيث لكلا يجتمع علامتان، فبقيت كيت، ويوقف فيه بالتاء كما توقف في بنت، وقد جاء فيه فتح التاء والكسر والضم، وكذا حال زيت.

هذا أي: كون الواو للعطف مختار الزمخشري ^(٦)، وهو الصواب لموافقة الأصل.

وجعلها بعضٌ بمعنى (مع). ذكره العلامة أيضاً حيث قال ^(٧): حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا، أي مع فتحت أبوابها وقيل: إنها للحال. وهو أيضاً مذكور في «الكشاف» حيث ذكر فيه، وقيل: أبواب جهنم لا تفتح إلا عند دخول أهلها فيها، وأبواب الجنة فمتقدمة فتحها، بدليل قوله تعالى: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ مُّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ ^(٨)، ولذلك جيء بالواو، كأنه قيل: حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا وقد فتحت أبوابها.

(١) ليست في (ش) و(ك) واستدركتها من متن «الإعراب عن قواعد الإعراب»

(٢) سورة الزمر: ٧٣

(٣) سورة الزمر: ٧١

(٤) في (ك): الجزء

(٥) ليست في (ك)

(٦) «الكشاف»: ٤١١/٤ . وعبارة الزمخشري: (فلذلك جيء بالواو، كأنه قيل: حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا وقد فتحت أبوابها).

(٧) في (ك): وقيل

(٨) سورة ص: ٥٠

وقول^(١) مضاف إلى جماعة، وجملة: إنها واو الثمانية وإن منها: ﴿وثامنهم كلهم﴾^(٢) مقول القول، وجملة: لا يرضاه النحوي خبر، وياء النسبة للمبالغة، أي: النحوي الكامل، وإنهم بهذه المقالة يستحقون أن تُسلب عنهم نسبتهم إلى النحو لما لا يتعلق به حكم إعرابي، ولا سرّ معنوي، والواو الثمانية هي التي أن العدد قد تمّ بالسابع من حيث أن السبعة هو العدد الثامن، والثامن ابتداء تعداد آخر معطوف عليه، ذكره الشيخ القاضي^(٣) في أواخر سورة البراءة^(٤).

وقال بعض الفضلاء: هذا ليس بشيء بدليل قوله: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ / [أ/٨٥] إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهِيمُنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾^(٥). (فإن المتكبر)^(٦) في محل التعداد نعت ثامن، مع أنه لم يُذكر بالواو، وفيه مناقشة ظاهرة لاتخفى على المتأمل.

والقول به أي: يكون الواو واو الثمانية في آية الزمر وهي قوله تعالى: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ أبعد منه أي من القول بكون الواو واو الثمانية في قوله تعالى: ﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٧) لأن الواو في هذه الآية وقعت في الصفة الثامنة في التعداد، وأما في آية الزمر فليس فيها تعداد بل هي للجنة الثمانية، وأما وجه البعد في: والنّاهون، لما يتعلق به حكم إعرابي، ولا سرّ معنوي.

والقول به في ﴿ثِيَابٍ وَأَبْكَارًا﴾^(٨) ظاهر الفساد. لأن في واو الثمانية يجوز اجتماع الأوصاف المذكورة في موصوف واحد بخلاف الواو المنافي^(٩) بين طرفيها، إذ البكارة والثيابة لا يجتمعان في موصوف واحد، وقيل الواو الثمانية لا يخل^(١٠) المقصود بالحذف بخلاف هذه الواو، لأن التوسط^(١١) بها للتنافي بين طرفيها.

(١) ليست في (ش)

(٢) سورة الكهف: ٢٢

(٣) يُريد البيضاوي في «أنوار التنزيل»: ٣٥٥/٢

(٤) في (ك): البقرة، وهو غلط، يريد قوله تعالى (التَّائِبُونَ، الْعَابِدُونَ، الْحَامِدُونَ، السَّائِغُونَ، الرَّائِعُونَ، السَّاجِدُونَ، الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ).

قال الإمام البيضاوي في «أنوار التنزيل» ٣٥٥/٢: (وقيل: إنه لإيذان بأن التعداد قد تمّ بالسابع من حيث أن السبعة هو العدد الثامن، والثامن ابتداء تعداد آخر معطوف عليه ولذلك تسمى واو الثمانية).

(٥) سورة الحشر: ٢٣

(٦) ليست في (ك)

(٧) سورة التوبة: ١١٢

(٨) سورة التحريم: ٥

(٩) في (ك): بخلاف هذا الواو يتنافى

(١٠) في (ك): يخل

(١١) في (ك): التوسط

- ما يأتى على اثني عشر وجهاً -

«ا»

النوع الثامن: ما يأتى على اثني عشر وجهاً وهو (ما)^(١)، وقع في بعض النسخ وهي، فالتأنيث باعتبار الكلمة، فإنها أي ال (ما) على ضربين:

اسمى: التأنيث باعتبار ذي الضرب، وهي كلمة (ما)، وأوجهها أي أوجه ما الاسمى سبعة، أثر التذكير لكون الجمع مؤنثاً غير حقيقي، فإن اعتبرت التأنيث فيه، فالتذكير لعدم وجوب المطابقة، أو للاكتفاء بظاهر التأنيث.

معرفة بالرفع إما على البدلية من سبعة، أو على أنها خبر مبتدأ محذوف، ويجوز النصب بتقدير: أعني.

وتامة: صفتها، والمراد بها مالا / يحتاج إلى الصلة، والعائد والصفة نحو: [٨٥/ب] ﴿فَبِعَمَّا هِيَ﴾^(٢) أي: نعم الشيء^(٣) إبداءها، [هذا]^(٤) عند سيبويه والكسائي ف (ما) فاعل نعم لكونه بمعنى ذي، اللام وهي مخصوصة بالمدح، وكناية عن الإبداء الذي دل عليه فعله، وهو تُبدؤا.

وعند أبي عليّ الفارسي^(٥) والفراء، فالتقدير: نعم شيئاً. لأن (ما) نكرة تامة بمعنى الذي فاعل نعم، فتكون الصلة بأجمعها محذوفة، لأن (هي) مخصوصة، أي نعم الذي فعلة هي أي: الصدقات كما عرفت في (من هو في سرّ وإعلان).

وذكر في بعض شروح تلك المتن أن (ما) مركبة مع الفعل لاموضع لها من الإعراب، والمرفوع بعدها هو الفاعل.

ومعرفة ناقصة أي محتاجة إلى الصلة، والعائد والصفة، وهي الموصولة أخرها عن التامة مع أن جميع الكتب عكس ذلك، إما بناءً على أن مفهومها عديم، والإعدام مقدّم على الملكات، أو أنها أقدم مرتبة من الناقصة، ومن جعل عكس ذلك يعتبر كون مفهوم الناقصة وجودياً، واستعمالها أكثرياً، ولكلّ وجهة هو موليها.

(١) المسألة في «الجنى الداني»: ٣٢٢ و «المغني»: ٣٩٠

(٢) سورة البقرة: ٢٧١

(٣) في (ش): نعم الشيء هي إبداءها

(٤) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٥) «شرح الأبيات المشككة الإعراب» لأبي عليّ الفارسي / باب من الصلات والأسماء الموصولة: ٤١٧

نحو: ﴿قُلْ: مَا عِنْدَ اللَّهِ - أَيِ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ - خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التَّجَارَةِ﴾^(١) و(ما) هذه تستعمل لما لا يَعْقِلُ غالباً، وقد يستعمل من ذوي العلم كما في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾^(٢) وشرطية نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾^(٣) أي: إنْ تَفْعَلُوا، فما شرطية جازمة لتفعلوا، منتصبة به على المفعولية، وجواب الشرط: (يعلمه الله).

وَمِنْ خَيْرٍ في موضع نصب على التمييز، والمميز ما، والتقدير: أي شيء تفعلوا من خير / ويجوز أن تكون (مِنْ) زائدة، وخير حالاً، والتقدير أي شيء تفعلوا قليلاً أو كثيراً، [أ/٨٦] ويجوز أن يكون موضع النصب لكونه صفةً لمصدر محذوفٍ تقديره:

ما تفعلوا فعلاً من خير، وقيل: يجوز أن تكون مصدرية، وَمِنْ خَيْرٍ مفعولاً به، والتقدير: أي فعلهم مِنْ خَيْرٍ يعلمه الله.

واستفهامية وهي لاتختص بما لا يَعْقِلُ عند الإبهام. تقول لشيخ رفع لك من بعيد: ماذا؟ نحو: ﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ﴾^(٤) ف (ما) استفهامية، ويمينك: حال من معنى الإشارة. وقيل: صلة لتلك.

ويجب حذف ألفها على الأجود: قال الشيخ الرضي: وتُحذفُ ألف (ما) الاستفهام في الأغلب، إذا كانت مجرورةً بحرف الجرّ نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾^(٥) فما مجرورة بـ من، وألفها محذوفة، فَوَجْهُهُ أَنَّ الاستفهام لما كان لها صدر الكلام لكونها استفهاماً، ولم يمكن تأخير الجار^(٦) عنها، فقدّم عليها وركّب معها حتى يصير ككلمة واحدة، موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عند رتبة الصّدر فحذف ألفها ليكون دليلاً لتركيبها مع الجارة، وإنما لم يحذف نون (من) الاستفهامية إذا كانت مجرورة لكونها حرفاً صحيحاً. كذا ذكره الشيخ الرضي^(٧).

ونحو قوله تعالى: ﴿فَنَاطِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾^(٨) جميع النسخ التي صادفناها بغير العاطف^(٩)، والظاهر أنه سهو من قلم الناسخ، لأنّ النّحاة قالوا: إنْ حذف المعطوف عليه كثير،

(١) سورة الجمعة: ١١

(٢) سورة الشمس: ٥

(٣) سورة البقرة: ١٩٧

(٤) سورة طه: ١٧

(٥) سورة النبأ: ١

(٦) في (ش) و(ك): الجرّ، وما أثبتته من «الكافية».

(٧) «الكافية»: ٥٤/٢

(٨) سورة النمل: ٣٥

(٩) في (ك): العاطفة

وحذف المعطوف مع حرف العطف قليل نحو: راكب^(١) طلحان أي: راكب البعير، والبعير طلحان، وأما حذف حرف العطف مع ذكر المعطوف / فَشَاذٌ نادر. [٨٦/ب]

ولهذا أي: لأجل وجوب حذف ألف (ما) الاستفهامية المركبة بحرف الجر، ردّ الكسائي على المفسرين قولهم بالنصب مفعول ردّ في: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾^(٢) أنها استفهامية: مقول القول. حاصله: لما كان حذف ألف (ما) الاستفهامية واجباً عند دخول حرف الجر عليها يُثْبِتُ أَنَّ (ما) في (بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي) ليست استفهامية لوجود ألف في^(٣) (ما).

قال العلامة في «الكشاف» فإن قلت (هي مافي)^(٤) قوله: بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي أي المئات [هي]^(٥) قلت المصدرية أو الموصولة، أي بالذي غفر لي [رَبِّي، أي]^(٦) من الذنوب. ويحتمل أن تكون استفهامية، يعني: أي شيء غفر لي ربّي؟ فَطَرَحُ الألف أجود، وإن كان إثباتها جائزاً انتهى^(٧).

فإذا فهمت ماتلونا عليك من كلام الرضي، والعلامة^(٨) الزمخشري عرفت أن ردّ الكسائي مردود، لأنّ الحذف أكثرى لادائمي.

وإنما جاز نحو: لماذا فعلت؟ هذا جواب عن سؤال مقدّر تقديره. ولما وجب سقوط ألف ما الاستفهامية بدخول حرف الجر على الأجود فلم^(٩) يحذف في مثل: لماذا^(١٠) فعلت؟ مع أنّه مركّب باللام، فأجاب بقوله:

لأنّ أَلْفَهَا صارت حشواً أي: وسطاً بالتركيب مع ذا، فتكون الألف في وسط الكلمة^(١١)، والحذف في الوسط^(١٢) قليل لتحصنه من الحوادث فأشبهت (ما) الاستفهام بالموصولة في إثبات الألف، لأنّ (ذا) لما لم تثبت زيادتها، ولا كونها موصولة إلّا مع (ما) الاستفهامية، لم تحذف

(١) في (ك): راكب البعير طلحان

(٢) سورة يس: ٢٧

(٣) في (ك): فيها

(٤) ليست في (ك)

(٥) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)، وهو نصّ «الكشاف».

(٦) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٧) «الكشاف»: ٣٢٠/٣

(٨) في (ش) و (ك): علامة، ومأثبته يقتضيه السياق

(٩) في (ك): فلو لم

(١٠) في (ك): لماذا بماذا فعلت؟

(١١) ليست في (ش)

(١٢) ليست في (ك)

ألفها كالف (ما) الموصولية، ويجوز أن يكون معنى حشواً أي زائدة غير منظور بالحذف والإثبات لتركيب^(١) (ما) مع (ذا) الذي يكون موصولاً بالتركيب فأشبهت الموصولة/ فكما أنها [أ/٨٧] إذا كانت موصولة لا تُحذف ألفها كذلك هنا.

وتعجبية نحو: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، فهذه الـ (ما) نكرة تامة بمعنى شيء عند سيويه، وموصولة عند الأخفش، واستفهامية عند الفراء وابن درستويه^(٢).

وقال الشيخ: وهو قوي من حيث المعنى لأنه كان جُهْلَ سببه، فاستفهم عنه. وضعف شراح «المفصل» هذا الوجه بأن قالوا: أمّا صيغ الاستفهام لم يثبت فيها نقل إلى إنشاء آخر بخلاف صيغ الأفعال، فإنها تنقل إلى إنشاء كثيراً، وقالوا: الوجه ماصار إليه سيويه، لأن التعجب من مواضع الإبهام والبعد عن الوضوح والبيان، والموصول معرفة بمعنى الذي، والموصوفة قريبة إلى المعرفة فلا يليقان بهذا الموضع.

وقيل أيضاً في تضعيف كونها موصولة^(٣) أن (ما) إذا كانت بمعنى الذي، وأحسن: صلتها، لاحتاجت إلى تقدير الخبر لأن الموصول مع صلته مبتدأ، ونحن نقطع كلاماً من غير نظر إلى المحذوف، فما: مبتدأ على مذهب سيويه والفراء، ومابعدا خبرها. وأمّا عند الأخفش هي مع صلتها: مبتدأ، وخبرها محذوف.

قال ابن الحاجب في «الإيضاح»^(٤) في باب المنادى: مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ أَصْلُهُ إِمَّا خَبَرٌ وَإِمَّا اسْتِفْهَامٌ، ثُمَّ نَقَلَ إِلَى التَّعْجِبِ، فَعَلِمَ مِنْهُ أَنَّ كَوْنَهَا قِسْماً مُسْتَقِلاً مَبْنِي (عَلَى الْفَتْحِ)^(٥) وَعَلَى الظَّاهِرِ^(٦).

ونكرة موصوفة نحو: مررتُ بما معجبٍ لك، فما: نكرة في محل الجرّ بالباء، موصوفة بمعجب، ولك: متعلق به، أي بشيء معجب لك ومنه، أي من كون (ما) نكرة موصوفة بمعجب^(٧) في قوله^(٨)/ أي في قول بعض النحاة وهو الأخفش والزجاج. نعم ماصنعت، [ب/٨٧]

(١) في (ك): لتركيبها

(٢) ابن درستويه: عبد الله بن جعفر بن درستويه، أحد من اشتهر وعلا قدره، شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة، له مصنفات منها: «الإرشاد في النحو» و«غريب الحديث». ت: ٣٤٧ هـ ترجمته في «البلغة»: ١٢١ و«بغية الوعاة» ٣٦/٢

(٣) في (ك): مؤلة

(٤) «الإيضاح في شرح المفصل»: باب التعجب ١١١/٢. كلام قريب من هذا

(٥) ليست في (ك)

(٦) لم أقع على النقل في باب المنادى.

(٧) ليست في (ك)

(٨) في (ك): قولهم

فما على هذا نكرة منصوبة لأنها مميّزة، وصنعت: صفتها، والمخصوص بالمدح محذوف، أي: نعم شيئاً صنعه. لعلّ وجه إيراد المثالين إشعار إلى جواز كونها موصوفة بمفردٍ وجملة.

ونكرة موصوفة بها أي: تكون ماصفة للنكرة، إنما قال: نكرة موصوفة، ولم يقل موصوفة بها كما قال سائر النحاة إيداناً في أول الأمر^(١) بأن موصوفها لا يكون إلا نكرة، لأن النكرة لا تكون وصفاً للمعرفة.

نحو: ﴿مَثَلًا مَابَعُوضَةً﴾^(٢)، فما: إبهامية تزيد النكرة إبهاماً، ومثلاً في هذا الموضع يجوز أن يكون حالاً بمعنى مثلاً، وأن يكون تمييزاً، وأن يكون منصوباً على المصدرية، أي: أمثلة مثلاً. ويُذكر إذا قصد التعميم والزيادة.

وقولهم أي: ونحو قول العرب:

لَأْمُرٍ مَاجِدَعٍ قَصِيرٌ أَنْفَهُ^(٣).

قوله: أمرٍ مجرور باللام، وما في محل الجرّ لكونها صفة لمجرور، والجَدَعُ بالدال المهملة: قطع الأنف واليد والأذن^(٤).

وقصير: اسم رجل، وأنفه، بدل اشتمال منه.

أي: مثلاً بالغاً في الحقارة ولأمرٍ عظيم. هذا تفسير على وجه اللف والنشر على الترتيب^(٥).

قال بعض النحاة: إنّ (ما) إذا وقعت صفة تكون^(٦) على ثلاثة أقسام:

- قسم يراد بها التحقير، و [قسم يراد بها]^(٧) التعظيم.

- وقسم يراد بها التنويع نحو: ضربت ضرباً ماً، فما على هذا التفسير اسم، وقيل إنّ هذه

حرف لاموضع لها. ذكر شارح الألفية^(٨) عن ابن مالك: أنّ (ما) في مثل^(٩) هذه المواقع حرف زائد مبنية من وصف لائق بالمحلّ / وهو أولى لأن زيادتها عوضاً عن محذوف ثابت [أ/٨٨]

(١) في (ش): اللام

(٢) سورة البقرة: ٢٦

(٣) «مجمع الأمثال» للميداني ١٩٦/٢ ، قاله الزّباء لما رأّت قصيراً مجدوعاً، وقصة المثل في «مجمع الأمثال» ٢٣٣/١ في مثل «خطبٌ يسير في خطب كبير».

(٤) الجَدَعُ: القَطْعُ البائن في الأنف والأذن والشفة واليد ونحوها. «لسان العرب»: جدع

(٥) في (ش): التركيب، ومأثبته من (ك)

(٦) ليست في (ش)

(٧) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٨) في (ك): ناقلاً عن ابن مالك، والنص في «توضيح المقاصد والمسالك»: ٢٢٥/١ .

(٩) ليست في (ك).

في كلامهم، من ذلك: حيث ما يكن أكن. وليس في كلامهم نكرة موصوفة بها جامدة كمعهود^(١) (ما) إلا وهي مرادفة بمكمل كقولهم: مرتُّ برجلٍ أيَّ رجل انتهى.

وحرفية بالرفع: عطف على اسمية.

وأوجهها أي أوجه (ما) الحرفية خمسة.

نافية بالرفع: إما بدل عن خمسة، أو خبر مبتدأ محذوف فتعمل في ظرف الجملة الاسمية، قيد بالاسمية احترازاً عن الجملة الفعلية.

عمل ليس، وهو رفع الاسم ونصب الخبر، في لغة الحجازيين، وإنما قال في لغة الحجازيين^(٢) لأنَّ (ما) و (لا) المشبهتين بـ ليس لاتعملان^(٣) عند بني تميم أصلاً^(٤) لدخولهما على الاسم والفعل كما مرَّ تفصيله غير مرَّة.

وإن أردت الاطلاع، فلتعد إليه.

نحو: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٥)، هذا في محل الرفع [اسم]^(٦) ما الحجازية، وبشراً بالنصب خبره. ومصدرية غير ظرفية نحو: قوله تعالى ﴿بِمَا نَسَوْا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾^(٧) (فما) موصولة حرفية. هي وصلتها في محل الجرِّ بالباء، أي بنسيانهم، فلا يحتاج إلى عائد، هذا مذهب سيويه. ومذهب الأخفش وابن السراج، إلى أنَّ (ما) المصدرية اسم يحتاج إلى عائد هو مذهب مرجوح^(٨).

ومصدرية ظرفية، فتكون بمعنى المدَّة نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾^(٩) أي: مدَّة دوامي حيًّا. وكافة عن العمل، هذا وجه رابع من وجوه (ما) الحرفية، لكن قال في «القاموس»: وتكون (ما) زائدة، وهي نوعان: كافة وغير كافة^(١٠)، فعُلِمَ من هذا أنَّ (ما) الكافة قسم من الزائدة، لا قسم لها، لعلَّ وجه عدّها / مقابلُ الزائدة مبنيٌّ على أنَّ لها تأثيراً قوياً، وهو منع العامل [٨٨/ب]

(١) في (ش) كجمهور، ومأثنته من (ك).

(٢) ليست في «ك».

(٣) في (ك): يعمل.

(٤) إعمال (ما ولا) عمل ليس أو إهمال عملهما «الكتاب»: ٥٧/١ وما بعدها، و«شرح المفصل» لابن يعيش: ١١٤/٢.

(٥) سورة يوسف: ٣١.

(٦) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٧) سورة ص: ٢٦.

(٨) انظر تفصيل القول، والخلاف في «شرح المفصل» لابن يعيش: ١٤٢/٨.

(٩) سورة مريم: ٣١.

(١٠) «القاموس المحيط»: (ما). الألف اللينة.

عن العمل، فكانها ليست بزائدة وإن كانت قسماً منها وهي ثلاثة أقسام:
- كافة عن عمل الرفع كقوله، أي: كقول الشاعر^(١):

صَدَدْتُ فَأَطَوَلْتُ الصَّدُودَ وَقَلَمًا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ^(٢) [الطويل]

الصدود: الإعراض، يقال: صدَّ عنه وتصدَّ صدوداً، أي أعرض، كذا في «الصحاح»^(٣).

فَقَلَّ: فعل ماضٍ و(ما) المتصلة بقلَّ كافة له عن طلب الفاعل النحوي، لاعن طلب الفاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل إلا عن فاعل.

قال الشَّريف^(٤) في «شرح المفتاح»^(٥) في حاشية المعلِّمة بـ منه حيث [قال]^(٦): وَقَدْ طَالَ مَا جَالَ فِي صَدْرِي.

اعلم أنه يجوز أن تكون (ما) كافة في إنما، فإنها تكفَّ إنَّ عن العمل (كما تكفَّ الفعل)^(٧) عن العمل في الفاعل بحسب الظاهر، إنما قلت بحسب الظاهر لأنَّ المنع عن الفاعل حقيقة غير ممكن، لامتناع صدور الفعل إلا عن فاعل، والفعل هنا يتعلَّق بحسب المعنى إلى مصدر جال ودار، أي طال الجَوْلَانُ والدَّوْرَانِ، ويجوز أن تكون (ما) مصدرية، والمصدر فاعل طال. وعلى التقدير الأوَّل تكتب موصولة لأنها من تَمَّة الفعل.

وعلى الثاني مفصولة، وذكر في موضع آخر أي: لا يطلب له فاعل في التركيب، وإنَّ فُهِمَ منه القليل والطويل انتهى.

فَعِلِمَ من كلامه أنَّ الفعل المكفوف يجوز أن يتعلَّق إلى مصدرٍ فعلٍ الذي تدخل عليه، ذلك الفعل المكفوف، ويجوز أن يتعلَّق إلى مصدرٍ نفسه، وهو القليل والطويل والكثير، وعِلِمَ أيضاً (أنَّ) (ما) تكتب مفصولة إذا كانت مصدرية / وموصولة إذا كانت كافة لكونها [أ/٨٩] من تَمَّة الفعل، وإنما قال: كافة عن طلب الفاعل مع أن مدَّعاه كونها كافة عن عمل الرفع، لأنَّ إعراب الفاعل مستقرٌّ للرفع.

(١) هو مرَّار بن سعيد الفقعسي، من شعراء الدولة الأموية، وقد أدرك العباسية. ترجمته في «الشعر والشعراء» لابن قتيبة: ٦٩٩/٢. و«المؤتلف والمختلف» للآمدي: ٤٠٨. و«خزانة الأدب» للبغدادي ٢٨٨/٤.

(٢) من شواهد سيبويه: ٣١/١. وشواهد «المغني»: ٤٠٣. ونسبه سيبويه لعمر بن أبي ربيعة. وقد أثبتته محقق ديوان عمر بن أبي ربيعة في باب (الشعر المنسوب إليه وغير موجود في أصول شعره)، ديوان عمر بن أبي ربيعة: ٥٠٢.

(٣) «الصحاح»: صدَّ.

(٤) الشَّريف علي بن محمد الجرجاني، علامة دهره، له تصانيف مفيدة. ت ٨١٤هـ وقيل ٨١٦هـ ترجمته في «بغية الوعاة» ١٩٦/٢ و«كشف الظنون»: ١٧٦٣/٢.

(٥) «المصباح في شرح المفتاح» للجرجاني. «كشف الظنون»: ١٧٦٣.

(٦) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٧) في (ش) مطموسة. واستدركتها من (ك).

ووصال: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، وهو يدوم، ولا يكون وصال: مبتدأ، ويدوم: خبره، وعلى طول متعلق بـ يدوم، لأنَّ الفعل المكفوف بـ (ما) الكافة لا يدخل إلاَّ على الجملة الفعلية، لأنه جرى مجرى حرف النفي.

وقولك: قلما يضرب زيد، بمعنى ما يضرب زيد، كذا قالوا. هذا الكلام ردَّ على سيويه حيث قال الشيخ الرضي: وهي عند سيويه كافة^(١)، وصال: مبتدأ.

ولكن ذكر في «شرح الألفية»: قال بعض النحاة إنَّ قلَّ إذا كُفَّت^(٢) بـ (ما) تدلَّ على ندارة الشيء لا على نفيه، وقال أكثرهم: يُراد النفي في الأشهر، فعلى هذا لِمَ لا يجوز دخولها على الجملة الاسمية؟ غاية الباب^(٣) أن يخالف الأشهر، على أن قول سيويه بمنزلة النصِّ في هذا الفن.

وقال بعضهم: إنَّ (ما) مصدرية هي وصلتها، وهي فعل المحذوف وفاعل الفعل المكفوف أي: قلَّ دوام الوصال. وقال بعضهم: ما زائدة، ووصال فاعل قلَّ، ذكره شارح «الكافية»، فمعنى البيت يختلف على هذا الاختلاف، فتكفَّ في وجوها.

ولم يكفَّ من الأفعال بـ (ما) الكافة إلاَّ قلَّ وطال وكثُر.

- وكافة عن عمل النَّصب والرفع معاً. وجه التقديم على الثاني ظاهر، وأمّا وجه التأخير عن الأوّل كون الأوّل كافة عن طلب الفاعل، وذلك في إنَّ وأخواتها، وهو سائر حروف المشبهة بالفعل، فيكون مابعداها مبتدأ وخبراً.

اعلم أن الحروف المشبهة بالفعل تنصب الاسم وترفع / الخبر خلافاً للكوفيين في [٨٩/ب] قولهم إنَّ الخبر باقٍ على رفعه، «وبعض العرب ينصبُّ بهذه الأحرف الجزأين معاً. وحكى قوم منهم ابن السِّد^(٤) أنَّ ذلك لغة» ذكره شارح «الألفية»، فعلى هذا قول المصنف.

- وكافة عن عمل النَّصب والرفع يكون على الأشهر، وأنَّ هذه الحروف تلحقها (ما) الكافة وتمنع عن العمل في الأصحَّ، وقد يجوز إعمالها، فذهب الزمخشريُّ إلى جواز إعمالها كلّها^(٥)،

(١) مذهب الجمهور أن (ما) الكافة حرف «الكافية»: ٣٤٨/٢ .

(٢) في (ش) كفت بها.

(٣) في (ك): ما.

(٤) ابن السِّد: عبد الله بن محمد البطليوسي، عالم باللغات والآداب، صنّف «شرح أدب الكتاب» و «شرح سقط الزند» و «الحلل في شرح أبيات الجمل» وغيرها كثير. ت ٥٢١ هـ ترجمته في: «البلغة»: ١٢٦ ، و «إنباه الرواة»: ١٤١١/٢ و «بغية الوعاة»: ٥٥/٢ .

(٥) «شرح المفصل»: ٣٠/٨ ، يجوز إعمال ربّ وإعمالها بعد اتصال ما والنقل من توضيح والمقاصد والمسالك ١/ ٣٣٤

والزجاج في: ليت ولعلّ وكأنّ دون البقية لقوة قرب هذه الثلاثة من معنى الفعل من حيث إنّ كانّ بمعنى: شبهت، وليت بمعنى: تمنيت، ولعلّ بمعنى: ترجيت مع تفسيرها معنى الكلام، وتأثيرها في مضمونه بخلاف إنّ وأنّ ولكنّ، فإن معناها غير زائدة على^(١) الابتداء سوى التأكيد.

وذهب بعضهم إلى جواز النصب بـ ليت ولعلّ، فقال سيويه والأخفش والفراء: لا يجوز النصب إلّا في لَيْتَمَا، وصحّحه أكثر المغاربة، كذا ذكره ابن أمّ قاسم^(٢)، فهذه الحروف إذا كُفّت بـ (ما) يجوز دخولها على الجملة الاسمية نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾^(٣) وعلى الفعلية نحو: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ﴾^(٤).

- وكافة عن عمل الجرّ في^(٥) (رُبّ) و(كاف) التشبيه، وفي^(٦) (الباء).

وعند البعض قال صاحب «التسهيل»: إنّ (ما) قد تكفّ عن العمل وتحدث معنى التقليل كقوله: (ربّما قد ترى وأنت خطيب)^(٧). [الخفيف]

فربّ إذا [اتصلت] بها (ما) الكافة تدخل على الجملة الاسمية نحو: ربّما زيد قائم، وعلى الفعلية^(٨) لكونها بمعنى حرف النفي الداخلة على الفعل. لكن يجب أن يكون فعلها ماضياً لفظاً / نحو ربّما قام زيد أو معنى نحو: ﴿رَبُّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٩) فإنّ المستقبل [أ/٩٠] المستقبل هنا كالماضي، لأنّ إخبار الله في المستقبل يجري في (التحقيق مجرى)^(١٠) الماضي.

(١) في (ك): على معنى الابتداء.

(٢) يعني المرادي، وقد مضت ترجمته، وأورد هذا في «توضيح المقاصد والمسالك» ٣٤٧/١ بقوله: (ومذهب سيويه جواز الوجهين في (ليت) خاصة، ومنع الثاني في سائر أخواتها، لأنّ (ما) قد أزلت اختصاصها بالأسماء بخلاف (ليت) فإنّها باقية على اختصاصها، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب الإعمال في لَيْتَمَا). وكذا في «شرح الأشموني»: ١٤٣/١.

(٣) سورة النساء: ١٧١.

(٤) سورة المتحنة: ٩.

(٥) في (ك): في ذلك ربّ.

(٦) ليست في (ك).

(٧) عجز بيت شعري، وصدّره: فلئن صرت لاتخير جواباً من الخفيف، ينسب لصالح بن عبد القدوس ولطيع بن إياس «المغني»: ٤٠٨، «توضيح المقاصد»: ٢٢٨/٢. و«مع الموامع»: ٣٨/٢. وفيها: لبما أن ترى وأنت خطيب.

(٨) في (ش): الفعل.

(٩) سورة الحجر: ٢.

(١٠) في (ك): تحقيق.

وقوله^(١) أي قول الشاعر^(٢)، هذا مثال على كون ال (ما) كافة عن العمل:

أَخْ مَاجِدٌ لَمْ يَخْزَنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ^(٣)

المجد: الكرم، وقد مَجَّدَ الرَّجُلُ بالضمَّ فهو مجيد وماجد، والمشهد: محضر النَّاسِ. والمراد هنا: الحرب.

كما سيف عمرو لم تَخْنُهُ مَضَارِبُهُ [الطويل]

كما سيفُ عمرو بالضمَّ: مبتدأ، لأن (ما) تمنع^(٤) الكاف عن العمل، ومضافٌ إلى عمرو.

لم تَخْنُهُ: خبره، وفاعله مستتر راجع إلى السيف، ومفعوله ضمير^(٥) راجع إلى عمرو.

مضاربه: بالنصب مفعول فيه بتقدير في، وقد تستعمل تلك الكاف (في القرآن)^(٦) وفي الوقوع نحو: كما حضر زيد قام عمرو، أي قارن القيام والحضور في الوقوع. وقيل: إنها لتأكيد الوجود كما في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْنِي صَغِيرًا﴾^(٧) أي: أوجد رحمتها إيجاباً متحققاً كما أوجدت تربيتهما إيجاباً محققاً، في زمان الماضي.

وزائدة، وهو قسم خامس من (ما) الحرفية وتسمى هي وغيرها أي^(٨) ما غيرها حال كونها من الحروف الزائدة^(٩)، وهي ثمانية أحرف:

(١) في (ك): كقوله.

(٢) منسوب لـ نهشل بن حرّي بن ضمرة بن جابر، شاعر مشهور مخضرم بقي إلى أيام معاوية، وكان في جناح علي في حروبه وله في «الحماسة» بيت:

أَغْرُ كَمَصْبَاحِ الدُّجْنَةِ يَتَّقِي قَذَى الزَّادِ حَتَّى تَسْتَفَادَ أَطَايِهِ.

ترجمته في «الشعر والشعراء»: ٢ / ٦٣٦ و«كتاب معاني أبيات الحماسة» للنمري: ١٢٦ وفيه ذكر أنه لم يعثر على هذا البيت: (أغْرُ كَمَصْبَاحِ...) في غير الحماسة. «الحماسة البصرية»: ٣٤/١.

وفي «شرح قواعد الإعراب» للكافيجي ٤٨٧ ينسب المحقق للمرار الفقعسي، وقد سبقت ترجمته وفي «معجم الشعراء» للمرزباني: ٣٣٧ بيت:

إِذَا افْتَقَرَ الْمَرَّارَ لَمْ يُرْ فَقْرُهُ وَإِنْ أُيسَرَ الْمَرَّارَ أُيسَرَ صَاحِبُهُ.
والأبيات السابقة من البحر نفسه والقافية نفسها.

(٣) ليست في (ك).

(٤) في «ش»: يمتنع ومأثبته من ك.

(٥) في (ك): ضمير بارز راجع.

(٦) في (ك): القرآن.

(٧) سورة الإسراء: ٢٤.

(٨) في (ك): أي، يسمى (ما).

(٩) يقصدُ حروفَ المعاني لأحرفَ المباني.

إِنْ، أَنْ، وَمَا، وَلَا، وَمِنْ، وَالْبَاءُ، وَاللَّامُ، وَالْكَافُ بِالنُّدْرَةِ.
مَرَّ تَفْصِيلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي مَوْضِعِهِ.

صَلَاةٌ وَتَأْكِيدٌ لِأَنَّهَا يُتَوَصَّلُ^(١) بِهَا إِلَى زِيَادَةِ فَصَاحَةٍ، وَاسْتِقَامَةِ وَزْنٍ، أَوْ حُسْنِ سَجْعٍ، أَوْ
تَزْيِينِ لَفْظٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ نَحْوُ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾^(٢) ﴿وَعَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ
نَادِمِينَ﴾^(٣). ف (مَا) فِي الْآيَتَيْنِ صَلَاةٌ وَمُؤَكَّدَةٌ، وَرَحْمَةٌ وَقَلِيلٌ: مَخْفُوضٌ بِ (الْبَاءِ) وَ (عَنْ).
أَيُّ فَبِرَحْمَةٍ / وَعَنْ قَلِيلٍ الْأَوَّلُ تَفْسِيرٌ لِلأَوَّلِ، وَالثَّانِي لِلثَّانِي. [٩٠/ب]

(١) فِي (ك): يَتَصَلُّ.

(٢) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ: ١٥٩ .

(٣) سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ: ٤٠ .

[الباب الرابع]

[الإشارات إلى عبارات]

الباب الرابع في الإشارات أي: الإيماءات.

قال الجوهرى^(١): أشار إليه باليد: أومى^(٢).

وفي لفظ الإشارات^(٣) إشعار إلى أن ذلك التفصيل إيماء بالنسبة إلى ما يستحقه هذا المقام من البسط.

إلى عبارات. يقال: عبرت^(٤) الرؤيا إذا فسرتها، وإنما سميت الألفاظ الدالة عبارة لأنها تفسرها^(٥) في الضمير، أي في^(٦) تعريفات.

محررة. تحرير الكتاب: تقويمه^(٧)، والمراد هنا: كونها مهذبة أو مطهرة من الزوائد بحيث لا تدخل فيها ولا اعتراض عليها.

مستوفاة. استوفى حقه وتوفاه بمعنى^(٨) كذا في «الصحاح».

موجزة، يقال: أوجزت^(٩) الكلام: قصرته، وفي الاصطلاح: أداء المقصود بأقل من عبارات المتعارف، أي عبارات تُعطى حقها بحيث لم يكن فيه طول كالتعريف المعهود، ولم يخلُ شيء من المقصود مع وضوح الحد عن حد^(١٠) المحدود.

وينبغي أن تقول، لما فرغ من القواعد والأصول أراد أن يبين كيفية إجراءاتها على ما يناسبها، وإعراضها عما لا يناسبها، فقدّم ما يناسبها مع أن ذكر الإعراض عما لا يناسبها أهم من ذكر ما يناسبها، قصد إلى عدم الفصل بين القواعد والأجزاء.

(١) «الصحاح»: شور

(٢) في (ش) و (ك): أومى، وفي «الصحاح»: أوماً

(٣) في (ك): الإشارة

(٤) «الصحاح»: عبر

(٥) في (ك): تفسرها تفسيرها بالضمير

(٦) ليست في (ك)

(٧) «الصحاح»: حرر

(٨) «الصحاح»: وفي

(٩) في (ك): أجزت

(١٠) ليست في (ك)

في نحو ضُربَ. أي في الفعل الماضي ^(١) المجهول. مِنْ ضُربَ زيدٌ. مِنْ جَارَّةٍ داخلَةٍ على الفعل على سبيل الحكاية، وإنما قال هذا ^(٢) ليكون توطئة لقوله: وَأَنْ تقول في نحو زيدٌ: نائب عن الفاعل.

إِنَّهُ فعلٌ ماضٍ مُنَوَّنٌ لم يُسمَّ فاعله، ولا تَقْل مَبْنِي لما لم يُسمَّ / فاعله لما فيه [أ/٩١] أي: لشيءٍ نفسيٍّ حصل في هذا التعريف. من التَّطْوِيل، بيانٌ لـ (ما) وهو زيادة حرف من التعريف الأوَّل.

والخفاء: عطف على التطويل، وَجَّه الخفاء أَنَّ (ما) في قوله: لـ (ما) عبارة عن المفعول، وضمير فاعله راجعٌ إليه، فلا بُدَّ أَنْ يوجَّهَ بأنَّ يقال: إضافة الفاعل إليه لأدنى ملابسةٍ، أو على حذف المضاف، أي فاعل فعل الواقع عليه.

وَأَنْ تقول في نحو زيد من ضُربَ زيدٌ: نائب عن ^(٣) الفاعل لاختصاره وعدم صدقه على نحو درهماً، لكن يُردُّ عليه أَنَّهُ يصدق على المضاف إليه الذي يقوم مقام الفاعل المضاف المحذوف كالحساب في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ﴾ ^(٤) وعلى تقدير أن يكون الإسناد مجازياً.

ولا تَقْل مفعول مالم يُسمَّ فاعله لخفائه، وهو أَنَّ الغرض منه إعلام كونه نائباً عن الفاعل، ومُعَرَّباً بإعرابه ولم يُفهم ^(٥).

وطوله. نائب عن الفاعل. وصدقِهِ على نحو درهماً ^(٦) كائنة من أُعْطِيَ زيدٌ درهماً، مع أَنَّ التعريف لازم أن يكون مانعاً عن أغياره، ويمكن أن يُجاب ^(٧) بأنَّ يقال: إِنَّ من قال: مفعول مالم يُسمَّ فاعله، قال: كلَّ مفعول حُذِفَ فاعله وأقيم مقامه فلا يصدق عليه.

نعم إذا قطع النظر عنه (يصدق عليه) ^(٨) لكنَّه مقدَّر عند أرباب هذا الفن، وليس بأجنبي عن اصطلاحاته، وبهذا يندفع مقال التفتازاني في شرحه للعزي: إِنَّ التعريف ينتقض بالمبني للفاعل عند من جوز حذف الفاعل.

(١) في (ك): المجهول والماضي

(٢) في (ك): هكذا

(٣) ليست في (ش)

(٤) سورة إبراهيم: ٤١

(٥) في (ك): لم يُفهم منه

(٦) في (ك): على درهماً زيد

(٧) ليست في (ك)

(٨) ماين قوسين ليس في (ك)

وأن تقول في قد: حرف تقليل زمن الماضي أي: تقرّبه، ولا يخفى حُسْنُ هذه العبارة لِمَنْ له أدنى مُسَكَّة في هذا الفن. وحدث المضارع أي: وقوعه. يقال: حدث / أمر إذا وقع، كذا في «الصحاح»^(١).

أو لتحقيق حدثيهما أي: لتحقيق وقوع الماضي والمضارع، وهذا التحقيق غير الذي حصل من صيغة الماضي.

وينبغي أن تقول في لن، وهي حرف برأسه عند سيويه وهو الصحيح^(٢)، لأنّ الأصل في الحروف أن لا يحكم عليها بخلاف ظاهرها، لأنها بعيدة عن التصرف والتمسك بالأصل أولى وأحقّ.

وعند الخليل مركبة أصلها: لأن^(٣) حذفت الهمزة تخفيفاً، وسقطت^(٤) الألف لالتقاء الساكنين، وردّه سيويه^(٥) بجواز^(٦) تقديم معمولها نحو: زيداً لن يضرب.

أجيب بأنّه يجوز أن يحدث بعد التركيب ما لم يكن قبله، على أنّه منع الأخفش [الصغير]^(٧) ذلك التقديم، وعند الفراء نونها مُبدلة من الألف، كما أُبدلت الألف من النون وهو ضعيف.

حرف نصب ينصب المضارع. وحكى بعضهم أنّ الجزم بـ لن لغة بعض العرب، وأنّ الجزم والرفع جائز عند البعض، ذكره^(٨) «شارح الألفية».

ونفي استقبال ذكر^(٩) في «شرح الألفية» أيضاً^(١٠)! أنّ (لن) حرف نفي ينصب المضارع ويخلصه للاستقبال^(١١)، ويلزم^(١٢) أن يكون مؤبداً خلافاً للزمخشري. ذكر ذلك في «أ نموذج»^(١٣) وقال في غيره أنّ (لن) لتأكيد ماتعطيه لا من نفي المستقبل.

(١) «الصحاح» حدث

(٢) في (ب): الأصح

(٣) في (ش) لأن، ومأثبته من (ك) وهو ما في الكتاب

(٤) في (ش): سقط

(٥) قول الخليل وردّه في «كتاب سيويه» ٥/٣ . وجاء مفصلاً في «مع الهوامع» للسيوطي: ٤/٢

(٦) في (ش): يجوز

(٧) في (ش): إنه بغير، ومأثبته من (ك)

(٨) في (ك): ذكره في، وقد فصل فيها السيوطي في «مع الهوامع»: ٤/٢ . وحكى الجزم بـ لن لغة وأنشد عليه:

لن يخب الآن من رجائك من حرك من دون بابلك الحلقة

(٩) في (ك): ذكر

(١٠) ليست في (ك)

(١١) في (ك): يخلص له للاستقبال

(١٢) في (ك): ولا يلزم. وقد جاء النقل عن أنموذج الزمخشري في «مع الهوامع»: ٤/٢

(١٣) «الأنموذج»: ٩٧

قال ابن عصفور: وما ذهب إليه دعوى لادليل عليها، بل قد يكون المنفي بـ (لا) أكد من المنفي بـ (لن)، لأنَّ المنفي بـ (لا) قد يكون جواباً للقسم، والمنفي بـ (لن) لا يكون، ونفي الفعل إذا قُسم عليه أكد، وقال صاحب «الإقليد»^(١): والمراد بالتأكيد هو التعميم^(٢) وإبرام العزيمة على ماخبر به من سلب وإيجاب / عما هو يصدره وليس كما زعم بعضهم أنها للتأييد، [أ/٩٢] إذ التأييد مُنافٍ للتحديد. وقد جاء التحديد معها في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾^(٣). وحتى لانتفاء الغاية.

وذهب قوم ومنهم^(٤) ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون الفعل بعدها دعاء^(٥). واختاره ابن عصفور، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهيراً لِلْمُجْرِمِينَ﴾^(٦) والصحيح أنه لم يستعمل من حروف النفي في الدعاء إلا (لا) خاصة.

وفي (لم) حرف جزم يدخل على^(٧) المضارع، وقد تلغى فلا [يجزم بها]^(٨)، قال في «شرح التسهيل» حملاً على (لا)^(٩) وفي «شرح الكافية» حملاً على (ما) قاله شارح الألفية، وهو أحسن.

لأنَّ (ما) يُنفي بها الماضي كثيراً بخلاف (لا) وأنشد الأخفش على إهمالها^(١٠):

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ ذُهْلٍ وَأُسْرَتِهِمْ يَوْمَ الصَّلَافِ لَمْ يَوْفُونَ بِالْجَارِ^(١١) [البسيط]

قال بعض النحويين: إنه ضرورة، وقال بعضهم: إنه شاذ، وفي «التسهيل»: وقد لا يُجزمُ بها، فلم يخصه بالضرورة، وذكر في «شرحه» أنَّ الرفع بها لغة قوم، ولا يجوز الفصل بينها وبين الفعل، وحذفه بعدها إلا في الضرورة.

(١) في (ك): الأقاليد

(٢) في (ك): التعميم

(٣) سورة يوسف: (٨٠)

(٤) في (ك): معهم

(٥) «الأصول» لابن السراج: ١٧١/٢

(٦) سورة القصص: ١٧ ، ورأي ابن عصفور في «مع الهوامع»: ٤/٢

(٧) ليست في (ش)

(٨) في (ش): فلا يجزمها، وما أثبتته من (ك)

(٩) ليست في (ش)

(١٠) «توضيح المقاصد والمسالك»: ٢٣٦/٤ ، بنصه.

(١١) البيت من شواهد «المفني»، ٣٦٥ و «خزانة الأدب»: ٢٠٥/١ ، والاستشهاد به في الضرورة في «ضرائر الشعر»

لابن عصفور: ٣١٠ . وهو غير منسوب

لنفي المضارع، فيجوز أن يكون ذلك النفي منقطعاً عند الحال نحو قوله تعالى ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً﴾^(١)، ومتصلاً بها نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيّاً﴾^(٢).

وقلبه ماضياً: هذا صريح بأنها تدخل على المضارع، وتصرف معناه^(٣) إلى الماضي، وهو مذهب [المبرد]^(٤) وأكثر المتأخرين.

وقد ذهب أبو موسى ومن وافقه، وقد نسب هذا القول [إلى]^(٥) سيبويه إلى أنها تدخل على الماضي، وتصرف لفظه / إلى المضارع. وقال ابن الحاجب: وإن لم يكن بين^(٦) هاتين [٩٢/ب] العبارتين خلاف في المعنى، لكن العبارة الثانية ليست بجيدة لأن قولهم مما يوهم صحة دخول (لم) على الماضي، وليس كذلك. ويوهم أيضاً بقاء المضارع على معناه، لأنهم لم يقولوا: إنها^(٧) تقلب لفظ الماضي إلى المضارع ولم يتعرض إلى كون معنى الماضي مراداً، فكان الأول أولى.

وفي أمّا المفتوحة المشددة حرف شرط قال محشي الضوء: إن النحاة اختلفوا بعد اتفاقهم على أنها حرف، في أنها موضوعة للشرط^(٨)، أو قائمة مقام ماوضع للشرط^(٩).

فذهب ابن الحاجب إلى الأول، قال في «الكافية»^(١٠): وحرف الشرط: إن ولو وأما^(١١). وصاحب «الكشاف» إلى الثاني حيث قال في «مفصله»: ومن أصناف الحروف حرفا الشرط وهما: إن ولو. ثم ذكر بعد عدة فصول. (أما) كلمة فيها معنى الشرط والخلاف في أنها حرف أو اسم ليس بمشهور^(١٢). انتهى

(١) سورة الإنسان: ١

(٢) سورة مريم: ٤

(٣) في (ك): معناه به إلى

(٤) ليست في ش، وأثبتها من «توضيح المقاصد والمسالك» ٢٣٣/٤ والنص مقبوس منه بتمامه.

(٥) ليست في (ش)، ومأثبته من (ك) انظر «الكتاب» لسيبويه: ١٣٥/١ ، ١٣٦ . (لم أضرب نقي لضربت). ونص

شيخ زاده منقول من «توضيح المقاصد والمسالك» بنصه: ٢٣٣/٤ ، وهناك عزو للراء

(٦) ليست في (ك)

(٧) في (ك): لأنها

(٨) في (ك): بشرط

(٩) «توضيح المقاصد والمسالك» ٢٨٤/٤ ، فيه حديث حول حرفيتها

(١٠) في (ك): قال حيث

(١١) «الكافية»: ٣٨٩/٢

(١٢) قاله في «المفصل»: ٣٢٠ حيث ذكر في حرفي الشرط (إن ولو) وفي: ٣٢٣ ذكر (أما) وعبارته: (وأما فيها معنى

الشرط. قال سيبويه: إذا قلت: أما زيد فمنطلق، فكأنك قلت: مهما يكن من شيء فزيد منطلق انتهى)

ولا يلزم من تعبير صاحب الكشف: «أما كلمة فيها معنى الشرط» كونها اسماً، لأن إطلاق الكلمة على الحرف جائز، وإنما عبر بالكلمة إشعاراً إلى خفاء حرفيتها، من حيث إنها عملت في الظروف النصب، وتضمنت معنى (مهنا)^(١). وبعض الفضلاء تكلف في التوفيق بين ما قال ابن الحاجب والزمخشري بأن قال: يجوز أن يكون مراد ابن الحاجب (أما) المركبة التي أصلها (أن) (ما)، ومراد الزمخشري (أما) المفردة المتضمنة للشرط لأن جميع شراح الكافية فسروها بهما يكن، فلو كان مراد ابن الحاجب (أما) المركبة لما جاز التفسير به، والحق أن النزاع في (أما) المفردة / وإن التوفيق ما قاله: جلال الدين العجدواني^(٢)، وهو أن صاحب [١/٩٣] «الكشاف» اعتبر ما كان خالصاً للشرط، وابن الحاجب مافيه معنى الشرط.

وأدرج^(٣) ماله معنى الشرط (في حرف الشرط)^(٤)، فيكون جمعاً بين الحقيقة والمجاز. ومن هذا قال: إطلاق حرف الشرط على (أما) التفصيلية مجاز^(٥).

ولهذا فسّر بعض شراح تلك الرسالة قوله: حرف شرط، أي حرف مؤول باسم شرط وتفصيل. وذلك التفصيل قد يكون لمجمل^(٦) سابق كقوله^(٧):

أنا أودّ وأقلّ؛ أما من أودّه فالعالم، وأما من أقلاه فالجاهل. وقد يكون لتفصيل ما أجملته في الذهن [ويكون]^(٨) معلوماً للمخاطب بواسطة سبق ما يدلّ على المتعدد بوجه ما، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّابْعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ: مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا...﴾^(٩).

وقد يجيء للاستئناف من غير أن يتقدّمها ما يدلّ على المتعدد كـ (أما) الواقعة في أوائل الكلام المنقطع عما قبله^(١٠)، ومنها ما يأتي في أوائل الكتاب والرسالة، ومتى كان تفصيلاً لمجمل وجب تكرارها.

(١) في (ش): معنى اسماً

(٢) لم أعثر على ترجمة له

(٣) في (ش): لازم، مأثبته من (ك)

(٤) ليست في (ك)

(٥) في (ك): كذا قالوا

(٦) في (ك): الجملة

(٧) في (ك): كقولك

(٨) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٩) سورة البقرة: ٢٦

(١٠) في عبارة (ش) تقديم وتأخير، وأثبت مافي (ك)

وقد يكتفى^(١) بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور [ضد غير المذكور]^(٢) لدلالة أحد الضدين على الآخر كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ﴾^(٣). فإن ما يقابل (أما) المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدّر، يعني: فأما الذين [ليس]^(٤) في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات.

وتأكيد^(٥)، لأنّ تفصيل المجل يدلّ على زيادة الاعتناء بشأن المذكور.

وفي أنّ المفتوحة / المخففة حرف مصدري ينصب المضارع، مرّ تفصيله في الباب [٩٢/ب] الثالث.

وفي^(٦) الفاء التي بعد الشرط، إنّما قال بعد الشرط، ولم يقل قبل الجواب مع أنّها قد تقع بعد الفضلات المتعلقة بالشرط اكفاءً بقوله: رابطة لجواب الشرط لأنّه يُعلم منه دخولها على الجواب.

ولا تقل جواب الشرط كما يقولون^(٧)؛ أي: بعض المعريين. لأنّ الجواب الجملة بأسرها. هذا الكلام ظاهر في أنّ الفاء داخل في الجواب، وهو مذهب أكثر النحاة، وقال بعضهم: إنّ الفاء خارج عن الجواب، لأنّها رابطة [والرابطة]^(٨) غير المربوط.

لا الفاء وحدها. وارتكاب المجاز في مثل هذا المقام ليس ممّا ينبغي.

وفي نحو زيد من قولك: جلست أمام زيد، مخفوض بالإضافة أو بالضاف قال الشيخ الرضي:

اعلم أنّ بينهم خلافاً في العامل في المضاف إليه؛ هو اللام المقدّر أو المضاف، فمن قال الحروف المقدّرة نظر إلى معناه في الأصل المتقدّم هو الموقع للإضافة بين الفعل والمضاف إذ أصل غلام زيد، غلام جعل لزيد، ومن قال: إنّ عامل الجرّ هو المضاف، وهو الأولى، قال: إنّ

(١) في (ك): اكفى

(٢) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٣) سورة آل عمران: ٧

(٤) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٥) في (ك): تأكيد

(٦) ليست في (ك)

(٧) في (ك): يقولونه

(٨) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

حروف^(١) الجرّ شريعة منسوخة، والمضاف مفيدة معناه، وقال بعضهم: العامل معنى الإضافة، فليس بشيء.

فَعُلِمَ من هذا أنّ قوله مخفوض بالإضافة ليس بصحيح.

ولا تقل [مخفوض]^(٢) بالظرف، وهو أمام في هذا المثال، لأنّ المقتضى للخفض في المضاف إليه هو الإضافة على رأي، أو المضاف من حيث هو مضاف مع قطع [النظر]^(٣) عن الحيثيات على رأي.

لالمضاف من حيث هو ظرف بدليل: غلام زيد وإكرام / زيد، فإنّ المضاف [أ/٩٤] في هذين المثالين ليس بظرف مع أنّ المضاف إليه مخفوض به، فلو قلت مخفوض بالظرف لفهم مدخلة الظرف في الخفض، وليس كذلك.

واعلم أنّ قول المصنف (لأنّ المقتضى للخفض) مساهلة لأنّه يُفهم منه كون العامل نفس المقتضى وليس كذلك، لأنّ العامل مابه يتقوّم المعنى المقتضى للإعراب على ما صرح به ابن الحاجب في مقدّمته^(٤)، اللهمّ إلّا أن يُقدّر ويُقال لأنّ مابه يتقوّم المعنى المقتضى^(٥) أن تقول:

في الفاء من نحو^(٦): ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾^(٧) فاء السبيّة، ولا تقل فاء العطف لأنّه لا يجوز عند بعض النحويين أو لا يحسن عند أكثر النحويين ومنهم سيويه حيث قال: إن كانت الجملتان مرتبطتين من حيث المعنى يجوز عطف الطلب على الخبر ولا العكس.

أي: لا يجوز أولاً يحسن عطف الخبر على الطلب على اختلاف الرأيين^(٨) لما بينهما من التنافي في المعنى، وأن تقول: وجه تغيير الأسلوب السابق بذكر أن تقول: أمّا طول العهديين المعطوفات، هو إشعار إلى أنّ^(٩) مذكّره بعده ليس من جنس ما ذكر قبله في الواو العاطفة: حرف عطف لمجرد الجمع من غير أن يكون المبتدأ داخلاً في الحكم قبل الآخر، ولا^(١٠) أن

(١) في (ك): حرف

(٢) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك)

(٣) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٤) «الكافية»: ٢٥/١ ، والشارح يعينها بقوله: المقدّمة

(٥) في (ك): المقتضى للإعراب

(٦) ليست في (ك)

(٧) سورة الكوثر: ٢

(٨) في (ك): الرؤيتين

(٩) في (ك): ما

(١٠) في (ك): له

يجتمعا في وقت واحد، بل الأمران جائزان، وجائز عكسهما^(١). هذا هو المختار عند فحول هذا الفن، وإن ذهب بعضهم إلى لزوم المعية، وبعضهم إلى دخول الأوّل في الحكم قبل الذي. وفي حتّى التي للعطف حرف عطف للجمع والغاية، وإنّما لم يقل لمطلق الجمع كما [٩٤/ب] قال في النوع الثالث من الباب الثاني إشعاراً إلى ما قاله بعض النحاة، وهو أن يكون فيها جمع وترتيب، ومهملة متوسطة بين الفاء وثمّ.

وفي ثمّ حرف عطف للترتيب والمهلة^(٢). قال في «القاموس»: ثمّ حرف يقتضي ثلاثة أمور:

التشريك في الأمر أو قد يتخلّف [بأن تقع زائدة كما في: ﴿أَنْ لَّامَلَجًا مِنْ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾^(٣)] ^(٤).

[والثالث: المهلة]^(٥)، أو قد يتخلّف كقولك: أعجبنى ما صنعت اليوم، ثمّ ما صنعت أمس. أعجب. لأن ثمّ فيه لترتيب الإخبار ولا تراخي بين^(٦) الإخبارين^(٧) انتهى^(٨).

وفي الجوهري: وربّما أدخلوا عليها التاء كما قال:

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّئِيمِ يَسْبُنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتُ قُلْتُ لَا يَغْنِينِي^(٩) [الكامل]

وفي الفاء حرف عطف للترتيب والتعقيب.

اعلم أنّ الفاء إذا كانت من حروف العطف يُعطف بها وتُفيد التّرتيب، وهو نوعان:

- معنوي كقام زيد فعمرو.

- وذكري. وهو عطف مفصل على مجمل نحو: ﴿فَازَلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخَّرَ جَهْمًا مِمَّا

(١) في (ش): عكسها، ومأثبته من (ك)

(٢) في (ش) و(ك): المهملة، ومأثبته يناسب السياق.

(٣) سورة التوبة: ١١٨

(٤) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٥) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٦) في (ك): حتّى بين

(٧) «القاموس المحيط»: ثمّ.

(٨) سقط من النسختين (ش) و (ك)، الأمر الثاني، وسياق العبارة يقتضي ذكره، وهو في «القاموس» (الثاني: الترتيب،

أو لا تقتضيه، كقوله عز وجل: ﴿وَبَدَأَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ طِينٍ، ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ﴾ سورة السجدة: ٧-٨ «القاموس المحيط»: ثمّ

(٩) «الصحاح»: ثمّ، وسبق تخريج الشاهد، والحديث عنه

كَانَا فِيهِ»^(١) والتعقيب مع الاشتراك عنهما^(٢) تقول: ضربت زيداً فعمراً، والتعقيب بدون الاشتراك فيكون ما قبلها علّة لما بعدها نحو: ضربه فبكى، والتعقيب في كلّ شيء بحسبه نحو: تَزَوَّجَ فَوَلَدَهُ، مع أنّ بينهما مدّة الحمل. هذا إذا أطنبت في التعبير عن الأدوات، وإذا اختصرت فيهنّ، أي: في تعبير تلك الأدوات فقل عاطف ومعطوف.

أي: قل في حروف العطف مع المعطوف، كما تقول عند الاختصار في حروف الجرّ مع مجرورها: جازّ ومجرور. وهذا التعبير شائع عند أرباب هذا الفنّ فلذلك جعله مشابهاً، وإنّه من باب التشابه لامن التشبيه. وكذلك أي: كما تقول عند الاختصار في حروف العطف / والجرّ. [أ/٩٥]

تقول إذا اختصرت في نحو: ﴿لَنْ نَبْرَحَ﴾^(٣)، وَلَنْ نَفْعَلَ^(٤) ناصبٌ ومنصوبٌ هذا هو المختار لما عرفت أنّ الرفع بهما والجزم به لن جائز عند البعض.

وأن^(٥) تقول في (إنّ) المكسورة المشدّدة: حرف توكيد، لأنّها يُجاب بها (القسم كما يُجاب)^(٦) باللام، وعن الفراء أنّ (إنّ) مقدّرة لقسم محذوف استغنى بها عنه، فالتقدير: والله إنّ زيداً لقائم.

يُنْصَبُ الاسم ويرفع الخبر [عند]^(٧) البصريين، وأمّا عند الكوفيين وتبعهم «التسهيل»^(٨) إلى أنّ الخبر مرفوع بالابتداء، كما كان قبل دخول (إنّ) عليه، فلذلك جوزوا^(٩) العطف على اسم إنّ المكسورة بالرفع قبل مضيّ الخبر.

وتزيد في (أنّ) المفتوحة فتقول: حرف توكيد مصدري ينصب الاسم ويرفع الخبر وإنّما قيل: حرف مصدري لأنّها تعامل معاملة المصدر حيث تؤوّل مع معمولها بالمصدر وتقع فاعلاً نحو: بلغني أنّ زيداً مُنْطَلِقٌ، فإنّه مؤوّل به (بلغني انطلاق زيد).

(١) سورة البقرة: ٣٦

(٢) في (ك): عنها

(٣) سورة طه: (٩١)

(٤) في (ك): إنّ تفعل

(٥) ليست في (ك)

(٦) ليست في (ك)

(٧) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٨) «التسهيل»: ٦١ وما بعدها

(٩) في (ش): جوز

ومفعولاً نحو: سمعت أن عمرأ عالم، وهو مؤول بـ (سمعت علم عمرو).
ومضافاً^(١) إليه نحو: عَجِبْتُ من أن بكرأ واقف، وهو مؤول بـ (عجبت من وقوف بكر)^(٢).
ولهذا أي: لأجل وقوعها مع معمولها موقع المفرد لم يجز العطف على اسمها بالرفع سواء
كان قبل مضي الخبر أو بعده.

[مَائِعَابُ عَلَى الْمُعْرَبِ]

واعلم أنه، الضمير للشأن، يُعَابُ يُقال: عاب المتاع إذا صار ذا عيب، وعَيْتُهُ أنا مُتَعَدٌّ^(٣).
كذا في الجوهرى. على الناشئ. هذا القيد ليس للاحتراز لكونه عيباً على الدخيل^(٤) أيضاً،
وإنما / قال ترغيباً للطالب، يدل عليه قوله: والصواب لأنه يُستعمل في مقابلة الخطأ. [٩٥/ب]
ووقع في^(٥) بعض النسخ (على الناس)^(٥) فحديثه لا يحتاج إلى الاحتراز^(٦)، فقوله: على الناشئ
أي: المتمرن، مأخوذ من نشأ الغلام إذا ارتفع وبلغ^(٧).

في صناعة الإعراب. عبر بالصناعة إشعاراً بلزوم المجادلة والمزاولة وكونها آلة كسائر العلوم،
فقوله: يُعَابُ: فعل مضارع لم يُسم فاعله.

وجملة أن يَذْكُرَ فعلاً نائباً عن الفاعل، أي: يعيب المُعْرَبُونَ على الناشئ ذكر الفعل
ولا يبحث عن فاعله، عطف على^(٨) يذكر، أو أن يذكر مبتدأ ولا يفتح عن خبره. أو ظرفاً
أو مجروراً بحرف جرٍّ، ولا ينبه إلى متعلقه، والضمير راجع إلى ظرفٍ أو^(٩) مجرور على سبيل
البدل.

أو جملة ولا يذكر ألها^(١٠) محل^(١١) أم لا، أو موصولاً ولا يبين صلته، سواء كان اسماً أو
حرفياً، وعائده. إذا [كان]^(١٢) الموصول اسماً، لما عرفت أن الحرفي لا يحتاج إلى العائد.

(١) في النسخين: (مضاف) والسياق يقتضي نصبه

(٢) في (ش): وفق عمرو وبكر، ومأثبته من (ك).

(٣) «الصحاح»: عيب.

(٤) «القاموس المحيط»: دخل «كل كلمة أدخلت في كلام العرب، وليست منه».

(٥) ليست في (ك).

(٦) في (ش): الاعتراض.

(٧) «القاموس المحيط»: نشأ «الغلام والجارية جاوزا حد الصغر».

(٨) في (ك): على أن يذكر.

(٩) في (ك): و.

(١٠) في (ش) و(ب): لها، ومأثبته من متن «الإعراب عن قواعد الإعراب»، وهو ما يناسب السياق.

(١١) في (ك): محل من الإعراب.

(١٢) ليست في (ش).

اعلم أن ذكر^(١) المبحث في: الفاعل، والتفحص في الخبر، والتنبية في المتعلق، والذكر في المحل، والتبين في الموصول فيما لا يخفى وجهه على طبع وقاد وذهن نقاد^(٢).

وأن يقتصر على أن يذكر في إعراب الاسم من نحو: قام ذا أو نحو: قام الذي، على أن يقول: اسم إشارة في ذا أو موصول في الذي، فإن ذلك أي كون (ذا) اسم إشارة، والذي: اسم موصول، لا يقتضي إعراباً حتى يعلم كونها^(٣) في محل الرفع على [الفاعلية]^(٤).

والمراد من الموصول ما يوجد مع الصلة، وإلا لا يكون له محل ولا اقتضاء.

والصواب في التعبير أن يُقال: / فاعل وهو اسم إشارة، أو فاعل وهو اسم [أ/٩٦] موصول فإن قلت لفائدة في قوله في نحو (ذا) إنه اسم إشارة، لأن الغرض منه إعلام فاعليته والاقتصار على فاعل كاف فيه مع أنه لفائدة في التطويل.

بخلاف قوله في^(٥) الذي: إنه موصول فإن فيه أي^(٦)؛ في ذكر اسم الموصول، تنبيهاً على ما يفتر إليه الموصول من الصلة بيان لـ (ما)، والعائد عطف على الصلة ليطلبهما^(٧) أي: الصلة والعائد، المعرب وليعلم عطف [على ليطلبهما]^(٨) أي: لأجل أن يطلب ويعلم المعرب، أن جملة الصلة لا محل لها. لأن الموصول لا يتم إلا بصلة^(٩) فيكون كشيء واحد. قلت: بلى فيه، أي في ذكر اسم إشارة فائدة؛ وهي التنبية، أي الإشارة. إنما فسرنا به لتعديده بـ إلى، إلى أن مايلحقه من الكاف، بيان لـ (ما) وجملة مايلحقه في محل النصب على [أنها]^(١٠) اسم إن، حرف بالرفع خبرها مضاف إلى خطاب لاسم^(١١) مضاف إليه. لأن اسم^(١٢) الإشارة معرفة فلا يضاف إلى شيء، والاسم مرفوع لأنه لأرفع هنا، ولا^(١٣) منصوب لأنه لا (ينصب فتعين)^(١٤) أن يكون حرفاً، ولا يرد عليه، لم لا يجوز أن يكون في أسماء الإشارة معنى الفعل وهو أشير؟

(١) في (ش): يذكر، ومأثبه من (ك).

(٢) في (ك) نفاذ، ومافي (ش) يناسب سياق السجعة.

(٣) في (ك): كونهما.

(٤) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٥) في (ك): في الذي في إنه.

(٦) ليست في (ش).

(٧) في (ك): ليطلبهما.

(٨) في (ش): ليطلب، ومأثبه من (ك).

(٩) في (ك): بالصلة.

(١٠) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(١١) في (ك): اسم.

(١٢) في (ش): الاسم.

(١٣) في (ك): ولا اسم منصوب.

(١٤) في (ك): لاناصب فمتعين.

فيعمل عمل النَّصْب كما في: هذا زيد قائماً^(١)، لأنَّ هذا التقدير لا يكون إلا باقتضاء المقام، ولاقتضاء هنا، وقد يستدل بحرفية هذه الكاف بامتناع وقوع الضمير موقعها، ولو كان اسماً يمنع وقوعها كما في: ضربتك وبك. وذكره الشيخ الرضي^(٢).

وإلى أنَّ الاسم بعد (ذا)^(٣) العطف تعبير المصنّف باللحوق في الأوّل، وبالبعديّة / [٩٦/ب] في الثاني ظاهرٌ على التأمّل في نحو قولك^(٤): جاءني هذا الرجل، نعت على أن تكون اللام إشارة إلى حصّة غير معيّنة، أو عطف بيان على أن يكون إشارة إلى حصّة معيّنة [كما حققه ابن عصفور]^(٥) على خلاف [بين النّحاة]^(٦) في المعرّف بـ أل [أي: بحرف التعريف]^(٧). الواقع بعد اسم الإشارة، وبعد أيّها في: أيّها الرجل. فإن تلك اللام للعهد الذهني عند البعض^(٨)، ووجه التنبيه انحصار كون المعرّف بعدهما صفة أو عطف بيان كما جعله أكثر النّحاة. وعند البعض أن يكون بدلاً. ذكره في «شروح الكافية» فلا يكون التنبيه تاماً.

وفيما لايتبيّن عليه إعرابٌ. عطف على^(٩) قوله في إعراب الاسم، يعني: يُعاب على الناشئ أن يقتصر فيما لايتبيّن عليه إعرابٌ، وقوله: أن يقول، عطف على أن يقول بعاطفٍ واحدٍ، مضافٌ فإنّ المضاف ليس له إعراب مستقرٌّ كما للفاعل ونحوه. أي: إعراب مستقرٌّ للفاعل وفروعه، والمفعول وفروعه^(١٠)؛ والمضاف إليه وفروعه.

إنّما إعرابه بحسب مايدخل عليه أي: على المضاف [فيكون إعرابه على [حسب] العامل، فالصّواب أن يقال في التعبير عن المضاف]^(١١)؛ فاعل ومفعول ونحو ذلك من المعمول الذي يستقرّ إعرابه، والمصنّف لم يقل هو فاعل ومضاف مع أنّه يتعلّق بذلك فائدة، وهي كونه جاراً للمضاف إليه. والفرق بين هذه الفائدة وماذكره في الموصول واسم الإشارة فليس بواضح.

بخلاف المضاف إليه في جواز الاقتصار عليه، فإن له إعراباً مستقراً وهو. أي: الإعراب المستقرّ فيه الجرّ فإذا قيل في التعبير: مضاف إليه، علّم أنّه مجرور بالمضاف.

(١) في (ش): قائم، ومأثبته من (ك).

(٢) «الكافية»: ٣٢/٢. النصّ في الكافية بخلاف بسيط حيث يقول الرضي: (من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها). وفي (ش) و(ك): (وقوع الضمير).

(٣) في (ك): بعده.

(٤) في (ش): قد ذلك، ومأثبته من (ك) يقتضيه السياق.

(٥) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك).

(٦) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٧) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٨) في (ك): والخارق عند البعض.

(٩) ليست في (ك).

(١٠) في (ش): فرع، ومأثبته من (ك) يناسب السياق.

(١١) سقط في (ش) واستدركتها من (ك) مستأنساً به متن «الإعراب عن قواعد الإعراب».

- الحرف الزائد من القرآن -

وينبغي أن يتجنب المُعَرَّب؛ فاعل ينبغي، أي اجتناب المُعَرَّب أن يقول في حرفٍ الذي / ثبت في كتاب الله تعالى أنه، الضمير راجع إلى الحرف من ^(١) غير تأويل الكلمة زائد، [أ/٩٧] بل يقولون: إنه صلة أو مؤكّد لأنه يسبق إلى الأذهان عند إطلاق الزائد أنه هو معرب ^(٢) الذي لامعنى له أصلاً، وكلام الله تعالى منزّه عن ذلك أي: عن الزائد الذي لامعنى له، وقد وقع هذا الوهم، أي كون المراد من الزائد مالمعنى له، للإمام العلامة المحقق فخر الدين الرازي ^(٣) فقال الإمام:

المحققون على أن المهمل لا يقع في كلام الله تعالى، والجملة محكي القول. وأما في قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ ^(٤) فيمكن أن تكون استفهامية للتعجب، والتقدير: فبأي رحمة ^(٥) انتهى.

هذا الكلام يجوز أن يكون من طرف الإمام تصحيحاً لقول المحققين، ويجوز أن يكون من طرفهم تصحيحاً لما يدّعيه برفع سؤال مقدّر وهو أن الباء في: فبما رحمة: زائدة. فأجاب بهذا، فإن قلت: لِمَ لا يجوز أن مراد الإمام أن يمنع إطلاق الزائد على حرف من كتاب الله تعالى، لما فيه حرف حجاب الهيبة ^(٦)، ومخالفة باب الأدب.

نعم ^(٧) يجوز هذا التوجيه إذا كان الجواب عن طرف المحققين، وأما إذا كان عن طرفه وهو المتبادر، فهذا التوجيه سخيّف جداً.

والزائد عند النحويّين، جواب عما قال المحققون، معناه الذي لم يؤت به إلا لمجرد التقوية والتأكيد، لا المهمل، على أن كون الشيء مفيداً لمعنى لا ينافي تسميته بالزائد، فإن النحويّين يسمّون كان في: كان زيدٌ فاضلاً زائدة، وإن كانت مفيدة بمعنى ^(٨) وهو المضى والانقطاع، وذكر ^(٩) في «المغني» أنهم قد / يريدون بالزائد المعارض بين الشيئين مُطالِبين ^(١٠)، وإن لم [ب/٩٧]

(١) ليست في (ك).

(٢) ليست في (ك).

(٣) الإمام الرازي سبقت ترجمته في أوائل الرسالة، والنقل من «التفسير الكبير»: ٨٠/٣.

(٤) سورة آل عمران: ١٥٩.

(٥) «المغني»: ٣٩٤، وفيه زيادة وتوسّع.

(٦) في (ش): المعية، ومأثبته من (ك) وهو ما يقتضيه السياق.

(٧) في (ك): قلت نعم.

(٨) في (ك): لمعنى.

(٩) في (ك): ذكر المصنف.

(١٠) في (ك): متطالبين.

يصح^(١) أصل المعنى بإسقاطه، كما في مسألة [لا في نحو:]^(٢) (جئتُ بلازاد)^(٣)، وغضب من لاشيء، فإنهم لا يسمّون (لا) المعارضة بين الخافض والمخفوض زائدة^(٤) انتهى.

فَعَلِمَ مِمَّا ذُكِرَ أَنَّ إِطْلَاقَ الزَّائِدِ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ سِوَى تَرْكِ مَا يَنْبَغِي قَوْلُهُ.

والزائد: مبتدأ، وعند ظرف متعلق به مضاف إلى التحوين، ومعناه مبتدأ ثان والموصول مع صلته خبره، والمبتدأ الثاني مع خبره خبر الأول.

والتوجيه المذكور في الآية من طرف الإمام باطل لأمرين:

أحدهما أن (ما) الاستفهامية إذا خفضت بحرف جرٍّ وجب حذف ألفها نحو قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾^(٥) يمكن [ردُّ]^(٦) هذا الوجه بأن يقال: إنَّ بعضَ المفسرين جوزوا إثبات ألفها على أصلها عند الخفض كما عرفت في النوع الثامن.

والثاني: أي ثاني الأمرين: أن خفض رحمة حينئذٍ من أسماء الزمان، وهي مضاف إلى الجملة، فحذف المضاف إليه، وعوضت التنوين، فالتقى الساكنان، الذال والتنوين فحرّكت الذال بالكسر؛ لأن الساكن إذا حرّك بالكسر، وذكر فيه وجه آخر وهو أنهم لما حذفوا المضاف إليه، وحقّه أن يكون مجروراً منوناً، طرحوا جرّه وتنوينه على المضاف ليكون بمنزلة استغنائه بعد ذهابه.

ومقاله الأخفش: إنه مجرور بالإضافة فليس بجيد.

وقال بعضهم^(٧): بالفتح لكونها أخف الحركات، وتكرير اسم الزمان بمنزلة التكرير في ياتيم تيم عدي، ووجهه أن يُراد الكسرة على الذال ممّا يمج^(٨) السمع، وينفر^(٩) عنه الطبع لكون السكون أصلاً في المبيّات / فأدخل الاسم الأول على الثاني ليوهم إدخاله عليه^(١٠) [أ/٩٨]

(١) في (ك): يصلح، وفي (ش) كما في «المغني».

(٢) في (ش): لّا، ومأثبته من (ك)، وهي عبارة «المغني».

(٣) ليست في «المغني».

(٤) «المغني»: ٣٢٢ بتصرف يسير.

(٥) سورة النبا: ١ .

(٦) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٧) في (ك): قال بعضهم حينئذٍ.

(٨) في (ك): يمجّه.

(٩) في (ك): ينفرد عنه.

(١٠) في (ك): على.

الإضافة، ويرتفع بذلك الاستكراه والنفرة، كذا قيل وهذا لايجيء إلا بعدما تقدّم حصته ليكون تقدّمها قرينته، تدل على خصوصيّة ذلك المضاف إليه، فتقديره: أن خفض (رحمة) حين إذا كان ماوجهت.

يُشكّلُ لأنّه أي لأن جرّ رحمة، لا يكون إلا بالإضافة، إذ ليس في أسماء الاستفهام ما يضاف. قيد به لأنها [لا] ^(١) يجوز أن تكون مضافاً إليه، فيحذف ألفها فرقاً بين (ما) الاستفهاميّة والخبريّة كذا في الجاربردي ^(٢).

إلا أي عند الجميع، أي عند جميع النحاة، فإن معنى أي أن يكون بعضاً من كل وحقة لذلك أن يكون مضافاً أبداً.

قال في «الإقليد» ^(٣) يمكن أن يكون أصل أي أوي لأنه أبداً بعض ما يضاف إليه، وبعض الشيء يأوي ^(٤) إليه كلّهُ إلا أن الواو قلبت ياءً.

وكم عند الزجّاج.

اعلم أن (كم) ^(٥) كناية عن العدد فيستعمل على وجهين:

خبريّة واستفهاميّة.

فالخبريّة تجرّ مميّزها مفرداً أو مجموعاً كمميّز الثلاثة والمئة نحو: كم رجل، وكم رجال عندي.

والمفرد أكثر من المجموع لأنّ (كم) للتكثير، فجعل مميّزها كمميّز العدد الكثير وهو المائة وألف، وإنّما جاز الجمع فيه ولم يجر في العدد الصريح [لأنّ العدد الكثير يدلّ على الكثرة صريحاً فاستغنى به عن الجمع] ^(٦) بخلاف (كم) فإنّها كناية عن العدد الكثير، وليس في لفظها ما يدلّ على الكثير صريحاً، فيجوز ذكر مميّزها جمعاً صريحاً لكثرتها.

وهذا الجرّ بالإضافة عند غير الفراء حملاً على العدد الكثير. وعند الفراء بـ (من) مقدّرة، وجوز [عمل] ^(٧) الجار هنا، وإن كان مقدّراً لكثرة دخول (من) على مميّز الخبريّة. والشيء إذا / عُرف في موضع جاز تركه لدلالة الموضع عليه، هذا إذا لم يُفصل بين كم [٩٨/ب]

(١) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك) لمناسبة السياق.

(٢) أحمد بن الحسن، فخر الدين الجاربردي. سبقت ترجمته.

(٣) في (ك): الأقاليد.

(٤) في (ش): يؤوّل.

(٥) المسألة في: «الجنى الداني»: ٢٦١، و«المغني»: ٢٤٣. وبسط القول فيها، والآراء المتباينة في «معجم الهوامع»: ٧٥/٢.

(٦) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)، والنقل من «توضيح المقاصد والمسالك»: ٣٢٨/٤.

(٧) في (ش): على، ومأثبته من (ك).

ومميّزها بجملة أو ظرف. وإنْ فُصِّل فالمختار النَّصْب حملاً على الاستفهامية.
والاستفهامية تنصب مميّزها مفرداً كميّز أحد عشر لأن [المُسْتَفْهَم لا يتحقّق عنده في الأغلب كثرة العدد]^(١) المُسْتَفْهَم عنه ولاقلّته، بل المستفهم عنه يحتمل الأمرين، فحملت على المرتبة المتوسطة، ولأنّها كعدد مقرون بهمزة الاستفهام فأشبهت العدد المركب. فأجريت مجراه في كون مميّزها منصوباً مفرداً، ولا يجوز جرّ مميّزها إلّا إذا انجرت هي، فإنه يجوز جرّ مميّزها لفقد تطابق (كم) ومميّزها في الإعراب، وذلك الانجرار بتقدير (من) مع بقاء عملها عند الخليل وسيبويه^(٢)، وبإضافة (كم) عن الزّجاج^(٣).

هذا ولك أن تقول: لم لا يجوز تضمين ما يضاف بالاتّفاق وهو أي؟
ويرشدك إليه مقاله الإمام، والتقدير: فبأيّ رَحْمَةٍ.

نعم. للاستفهام مميّز مشترك. لكن الكلام ليس فيه، بل فيما صارت (أي) في الاستفهام مميّزة به عن غيرها.

ولا يكون خبر رحمة بالإبدال من (ما)، لأنّ المُبْدَل من اسم الاستفهام لابدّ أي لا جرم أن يقترن بهمزة الاستفهام نحو: كيف أنت أصحيح أم سقيم؟ هذا مذكور في أكثر كتب^(٤) النحو.

قال شارح «الألفية»: هذا مذهب البصريين، وذهب كثير^(٥) من الكوفيين إلى أنّ المبدل يجوز (مما) الاستفهامية، والصحيح مذهب البصريين^(٦). انتهى.

ودليلهم أنّ المبدل منه في حكم السقوط، فلا بد من بقاء ما يدلّ على الاستفهام لكونه مراداً يمكن أن يجاب عنهم في طرف الكوفيين، بأن يقول ليس المراد في قولهم: «إنّه في حكم التنحية الأوّل إيذانٌ منهم باستقلاله بنفسه، ومفارقته / للتأكيد والصفة في كونهما متممّتين [أ/٩٩] لما يتبعانه لإهداره بالكلية على مانصّ عليه الزمخشريّ في «مفصله»^(٧) حتى يلزم إبقاء^(٨) ما يدلّ على الاستفهام».

(١) ليست في (ش) واستدركتها من (ك). وكذلك يقضي السياق.

(٢) «الكتاب» لسيبويه ١٦٠/٢ (فأما الذين جرّوا فإنهم أرادوا معنى (من) ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفاً على اللسان).

(٣) «توضيح المقاصد والمسالك»: ٣٢٦/٤.

(٤) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٥) في (ش): الأكثر، ومأثّبه من (ك).

(٦) «توضيح المقاصد والمسالك»: ٢٦١/٣. بتصرف.

(٧) «المفصل»: ١٢١ بتصرف يسير.

(٨) في (ك): انعدام.

ولا تكون رحمة صفة، ويجوز بالجرّ عطف بالإبدال و(لا) زائدة بعد حرف العطف، لكن لا يحتمل رسم الخط في قوله: ولا ياناً لأنه وُجِدَ بالألف في جميع النسخ التي صادفناها^(١) لأنّ ما أي^(٢): لفظة (ما) لا يوصف إذا كانت شرطية أو استفهامية كما عرفت فيما سبق أنّ كلاً منهما قسم مستقلّ ولا ياناً لأنّ ما أي لأن الشيء الذي لا يوصف. ولا يعطف عليه يان كالمضمرات.

ظاهر هذا الكلام يُشعر أنّ جميع المضمرات لا يعطف عليها عطف بيان [والحق أنّ المضمرات التي غير ضمير الشأن يعطف عليها عطف بيان]^(٣) مذكّره صاحب «اللّب» وفيه مافيه الكليّة ممنوعة في المقيس عليه على أن كلام الإمام ينو عن هذا لتوجيهات حيث قال: والتقدير: فبأي رحمة.

وكثير من النّحاة المتقدّمين يسمّون الزائدة صلة، لأنّه يتوصّل به إلى زيادة فصاحة أو استقامة وزن أو حُسْن سجع، أو تزِين لفظ وغير ذلك.

وبعضهم أي: بعض النّحاة المتقدّمين وهو الأظهر، ويجوز أن يكون الضمير كناية عن النّحاة مطلقاً.

قال الجوهري^(٤): بعض الشيء واحدٌ أبغاضيه.

وقال شارح «الألفية»: والبعض عند البصريين يقع على أكثر الشيء وعلى نصفه وعلى أقلّه. وعند الكسائي وهشام: إن بعض الشيء لا يقع إلا مادون نصفه انتهى.

وما ذكّر في^(٥) بعض شروح المتن أن^(٦) إطلاق المؤكّد ضعيف يدلّ عليه لفظ ال (بعض) فليس بشيء لأنّه على تقدير تسليم إطلاق البعض على مادون النّصف تمنع استلزام قلّة القائل ضعف القول.

ويُسَمّيه مؤكّداً لا^(٧) تأكيداً لإيصال الثابت، والمراد من هذا الكلام تأكيد ودليل لقوله: وينبغي أن يجتنب المعرب بقوله المتقدّمين.

(١) في (ش) صادفناها، وكلاهما وجه.

(٢) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٣) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٤) «الصّحاح»: بعض.

(٥) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٦) في (ك): لأن.

(٧) في (ك): لإفادته تأكيداً.

تمت. تمت. تمت. (١) ١١٦٣هـ.

[تمّ كتاب شرح قواعد الإعراب، والحمد على من هو سبب الأسباب، والصلاة على من له النعم والشراب، وعلى الذين هم أولي العلوم والألباب.

ربّ اغفر لي ولوالديّ وللمؤمنين يوم الحساب

في وقت العصر في يوم الإثنين من شهر ذي القعدة

سنة ستة وعشرين وألف ١٠٢٦هـ

كتبها عبد الكافي بن عبد السلام المرعشي] (٢).

(١) نهاية النسخة (ش). وتاريخ نسخها ١١٦٣هـ، ولاذكر لاسم ناسخها أو مكان النسخ.

(٢) نهاية النسخة (ك)، وفيها مكان النسخ وتاريخه واسم الناسخ.

الْفَخَارِيُّ الْعَامَّة

- (١) الآيات الكريمة.
- (٢) القراءات القرآنية.
- (٣) الأحاديث الشريفة.
- (٤) الأقوال والأمثال.
- (٥) الأشعار والأرجاز.
- (٦) الأعلام الواردة في المتن والشرح.
- (٧) الكتب الواردة في المتن والشرح.
- (٨) الأعلام المترجم لهم.
- (٩) الجماعات والقبائل والبلدان.
- (١٠) المصادر والمراجع.
- (١١) فهرس الموضوعات.

السورة	الآيات الكريمة	رقم الآية	الصفحة
الفاتحة :	﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾	٧	٩٧
	﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾	٧-٦	٦١
	﴿أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ، غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾	٧-٦	١١١
البقرة :	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ﴾	٨	١٢٨
	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾	١١	٥٤
	﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا﴾	١٤	٨٧
	﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾	٢٢	٨٣
	﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾	٢٦	١٦٠
	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا،		
	فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ، وَأَمَّا الَّذِينَ		
	كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾	٢٦	١٧٢
	﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾	٣٦	١٧٦
	﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾	٧١	٢١-٢٠
	﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾	٧٤	٦٤
	﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾	٩٦	١٣٩، ٤٢
	﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾	١٤٤	١٤٨
	﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾	١٩٥	٦٤
	﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾	١٩٧	١٥٧
	﴿الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ﴾	٢١٤	٤٧
	﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾	٢١٤	١٠٤
	﴿فَاتَوْهُمْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ. إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ،		
	وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾	٢٢٢	٤٤
	﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾	٢٢٣	٤٤
	﴿أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾	٢٣٣	١٢١

السورة	الآيات الكريمة	رقم الآية	الصفحة
	﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾	٢٤٦	١٢١
	﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا يَنْجِي فِيهِ﴾	٢٥٤	٣٤
	﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ الْمُلْكَ﴾	٢٥٨	٤٣
	﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾	٢٧١	١٥٦
	﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾	٢٨١	٥٧، ٣٤
آل عمران:	﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زِينٌ فَيَسْتَبِيعُونَ مَأْتَشَابَهُ مِنْهُ﴾	٧	١٧٣
	﴿لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾	٩	٣٥
	﴿إِنْ تُخَفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْذَوْهُ يُعْلَمَهُ اللَّهُ﴾	٢٩	١١٦
	﴿كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾	٥٩	٤٧
	﴿إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾	١٠٣	٢٠
	﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾	١٤٢	١٥٢
	﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾	١٥٩	١٨٠، ١٦٦
النساء :	﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا﴾	٩	١٣٨
	﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾	٢٨	١٢٠
	﴿بِالْيَتَى كُنْتُ مَعَهُمْ فَافُوزَ﴾	٧٣	١٤٠
	﴿أَوْ جَاوَوْكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾	٩٠	١٤٥
	﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزِهِ﴾	١٢٣	١٢٨
	﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾	١٣٤	٢٠
	﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	١٦٦-٧٩	٦٢
	﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾	١٧١	١٦٤
المائدة :	﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾	٧١	١٢٦
	﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾	١١٧	١٢٣
	﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾	١١٩	٢٨
الأنعام :	﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾	١١٩	١٤٤

السورة	الآيات الكريمة	رقم الآية	الصفحة
	﴿وَمَارِئُكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾	١٣٢	٦٣
الأعراف :	﴿وَمَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ﴾	١٢	١١١
	﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾	٥٩	١٤٦
	﴿مَالِكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِهِ﴾	٥٩	٦٥
	﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾	٨٦	٨٩
	﴿حَتَّىٰ عَفْوًا﴾	٩٥	١٠٣
	﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟ قَالُوا: بَلَىٰ﴾	١٧٢	٩٥، ٨٥
	﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾	١٧٦	١٣٧، ١٣٤
	﴿كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾	١٧٧	٢٠
	﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾	١٨٦	٣٢
الأنفال :	﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾	٢٦	٨٩
	﴿وَالرُّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾	٤٢	٧٨
	﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾	٥٨	١٢٠
	﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾	٧٣	١٨
التوبة :	﴿وَحُضُّنْهُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾	٦٩	٤٢
	﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ﴾	١٠٧	١١٧
	﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾	١١٢	١٥٥
	﴿أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾	١١٨	١٧٥
	﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾	١٢٤	١٣٠
يونس :	﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	١٠	١٢٢
	﴿فَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	٢٩	٦٢
	﴿قُلْ إِنِّي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾	٥٣	٩٨
	﴿وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾	٦٥	٣٧
	﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾	٦٨	١١٧

السورة	الآيات الكريمة	رقم الآية	الصفحة
	﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةً آمَنَتْ﴾	٩٨	١١٥
هود :	﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُوقِنَهُمْ﴾	١١١	١١٨
	﴿وَمَارُتُكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾	١٢٣	٦٣
يوسف :	﴿أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾	٩	٧٧
	﴿وَجَاوُوا آبَاهُمْ عِشَاءَ يَكُونُ﴾	١٦	٧٧، ٢٢
	﴿مَاهَذَا بَشَرًا﴾	٣١	١٦١
	﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾	٦٥	١٤٥
	﴿فَلَنْ أُبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾	٨٠	١٧٠
	﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾	٩٦	١٢١
الرعد :	﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	٤٣	٦٢
إبراهيم :	﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾	١٠	٧٦
	﴿يَوْمَ يَقُومُ﴾	٤١	١٦٨
الحجر :	﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	٢	١٦٥
	﴿إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾	٤	٥٤
النحل :	﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾	١	١٣٥
	﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي﴾	٦٨	١٢٥
الإسراء :	﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾	٢٤	١٦٥
	﴿فَلَا يُسْرِفَ فِي الْقَتْلِ﴾	٣٣	١١١
	﴿حَتَّى تُنَزَّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُوهُ﴾	٩٣	٥٧
	﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	٩٦	٦٢
	﴿قُلْ لَوْ أَنَّكُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾	١٠٠	١٣٨
الكهف :	﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أُخْصِيَ﴾	١٢	١٣٣، ٢٧
	﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾	١٩	٢٧
	﴿وَتَأْمِنُهُمُ كَلْبُهُمْ﴾	٢٢	١٥٥

السورة	الآيات الكريمة	رقم الآية	الصفحة
	﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾	٣٨	١٧
	﴿آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾	٦٥	٨٠
	﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ﴾	٩٣	٨٧
	﴿حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا﴾	٩٦	٨٧
	﴿حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾	٩٦	٨٧
مريم :	﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾	٤	١٧١
	﴿وَإِذْ كُنَّا فِي الْكِتَابِ مِرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ﴾	١٦	٩١
	﴿كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾	٢٩	٢٠
	﴿قَالَ: إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾	٣٠	٢٣
	﴿مَادُمْتُ حَيًّا﴾	٣١	١٦١
	﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَهْلَهُمْ أَشَدُّ﴾	٦٩	١٣١
طه :	﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ﴾	١٧	١٥٧
	﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ لَا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ﴾	٨٩	١٢٧
	﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ﴾	٩١	١٧٦
	﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾	٩١	٩٩
الأنبياء :	﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾	٣	٤٥
	﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾	٣	٤٦
	﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	١٩	٧٥
	﴿وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾	١٩	٧٩
	﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾	٢٢	١٣٧
الحج :	﴿لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقْرِئُ فِي الْأَرْحَامِ مَآثِئَهُمْ﴾	٥	١٤٩
	﴿بَيِّنًا اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ﴾	٦	٤١
المؤمنون :	﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ﴾	٢٧	١٢٥، ١٢١
	﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾	٤٠	١٦٦

السورة	الآيات الكريمة	رقم الآية	الصفحة
النور :	﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾	٤٥	١٢٨
	﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾	٦٤	١٤٧، ١٤٣
الفرقان :	﴿لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾	٧	١١٥
الشعراء :	﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةٌ﴾	١٠٢	١٤٠
النمل :	﴿فَنَظَرَةٌ بِمْ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾	٣٥	١٥٧
	﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾	٤٦	١١٤
	﴿وَمَارُتُكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾	٩٣	٦٣
القصص :	﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ﴾	١٧	١٧٠
	﴿أَيُّهَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾	٢٨	١٣٠
	﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾	٥٦	١٠
	﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾	٧٩	٧٥، ٧٢
العنكبوت :	﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾	٥٨	٥٤
الروم :	﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾	٢٥	٨٨
	﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾	٣٦	٣٢
لقمان :	﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾	٢٧	١٣٧
السجدة :	﴿وَبَدَأُ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ، ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ﴾	٨٧	١٧٥
سبأ :	﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾	٣١	٦٩
فاطر :	﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾	٣	٦٦
	﴿وَلَئِنْ زَالْنَا إِنْ أُمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ بَعْدَهُ﴾	٤١	١١٧
يس :	﴿يَس. وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ، إِنَّكَ لِمَنْ الْمُرْسَلِينَ﴾	٣-١	٥٢
	﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾	٢٧	١٥٨
	﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾	٥٢	١٢٩
الصفافات :	﴿وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ﴾	٧	٣٨
	﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾	٨	٣٨

السورة	الآيات الكريمة	رقم الآية	الصفحة
	﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾	٣٥	١٠٩
	﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾	١٤٣	١١٣
	﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾	١٧٤	٩٨
ص :	﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ﴾	٨	٩٢
	﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾	٢٦	١٦١
	﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ مَّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾	٥٠	١٥٤
الزمر :	﴿لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً﴾	٥٨	١٣٩
	﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاوَوْهَا فَتَحَتْ أَبْوَابُهَا﴾	٧١	١٥٤
	﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاوَوْهَا وَفَتَحَتْ أَبْوَابُهَا﴾	٧٣	١٥٤
غافر :	﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾	١٦	٢٩
	﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ، إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ﴾	٧٠-٧١	٨٩
فصلت :	﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾	١٧	١٠
الشورى :	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	١١	٧٠
	﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾	٥١	١٤١
الزخرف :	﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾	٣٩	٩١
الأحقاف :	﴿فَلَوْ لَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً﴾	٢٨	١١٤
محمد :	﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾	١٩	١٠٩، ١٢
الفتح :	﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	٢٨	٦٢
الحجرات :	﴿فَقَاتِلُوا آلَ بَنِي نَدِيعٍ حَتَّىٰ تَخْرُجُوا إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾	٩	٩٩
ق :	﴿لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾	٣٧	٢١
النجم :	﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾	٣٩	١٢٧
القمر :	﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾	٤٩	٥٠
الواقعة :	﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾	٧٠	١٤٢
	﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾	٧٥	٤٤

السورة	الآيات الكريمة	رقم الآية	الصفحة
	﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾	٧٦	٤٤
	﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾	٧٧	٤٤
المجادلة :	﴿مَاهُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾	٢	٦٣
الحشر :	﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهِمَّنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾	٢٣	١٥٥
المتحنة :	﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ﴾	٩	١٦٤
الصف :	﴿هَلْ أَذِلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾	١١-١٠	٤٨
الجمعة :	﴿كَمَثَلِ الْجِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾	٥	٧٢، ٥٨
	﴿قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنْ التَّجَارَةِ﴾	١١	١٥٧
	﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾	١١	٨٧
المنافقون :	﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾	١	٨٧
	﴿لَوْلَا أُخِّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾	١٠	١١٥، ١١٤
التغابن :	﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا، قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾	٧	٨٥
التحریم :	﴿نَبَاتٍ وَابْكَارًا﴾	٥	١٥٥
القلم :	﴿وَذُؤَا لَوْ تَذْهِنُ﴾	٩	١٣٨
الجن :	﴿وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا﴾	١٦	١٢٧
	﴿لَيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَاتِ رَبِّهِمْ﴾	٢٨	١٢٧
الزمل :	﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا﴾	١٧	٣٤
	﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾	٢٠	١٢٦
الدثر :	﴿وَلَا تَمُنْ تَسْكَرُ﴾	٦	١١١، ٥٨
	﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾	٣٢	١٠٦
الإنسان :	﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾	١	١٧١

السورة	الآيات الكريمة	رقم الآية	الصفحة
النبا :	﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾	١	١٨١، ١٥٧
الانفطار :	﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ﴾	٦	١٣٣
المطففين :	﴿كَأَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَجُوبُونَ﴾	١٥	١٠٨
الانشقاق :	﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾	١	٨٧
الطارق :	﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾	٤	١١٨، ٩٤
الفجر :	﴿فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ، كَلَّا﴾	١٧-١٦	١٠٦
الشمس :	﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾	٥	١٥٧
	﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾	٩	٤٣
الليل :	﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾	١	٨٧
الضحى :	﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾	١١	٧
الشرح :	﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾	١	٩٥
التين :	﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾	١	١٥٣
العلق :	﴿كَأَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ﴾	٦	١٠٧
	﴿كَأَلَّا لَا تُطَعُّهُ﴾	١٩	١٠٧
القدر :	﴿حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾	٥	٩٨
الكوثر :	﴿إِنَّا أُعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾	١	٣٦
	﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾	٢	١٧٤

الصفحة

الآيات التي فيها قراءات قرآنية :

١٧	﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾
٣٢	﴿مَنْ يَضِلَّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾
٣٤	﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمَ لَا يَبِيعُ فِيهِ﴾
٣٥	﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾
٥٢	﴿يَس. وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾
٧٨	﴿وَالرَّكْبَ أَصْفَلَ مِنْكُمْ﴾
١١٨٩٤	﴿إِنْ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾
١٠٤	﴿وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾
١١٦	﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ﴾
١١٨	﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُوفِيْنَهُمْ﴾
١٢١	﴿أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةُ﴾
١٢٦	﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾
١٣١	﴿ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾
١٤٩	﴿لَنُنَبِّئَنَّ لَكُمْ وَنَقَرَّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾

الصفحة

الأحاديث الشريفة :

- ١٤١ (اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بَشَقَّ ثَمَرُهَا)
- ١٤١ (تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِظِلْفِ شَاةٍ مُحَرَّقٍ)
- ٣ (كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يَبْتَدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَقْطَعُ)
- ١١٣ (لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ لِأَسَّسْتُ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ)
- ٤٦ (يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ)

الصفحة

الأقوال والأمثال :

٩٤

أَمَّا النُّعْمُ فَالْإِبْل

٤٣

بَقُوا فِي الدُّنْيَا مَا الدُّنْيَا بَاقِيَةٌ

٩

عَمَلٌ مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبٌّ

١٦٠

لَأَمْرٍ مَا جَدَعَ قَصِيرَ أَتْفَه

١٣٧

لَوْ كَشَفَ الْغَطَاءُ عَنِّي مَا زِدْتُ يَقِينًا

٢٥

مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ

١٣٤

نَعَمْ الْعَبْدُ صَهِيْبٌ. لَوْ لَمْ يَخَفِ اللّٰهُ لَمْ يَعْصِهِ

الأشعار والأرجاز :

صدر البيت	القافية	القائل	البحر	الصفحة
ولو تلتقي أصدائنا بعد موتنا	سبب	المجنون - أبو صخر	الطويل	١٣٨
ادع أخرى وارفع الصوت جهرة	قريب	كعب بن سعد الغنوي	الطويل	٦٧
فلئن صرت لا تحير جوابا	خطيب	صالح بن عبد القدوس - مطيع بن إياس	الخفيف	١٦٤
أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد	مضاربه	نهشل بن حري - المرار الفقعسي	الطويل	١٦٥
ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى	مخلدي	طرفة بن العبد	الطويل	٣٩
قد أترك القرن مصفرا أنامله	بفرصاد	عبيد بن الأبرص	البسيط	١٤٨
قهرناكم حتى الكماة فأنتم	الأصاغرا	؟	الطويل	١٠٢
فاستقدر الله خيرا وارضين به	مياسير	عثمان بن لييد - عثير بن لييد	البسيط	٩٠
واعلم فعلم المرء ينفعه	قدرا	؟	السريع	١٢٧
لولا فهارس من ذهل وأسرتهم	بالجار	؟	البسيط	١٧٠
وبلدة ليس بها أنيس	العيس	جران العود	الرجز	١٥٣
بتيهاء قفر والمطي كأنها	بيوضها	عمرو بن أحمر	الطويل	٢١
أما ترى حيث سهيل طالعا	طالعا	؟	الرجز	٣٠
فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن	مفرعا	هشام المري	الطويل	٥١
فوا عجبا حتى كليب تسبني	مجاشع	الفرزدق	الطويل	٤٠
وخيل تطأكم بأظلافها	بأظلافها	عمرو بن معدي كرب	المتقارب	١٤١
ولبس عباءة وتقر عيني	الشفوف	ميسون بنت بحدل	الوافر	١٤٠
عود على عود لأقوام أول	أول	بشير بن النكت	الرجز	١١
ومازالت القتلى تمج دماءها	أشكل	جرير	الطويل	١٠٤-٤٠
ليس العطاء من الفضول سماحة	قليل	المقنع الكندي	الكامل	١٠٠
في فتية كسيوف الهند قد علموا	يتعل	الأعشى	البسيط	١٢٧
حلفت لها بالله حلقة فاجر	ولاصال	امرؤ القيس	الطويل	١٤٥
ويوما توافينا بوجهه مقسم	السلم	؟	الطويل	١٢١

صدر البيت	القافية	القائل	البحر	الصفحة
صددت فأطولت الصدود وقلما	يدوم	عمر بن أبي ربيعة ؟	الطويل	١٦٢
لاتنه عن خلق وتأتي مثله	عظيم	أبو الأسود الدؤلي ؟	الكامل	١٥٢
ونعم مزكا من ضاقت مذاهبه	وإعلان	الفرزدق ؟	البيط	١٢٩
ولقد أمر على اللئيم يسبني	يعنيني	رجل من بني سلول	الكامل	١٧٥، ٦٠
واشتعل المبيض في مسوده	الغضي	ابن دريد	الرجز	٦٢
تعز فلا شيء على الأرض باقيا	واقيا	؟	الطويل	١١٠

الأعلام الواردة في المتن والشرح :

أبي: ١١٦

الأخفش الأصغر: ١٦٩

الأخفش الأوسط: ١٧ - ٢٤ - ٣٠ - ٣١ - ٤٣ - ٦٦ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٦ -

٨٤ - ٨٧ - ٨٨ - ٩٣ - ١٠٢ - ١٠٩ - ١١٥ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢١

- ١٥١ - ١٥٩ - ١٦١ - ١٦٤ - ١٧٠ - ١٨١

أبو الأسود الدؤلي: ١٥٢

الأصمعي: ٩٠

أمرؤ القيس: ١٤٥

أبو البقاء - العكبري: ٣٨ - ٤٢ - ٤٨ - ٥٤ - ٥٧ - ٦٠ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ١٠٥ - ١١٣

- ١٢٥ - ١٣٨ - ١٥٤

أبو بكر الأنباري: ١٠٦

القاضي بهاء الدين: ١٣٥

القاضي البيضاوي: ٣٨ - ٤٨ - ٤٩ - ٧٧ - ٨٣ - ٩١ - ٩٨ - ١٤٠ - ١٥٥

التبريزي: ٤٢ - ١٣٨

ثعلب: ٥٣ - ٥٤ - ١٠٦ - ١٣١ - ١٤٩

الجاربردي: ١٠٣ - ١٠٩ - ١٨٢

الجرمي: ١٠٩

جرير: ٤٠

أبو جعفر النحاس: ٧٠

جلال الدين العجدواني: ١٧٢

ابن جنّي: ٧٣ - ١٥٠

الجوهري: ٩ - ١٩ - ٣١ - ٣٦ - ٧٢ - ٧٩ - ٨٢ - ١١٣ - ١٢١ - ١٤٨ - ١٦٧ - ١٧٥

- ١٧٧ - ١٨٤

أبو حاتم السجستاني: ١٠٧

ابن الحاجب: ١٢ - ١٤ - ٢٠ - ٢٣ - ٤٢ - ٤٥ - ٥٣ - ٦٩ - ٨٢ - ٨٦ - ٨٩ - ٩٠ -
١٠٧ - ١١٩ - ١٣٥ - ١٣٧ - ١٥٣ - ١٥٩ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٤

الحريري: ٨٢

الحسن بن أحمد = أبو علي الفارسي: ١٦ - ٣٤ - ٤٢ - ٦٣ - ٨٠ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٨ -
١٠٩ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣٨ - ١٥٦

حمزة: ١١٩

أبو حيّان الأندلسي: ١٥٢

ابن خروف: ٣٠ - ٩٢

الخليل بن أحمد الفراهيدي: ٣١ - ٩٤ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٣١ - ١٣٢

ابن درستويه: ٤٠ - ١٠٦ - ١٤٣ - ١٥٩ - ١٦٩

ابن دريد: ٦١

ابن الدهان: ١٠٧

الرازي: ١٠ - ١٢٥ - ١٨٠

الرضي: ٢٢ - ٤١ - ٤٣ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٥ - ٨٠ - ٨٤ - ٨٧ - ٨٨ - ٩٠ - ٩١ - ٩٤ -
١١٤ - ١٣٣ - ١٤٣ - ١٤٥ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٦٣ - ١٧٣ -
١٧٩

الرّماني: ١١٢

الزّجاج: ٢٨ - ٤٠ - ٨٨ - ٩٠ - ٩٣ - ١٠٦ - ١٠٩ - ١٥١ - ١٥٩ - ١٦٤ - ١٨٢ - ١٨٣

الزّمخشري: ١٠ - ١٤ - ٢١ - ٢٧ - ٤٣ - ٤٧ - ٥٤ - ٥٧ - ٦٠ - ٦٣ - ٨٢ - ٨٧ -

١٢٣ - ١٢٤ - ١٣٥ - ١٣٩ - ١٤٦ - ١٤٨ - ١٥٤ - ١٥٨ - ١٦٣ - ١٦٩

١٨٣ - ١٧٢ -

أبو زيد: ١١٣

ابن السّراج: ٤٣ - ٦٤ - ١٦١ - ١٦٩

السّكاكي: ١٢٩

ابن السّكّيت: ١٠٠

سيويه: ١٣ - ١٥ - ٢٥ - ٢٨ - ٣٠ - ٣١ - ٤٠ - ٤٣ - ٥٥ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٨ - ٦٩
- ٧٠ - ٨٧ - ٩١ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠٦ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٧ -
- ١١٨ - ١٢٦ - ١٢٩ - ١٣١ - ١٣٩ - ١٤٥ - ١٤٨ - ١٥٠ - ١٥٦ - ١٥٩ -
١٦١ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٩ - ١٧١ - ١٧٤ - ١٨٣

السيرافي: ٣١ - ٩٣ - ١٢٢ - ١٤٩

ابن السَّيد البطليوسي: ١٦٣

الشَّجري: ١١٢

شرح: ٨٥

الشَّلوين: ٤٦ - ٥٠ - ٨٨ - ١١٢ - ١٣٤

ابن الصَّائغ: ١٣٩

صُهيب: ١٣٤ - ١٣٥

طلحة بن مصرف: ١٣١

عاصم: ١١٩

أبو عامر: ١٧ - ١١٩

ابن عباس: ٤٩ - ٩٥ - ٩٦

عبد القاهر الجرجاني: ١٢٠ - ١٥١

عبد الله بن محمد الباهلي: ١٠٦

عبد الله بن مسعود: ١١٦

أبو عبيد: ٨٩

أبو عبيدة: ٩٤

ابن عصفور: ٦٣ - ٧٠ - ٧١ - ١٣٨ - ١٤٥ - ١٦٩ - ١٧٩

علي بن أبي طالب: ٦٨

أبو عمر: ٣٤

عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ٩٤ - ١٣٥

عمرو بن معدي كرب: ١٤١

الغزني: ٨٧

الفاضل التفتازاني: ٣٠ - ٤٥ - ٨٣ - ٨٦ - ١٦٨

الفراء: ٤٢ - ٦٨ - ٦٩ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٨ - ١١٢ - ١١٦ - ١١٩ - ١٣١ - ١٣٥ -

١٣٧ - ١٣٨ - ١٥٦ - ١٥٩ - ١٦٤ - ١٦٩ - ١٧٦ - ١٨٢ - ١٨٣

الفرزدق: ٤٠

قطرب: ١٢٠

ابن كثير: ٣٤ - ١١٨

الكرماني: ١٠٣

الكسائي: ٢٦ - ٣٠ - ٦٦ - ٦٨ - ٦٩ - ٨١ - ٩٤ - ٩٩ - ١٠٢ - ١٠٧ - ١١٠ - ١١٢ -

١١٦ - ١٤٩ - ١٥٢ - ١٥٦ - ١٥٨ - ١٨٤

كعب بن سعد الغنوي: ٦٧

ابن كيسان: ١٥٣

المازني: ٨٨ - ٩٣ - ١٠٩

ابن مالك: ٨٢ - ٨٧ - ٩٢ - ٩٧ - ٩٩ - ١٠٤ - ١٠٧ - ١١٩ - ١٢٤ - ١٣٤ - ١٣٦ -

١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٨ - ١٦٠

المبرد: ١٥ - ٥٥ - ٦٧ - ٨٨ - ٩٠ - ٩٣ - ١٠٥ - ١٠٩ - ١١٧ - ١٤٥ - ١٥٣ - ١٧١

مجاهد: ١٢٠

المحشي: ٩

المرادي: ٤٦ - ١٣٣ - ١٣٩ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٦٠ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٩ - ١٧١ - ١٨٣ -

١٨٤ -

المرزوقي: ٧٧

معاذ بن مسلم الهراء: ١٣١

مكي بن أبي طالب: ٢٩

ابن الملك: ٥٩

نافع: ١١٩

الهروي: ١١٥ - ١١٦

هشام: ١٦٦

ابن هشام الخضراوي: ١٣٩

يعقوب: ١٧ ، ٣٤

ابن يعيش: ١٠٥

يونس: ١٧ - ٢٦ - ٦٨

الكتب الواردة في المتن والشرح :

ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٨٤ - ١١٠ - ١١٥ - ١٥٠

الإقليد: ٤٢ - ١٤٦ - ١٧٠ - ١٨٢

الأمالي النحوية: ٢٣ - ٥٣ - ١٠٧

الأنموذج: ١٦٩

أنوار التنزيل: ١١٩

الإيضاح في شرح المفصل: ٨٠ - ٩٠ - ١٣٥ - ١٥٩

البيسط: ٢٩ - ٨٧ - ١٠٠

البيان في إعراب القرآن: ٤٨

التخمير: ٢٧ - ٦٥ - ١٠٧ - ١٥٠ - ١٥١

التسهيل: ٣١ - ٤٢ - ٤٦ - ٨١ - ٨٢ - ١٠١ - ١٠٧ - ١١٠ - ١١٢ - ١١٥ - ١١٧ -

١٣٩ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٨ - ١٦٤ - ١٧٠ - ١٧٦

التفسير الكبير: ١٠

التلخيص: ٧٥

توضيح المقاصد والمسالك = شرح الألفية: ٢٩ - ٤٦ - ٥١ - ٨٠ - ٩٢ - ٩٣ - ١٠٤ -

١٠٥ - ١٠٨ - ١١٥ - ١٣٣ - ١٣٩ - ١٤٢ -

١٦٣ - ١٦٩

حاشية الضوء: ٤٦

درّة الغوّاص: ٨٢

شرح البخاري: ١٠٣

شرح التسهيل: ١٧٠

شرح التلخيص: ١٢٢

شرح الدّياجة: ١٠٢

شرح شذور الذهب: ٦٣

شرح العزي: ١٦٨

- شرح الكافية: ٢٩ - ٣٢ - ٤٩ - ١٠٥ - ١٠٧ - ١٢٨ - ١٣٤ - ١٤٨ - ١٧٠ - ١٧٩
- شرح اللب: ١٢٤ - ١٤٤
- شرح اللباب: ١٧ - ٢٣ - ٥٣ - ٩١
- شرح المائة: ١٢٠
- شرح مسلم: ٣
- شرح المصابيح: ٥٩
- شرح المفتاح: ١٠٦ - ١٣٧ - ١٦٢
- شرح المفصل: ٣٧ - ٨٢ - ١١٨ - ١٥٩
- الصّحاح: ١٠ - ١٩ - ٣٧ - ٤٠ - ٦١ - ٦٧ - ٧٧ - ٧٩ - ٩٤ - ٩٦ - ١٠٠ - ١٠٢ - ١١٣ - ١٤٠ - ١٤٣ - ١٤٥ - ١٦٢ - ١٦٧ - ١٦٩
- الضوء: ٩ - ١٥ - ٢٠
- القاموس المحيط: ٤٠ - ٦٢ - ٧٩ - ١٢٢ - ١٥٢ - ١٦١
- الكافية: ١٠٩ - ١٤٣ - ١٦٣ - ١٧١
- الكشاف: ٣٨ - ٤٩ - ٦٧ - ١٤٦ - ١٥٤ - ١٥٨ - ١٧١ - ١٧٢
- اللب: ٢٣ - ١٠٩ - ١٨٤
- اللباب: ١٢ - ١٥ - ١٦ - ٢١ - ٥٣ - ٧٤ - ٧٥
- المتوسط: ٩١
- مختار الصّحاح: ٨٦
- مشكل إعراب القرآن: ٢٩
- المطول: ٤٤ - ٨٣
- مغني اللبيب: ٣٦ - ١٨٠
- مفتاح العلوم: ١٢٩
- المفصل: ١٢ - ٢٧ - ٦٣ - ١١٧ - ١٧١ - ١٨٣
- نهج البلاغة: ٤٣

الأعلام المترجم لهم :

- إبراهيم بن سري الزجاج: ٢٨
أحمد بن إسماعيل أبو جعفر النحاس: ٧٠
أحمد بن الحسن الجار بردي: ١٠٣
أحمد بن يحيى ثعلب: ٥٣
إسماعيل بن حماد الجوهري: ٩
بكر بن محمد بن بقية المازني: ١٠٩
جران العود: ١٥٣
الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي: ١٦
الحسن بن عبد الله أبو سعيد السيرافي: ٣١
الحسن بن القاسم المرادي: ٤٦
الخليل بن أحمد الفراهيدي: ٣١
سعيد بن أوس الأنصاري: ١١٣
سعيد بن المبارك النحوي، ابن الدهان: ١٠٧
سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط: ١٧
سنان المحشي: ٩
سهل بن محمد بن عثمان النحوي، أبو حاتم السجستاني: ١٠٧
سيويه: ١٣
صالح بن إسحاق الجرمي: ١٠٩
طلحة بن مصرف: ١٣١
ظالم بن عمرو أبو الأسود الدؤلي: ١٥٢
عبد الله بن جعفر بن درستويه: ١٥٩
عبد الله بن الحسين العكبري: ١٢
عبد الله بن عامر اليحصبي: ١٧
عبد القاهر الجرجاني: ١٢٠

- عبد الله بن كثير: ١١٨
عبد الله بن محمد البطليوسي: ١٦٣
عثمان بن عمر بن أبي بكر، ابن الحاجب: ١٢
علي بن حمزة الكسائي: ٢٦
علي بن عيسى الرّماني: ١١٢
علي بن مؤمن بن عصفور: ٦٣
علي بن محمد الأندلسي، ابن خروف: ٣٠
علي بن محمد الجرجاني: ١٦٢
علي بن محمد أبو الحسن الهروي: ١١٥
عمرو بن أحمد: ٢١
عمر بن محمد بن عمر الشّلوّين: ٥٠
عمرو بن معدي كرب الزبيدي: ١٤١
القاسم بن علي الحريري: ٨٢
كعب بن سعد الغنوي: ٦٧
محمد بن الحسن بن دريد: ٦١
محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي: ٢٢
محمد بن حسن بن الصائغ: ١٣٩
محمد بن عبد الله بن مالك: ٣١
محمد بن عمر بن الحسين الطبري الرازي: ١٠
محمد بن عميرة بن أبي شمر - المقنع الكندي: ٩٩
محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني: ١٥
محمد بن المستير: قطرب: ١٢٠
محمد بن مسعود الغزني: ٨٧
محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي: ١٣٩
محمد بن يزيد المبرد: ١٥

- محمد بن يوسف بن علي بن سعيد الكرمانى: ١٠٣
محمود بن عمر الزمخشري: ١٠
مرار بن سعيد الفقعسي: ١٦٢
مسعود بن عمر التفتازاني: ٣٠
مسلم بن الحجاج القشيري: ٣
معاذ بن مسلم الهراء: ١٣١
مكي بن أبي طالب القيسي: ٢٩
ميسون بنت بحدل: ١٤٠
نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم: ١١٩
نهشل بن حري: ١٦٥
هبة الله بن محمد أبو السّاعات - ابن الشجري -: ١١٢
هشام المري: ٦٢ .
يحيى بن شرف النووي: ٣
يعقوب بن إسحاق الحضرمي: ١٧ .
يعيش بن علي أبو البقاء - ابن يعيش -: ١٠٥
يوسف بن أبي بكر أبو يعقوب السكاكي: ١٢٩
يونس بن حبيب الضبي: ١٧

الجماعات والقبائل والبلدان :

أزد شنوءة: ٤٦

إلياس: ١٤١

أهل العالية: ١١٧

البصريون: ٤ - ١٤ - ٢١ - ٢٢ - ٢٩ - ٣١ - ٣٣ - ٥٥ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٥ - ٨٣ - ٩٤

٩٩ - ١٠٨ - ١١٢ - ١١٩ - ١٤٢ - ١٤٤ - ١٤٦ - ١٥٠ - ١٥٢ - ١٥٣

١٧٦ - ١٨٣

تميم: ٦٤ - ١٠٩ - ١١٠ - ١٦١

الحجازيون: ٦٤ - ١١٠ - ١٦١

خزاعة: ٦٥

الشَّلُو: ٥٠

طيء: ٤٦

عقيل: ٦٧ - ٦٨

كنانة: ٩٤

الكوفيون: ٤ - ٢٢ - ٢٩ - ٣١ - ٣٣ - ٥٠ - ٥٥ - ٦٦ - ٧٥ - ٧٦ - ٨٣ - ٨٨ - ٩١

٩٤ - ٩٩ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١٨ - ١١٩ - ١٣١ - ١٤٤ - ١٤٩

١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٦٣ - ١٧٦ - ١٨٣

لخم: ١٤١

النحاة: ١٢ - ١٣ - ٣٥ - ٣٦ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٦ - ٥٠ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦

٥٧ - ٦٥ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٩ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦

٨٨ - ٩٠ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٩ - ١٠١ - ١٠٥ - ١١٠ - ١١٣

١١٤ - ١١٦ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٥ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٢ - ١٤٣

١٤٤ - ١٥٠ - ١٥٧ - ١٦٠ - ١٧٠ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨٢

١٨٤

هذيل: ٩٥

اليمن: ١٤١

اليهود: ٥٨

مصادر التحقيق ومراجعته :

- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ابن بلبان الفارسي ت شعيب الأرنؤوط
مؤسسة الرسالة - بيروت ط ١ ١٩٩١ م
- أخبار النحويين البصريين السيرافي الجزائر ١٩٣٦ م
- ارتشاف الضرب من لسان العرب أبو حيان الأندلسي ت د. مصطفى النحاس
مكتبة الخانجي - القاهرة ط ١ ١٩٨٩ م
- الأزھية في علم الحروف الهروي ت عبد المعين الملوحي
مجمع اللغة العربية - دمشق ط ٢ ١٩٨١ م
- إشارة التعيين اليماني ت د. عبد المجيد دياب
مركز الملك فيصل - الرياض ط ١ ١٩٨٦ م
- الأشباه والنظائر السيوطي ت د. عبد العال سالم مكرم
مؤسسة الرسالة - بيروت ط ١ ١٩٨٥ م
- الأصول في النحو ابن السراج ت د. عبد الحسين الفتلي
مؤسسة الرسالة - بيروت ط ١ ١٩٨٥ م
- إعراب القرآن النحاس ت د. زهير غازي زاهد
عالم الكتب - بيروت ط ٣ ١٩٨٨ م
- الإعراب عن قواعد الإعراب ابن هشام ت رشيد عبد الرحمن العبيدي
دار الفكر - بيروت ط ١ ١٩٧٠ م
- الإعراب عن قواعد الإعراب مخطوط المغرب محفوظ في مكتبة الأسد الوطنية
خير الدين الزركلي دار العلم للملايين - بيروت ط ٥ ١٩٨٠ م
- الأعلام الأغاني الأصفهاني ط مصورة عن دار الكتب المصرية
- الاقتراح في علم أصول النحو السيوطي ت د. أحمد محمد قاسم
القاهرة ط ١ ١٩٧٦ م
- الأمالي القالي ت محمد عبد الجواد الأصمعي
دار الآفاق الجديدة - بيروت ط مصورة ١٩٨٠ م

- أُمالي القرآن الكريم ابن الحاجب ت هادي حسن حمودي
عالم الكتب - بيروت ط ١ ١٩٨٥ م
- إنباه الرواة القفطي ت محمد أبو الفضل إبراهيم
القاهرة ط ١ ١٩٥٥ م
- الإنصاف في مسائل الخلاف ابن الأنباري ت محمد محي الدين عبد الحميد
ط مصورة بلا تاريخ
- الأنموذج الزمخشري بلا تحقيق - ضمن مجموع
دار الآفاق الجديدة - بيروت ط ١ ١٩٨١ م
- أنوار التنزيل البيضاوي = حاشية شيخ زاده ابن هشام ت محمد محي الدين عبد الحميد
أوضح المسالك دار إحياء التراث العربي - بيروت ط ٦ ١٩٨٠ م
- الإيضاح في شرح المفصل ابن الحاجب ت د. موسى بني العلي
وزارة الأوقاف - بغداد ط ١٩٨٢ م
- البحر المحيط أبو حيان الأندلسي بلا تحقيق
دار الفكر - بيروت ط ٢ ١٩٧٨ م
- البدور الزاهرة عبد الفتاح القاضي دار الكتاب العربي بيروت ١٩٨١ م
- البديعيات في الأدب العربي علي أبو زيد عالم الكتب - بيروت ١٩٨٣ م
- بغية الوعاة السيوطي ت محمد أبو الفضل إبراهيم
المكتبة العصرية - صيدا ط مصورة بلا تاريخ
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة الفيروز آبادي ت محمد المصري
مركز المخطوطات - الكويت ط ٢ ١٩٨٧ م
- تاج العروس الزبيدي ت مجموعة من المحققين
وزارة الإعلام - الكويت ط ١ ١٩٦٥ م وما بعدها
- التبيان في إعراب القرآن العكبري ت محمد علي البجاوي
دار الجيل - بيروت ط ٢ ١٩٨٧ م

تسهيل الفوائد	ابن مالك	ت محمد كامل بركات
	وزارة الثقافة - مصر	ط ١ ١٩٦٨ م
التعريفات	الجرجاني	بلا تحقيق
	مكتبة لبنان - بيروت	ط ١٩٧٨ م
تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن	مصورة عن المصرية	
	دار إحياء التراث العربي - بيروت	ط ١٩٦٥ م
التفسير الكبير	الفخر الرازي	بلا تحقيق
	دار إحياء التراث العربي - بيروت	ط ٣ ١٩٨٥ م
تمثال الأمثال	العبدري	ت د. أسعد ذبيان
	دار المسيرة - بيروت	ط ١ ١٩٨٣ م
توضيح المقاصد والمسالك	المرادي	ت د. عبد الرحمن علي سليمان
	مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة	ط ٢ بلا تاريخ
التيسير في القراءات السبع	الداني	بغاية اوتويرتزل
	دار الكتاب العربي - بيروت	ط ٢ ١٩٨٣ م
الجمال في النحو	الزجاجي	ت د. علي توفيق الحمد
	مؤسسة الرسالة - بيروت	ط ٣ ١٩٨٦ م
الجنى الداني	المرادي	ت د. قباوة و أ. فاضل
	دار الآفاق الجديدة - بيروت	ط ٢ ١٩٨٣ م
حاشية شيخ زاده على البيضاوي	المكتبة الإسلامية	ديار بكر - تركيا
حجة القراءات	ابن زنجلة	ت سعيد الأفغاني
	مؤسسة الرسالة - بيروت	ط ٣ ١٩٨٢ م
حروف المعاني	الزجاجي	ت علي توفيق الحمد
	مؤسسة الرسالة - بيروت	ط ٢ ١٩٨٦ م
الحلل في شرح أبيات الجمل	البطليلوسي	ت د. مصطفى إمام
	مكتبة المتنبي - القاهرة	ط ١ ١٩٧٩ م

حلية الأولياء	أبو نعيم	دار الكتاب العربي
		ط ٤ ١٩٨٥ م
الحماسة البصرية	البصري	ط مصورة - عالم الكتب - بيروت
خزانة الأدب	البغدادي	ت عبد السلام هارون
	الخانجي - الرفاعي	ط ١٩٧٩ م وما بعدها
درة الغواص	الحريري	ط ليدن
الدرر الكامنة	ابن حجر العسقلاني	ت بعناية كرنكو - ط دار الجيل - بيروت
الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة السيوطي	ت محمود الأرناؤوط - بدر الدين قهوجي	ط ٢ ١٩٨٩ م
ديوان أبي الأسود الدؤلي	ت محمد حسن آل ياسين	ايف - بيروت ط ١٩٨٢ م
ديوان امرئ القيس	ت حسن السندوبي	المكتبة الثقافية - بيروت ط ٧ ١٩٨٢ م
ديوان جرير	ت د. نعمان محمد أمين طه	دار المعارف - القاهرة ط ١ ١٩٦٩ م
ديوان طرفة بن العبد	ت الخطيب والصقال	مجمع اللغة العربية - دمشق ط ١ ١٩٧٥ م
ديوان عبيد بن الأبرص	ت د. حسين نصار	البابي - القاهرة ط ١ ١٩٥٧ م
ديوان عمرو بن معدى كرب	ت مطاع طرايشي	مجمع اللغة العربية دمشق ط ٢ ١٩٨٥ م
ديوان الفرزدق	ت عبد الله الصاوي	القاهرة ط ١ ١٩٣٦ م
	طبعة دار صادر - بيروت	١٩٦٦ م
الذيل التام على تاريخ دول الإسلام السخاوي	ت حسن إسماعيل مروة	
	دار العروبة - الكويت	ط ١ ١٩٩٢ م
رصف المباني	المالقي	ت أحمد الخراط
	مجمع اللغة العربية - دمشق	ط ١ ١٩٧٥ م
سير أعلام النبلاء	الذهبي	ت مجموعة من المحققين
	مؤسسة الرسالة - بيروت	ط ١ ١٩٨١ م وما بعدها
سر صناعة الإعراب لابن جني	ت د. حسين هنداي	دار القلم - دمشق ط ١ ١٩٨٥ م
سنن النسائي	عبد الفتاح أبو غدة	دار البشائر - بيروت ط ٢ ١٩٨٨ م

- شذرات الذهب لابن العماء ت محمود الأرنبوط دار ابن كثير - دمشق
- مراجعة الشيخ عبد القادر الأرنبوط ط ١ ١٩٨٦م - ١٩٩٣م
- شرح الأبيات المشككة لإعراب الفارسي ت د. حسن هندراوي
- دار القلم - دمشق ط ١ ١٩٨٧م
- شرح ابن عقيل ابن عقيل ت محمد محي الدين عبد الحميد
- دار الخير - دمشق ط ١٩٩٠م
- شرح ديوان الأعشى د. محمد محمد حسين مؤسسة الرسالة - بيروت ط ٢ ١٩٨٣م
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة محمد محي الدين عبد الحميد دار الأندلس - بيروت ط ٢ ١٩٨٣م
- شرح الشافية الاستراباذي ت عبد الناصر عساف
- رسالة ماجستير - دمشق ١٩٩٢م
- شرح شذور الذهب ابن هشام ت عبد الغني الدقر
- الشركة المتحدة - دمشق ط ١٩٨٢م
- شرح صحيح مسلم النووي دار الفكر - بيروت بلا تاريخ
- شرح قواعد إعراب الكافيحي ت د. فخر الدين قباوة
- دار طلاس - دمشق ط ١ ١٩٨٩م
- شرح كلاً وبلى ونعم ت د. أحمد حسن فرحات دار المأمون - دمشق ط ١ ١٩٨٣م
- شرح المفصل لابن يعيش عالم الكتب - بيروت بلا تاريخ
- شرح مقصورة ابن دريد التبريزي ت د. فخر الدين قباوة
- المكتبة العربية - حلب ط ١ ١٩٧٨م
- الشعر والشعراء ابن قتيبة ت أحمد محمد شاكر
- دار المعارف - القاهرة ط ١ ١٩٦٧م
- شعراء أمويون (مجموع أبي صخر الهذلي) د. نوري حمودي القيسي عالم الكتب - بيروت ط ١ ١٩٨٥م
- الشقائق النعمانية في علماء الدولة طاش كبرى زادة ط دار الكتاب العربي - بيروت
- العثمانية ١٩٧٥م
- وطبعة د. أحمد صبحي فرات استانبول ١٤٠٥هـ

الصباح	الجوهري	ت أحمد عبد الغفور عطار
صحیح البخاري	البخاري	ط ٢ ١٩٧٩م
ضرائر الشعر	ابن عصفور	ت السيد إبراهيم محمد
طبقات النحويين واللغويين	الزبيدي	ط ١ ١٩٨١م
العبر في خبر من غير	الذهبي	ت صلاح الدين المنجد - فؤاد السيد
عيون الأخبار	ابن قتيبة	ط ٢ ١٩٨٤م
الغاية في القراءات العشر	ابن مهران	دار الكتب المصرية
فهارس شرح المفصل	عاصم ييطار	ط مصورة
الفهرست	النديم - ت رضا تجدد	ت محمد غياث الجنياز
في أصول النحو	سعيد الأفغاني	ط ١ ١٩٨٥م
القاموس المحيط	الفيروز آبادي	شركة العبيكان - الرياض
القراءات الشاذة	ابن خالويه	مجمع اللغة العربية - دمشق
القراءات العشر المتواترة	محمد كريم راجح	ط ١ ١٩٩٠م
الكتاب	سيبويه	طهران ط ١ ١٩٧١م
	عالم الكتب - بيروت	للكتب الإسلامي - بيروت ١٩٨٧م
		ت لجنة من المحققين
		ط ٢ ١٩٨٧م
		دار المهاجر دمشق ١٩٩٢م
		ت عبد السلام هارون
		ط ٣ ١٩٨٣م

كتاب الكافية في النحو	ابن الحاجب	بلا تحقيق
الكشاف	الزمخشري	دار الكتب العلمية - بيروت
كشف الظنون	حاجي خليفة	دار الفكر - بيروت ط ١٩٨٢م
الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة للغزي ت: جبرائيل جبور	بيروت ١٩٤٥ - ١٩٥٩م	
لسان العرب	ابن منظور	ط. دار. صادر
المبسوط في القراءات العشر	ابن مهران	ت سبيع حمزة حاكمي
متن اللغة	أحمد رضا	مكتبة الحياة - بيروت ط ١٩٥٩م
مجمع الأمثال	الميداني	ت محمد محيي الدين عبد الحميد
محيط المحيط	بطرس البستاني	ط مصورة بلا تاريخ
مختار الصحاح	الرازي	مكتبة لبنان ط ١٩٨٣م
المزهر في علوم اللغة العربية	السيوطي	مكتبة لبنان ط ١٩٨٦م
مسند الإمام أحمد بن حنبل	دار صادر - بيروت	ت مجموعة
مسند ابن ماجة	دار الفكر - بيروت	بلا تاريخ
مشكل إعراب القرآن	مكي بن أبي طالب	ت ياسين السواس
معاني أبيات الحماسة	دار المأمون - دمشق	ط ٢ بلا تاريخ
معاني الحروف	الرماني	ت د. عبد الفتاح شلبي
معاني القرآن	دار نهضة مصر - القاهرة	ط ١ بلا تاريخ
	الفراء	ت محمد علي النجار ورفيقه
	عالم الكتب - بيروت	ط ٢ ١٩٨٣م

معجم الأدباء - إرشاد الأريب -	ياقوت الحموي	ت مر جليوث
	دار المأمون - القاهرة	مصورة بلا تاريخ
معجم البلدان	ياقوت الحموي	بلا تحقيق
	دار صادر - بيروت	ط ١٩٧٩ م
معجم الشعراء	المرزباني	ت عبد الستار فراج
	-	بلا تاريخ
معجم المؤلفين	عمر رضا كحالة	دار المثنى - بلا تاريخ
معجم المطبوعات العربية	إليان سركيس	مكتبة الثقافة الدينية - بيروت
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب	ابن هشام	ت مبارك - حمد الله - الأفغاني
	دار الفكر - بيروت	ط ٥ ١٩٧٩ م
مفتاح السعادة	طاش كبرى زاده	بلا تحقيق
	دار الكتب العلمية - بيروت	ط ١ ١٩٨٥ م
مفتاح العلوم	السكاكي	نعيم زرزوز؟
المفصل في علم العربية	دار الكتب العلمية بيروت	ط ١ ١٩٨٣ م
	الزمخشري	بلا تحقيق
المقاصد الحسنة	السخاوي	عناية عبد الله محمد الصديق
		مكتبة الخانجي - القاهرة
المقتضب	المبرد	ت محمد عبد الخالق عضيمة
	عالم الكتب - بيروت	ط ١ مصورة بلا تاريخ
المقرب	ابن عصفور	ت. الجبوري والجواري
من رسائل ابن هشام النحوية	ت حسن إسماعيل مروة مكتبة سعد الدين - دمشق	ط ١ ١٩٨٨ م
منهج السالك على ألفية ابن مالك	الأشموني	ت محمد محيي الدين عبد الحميد
الموطأ لمالك بن أنس		بلا تاريخ مصورة
	مالك بن أنس	دار الآفاق الجديدة -
		بلا تاريخ مصورة

- نهج البلاغة = المعجم المفهرس لنهج البلاغة كاظم محمدي - محمد دشى دار الأنوار - بيروت
ط ١٩٨٦ م
- النشر في القراءات العشر ابن الجزري ت علي محمد الضباع
دار الكتب العلمية - بيروت بلا تاريخ
- هدية العارفين البغدادي بلا تحقيق عالم الفكر - بيروت ط ٢ ١٩٨٢ م
- ابن هشام النحوي د. سامي عوض دار طلاس - دمشق ط ١ ١٩٨٧ م
- ابن هشام د. عصام نور الدين دار الكتاب العالمي - بيروت
- جمع الهوامع السيوطي بلا تحقيق
- الوافي في العروض والقوافي دار المعرفة - بيروت بلا تاريخ
- التبريزي ت د. فخر الدين قباوة
- دار الفكر - دمشق ط ٤ ١٩٨٦ م
- وفيات الأعيان ابن خلكان ت د. إحسان عباس
- دار صادر - بيروت ط ١٩٧٧ م

فهرس الموضوعات :

١٢	الباب الأول: في الجملة
١٢	الجملة وأحكامها
١٢	معنى الجملة
١٩	الجميل التي لها محل من الإعراب
١٩	الجملة الواقعة خبراً
٢٢	الجملة الواقعة حالاً
٢٢	الجملة الواقعة مفعولاً به
٢٨	الجملة الواقعة مضافاً إليه
٣١	الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم
٣٣	الجملة الواقعة صفة (التابعة لمفرد)
٣٥	الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب
٣٥	الجميل التي لا محل لها من الإعراب
٣٦	الجملة الابتدائية
٤١	جملة صلة الموصول
٤٣	الجملة المعترضة
٤٥	الجملة التفسيرية
٥٢	جملة جواب القسم
٥٥	الجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم
٥٦	الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب
٥٦	الجملة الحالية والوصفية

الباب الثاني: في الجار والمجرور.

الباب الثالث: في تفسير كلمات يحتاج إليها المغرب

- ماجاء على وجه واحد

قَطَّ

عَوَّضَ

أَجَلَ

بَلَى

- ماجاء على وجهين

إذا

- ماجاء على ثلاثة أوجه

إذ

لما

نعم

إني

حتى

كلا

لا

١١١	ما جاء على أربعة أوجه
١١١	لولا
١١٦	إن
١٢٠	أن
١٢٨	من
١٣٠	ما جاء على خمسة أوجه
١٣٠	أي
١٣٣	لو
١٤٢	ما جاء على سبعة أوجه
١٤٢	قد
١٤٩	ما جاء على ثمانية أوجه
١٤٩	الواو
١٥٦	ما جاء على اثني عشر وجهاً
١٥٦	ما

الباب الرابع: الإشارات إلى عبارات

١٦٧

الفعل لم يُسَمَّ فاعله

١٦٨

النائب عن الفاعل

١٦٨

قد حرف تقليل زمن الماضي، وحدث المضارع

١٦٩

لن حرف نصب ونفي استقبال

١٦٩

لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً

١٧٠

أما المفتوحة المشددة حرف شرط وتفصيل وتأکید

١٧١

أنَّ المفتوحة حرف مصدرى ينصب المضارع

١٧٣

الفاء بعد الشرط، رابطة لجواب الشرط

١٧٣

المخفوض بالإضافة أو المضاف إليه

١٧٤

فاء (فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ) السببية

١٧٤

الواو العاطفة حرف عطف لمجرد الجمع

١٧٤

حتى العاطفة عطف للجمع والغاية

١٧٥

ثمَّ حرف عطف للترتيب والمهلة

١٧٥

الفاء العاطفة للترتيب والتعقيب

١٧٥

حرف الجر واسمه: الجار والمجرور

١٧٦

حرف النصب والفعل: ناصب ومنصوب

١٧٦

إنَّ المكسورة حرف توكيد

١٧٦

أنَّ المفتوحة حرف توكيد مصدرى ينصب الاسم ويرفع الخبر

١٧٦

- ما يُعاب على المُعرب:
- ١٧٧ ذِكْرُ الفعل وعدم البحث عن فاعله
- ١٧٧ ذِكْرُ المبتدأ وعدم التفحص عن خبره
- ١٧٧ أن يأتي بالظرف والجار والمجرور، ولا يبحث عن متعلّقه
- ١٧٧ أن يذكر الجملة ولا يذكر ألّها محل من الإعراب أم لا
- ١٧٧ أن يذكر موصولاً ولا يبيّن صلته
- ١٧٨ أن يذكر اسماً موصولاً ولا يذكر محله
- ١٧٨ أن يذكر اسم إشارة ولا يذكر محله
- ١٨٠ الحرف الزائد من القرآن
- ١٨٠ ليس في كلام الله تعالى حرف زائد
- ١٨٠ الزائد عند النحويين
- ١٨٢ أي عند النحويين
- ١٨٢ كم عند النحويين

الفهرس العام

5	عرفان
7	الإهداء
9	شكر
11	المقدمة
15	الدراسة
17	الشارح : - حياته
19	- حياته العلمية ومكانته
21	- مذهبه النحوي
24	- الاستشهاد
27	- آثاره
31	الكتاب : - مادته
33	- الكتاب المشروح
35	- أهم شروحه
36	- التأليف في هذا الفن
41	- أسلوب الشرح
43	- مصادر الشرح
47	- قيمة الكتاب ومكانته
51	التحقيق : - نسبة الكتاب
53	- اسم الكتاب
53	- منهج التحقيق
56	- النسخ المخطوطة
61	- صور من المخطوطات

التحقيق:

١ - ١٨٥

- النصّ المحقق

١٨٧

- الفهارس

١٩١

- الآيات الكريمة

٢٠٠

- القراءات القرآنية

٢٠١

- الأحاديث الشريفة

٢٠٢

- الأقوال والأمثال

٢٠٣

- الأشعار والأرجاز

٢٠٥

- الأعلام الواردة في المتن والشرح

٢١٠

- الكتب الواردة في المتن والشرح

٢١٢

- الأعلام المترجم لهم

٢١٥

- الجماعات والقبائل والبلدان

٢١٦

- مصادر التحقيق:

٢٢٥

- فهرس الموضوعات التفصيلي

٢٣١

الفهرس العام.